

مصطفى أمين

الكتاب المنوع

أسرار ثورة ١٩١٩

الجزء الأول

■ المشرف على التحرير : جمال الفيصلاني

● العدد ٤ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●



مطبوعات

كتاب اليوم

انتسه

مصطفى أمين وعلى أمين

سلسلة الشوامخ

رئيس مجلس الإدارة

مستعيد سنن بيل

العدد جمادى الآخرة ١٤١١ هـ
٤. ١٥ يناير ١٩٩١ م

كانون الثاني

الصحافة ٧٥٨٨٨ ت عشرة خطوط

تلكس بولي ٩٢٢١٥ - مجل ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر

● الملكية : محمد عفت



الكتاب المتنوع!

في عام ١٩٦٣ قمت ببحث عن ثورة ١٩١٩ وأسرار الجهاز السري للثورة ،
من مذكرات أعضاء الجهاز السري أنفسهم ومذكرات زعيم الثورة سعد زغلول .
وبدأت نشر التحقيق الواسع في جريدة « الأخبار » .
وكنت استأذنت الرئيس جمال عبد الناصر في النشر ، وأذن . . .
ثم قال لي الرئيس جمال عبد الناصر إنه تلقى تقارير من الأجهزة المختلفة يقول
بعضها إن الغرض من هذا التحقيق الكبير هو التقليل من قيمة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . .
وأضاف الرئيس أنه لا يعتمد صحة ذلك ، وطلب مني أن أستمر في النشر . .
ثم اتصل بي الرئيس وقال لي أن بعض الأجهزة تؤكد أن الغرض من هذا
التحقيق إثبات أن في قدرة الشعب الأعزل أن يثور على الجيش المسلح . . . لكن
الرئيس طلب مني أن أستمر - مع ذلك - في النشر . . .

وفجأة قامت قيامة مراكز القوى ، وادعت أن الغرض من هذا التحقيق هو
تحريض الشعب على الانتفاض على الثورة . . . وصدر الأمر بوقف النشر في
صحيفة « الأخبار » !

وتوقفت عن النشر . . .

واتفقت مع الدكتور « السيد أبو النجا » (المشرف العام على دار المعارف)

على نشر هذا التحقيق في كتاب . . .

وتم ذلك الاتفاق في شهر يوليو سنة ١٩٦٣

وفجأة صدر أمر بعدم طبع الكتاب . . .

واستمر المنع ١١ عاماً .

دخل الكتاب إلى السجن في عام ١٩٦٣

دخلت أنا إلى السجن في عام ١٩٦٥

ثم جاء عصر العبور . . .

وتم الإفراج عني . . .

وكان لا بد أن يتم الإفراج عن الكتاب الممنوع !

مصطفى أمين

كلمة لا بد منها . .

كان موضوع رسالتي في الماجستير في جامعة (جورج تاون) بالولايات المتحدة هو «سعد زغلول وثورة ١٩١٩». وكانت الرسالة باللغة الإنجليزية ، وتبلغ مع ملحقاتها حول الألف صفحة . . .

ومع ذلك أحسست دائماً أن ثورة ١٩١٩ في حلجة إلى أن تشرح في عدة كتب وعلية مجلدات ا

وكان اللافع إلى اهتمامي بثورة ١٩١٩ أنني وُلدت في بيت الأمة ، بيت سعد زغلول ، وكان هذا البيت هو مركز قيادة الثورة ، وأنني عشت مع قائد الثورة ١٣ سنة في بيت واحد . فقد كان سعد زغلول خال أبي ، وكان قد تبنّاها بعد وفاة أبيها . وكنت أنادي سعد زغلول : « يا جدي » ، وأنادي زوجته أم المصريين صفية زغلول : « يا سني » . . . وعشت أحداث الثورة يوماً بيوم : حضرت مواكبها وحتازات شهدائها ، عاصرت انتصاراتها وهزائمها ، رأيت المعارك بين الإنجليز المسلحين بالمدافع وبين المصريين المسلحين بالطوب ا .

ثم اطلعت على مذكرات سعد زغلول ، ومذكرات قادة الثورة .

وأذكر أنني وأيت في أوراق سعد زغلول الخاصة أوراقاً فهمت منها أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي كان عضواً في المجلس الأعلى للاعتيالات أثناء ثورة ١٩١٩ !
وذملت ا .

لإني قرأت كل الكتب التي ألفها المؤرخ الكبير ، ولم أجد إشارة واحدة إلى هذا

الموضوع . وكنت أعرف عبد الرحمن الراجحي معرفة عائلية ، فقد كان شريكاً لوالدي في مكتب المحاماة في المنصورة ودمياط ، وكانت تربطنا صداقة عائلية ، وكثيراً ما حضرته وهو يتبادل ذكرياته ، ولم يذكر مرة واحدة أنه كان عضواً هاماً في الجهاز السري للثورة ا .

وذهبت إليه وسألته : هل كان حقيقة عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ قال : نعم . قلت : لماذا لم تذكر هذا في كتابك ومذكراتك ؟ . قال : لأنني أقسمت اليمين ألا أفتح في ما دمت حياً ا قلت : لماذا لا تكتب هذه الأسرار وتطلب ألا تنشر إلا بعد موتك ؟ . قال ضاحكاً : لو كتبت ذلك أكون قد حشنت في اليمين ا .

وقد استطعت أن أحصل على مذكرات كثير من أعضاء الجهاز السري ، وهي شهادات هامة للتاريخ . . .

إن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية أصيلة . خرجت من القرى والكفور ، قبل تخرج من المدن والبنادر . انطلقت من الأزقة والحواري قبل أن تتطلق من الشوارع المفتوحة والميادين الواسعة . كانت ثورة شعب بأكمله لا ثورة فريق دون فريق . جمعت لفقراء والأغنياء . الأميين والمتقنين . الرجال والنساء . الباشوات والفلاحين . الموظفين والعمال .

إن قيمة هذه الثورة في أنها قامت بعد أيام من خروج بريطانيا من الحرب العالمية الأولى ، وهي أقوى إمبراطورية في العالم ، الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس .. فلم ينقض الشعب المصري على مهزوم ، وإنما انقض على أعظم دولة منتصرة في تاريخ العالم ا

وسبقت مصر في ثورتها الهند وسوريا ومراكش وليبيا ، وجميع الدول العربية ،
وأستطاعت أن تؤثر في كل ثورات المنطقة . . .

وأحب أن أوضح أنني لم أكتب عن هذه الثورة بالأسلوب التقليدي ، بل تركت
الوقائع حية تنكلم ، وتحكى ، وتروى ، وتكتب

غير أن كتابة تاريخ الثورة بهذا الأسلوب المتحرك قد حثمت تداخل الوقائع في
بعضها البعض ، وتشابك الأحداث في تتابعها وترباطها ، لأن الثورة كانت مشيوبة
متدفقة على أوسع نطاق وفي أكثر من مكان . وهذا هو السبب في أنك تجد
شيئاً من التكرار في عرض بعض الوقائع التي تضمنتها الوثائق والتقارير .

ولعل أكون قد أدت بعض الواجب الذي في عنق نحو ثورة ١٩١٩ .

حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩
فلوحوا لتزعيم الثورة بعرش معشر!
سعد زغلول يعمل لإعلان الجمهورية

هل حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩ بتعيين زعيم الثورة ملكاً على مصر ؟ وهل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟

هنا سؤال لم يجب عنه التاريخ بعد ، ومن واجبنا ونحن نحقق ثورة سنة ١٩١٩ أن نكشف الستار عن هذا السر !

في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ زار مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية السابق مدينة القاهرة . وفي يوم الأحد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ أمام عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية مأدبة غداء كبرى في فندق هيلوبوليس بالاس لتكريم الضيف الكبير . وحضر المأدبة سير برسي لورين المندوب السامي البريطاني ، والوزراء ، وكبار رجال قصر الملك فؤاد ، وكبار رجال دار المندوب السامي البريطاني .

وفي أثناء الغداء تبسط لويد جورج في الحديث والتفت إلى الوزراء وقال لهم :
« إن عندي سرّاً كبيراً عن مصر لا تعرفونه ! لقد كنت رئيس وزراء بريطانيا أثناء ثورة مصر ، وذات يوم جاءني لورد كيرزون وزير الخارجية معه مجموعة برقيات من لورد ألنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وإذا بلورد ألنبي يقول إن سعد زغلول يريد أن يقوم باقتلاب في مصر كإقتلاب هجراني باشا ، وبعد ذلك

جاء تلغراف بأن ثورة دموية هائلة ستحدث إذا بقي سعد زغلول في مصر . وأن هذه الثورة ستنتهي في خلال ٢٤ ساعة إذا نفيناه من مصر ، ووافقنا على نفيه إلى جزيرة سيلان . . . وقد كنت أظن أنها جزيرة تشبه جهنم إلى أن زرتها قبل أن أحضر إلى القاهرة ووجدت أنها جميلة جداً !

وما كدنا نوافق على نفي سعد زغلول حتى جاءت البرقيات متتابعة : كل يوم يقتل الإنجليز في القاهرة في رابعة النهار ولا يعثر على القتلة ! ونخشيت أن يثور الرأي العام البريطاني بعد أن كذبت نبوءة لورد ألنبي بانتهاء الثورة بعد ٢٤ ساعة من نفي سعد زغلول . ورأيت أن أظن " ثورة مصر بطريقة حاسمة - كما استطلعت في تلك الأيام نفسها أن أظن " ثورة أيرلندا بعمل اتفاق مع زعماء الثورة - فوضعتنا خطة بأن نرسل أحد ضباط الخبايا الذين يمجيدون العربية إلى عدن ، بعد أن نعطيهم تعليمات بأن يعرض على سعد زغلول أن يكون ملكاً على مصر ، على أن يقبل بقاء الحماية البريطانية ، ويقبل فصل السودان عن مصر !

وأبرقنا إلى حاكم عدن بأن يبقى سعد زغلول معتقلاً عنده ، ولا يرسله إلى (سيلان) إلى أن يصل ضابط الخبايا من لندن إلى عدن ومعه التعليمات اللازمة . وذهب ضابط الخبايا إلى عدن ، واجتمع بسعد زغلول وعرض عليه أن يتولى عرش مصر ، ورفض سعد زغلول . . وأبرق ضابط الخبايا بنتيجة مسعاه ، وعندما علمت بذلك أمرت بأن ينقل سعد زغلول فوراً لا إلى سيلان ، بل إلى جزيرة أسوأ منها في المحيط الهندي هي جزيرة (سيشل) ، وقد اخترتها لأن أحد أصدقائي مات فيها !

ثم ضحك لويد جورج وقال : « وأنا مندعش لأنني لا أرى تمثالاً لسعد زغلول هنا . . . لولاها لما كنتم هنا أيها السادة ! »

ونزل هذا الكلام كالصاعقة على الوزراء المرجوحين ، وكثير رجال قصر الملك

خواد . . . وأراد سير برسي لورين - المنتوب الساسي - أن يتخذ الموقف ، فهمس في أذن لويد جورج بأن هؤلاء خصوم سعد زغلول ، وأنهم هم الذين رفضوا أن يقيموا له تمثالاً !

وضحك لويد جورج ، وأراد أن يتصل من المخرج فقال : « على كل حال لو قبل زغلول هذا المرض لما كان هناك أى خطر عليكم ! فقد حدث في ديسمبر سنة ١٩٢١ - قبل حكاية زغلول بثلاثة أشهر - أن وقعت اتفاقاً مشابهاً مع زعماء ثورة أيرلندا الأربعة : وإذا بواحد منهم يلبس له الناس السم فيموت ، والثاني يضطر إلى الحرب إلى روما ، والثالث يقتله الشعب ربيعاً بالرصاص ، والرابع يقتله أنصاره بملغم رشاش ! »

ويومها لم يستطع واحد من الوزراء وكبار رجال القصر الحاضرين أن يضحك من النكتة ، فقد كان معنى ذلك أن يشتهه الملك خواد !
وكانت هذه التصريحات يومها ملهلة . . . وقال الوزراء وكبار رجال القصر في تبريرها إن مستر لويد جورج شرب قبل الغداء وأثناءه ، كمية كبيرة من الخمر ، وأنه كان مغموراً وهو يتكلم ، وإن الذى قاله كلام ظرغ ، وفي الوقت نفسه توأصى الوزراء بالكتمان !

ولكن تولى دوس باشا وزير المواصلات ، وكان وزيراً جريئاً وصديقاً حميماً للويد جورج ، روى لى القصة ، وقد كان حاضراً هذا الغداء ، وكانت ابنته الآتية لى دوس حاضرة في أثناء روايته هذه القصة الملهلة !

هذه القصة كانت تتناقلها الأفواه في تلك الأيام ، ولكن لا يمكن المؤرخ أن يحمد عليها لأنها قصة بلا مستندات .

عراقي رقم ٢

وقد حدث بعد ذلك أن سمحت الحكومة البريطانية للمؤرخين بالاطلاع على بعض - لا كل - البرقيات السرية التي تبادلها لورد ألكسندر مع لورد كيرزون وزير الخارجية أثناء الثورة . . فإذا في بعض هذه البرقيات ما يؤيد الرواية التي رواها مستر لويد جورج في القاهرة . .
مثلا برقية هذا نصها :
دار الحماية - القاهرة

١٨ أبريل سنة ١٩٢١

من لورد ألكسندر المندوب السامي
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية
لأنني أعتقد أن سعد زغلول في حالة من الزهو والترفع حتى إنه لا يستبعد أن يقوم بانقلاب كإنتفاخ عراقي باشا .

ألكسندر

ثم أرسل لورد ألكسندر برقية أخرى :
دار الحماية - القاهرة

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد ألكسندر المندوب السامي
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

١٢

أُلبس سعد زغلول الموقف في مصر . وصل إلى درجة الغليان . أُطلب تفويضاً بإصداره هو وثمانية من أنصاره ، بمنعه من الخطابة ، ومن شهود أى اجتماع عام ، ومن استقبال الوفود ، أو أن يكتب في الصحف ، أو أن يقوم بأى عمل من الأعمال السياسية ، وأن يغادر القاهرة فوراً ، ويقوم في منزله في الريف تحت رقابة البوليس ا
أللنبي

ثم أرسل لورد اللنبي برقية ثلاثة :
دار الحماية - القاهرة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد اللنبي المندوب السامى
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية
وجهت اليوم إلى سعد زغلول إنذاراً نهائياً . . إذا لم يخضع هو وثمانية من زملائه فوراً فسأقبض عليهم وأنفيهم في الحال خارج مصر ا

أللنبي

وفي اليوم التالى أبرق لورد اللنبي :

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

تم القبض على سعد زغلول . الحالة هادئة جداً .
إن سيلان أرفق مكان ، لأنها مقرونة في الأذهان باعتقال عرابى باشا ، واسمها سيحدث في الشعب تأثيراً عظيماً ا .

أللنو،

ويعد يومين أوبرق لورد ألتني برقية جديدة :
دار الحماية - القاهرة .

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد ألتني المندوب السامي
إلى لورد كيرزون، وزير الخارجية
هذا بيان الأمكنة الموجود بها التسعة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن
الأعمال السياسية . . . ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الإبحار من السويس
على باخرة قتل في ٢٨ ديسمبر . . وثلاثة أطلعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .
عيد ميلاد سعيد .

ألتني

هذه البرقيات المستيرية كلها تؤيد رواية لويد جوزج عن الحالة التي كان فيها
اللورد ألتني المندوب السامي البريطاني في مصر !
وهذا جزء من الرواية . . ولكن ما هو نصيب بقية الأجراء من الصفحة ٢
إن مستر سيلفستر - السكرتير الخاص للويد جوزج - ألف كتاباً بعنوان « لويد
جورج الحقيقي » جاء في صفحة ٦٦ منه عن زعماء ثورة أيرلندا الذين وقعوا الاتفاق -
اللى أشار إليه لويد جوزج - قوله بالحرف الواحد :
« إنهم وقعوا للمعاملة . ولكن ماذا حدث ؟ . . » جريفث « مات مسموماً ،
و » كولنز « ضرب بالرصاص : و » دافى « فر إلى روما ، و » بارتون « قتل ،
و » تشيلنز « قتل أيضاً » .
ولكن أين هي الوثيقة التي تدل على أن العرش عرض على سعد زغلول ؟ إن

الصحف والمجلات بقيت صامته لا تستطيع أن تفتح فيها . فنذكر أو تشير إلى السر
الخطير !

ومات الملك فؤاد . .

وبعد وفاته خرجت مجلة (آخر ساعة) في يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ، وألقت
القنبلة ! . . . فقد كتبت تقول بالحرف الواحد : « هناك صفحة من تاريخ مصر
الحديث ضائعة . أو حلقة منقودة في التاريخ السرى للثورة المصرية الأخيرة . ولا
نعرف هل آن أوان نشر هذه الصفحة أم لا ، ولا نعرف كيف ستقابل هذه المعلومات
من حضرات الرعما ومن رجال السراى . ولكنها خدمة نقدمها لأولادنا الذين سيكتبون
غداً تاريخ مصر كما يجب أن يكون !

والسؤال هو : « هل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟ »

والجواب : « نعم ! » . وهناك شهود أحياء ووثائق تاريخية لهذا العرض الذى تم
في عام ١٩٢٢ : فعندما نفت السلطة العسكرية سعداً إلى سيشل ، تقدم إليه فى مدينة
عدن مندوب رسمى من حاكم عدن ، وطلب مقابلته مقابلة خاصة .

وكان أن أبلغ مندوب الحاكم العام سعد زغلول أن الحكومة البريطانية تعرض عليه
أن يختار لنفسه أمراً من اثنين : أن يصير على الاشتغال بقضية الاستقلال . وسوف
تكون نتيجة هذا الإصرار نفيه إلى سيشل ليبنى بها مدى حياته . (وذكر له المندوب
مدى الأحوال التى سوف يصادفها) . . . أو أن تنصبه الحكومة البريطانية
سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ، وتضمن له استقلالاً ذاتياً فى حدود
هذه الحماية ! .

وأجاب سعد زغلول بلا تردد : « إننى أفضل أن أكون خادماً فى بلادى المستقلة ،
على أن أكون سلطاناً فى بلادى المستعبدة المحتلة ! »

وسأله مندوب الحاكم : « هل هذا هو الرد الأخير ؟ »

فأجاب سعد : « إنه كذلك »

وهكذا انتهت المقابلة الخطيرة .

ولقد دون سعد هذه المقابلة في مذكراته بتفصيل دقيق ، وصحتها أنا شخصياً من المغفور له فتح الله باشا بركات ، وأنا أعرف أنه دونها في مذكراته ، للوجود الآن عند الدكتور بهي الدين بك بركات .

وأعرف أن أم المصريين تعرف هذه القصة بالتفصيل من سعد زغلول . وأعرف أن عدداً من أعضاء الوفد وعلى رأسهم الرئيس الجليل ، ومعالى مكرم عبيد باشا يعرفون القصة (وهما الوحيدان على قيد الحياة من زملاء سعد في سيشل)

انتهت الكلمة التي نشرتها مجلة (آخر ساعة) في العدد ١٠١ الصادر يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ في الصفحة ١٢ ، منذ ٣٨ عاماً ! .

أزمة في القصر !!

وقيمة هذه الرواية في أنها نشرت والمملك السابق فاروق ، ابن الملك فؤاد ، لا يزال ملكاً ! . . وأن الشهود الذين تحدثت عنهم آخر ساعة كانوا موجودين : فإن صفية زغلول كانت على قيد الحياة . ومصطفى النحاس كان رئيساً للوزارة . ومكرم عبيد كان وزيراً للمالية . .

ولكن الذي حدث يومها أن الأمير محمد علي رئيس مجلس الوصاية احتج على هذا النشر ، وتحدث في ذلك إلى عبد الفتاح الطويل الوكيل البرلماني لوزارة القصر ، وتحدث أيضاً إلى مكرم عبيد باشا ، فقال له مكرم : « إن الرواية صحيحة مائة

في المائة ! » وقال الأمير محمد علي يومها إنه لا يعترض على صحة الرواية، ولكن نشرها فيه إساءة للأسرة المالكة !

ولم ينشر تكذيب لهذه القصة !

وما كاد الأمير محمد علي يتنفس الصعداء ، حتى ظهر كتاب « سعد زغلول » للأستاذ عباس العقاد ، وقد جاء في صفحة ٤٠٥ منه ما يأتي :

« نزل سعد وأصحابه في قلعة عدن ، فلم يلبثوا قليلا حتى جاءهم رسول من مبعر هو موظف سوري كبير كان يعمل في دار الحماية ، فاستأذن في لقاء سعد على انفراد وخرج معه في ركبه الرياضي ، وافتتح معه حديثا وحيزاً عن المفاوضات والحلول المعروضة . ثم فاجأه بكلمة مقتضية لا علاقة لها بمديته السابق ، قائلا : « ستكون ملكاً على مبعر ! . . . »

فدهش سعد لهذه المفاجأة ، وأجاب في حلة واستغراب : « مالنا ولهذا ؟ وما شأنى أنا والملك ، ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ » فعاد الرجل إلى الكلمة يكررها وأضاف إليها : « إنك زعيم الأمة الذى لا ترتضى سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الإنجليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد . فاحصر سعد هذه المفاداة ، وقال للرجل : « إننى أفضل أن أكون فرداً في أمة مستقلة على أن أكون ملكاً لبلاد مستعبدة في ظل حماية أجنبية ! » ولزم الصمت في عودته إلى القلعة ، بعد أن قال له — على ما أذكر — : « إننى أحب لوأننى لم أسمع شيئاً مما تقول ، ولا أود أن أسمع مرة أخرى ، منك أو من سواك . »

هذا هو ما كتبه الأستاذ العقاد . والعقاد حجة في تاريخ سعد زغلول . : : ولكن المؤرخ يبحث دائماً عن مستند مكتوب . . فإن أحداً من أبطال القصة لم يتكلم . . . ويزيد في أهمية هذا التحقيق أن سعد زغلول لم يكن قبل الثورة . :

هو بعد الثورة . . كان قبل الثورة فرداً ، وبعد الثورة زعيماً وقائداً ! . . كان يقف وحده ، ثم أصبح يقف معه الملايين . : ومن هنا يتغير الرجل ، فإن ثقة الشعب وإيمانه يرفعان الرجل من الأرض ، ويجعلانه فوق الرءوس . .

فقد كان سعد زغلول قبل الثورة يطمح في أن يكون وزيراً للأوقاف في وزارة حسين رشدي ! . . وقد رشحه رئيس الوزراء للسلطان فؤاد ، ووافق السلطان وبقى سعد زغلول ينتظر ، بل إنه اعترف بأنه كان لا يتام الليل وهو يفكر في هذا المنصب : يتولاه أو لا يتولاه . .

ثم جاء الرد من نائب ملك إنجلترا برفض ترشيح سعد زغلول وزيراً . . ونزل النياك الصاعقة على سعد زغلول ، واعترف بأنه تضايق لأنه لم يصبح وزيراً للأوقاف ! وكان هذا قبل الثورة بشهور . .

وقبل ذلك رشح وزيراً للزراعة في عهد السلطان حسين . . فقد حدث أن انتحرت إحدى السيدات ، وظهر أن لها علاقة بوزير الزراعة في تلك الأيام . . وكانت السيدة ابنة أحد زملاء وزير الزراعة وزوجة لأحد كبار الموظفين . . ثم ضبطت السيدة مع وزير الزراعة . . واضطر وزير الزراعة أن يستقيل من الوزارة استقالة مشهورة . .

ورشح سعد زغلول وزيراً للزراعة خلفاً للوزير المستقيل . .

ورفض لورد كتنشر - نائب الملك في ذلك الحين - تعيين سعد زغلول وزيراً للزراعة ! . . واعترف سعد زغلول بأنه كان يأمل أن يكون وزيراً للزراعة . . وأنه أصيب بخيبة أمل عندما رفض لورد كتنشر تعيينه في هذا المنصب . . بل إن لورد جورج لويد ، المندوب السامي البريطاني ، قال في صفحة ١٨١ من مذكراته التي نشرها بعنوان : « مصر منذ عهد كرومر » :

« إن سعد زغلول في أثناء الحرب طمع في أن يعين مديراً لمكتب البعثات في باريس خلفاً ليعقوب أرئين باشا . . . وإن لورد كتشتر المندوب السامى البريطانى يومها رفض أيضاً تعيينه في هذا المنصب . . . وإن السر هو أن سعد زغلول كان يهاجم لورد كتشتر ولا يحترمه ! »

سعد فكر في أن يهاجر من مصر

ولقد اعترف سعد زغلول مرة بأنه فكر في أن يهاجر من مصر - في أثناء الحرب العالمية الأولى - بعد أن أقفلت جميع الأبواب في وجهه ! . . . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه ! وكان السلطان معيناً بقرار أصدره وزير الخارجية البريطانية ! كانت الرقابة مفروضة على الصحافة . . . كان القصر يكرهه ، وكان الإنجليز يمتنون به . . . وكان يشعر أنه أصبح متعطلاً بلا عمل !
ومن هنا كان يطمع في أن يكون وزيراً !

فكيف أصبح هذا الرجل - بعد عامين اثنين من هذه الرغبة في الحصول على منصب وزير الأوقاف - يرفض أن يكون ملكاً على مصر ! ؟ . . . إن هذه الرواية لا تزال في حاجة إلى مستند .

إن رواية لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا هي أنه عرض العرش على سعد في عدن . . . ولقد بقى سعد زغلول في عدن من أوائل يناير إلى ٢٨ فبراير - وهذا يؤيد رواية لويد جورج بأن أمراً صدر إلى حاكم عدن باستبقاء سعد زغلول فيها - فلو أنه تقرر سفره إلى سيلان أو سيشل كما أعلن أولاً ، فلماذا بقى في عدن طوال

هذه المدة ، إلا إذا كان هناك حقيقة سبب لهذا الاستيقاظ ١٩
إذن فالسبب في بقاءه هو أن يستطيع «الرسول» أن يسافر من لندن إلى عدن
ويجتمع بسعد زغلول ، كما ورد فيما ذكر عن هذا الاجتماع الخطير !

مذكرات فتح الله بركات

ونبحث عن مذكرات الذين كانوا منفيين مع سعد زغلول في عدن . . لقد
حصلنا على مذكرات فتح الله بركات باشا السرية ، وفيها يقول في صفحة ٦ تحت
عنوان «تابع يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢» ما يأتي :

«تم حضر (جارسنا) الكابتن استيل مرة ثانية . . وسأل الرئيس إذا كان
يريد التريض اليوم أو غداً . فقال الرئيس : أريد اليوم . وقعت الساعة الرابعة
بعد الظهر موعداً له . وفي الموعد عاد الكابتن جوزل مع الرئيس . وفي أثناء نزولهما
قابلهما رجل جلوس القامة ، عليه بذلة ملكية وبرتقطة عسكرية ، أشقر اللون
مع ميل إلى الصفرة ، تناهز سنه الستين ، فحسبه الرئيس أولاً صاعداً عند
الفرقة العسكرية النازلة معنا . ولكنه بعد أن قدمه الكابتن استيل للرئيس عاد
فترك معهما ، وتكلم بعربية فصيحة عن الهواء والصنعة ، حتى وصلوا إلى السيارة
فركب مع الرئيس ، وانصرف استيل بدون كلام . .

«وأخذ الرجل يتكلم بالعربية كما ابتداءً ، وليس من المتيسر إثبات ما دار
من الكلام حسب ترتيبه ، ولكن يمكن تلخيص أهم تقطعفيه بأن الرجل أخذ - بعد
الكلام عن الهواء والصحة - يسأل عن راحتنا ، وعما إذا كان الرئيس ورفاقه
يخرجون للرياضة ويقرون الجرائد . فأجابته الرئيس بأنه لم يحصل الإذن له بالرياضة

إلا هذه المرة : وأنه لم يخرج من السجن من بعد دخوله إلا مرتين فقط لزيارة أحد رفاقه في الاستبالية التي كان قد نقل إليها . فقال الرجل : « إنكم تكروهون الإنجليز ! » . . فجأبه الرئيس : « إن الأمة المصرية لا تكره أمة من الأمم إلا من يريد التغلب عليها وحكمها . وهي بالعكس تريد محالفة الإنجليز ومصادقتهم ، ولكنهم هم يريدون حكمها » .

وقال الرجل : « إن المصريين يسبون الإنجليز ! » . . فأجابه الرئيس : « إنهم ليسوا بسباين . ولكنهم بغضبون لإرادة التسلط عليهم » . قال الرجل : « إن الإنجليز أمة ظلمة ! » . فأجابه الرئيس : « أتظن ؟ » . قال الرجل : « نعم ، وإن أحب الترك والعرب . وكنت مع الجيش التركي ، وإن هنا مدة ست عشرة سنة وفي مصر ثلاث سنين » . . فقال الرئيس : « إن المصريين لا يحبون الترك ، ولا يحبون أحداً يتسلط عليهم لا من الترك ولا من الإنجليز ا » . قال الرجل : « إن هناك قلقاً عظيماً في الهند . وإن الهند تطلب الاستقلال » . قال الرئيس : « هل هنا حقيقى ؟ » . فأجابه : « نعم » ، وأضاف أنه كان في الهند وعاد منها منذ خمسة أيام فقط ، وأن ما تطلبه هو حقها . فلم يجبه الرئيس عن ذلك بشئ .

وسأل عن السلطان الخالى وعن اسمه . فلم يحضر الرئيس اسمه (اسم السلطان) وأخذ يتذكره ، وبعد قليل - بعد التذكر - أورده . . فقال الرجل : « نعم » إنه فؤاد . ماذا تقول فيه ؟ » . فأجابه سعد : « من أى جهة ؟ » . قال : « هل هو محبوب وله نفوذ ؟ » . فأجابه الرئيس : « إن الناس لا يفكرون في شأنه ، وليس له نفوذ ولا أهمية » . ثم سأل عن عذرة ناشا . فأجابته بأنه لا أهمية له ، وليس رئيساً للحزب .

فسأله إذا كان متفقاً الآن مع الرئيس ؟ فأجاب بأن لا أهمية لانفائه أو خلافه ما دام لا حزب له ، والبلد كله كتلة واحدة ، لا اختلاف فيه ويريد الاستقلال ، أى أن يحكم نفسه بنفسه ، مع محالفة الإنجليز ومصادقتهم .
 قال الرجل : « لا أظنك تحب أن تبقى بعيداً عن بلادك ، لا بد من العودة عاجلاً أو آجلاً » . ثم قال في موضع آخر : « لا بد أن تصير ملكاً » . فأجابه الرئيس : « إني لا أبحث عن ذلك ، ولكن الذى أبحث عنه هو استقلال بلادى » فكرر الرجل ذلك مراراً ، فلم يظهر الرئيس إهتماماً . وجاء فى كلامه أنه موظف فى الأمور السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً فى الجيش المقيم بادن . وجاء فى كلامه أنه يعرف اللورد ألنبي ، وامتنحه .

انتهى نص ما كتبه فتح الله بركات عن مقابلة سعد زغلول مع الرسول الذى أرسلته إليه حكومة لندن . .

ولكن فتح الله بركات لم يحضر المحادثة الخطيرة .

ولا بد أن يعتمد المؤرخ على رواية أحد الشخصين اللذين حضرا هذا الاجتماع .

إنهما الرسول الإنجليزى ، وسعد زغلول ! .

ولكن هل كتب سعد زغلول فى مذكراته عن عدن قصة هذا الاتصال ؟

إن سعد زغلول دون فى مذكراته عند نفيه إلى مالطة كل التفاصيل الدقيقة . .

فلا بد أنه فعل ذلك عندما كتب عن قصة نفيه إلى عدن ، ثم إلى سيشل . .

الملك سرق الذهب !!

ومنا تظهر مفاجأة مذهلة . .

إن الكراسى التى فيها مذكرات سعد عن القبض عليه فى مصر ، ونفيه من مصر ،

وسجنه في عدن .. مخفية ! .. ولقد قيل هذا يوم تسلم الدكتور بهي الدين بركات -
باسم وزارة سعد زغلول - هذه المذكرات من خزنة بنك مصر التي أودعها فيها الرئيس
السابق مصطفى النحاس . . وكانت محكمة مصر قد حكمت بهذا التسليم .

قيل إن الدكتور بهي الدين بركات سجل في محضر الاستلام أن هناك مائتي
صفحة اختفت ! . . وأثبت الدكتور بهي الدين بركات في المحضر أن سجلات البنك
لا تقول إن الخزانة الخاصة المودعة فيها المذكرات قد فتحت منذ أودعت فيها
المذكرات عام ١٩٢٧ . . في حين ثبت أن هذه المذكرات فتحها الرئيس السابق
مصطفى النحاس أكثر من مرة . .

فهل فتح مجهول هذه الخزانة وأخذ منها جزءاً من المذكرات وهو الخاص بعرض
العرش على سعد زغلول ؟ .

إن الرئيس السابق مصطفى النحاس ليس صاحب مصلحة في إخفاء هذه الحقيقة . .
فمن هو صاحب المصلحة فيها ؟ . من هو الذي يعرف أن هذا الجزء بالذات يحوى
مسألة خطيرة جداً هي عرض العرش على سعد زغلول ؟ . . ألا يجوز أن يكون
صاحب المصلحة في ذلك هو القصر الملكي ؟ ! . . وألا يجوز أن يكون أحد كبار
رجال قصر الملك فؤاد الذين كانوا موجودين في الحفلة التي أقيمت للعيد جورج
في ديسمبر سنة ١٩٣٠ قد أسرع وأبلغ الملك فؤاد ما قاله لويد جورج عن عرض
العرش على سعد زغلول في عدن ؟ !

وألا يجوز أن يكون الملك فؤاد قد استطاع بوسائله الخاصة أن يفتح خزنة بنك
مصر المودعة فيها مذكرات سعد زغلول ، وأن أحد رجاله انتزع الكراسي التي بها
الجزء الخاص بنفى سعد زغلول إلى عدن ، وعرض العرش عليه ، وبذلك يستطيع أن
يخفى إلى الأبد أن فلاحاً أبى أن يجلس على عرش مصر في ظل حراب الإنجليز ؟ ! .

إن الثابت أن كراسة تبدأ صفحاتها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢
قد اختفت من خزانة بنك مصر ! . . إن هذا أكثر من مجرد استنتاج .. إنه
حقيقة ، لأنه لا يوجد سبب وجيه لأن يحتفى من مذكرات سعد زغلول الجزء الخاص
بنفيه في عدن ؛ إلا أن يكون الملك فؤاد أو أحد رجال القصر أراد أن يخفى عن
التاريخ إلى الأبد هذا الجزء الخطير من تاريخ مصر ! .. إن هذه الست والخمسين
صفحة المختفية يمكن أن تكون هي الحاوية لهذا الحدث الخطير المجهول ! .

ولكن هناك مفاجأة أكبر !

إن الذى سرق هذا الجزء من المذكرات لم يخطر بباله قط أن سعد زغلول قد دون
القصة في جزئه آخر ! إنه لم يتكلم أثناء حديثه عن نفيه إلى سيشل ، وعرض
العرش عليه ، مجرد حديث شفوى . . ولكننا عبرنا على القصة الكاملة « بخط سعد
زغلول نفسه » ! . . إنه كتبها وهو منفى في جبل طارق ، بعد ذلك بأشهر . . كتب
سعد زغلول بالحرف الواحد في صفحة ٢٥٠٤ من المذكرات :

جبل طارق

يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

« ذكرت اليوم أمام حرمى وصاحبيتها فهيمة « ثابت » قصة « يعقوب » الذى
قابلنا في عدن ، وركب معى فى الأتومبيل ، وتكلم فى شئون مصر ، ولىح لى بقرب العودة
وزوال الشدة ، وأنى أصبح ملك مصر ، فقلت له إنى لا أبحث عن « وظيفة » ،
ولا أبنى إلا استقلال بلادى ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء
عنه !

فقالت فهيمة إن اللورد أُلنبي أشار في كلامه مع وفد السيدات إلى هذه المقابلة ، بقوله إننا نرغبنا في الاتفاق معه هنا وفي عدن فلم يقبل . وقالت حرمي إنه قال لهذا الوفد : إننا لا نعرف ماذا يريد ، وهو لم يقبل الاتفاق معنا .

« فتأكدت من ذلك أن ما ظننته وأصحابي عن هذه المقابلة كان صحيحاً ، وأن يعقوب هذا كان رسولا ، وأن حضوره بعد ذلك في الباخرة الحربية لم يكن إلا سترأ لتلك المقابلة ، مع إثباتها بالإمضاء الذي رجاني في توقيعه على الدفتر ، وكل الدلائل تدل على صحة هذا الظن ، لأنه لم يكن يؤذن لي في الخروج للزهرة مع شدة إلحاحي في طلبه ، ولكن في يوم تلك المقابلة عرض على الضابط استئيل المكلف بشؤوننا أن نخرج في ذلك اليوم أو غده . فاخترت ذلك اليوم في الساعة الرابعة بعد الظهر ، وفي هذه الساعة نزلت معه إلى أسفل المكان أو « القلعة » التي كنا سجناء فيها . وفي أثناء ذلك قابلنا يعقوب هذا صاعداً ، فلما قابلنا عاد معنا ، وسبقنا الضابط استئيل نازلاً . فتكلم معي بالعربية ولما وصلنا إلى الأوتومبيل انصرف الضابط استئيل ، وذهبنا بالأوتومبيل إلى الزهرة ، وفي أثناء ذلك حدثت تلك الحادثة .

« ولما عدت في الساعة الخامسة انصرف هو ، وصحبني الضابط النوبتجي الذي كان في انتظاري ، ولما وصلت إلى إخواني قصصت القصة عليهم فأعجبوا كل الإعجاب بكلامي فيها ، وقد أملتتها على مصطفى بك النحاس فأثبتها عنده ، كما كتبها ففتح الله ماشا ، ولا أذكر تاريخ اليوم بالضبط ، وربما كان في أوائل فبراير .

« وقد صرح لي الرجل بأنه كان ضابطاً في الجيش ، ثم خرج منه ، والتحق بالوظائف السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً في الجيش ، ومع ذلك فإن قومندان الباخرة أنكر أنه موظف ، وقال إنه انفصل من الخدمة منذ زمان طويل .

« ولا أتت القصة لحرى وحدها قبلتى ، وأبدت إعجابها بتعفى وزهادتى ،
وقالت : الآن أفهم أن الإنجليز لا يسمحون بعودتك ، لأنهم اعتقدوا أن إرضاءك
ليس فى مقدورهم ، ما داموا لا يفرطون فى مصر ، وهذا هو الرأى الراجح ، فقلت
لها : إنه لا بغية لى فى هذه الحياة إلا أن أرى يلاذى مستقلة ، وكل ما دون هذه
للغاية ضئيل فى عيني ، مهما علا شأنه ومظم قدره ، وإن تلك القصة على أهمية
ما عرض فيها وخلايته ، لم يؤثر على شىء ، بل كنت قد نسيت أمرها كل النسيان ،
وما تذكرته إلا لأجاعت مناسبة للملك .

قلت لها : « وإنى إذا مات الآن أموت مستريحاً من جهتك ، فقد عرفك الناس ،
وأخلت بينهم مكانة عليا ، فلست كغيرك من السيدات : شخصيتك منطوية فى
شخصية زوجك ، وتندجج فيها ، بل إن لك شخصية قائمة بذاتها ، وصفات عالية
عرفها الناس نيك ، فلا ضير عليك بعدى . . . »

هنا هو ما دونه سعد زغلول بالحرف الواحد فى مذكراته .

ولكن ، هل انتهت القصة ؟

لا نقبل هذا السلطان !

صفحات ممزقة من مذكرات سعد

في ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تناولت الغداء مع أحمد باشا الباسل وكيل الوفد المصري على مائدة الأستاذ محمد عبد الرحمن الجليلي مدير إدارة المسجد بوزارة الأوقاف في تلك الأيام . وكان معنا المرحوم الأستاذ توفيق صليب ، والمرحوم كامل الشناوي ، وعلى أمين .

وبعد الغداء جلس حمد باشا يروي ذكرياته السياسية الممتعة . قال إنه كان مع الوفد المصري في باريس سنة ١٩٢٠ . ولاحظ أن نفوس الأعضاء لم تكن متألفة . كان الأعيان من الأعضاء يقولون إن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية في مصر ، ويعتقدون أنه بذلك سيخرب البلد ، ولم يكن سعد زغلول في أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها . والسبب أننا كنا منفيين في مالطة وجاءت برقية تقول إن إحدى المديریات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية .

واهتم سعد زغلول بهذا النبأ ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح . وكنت أنا مع إسماعيل صدقي في غرفة واحدة ، وقلت له إنني شعرت أن رأس سعد زغلول دار بفكرة الجمهورية ، وكان من رأي صدقي أن إعلان الجمهورية كارثة . وعندما ذهبنا إلى باريس كان سعد يلمح إلى ذلك ، وقد رفض يوماً اقتراحاً بأن يتكون برلمان يعيد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً . وقال إن البلد هو الذي يختار نوع الحكم بعد الاستقلال .

وكان أعضاء الوفد - وخصوصاً الأعيان منهم - يرون أن هذا اتجاه جنوني . وأنه سيؤدي

إلى انقضاء الأعيان عن الثورة وإلى قيام اليثيفية ، وقال عبد العزيز فهمى :
« إذا كنا لا نستطيع أن نحتمل سعد زغلول كرئيس وقد فكيف نحتمله لو أصبح
رئيس جمهورية ؟ »

وكان سعد يسمى المعارضين فى خلع السلطان : « جمعية عبيد السلطان ! »
وقال حمد باشا : « وذهبت إلى سعد باشا وقابلته منفرداً ، ونصحتة بأن يعمل
على تصفية القلوب ، وأن الأعضاء يشكون فى نواياه ، وأنه يحسن أن يصفى الجو
قبل سفر الوفد المصرى إلى لندن للمفاوضة مع ملتر ، ويضمده الجروح . ولكن
سعداً لم يهتم كثيراً برأى ، ولم يكن يعتقد أن الأمر سيؤدى إلى انشقاق . . وسافر
الوفد إلى لندن ، وفى أحد الاجتماعات اختلف الأعضاء على من يتولى مفاوضة اللورد
ملتر ، فقد خشينا أن يثير سعد زغلول مسألة الجمهورية — مخالفاً أغلبية الوفد —
وكان عدلى قد قال إن سعداً أثارها فى مقابلته مع اللورد ملتر ، بغير اتفاق معنا :
وقال سعد إن من رآية أن الاستقلال هو أن يختار الشعب بنفسه النظام الذى يراه ،
جمهورياً أو ملكياً ، ويجب أن ينص على هذا فى المعاهدة . وقال إن من رأيه عزل
السلطان باعتباره أثراً من آثار الحماية ، وأن الشعب ينتخب حاكمه بعد الاستقلال :
واشتدت المناقشة بيننا . . واتهمنا سعد بأننا نعارض فى خلع السلطان وإعلان
الجمهورية ، من أجل مصالحنا الشخصية !

قلت : « أنا طلبت من سعد باشا فى باريس أن يفتش عن الشيوخ ويلحمها
قبل سفرنا إلى لندن ! »

قال سعد باشا متضامياً : « شيوخ ليه ؟ »
قلت : « الشيوخ التى فى الوفد يجب أن تفتش عنها » .
قال سعد باشا : « أنا يا سيدى عملتك أنت الفتش » .

وأجاب حمد باشا : « إذن أنا أقبل الوظيفة : . لكن أول من سأفته هو .

أنت ! »

فتضايق سعد باشا وقال : « أنت لا تفهم ما تقول . . . » . . . فثرت في وجهه ، وقامت مناقشة عنيفة بيننا اشترك فيها سينوت حنا بك . وقلت لسعد باشا : « إن رأينا فيك أنك مجنون ، وأنتك تريد أن تخرب الحركة بإثارة هذه المسألة ، وإن عدلى باشا قال إن الإنجليز مصممون ألا يعقدوا محالفة إلا مع السلطان ! » . . وقال سعد زغلول إنه لا يعترف بالسلطان ، وإن السلطان موظف إنجليزي ، وإنه يجب أن يخرج بمخرج الموظفين الإنجليز ، وإن السلطان فؤاداً مجرد جندي في جيش الاحتلال ، ويجب أن يخرج مع جيش الاحتلال ! . . وثار واصلف غالى ضللى ، وثار على ماهر ضللى :

« وخرجت من هذا الاجتماع وأنا متصمم على السفر في اليوم التالي إلى مصر . ولكن محمد محمود باشا والمرحوم عبد اللطيف المكباتى بك أقنعانى بأنى على خطأ في توجيه هذه العبارات العنيفة إلى سعد زغلول ، وأن الواجب أن أعتذر لسعد . وقال لى باقى أعضاء الوفد نفس هذا الكلام ، ونزلت على رأى الأغلبية :

وفى اليوم التالى دخلت اجتماع الوفد فوجدت جميع الأعضاء موجودين قلت : « سلامو عليكم » . . فقال الأعضاء : « عليكم السلام » . . قلت : « يظهر أننى كدرت صفوكم أمس ، وأنا أعتذر لكم عما بدر من جانبي » . . فقال سعد باشا : « هذا الكلام ما يفتعش . تعال هنا » . . قلت له : « أنا لا أوجه الكلام لعمالك ، وإنما أوجهه للجميع » . . فقال سعد باشا : « تعال أقعد بجانبى » . .

ثم وقف سعد وقال : « ليس حمد باشا هو الذى يجب أن يعتذر ، بل أنا الذى يجب أن أعتذر ، فأنا الذى بدأت بالعدوان ، ولهذا أقدم لصديقى حمد أسنوى واعتذارى ، وأنا متمسك برأى ، ولكنى أحترم رأيه ولا أقره » .

هنا ما قاله حمد الباسل باشا يومئذ : ولكن هل يمكن للمؤرخين أن يكتبوا بشهادة اللين حضروا هذه الرواية ، للتليل على أن سعد زغلول كان فعلا يريد إعلان الجمهورية ؟ . . ذلك أنه ليس في أقوال سعد المنشورة أى كلام عن إعلان الجمهورية ، أو ما يوحى بأن ثورة سنة ١٩١٩ كانت متجهة إلى الجمهورية ، وأنه لولا الأعيان وكبار الإقطاعيين من أعضاء الوفد لاجتهدت ثورة سنة ١٩١٩ إلى الجمهورية !

ترى هل كانت مصالح الإقطاعيين هى التى منعت الثورة من هذا الاتجاه الثورى ؟ وهل معنى هذا أن ثورة ٢٣ يوليو كانت على حق عندما بدأت أولا بتصفية الإقطاع ، ثم أعلنت لجمهورية بعد ذلك ، وأنها لو لم تفعل ذلك لما استطاعت أن تعلن لجمهورية ؟ وهل كان الشعب المصرى فى تلك الأيام مستعداً لإسقاط الحكم الملكى ، والاتجاه إلى النظام الجمهورى ؟

إن الرد على هذه الأسئلة الخطيرة لا يكفى فيه برواية منقولة غير مكتوبة ، وخاصة أن هذه الواقعة بالذات - برغم تأكيد حمد الباسل باشا لها - لم تذكرها أو تشر إليها أى جريدة من الجرائد . صحيح أن شركة روتر وزعت برفقة فى أوائل يناير سنة ١٩٢٠ على جميع صحف العالم هذا نصها : « صرحت جريدة "التيمس" بأن لديها وثائق تثبت أن قلب السلطة المصرية سيكون من أولى نتائج انتصار المتطرفين فى مصر . . . ولكن جريدة "التيمس" يومها لم تنشر هذه الوثائق ، وقيل إنها أرادت بذلك إيقاع الخلاف بين الأمراء وبين سعد زغلول الذى كانت تسميه جريدة للتيمس «زعيم المتطرفين» ! .

إذن لابد من مستند لتركز عليه هذه الواقعة التاريخية . فهل هناك مستند ؟ نعم .. إن بين يديّ مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل باشا عندما

كان رئيساً لتحرير السياسة . إنه يتحدث عن المعركة الانتخابية لانتخاب أول مجلس نواب بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وكيف حاول الأحرار الدستوريون وقف سعد زغلول ، وإذا به يكسحهم اكتساحاً لم يسبق له مثيل في التاريخ . حتى بعد أن اتهموه بأنه يريد خلع الملك فؤاد !

كتب الدكتور هيكل في مذكراته يقول : « لست أقف عندما قيل في هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد في باريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصياً - تماماً اهتز الحاضرون لسماعها ، وكانت عبارته ” إني أتهم سعد زغلول باشا علناً . . “ ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره ” نبي الوطنية “ . . فقد أتهم سعداً بعدة أتهم ، منها أنه استولى لنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفاً من الجنيحات ، ومنها أنه أثناء محادثات ملتر طاب عزل السلطان فؤاد ، بحجة أنه أثر من آثار الحماية !

وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهايمون : ” بماذا عسى أن يواجه سعد هذه الأتهم ؟ “ . وسألني الدكتور حافظ عفيفي إذا كنت سأنتشر هذا الخطاب كما هو في جريدة السياسة التي تصدر صباح السبت - فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة - وأجبت بكل بساطة أنني سأنتشر الخطاب كما هو ، فمحمد على علوبة عماد كبير ، وكان عضواً في الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بالجنة الدستور . ثم إنه السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . . فقال الدكتور حافظ : ” يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتحدث إليه في هذا الأمر “ . قلت : ” فليكن “ . . وعلمت في الصباح أن عدلى باشا

ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

واقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب إلى أن أتلو عليه فقرات الإهام . فقلوبها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث . فقلت : " لعل الفقرة الوحيدة التى يصح حذفها هى المتعلقة بحديث سعد مع ملتر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية " .

ولم تنته إلى رأى فيما ينشر أو لا ينشر ، واستصحبنى عدلى باشا إلى " كلوب محمد على " ، وسأل عن ثروت باشا وصدىق باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدق باشا وهندنا إلى الحديث فى خطاب محمد بك على علوبة ، فأبدى صدق باشا تردده فى صواب النشر ، وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقبل إنه ترك منزله ذاهباً إلى " الكلوب " . . .

وبينا أنا أحاول إقناع صدق باشا برأى دخيل ثروت باشا ، واشترك معنا فى الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلا فقرات الإهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال : " إنه لا بأس مطلقاً من نشرها " . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : " أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما سواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشرها " .

واقتمع عدلى باشا وصدىق باشا برأى ثروت باشا .

وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ، ودفعت بالخطاب إلى المطبعة ، بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها " تأدباً وبجاملة " !

• • •

هذا ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته بالحرف الواحد !

فهل يمكن الاكتفاء بهذا كستند عن اتجاه سعد زغلول في شأن الجمهورية ؟ . .
 إن المؤرخ لا يستطيع أن يقبل أى شئ على عواهنه، بل قد يسأل : « ألا يكون
 كلام الدكتور هيكل هو كلام خصم عن خصم ؟ ألا يحتمل أن يكون هذا الاتهام
 ملفقاً ، وأن الأحرار الدستوريين تصوروا أنه يسىء إلى سعد زغلول أمام الشعب ،
 فتوجهوا بالشعب يسقطهم جميعاً في الانتخابات ، بعد أن ظنوا أنهم يرجعون لسعد
 زغلول تهمة الخيانة العظمى عندما يقولون إنه طالب بخلع السلطان فؤاد باعتباره أثراً
 من آثار الحماية ١٩ . . صحيح أن رواية الدكتور هيكل تؤيد رواية حمد الباسل
 باشا . . ولكن هل يمكن أن يكون هذا دليلاً على أن سعد زغلول كان يفكر في أن
 تنتج الثورة نحو الجمهورية ؟ . . صحيح أن سعد زغلول طالب بخلع السلطان . .
 ولكن ربما لأنه كان يريد أميراً آخر ليتولى العرش بدلاً من الملك فؤاد . .

ربما كان يريد الأمير عمر طوسون مثلاً !

ربما كان يريد الخديو عباس .

فما هو الدليل على أنه كان ضد الأسرة المالكة كلها ؟

وما هو الدليل على أنه كان يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، كما
 يقضى النظام الجمهورى ؟

الرسائل السرية

لقد حصلنا على نص الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وبين عبد الرحمن بك
 فهمى الذى كان يرأس الجهاز السرى للثورة، (فقد كان سعد في باريس يحاول عرض
 قضية مصر على مؤتمر الصلح ، وكان يدير الثورة من باريس ا)
 وقصة هذه الرسائل مثيرة : كان سعد زغلول يكتبها بالخبز السرى في باريس

فوق مجلات فرنسية . . وكان يحملها رسول من باريس إلى القاهرة . . وكان الدكتور أحمد ماهر هو المستول عن عملية حل الشفرة . وكانت طريقة حل الشفرة عجيبة : وهي أن يمرر الدكتور ماهر مكواة ساخنة على الورق ، فتظهر رسالة سعد زغلول على الفور . ولكن العين المجردة ما كانت لتستطيع أن ترى الحبر السرى ، بل إنك تقلب المجلة فتجد صفحاتها عادية لا كتابة فيها !

إن هذه الرسائل السرية تدل على أن سعد زغلول كان يرى أن يكون رئيس الدولة في مصر بالانتخاب ، لا بالتميين ، ولا بالوراثة ، وهذا هو النظام الجمهورى . أو كما يقول في إحدى هذه الرسائل السرية بالحرف الواحد : « يجب التحذير من الاقتراب من هذا المركز - مركز رئيس الدولة - إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام . وإن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه السلطة يعد " حماية " ، أو " مخالفة " . . . يعد خيانة للأمة ! »

ولكن نصوص الرسائل السرية أقوى من هذا التلخيص . . إنها تدل على أن سعد زغلول كان يعطى من باريس تعليقات بلهاز الثورة في القاهرة : بأن يحاربوا السلطان فؤاد . وأن يحاربوا الخديو عباس ، وأن يحاربوا الأمراء جميعاً . . وهذه نصوص الرسائل السرية الخطيرة :

لا نريد أن نخرج من رق الممالك إلى رق الأمراء !

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة .
« سرنا أن ظهر الآن بعض من أعلیاء الشأن -- الأمراء -- في الميدان ، بعد أن

لثبوا في الخفاء كثيراً من الزمان ، بل بعد أن عاكس بعضهم الحركة بأقواله وأمواله .
أظهرنا سرورنا بدخولهم فيما أرسلناه لكم ونشرتموه في الجرائد ، ولكننا وجلنا تصريحهم
خالياً من ذكر الوفد ، ولم يتصل بنا أنهم تكروا عليه بشيء من أموالهم . وبلغنا أنه
انقعد اجتماع عند بعضهم في الإسكندرية تقرر فيه إسناد الزعامة إليه — عمر طوسون .
إن الأمة أجمعت أمرها قبل دخولهم على طلب الاستقلال التام ، وسارت في الطريق
شوطاً بعيداً بلونهم ، كأنهم لم يكونوا موجودين ، فدخولهم في الحركة بعد ذلك إن لم
يكن لصالح بلبلونه ، أو توكيل يعطلونه ، فما ذا تكون الفائدة من انضمامهم الآن ؟
وهل يستتبع من ذلك أنهم أرادوا المنازعة في الزعامة لتكون الرياسة لهم ؟ . . وهل يكون
دخولهم على هذه النية في صالح القضية ؟ أم يكون بطلهم عنها أفيد لها ؟ !
ربما كان محمد سعيد باشا يد في هذه الحركة ، كما يرشح لذلك ، بما تكتبه
جريدة « الأهالي » لسان حاله يوماً فيوماً عن الوفد وموقفه والأمراء ودخولهم في الحركة ،
فهل أنتم متيقنون لهذه الأحوال واقفون على أسرارها ، وعاملون على اتخاذ الوسائل
لمنع أضرارها ؟ . . إن الرياسة لا تهتم في شيء ، ولكن يهمني أن تبقى في الأمة هذه
الروح التي أدهشت العالم بجلالها وكاملها . . وأن تبقى الحركة قومية ، ترمي إلى تحرير
البلاد من ريق الاستعباد ، وأن تمتع بالحرية الحقيقية لا أن تخرج من ريق للمالك
إلى ريق الأمراء ! »

سعد زغلول

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
« إن الأمراء بعد صدور بيانهم لم تبد منهم أى حركة يفهم منها انضمامهم إلى

القائمين بالحركة ، وهذا هو السر في عدم نشر صورة جوابكم الذي أرسلتموه إلى
الأمراء للغاية الآن . إننا نؤكدنا من أن الأمير عمر طوسون مشايخ ل محمد سعيد باشا .
ونخشينا أن تؤثر عليه أقوال سعيد فيصدمنا بجواب ينشره في الجرائد بعد نشر جوابكم
ولا يكون في مصلحتنا ، ولذا تريثنا حتى يعود الأمير يوسف كمال من الوجه القبلي .
وننتق معك على نشر الجواب !

عبد الرحمن فهمي

احذروا الأمير عمر طوسون !

باريس في ١١ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
: : : هل للأمير عمر طوسون غاية تعلمونها ؟ أو يمكنكم أن تعرفوها ؟ إن
أشكركم كثيراً إذا كلفتم أنفسكم أن تحيطوني علماً بالحقيقة !

سعد زغلول

١٤ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
«حامت الظنون حول مسلك الأمير عمر طوسون نحو الوفد وخطته ؛ أردت أن

أقف على الحقيقة تماماً . طلبت من إخواني الذين توجهوا إلى (الرحمانية) أن يضعوا في برنامجهم موعداً لزيارة الأمير ويتكلموا معه في المسائل الهامة ، فإن وجدوه مؤمناً بأعمال الوفد يطلبون منه مساعدته المالية ، وبذلك يقضى على كل ظن سيئ نحوه .. وبالفعل زاروه ، وتكلموا معه طويلاً ، فقال لهم الأمير بصريح العبارة إنه ليس لديه ثقة في نتيجة أعمال الوفد . وبذلك ترون أن الرأي القائل باشتراكه مع محمد سعيد باشا ، وبأنه المورد الثاني الذي يدور عليه المال ، فكر صائب .

عبد الرحمن فهمي

الهدف للخديو في الثورة !

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
ظهرت في الأيام الأخيرة حركة غريبة جداً ، وهي الهدف للخديو « عباس حلمي » . . . وبالبحث علمنا أن من بين المشجعين عليها الحزب الوطني ، ولا أعلم إن كانت يد الإنجليز هي المحركة من بعيد لهذه الحركة أم أن سخافة أعضاء الحزب الوطني هي التي دفعت بعض القوم إلى ذلك ، وهكذا تتنوع الحركة المضادة لمصلحتنا العامة ، وتلبس كل يوم ثوباً جديداً . . نحن نخشى اتساع هذه الحروق التي تعملها يد السياسات ، ونقود الأعداء ا نرجو التعجيل بتوفير المبالغ اللازمة للأعمال السرية حتى يمكن مكافحة هذه الحركات الجديدة ، والقضاء عليها .

عبد الرحمن فهمي

١٧ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
أرجو أن تكونوا وقفتم على مصدر الحركة المالية للخديو عباس ، وعلى القائمين
بها ، وأملئ أن تبدلوا همكم في القضاء عليها ، لأنه لا شيء ينهه حركتنا ، ويعطل
سير قضيتنا أكثر من أن تنسب إلى عامل أجنبي . أو عامل ذي سلطان سابق .
أو ظامع في سلطان لاحق !

سعد زغلول

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
... بحثت عن سبب المنادة بحياة الخديو عباس ، فوجدت أنها نسبة
آتية من محمد سعيد باشا ، باتفاقه مع أعضاء الحزب الوطني - العرفاني -
فحاربها بحاربة شديدة إلى أن زال أثرها والحمد لله .

عبد الرحمن فهمي

الشعب يهتف بسقوط السلطان !

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
أعدت السراى صورة خطبة ، وأرسلتها إلى وزارة الأوقاف ليخطف بها - حفظه -

المساجد يوم الجمعة ٢٦ مارس ، وهو عيد ميلاد السلطان . كانت وزارة الأوقاف طبعت الخطبة ووزعتها على خطباء مساجدها . ولكن ياليتها ما فعلت ! النتيجة أتت بعكس ما كان يأمله واضع الخطبة على خط مستقيم : حيث حصل في جميع المساجد مظاهرة ضد السلطان ، ونادى الجمع المحتشد في معظمها بسقوطه ! وفي بعضها أنزل الخطيب قهراً من فوق المنبر الذي علاه غيره وخطب خطبة اعتيادية — وذلك بمسجدي الأزهر والسيدة زينب — أما في باقي المساجد فالخطباء لم يترددوا في إطاعة نداء الجمهور وطويت خطبة وزارة الأوقاف ، وخطبت خطبة اعتيادية ، بعد أن زلزل الجمع جوانب الجامع بصوته العالى منادياً بسقوط السلطان !

عبد الرحمن فهمي

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي، في القاهرة
إن السخط الذي قام به المصلون لتغيير خطبة الجمعة ، وما ترتب عليه ، أوجب كل ارتياح لدينا ، لدلالته على شدة تغيظ الأمة ، وتمكن روح التضامن فيها . ندعو الله أن تبقى هذه الروح وأن يبعد عنها إفساد المفسدين المضللين .

سعد زغلول

تشريقات السلطان !

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
لم نخبرونا عن سبب تشريقات « السلطان » التي دعا الناس إليها في الإسكندرية خلافاً لما وعدتم . أرجو أن توافونا بما وصل إليه علمكم في هذا الموضوع .

سعد زغلول

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول

أعلن عن تشريعات عامة لتقديم الهبة والتبريك للسلطان يوم الجمعة ٢٦ مارس وهو عيد ميلاده ، ولكن لم يحضرها إلا التزر القليل جدا ، لأن أقاليم برمتها لم يحضر منها إلا مديرها ، وأقاليم لم يحضر مع مديرها إلا ما يعد على أصابع اليد الواحدة أو اليدين ! ولم يحضر التشريعات من رجال الجمعية التشريعية إلا أربعة مع مظلوم باشا وهم : مرقس سمبكة باشا ، ويوسف قطاوى باشا ، وخالد لطفى باشا ، وحسن باشا توفيق ، وكلهم من المعينين من قبل الحكومة . قامت مظاهرات كثيرة حول السراى تنادى بسقوط السلطان تارة وبسقوط الوزارة تارة أخرى !

عبد الرحمن فهمى

أصابع الأمراء !

١٣ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة

... علمنا من بعض الجرائد الإنجليزية أن حركة قامت في الإسكندرية ضد محمد سعيد باشا لأنه يدرس الدسائس للوفد ويسعى لتسوية سمعته ، فلعلكم تكتبون إلينا بتفصيل عن هذه الحركة ، وما زلنا نتنظر رأيكم فيما يختص بالأمراء وانضمامهم للحركة ؟

سعد زغلول

أول مارس سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زعزلو في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
أشركم في رسالتكم إلى عودة محمد سعيد باشا إلى بث بذور الفتنة ، ودس
دسائس الشقاق ، وأنكم مجتهدون في إحباط عمله وتحييب أمله : وقد شعرنا من زمن
بأن لبعض الأمراء بدأ معه في هذه الدسائس ، أو أنه هو يدهم .

وفي الإعلان الذي صدر منهم ، ما كان جوابنا لكل منهم إلا جساً لتبضهم ،
وطلباً للوقوف على حقيقة أمرهم ، حتى إذا نشره علمنا أن ذلك وهم منا ، وإذا
طوره وكتبوه تحقق لدينا ما فهمنا . ولكن إبراهيم سعيد باشا كتب إلى بأن هذا
الجواب لم يصلهم ، نفع أنه أرسل إلى كل منهم مؤمناً عليه ، فإذا كانوا مستمرين
في كتابته ، فما ذلك إلا لما أشرنا إليه . وعلى كل حال نرجو أن تجلوا لنا الحقيقة
بتفاصيلها .

سعد زغلول

الشعب ينتخب حاكمه

١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
... إن الأفكار الإنجليزية لا يبعد أن تكون متجهة إلى تعيين الأمير عمر
طوسون خلفاً للسلطان فؤاد ، وهماً منهم بأنه بواسطة ميل الأمة إليه ونفوذه فيها ،
وما له من الأعوان بين رجالها ، يمكن أن يجعل الأمة تقبل النظام الذي يريدون
وضعه لمصر ، على مبادئ بعيدة عن الاستقلال التام في الباطن . وقرينة منه في
الظاهر . وأن يكون انضمام الأمير للأمة إنما هو تمهيد لهذا التعيين . فهل عندكم
شعور بشيء من هذا ؟ إلى أخشى كثيراً أن يكون هناك سعي في هذا الموضوع ،
لأنه إذا تحقق ترتب عليه على الأقل انقسام في الأمة ، وكل انقسام مضر بالقضية
المصرية ضرراً كبيراً ، لأنه ليس لها من معين غير الاتحاد والتضامن بين أفرادها ،
فأي انقسام يطرأ عليها يؤثر تأثيراً كبيراً فيها .

وفي ظني أنه يمكن محاربة هذا المشروع بالنشرات السرية التي تحت على التحذير
من الاقتراب من هذا المركز إلا بإرادة الأمة وبناء على انتخابها بعد الحصول على
استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه
السلطة - « حماية » أو « مخالفة » - يعد خيانة للأمة . .

أرجو ألا تعلموا أحداً بهذه الفكرة ، وأن يكون ما تفعلونه أمام غيركم ممن تنفون
به ، كأنه صادر منكم أنتم ، لا بناء على رأينا .
أرجو أن تفيدوني بكل ما يتعلق بهذا الموضوع سريعاً .

سعد زغلول

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس
لم يهناً لى نوم قبل أن أقف على الرسالة الأخيرة . وبالفعل حملت رموزها ليلاً .
ستبقى التعليقات محفوظة لا تتعدى ذاكرتى . سأنفذها بتمام الدقة والعناية .

عبد الرحمن فهمى

• • •

ولكن هل كان سعد زغلول عندما قاد الثورة يفكر فى أنه سينادى فيها بالجمهورية؟
إن سعد زغلول فى مذكراته كان يهاجم الخديو عباس ، وكان يهاجم السلطان
حسين ، وكان يهاجم الملك فؤاد ، ولكنه لم يتحدث قبل الثورة عن الجمهورية . .
ل إنه لم يكن يتصور أن الثورة ستكون بهذه القوة ! . . فلقد كتب فى مذكراته
، أثناء نفيه فى مالطة يعلق على ما سمعه لأول مرة عن انفجار الثورة فيقول :

مالطة فى ٢ أبريل سنة ١٩١٩

« أخبار ما حصل من المظاهرات عقب قيامنا ، ومن أجل إبعادنا ،
ملأت قلوبنا سروراً وابتهاجاً ، حتى كادت تحجب السجن إلينا ، وأفعمتنا شكراً
لأمتنا ، وهانت علينا نفوسنا ، نفدى بها هذه البلاد .

نعم ، مازج هذا السرور كثير من الأسف على النفوس التى أزهقت ،
والمدن التى أحرقت ، ولكن أى مجد قام بغير هذه الضحايا ، وأى أمة بلغت
منها ، بغير أن يخاطر أبناؤها بأعز ما لديهم ؟ . . لقد ساءنا أن نتدخل بعض
الأشرار فى الحركة وارتكبوا جرائم فظيمة ، ولكن متى هاجت الأمم فلا يعلم
إلا الله مقدار هيجانها ! ولكن المشول عن هذا الاختلال هم الذين أساءوا
إليها من قبل .

زعم بعض رجال السياسة في مجلس العموم أننا هددنا السلطان ، وعطلنا تشكيل الوزارة ، ولكن سياستهم الخرقاء هي التي ترتب عليها هذا التعليل ، لأنهم منعونا من السفر لإبداء مطالب قومنا ، واستعفت الوزارة الرشدية بسبب هذا المنع ولم يكن في مصر بعد هذا الاستعفاء ، لهذا السبب ، من يجرؤ على قبول الوزارة : لا خوفاً منا . بل خشية أن تحتقره أمته ، التي صودرت في إرادتها . والسبب الذي حمل رشدي باشا على الاستعفاء هو الذي منع غيره من أن يخل عمله !

والكتاب الذي أرسلته للسلطان لا شيء فيه من التهديد ، بل هو مملوء من الأدب معه والاحترام لشخصه والحرص على مقامه ، وإيقافه على ما في نفوس أمته . فإن كان يعد رفع رغبات الأمة إلى سلطانها تهديداً له . فتعم هذا التهديد . ومن الفخر الكبير أن نتحمل مسئوليته أمام أية سلطة شرعية . ولقد توهم حزب الاستعمار أن يتلع مصر بمجرد أن يبعد بعض أبنائها عن بلادهم . ولكن ساء فألمم فإن البلاد من أقصاها إلى أقصاها تطلب الاستقلال . ولا تحمل للتطاعمين فيها إلا كل حقد وضغينة . وهما كانت طبيعة الحوادث التي حصلت في مصر بعد قيامها فإنها جاءت قارعة وشديدة ، فوق ما كان يقدر المقادرون ، وعكست القصد على يوجب الاستعمار ، فألنتت انتم كلة إلى أن هناك أمة مظلومة تطلب الإنصاف .

هذا هو ما كتبه بعد زغلول عن أثر انفجار الثورة في نفسه . وفي نفس . وم كتب سعد . عن فكرة الجمهورية لأول مرة فقال :
« وما يدهش القارئ ما روته جريدة " التيمس " من أنه نودى في الرقازيق بأنها جمهورية ! فهل تبدلت الأمة المصرية في هذه البرهة

الوجيزة التي مضت منذ سفرنا من البلاد ؟ أو أن القوم يكبرون في الحوادث
ويبالغون في شأنها بغية الوصول إلى غرض يرمون إليه ؟ »

(انتهى بالنص ما كتبه سعد زغلول)

إن هذه الفقرة من كلام سعد زغلول تؤيد ما قاله حمد الباسل باشا بعد ذلك

بعشرين سنة :

« لم يكن سعد زغلول في أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن
بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها ، والسبب أننا كنا منفيين في مالطة وجاءت
برقية تقول إن إحدى المديریات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية ،
واهتم سعد زغلول بهذا النبأ . ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح ، وكنت أنام مع
إسماعيل صدق في غرفة واحدة وقلت له إن رأس سعد زغلول دار بفكرة
الجمهورية . وكان من رأى صدق أن إعلان الجمهورية كارثة » .

ولكن هناك جزءاً هاماً لم يثبت بعد من رواية حمد الباسل باشا ، وهو : هل آثار
سعد زغلول وهو في أوربا مسألة حق مصر في أن تعلن نفسها جمهورية ؟ وهل ما قاله
محمد علي علوبة صحيح من أن سعد زغلول طالب بعزل السلطان ، بحجة أنه أثر
من آثار الحماية ؟ أو كما قال لحمد الباسل أنه « بموظف إنجليزي يجب أن يخرج
من مصر مع الموظفين الإنجليز . وجندى في جيش الاحتلال يجب أن يخرج مع
جيش الاحتلال ؟ ! »

ان في مذكرات سعد زغلول مفاجأة في هذا الموضوع :

لولا الإقطاعيون لأعلنت ثورة ١٩١٩ الجمهورية ! رسائل سرية تداع لأول مرة

فتح
مجهول الكراسية التي فيها مذكرات سعد زغلول ، عن أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ،
واخترق بأصبعه إحدى الصفحات ، وقطع بيده هذا الجزء من وسط
الصفحة^٣ . وجزءاً صغيراً في أعلى الصفحة نفسها ، وقطع بيده الصفحتين التاليتين
في الكراسية !

إنه فعل ذلك على عجل ، لأنه لو كان لديه وقت لهذه العملية البسيطة لقطع
هذا الجزء بموسى ، أو بمقص . أو على الأقل شطب بالحبر على هذه الكلمات
التي يريد أن يخفيها من المذكرات ، ولكن يبدو بوضوح أنه فعل ذلك متمجلاً ،
كأنه ينشئ خطراً داهياً . أو كأنه يتوقع أن أحداً سيفتح عليه الباب ويراها يرتكب
هذه الجريمة !

ذلك لأن الجزء المقطوع والصفحات المنزوعة هي أخطر ما في
مذكرات سعد زغلول عن ثورة سنة ١٩١٩ !

إنه الجزء الخاص بيوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٠ - ويسميه سعد زغلول في المذكرات
(٨ منه) - إنه الجزء الذي كان يتكلم فيه سعد زغلول في مفاوضات ملنر عن حق
مصر في أن تكون جمهورية ، وعن طلب الأمة عزل السلطان فؤاد . إنها الحملة التي
أشار إليها حمد الباسل عندما قال إن سعداً كان يقول إن السلطان فؤاداً جندي بريطاني
وإنه يجب أن يخرج مع جيوش الاحتلال ، وهي الحملة التي أشار إليها خصومه
باعتبارها جريمة الخيانة العظمى ، عندما وقف محمد على علوية باشا بعد ذلك بأربع

سنوات يقول : « إني أتهم علناً سعد زغلول باشا بأنه في أثناء محادثات ملنر طلب عزل السلطان فؤاد لأنه أثر من آثار الحماية ! »
إن معنى هذا أن شخصاً مجهولاً أراد أن يخفي هذا السر الخطير الكبير من أسرار ثورة سنة ١٩١٩ .

ولا يمكن أن يكون هذا المجهول فأراً ، لأن الدائرة المنزوعة قطعت بالأصبع ، وليس فيها أثر أسنان فأر . وليس من المعقول أن فأراً يأكل الصفحتين التاليتين ، ولا يترك فيهما أثراً .

وأول ما يتبادر إلى الذهن أن موظف القصر الذي فتح خزانة بنك مصر الخاصة بعد وفاة سعد زغلول . وانتزع منها الكراسة التي تحوى قصة عرض العرش عليه ، والتي تبدأ أرقامها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢ هو نفسه الذي قام بعملية حذف الصفحة الخطيرة . ونزع الصفحتين التاليتين !

ولكن المفاجأة الثانية أن هذا الحادث الخطير لم يقع بعد وفاة سعد زغلول ، وبعد تسليم المذكرات للرائس السابق مصطفى النحاس وإيداعها في بنك مصر وبعد وفاة سعد زغلول مباشرة تسلمت صنيعة زغلول المذكرات . وتولت الآنسة « فريدا » وصيفة سعد زغلول ترقيمها باللغة التبريسية في وجود صفيحة زغلول . فالأرقام التي وضعتها الوصيفة متتابعة : إن اجتماع سعد زغلول مع ملنر في صفحة ٢٢٥٢ بخط الآنسة فريدا ، والصفحة التالية هي صفحة ٢٢٥٣ . ومعنى ذلك أنه لم تنزع أى صفحة من المذكرات بعد أن تولت الآنسة فريدا ترقيمها ! . . . ولكن الأرقام التي وضعها سعد زغلول بخط يده هي غير المتتابعة ! فإن القصة تبدأ في صفحة ٥٩ ، وفجأة تجبد نفسك في صفحة ٦٢ ! وصفحة ٥٩ هي التي فيها الجزء المنزوع !

ولكن صفحة ٦٠ غير موجودة ، وصفحة ٦١ غير موجودة أيضاً ! . . ومعنى

هذا أن عملية اختفاء وتشويه هذه الصفحات تمت في حياة سعد زغلول .
فهل هو الذى انتزع هذه الصفحات ، وهل هو الذى أراد أن يطمس معالمها ؟
هل ندم على أنه طالب بخلع السلطان ، وبإعطاء مصر الحق في إعلان الجمهورية
فبادر وخرق بأصبعه هذه الصفحة ، ومزق الصفحتين ؟ إنه لو أراد ذلك لاستطاع أن
يصل إلى النتيجة نفسها ، لو أنه أمسك قلمه وشطب بالحبر على الأجزاء التى يريد
أن يخبئها . . ولاستعمل مقصاً أو موسى ، ولما ترك هذا الأثر الذى يدل على أن
شيئاً غير عادى حدث في هذه المذكرات !
أم أنه خشى أن يعثر السلطان على هذه الوثيقة فيعلم أنه طالب بخلعه ونادى
بالجمهورية . . ويرد على ذلك بأن سعد زغلول لم يقل ماقاله سراً ، وإنما قاله أمام
شهود ، فإنه ذكره أمام أعضاء الوفد ، وذكره أمام عدلى يكن ، وذكره أمام لورد
ملتر ، وكل هؤلاء شهود عدول عليه !

فتشوه ١٣ مرة !

إذن لا بد أن سعد زغلول خشى أن تفتش السلطة البريطانية داره ، وتحصل
على المذكرات ، وفيها يخط يده أنه طالب بخلع السلطان ! . . فالثابت التاريخي
أن بيت سعد زغلول فتشه الإنجليز ١٣ مرة في أثناء الثورة . وكان الجنود الإنجليز
لا يكفون بالتفتيش العادى ، والاستيلاء على الأوراق الموجبة . بل إنهم كانوا
يفتشون جسم الموجودين في البيت . وكانت سيدة إنجليزية تحضر معهم لتتول التفتيش
الذائق للسيدات ، للبحث عن وثائق سرية محتبئة ! . . فهل خشى سعد زغلول أن
يقع هذا الجزء في يد السلطات البريطانية . أو السلطات المصرية انى تقوم بالتفتيش .

أو السلطان . . فتولى نزع الصفحات الخطيرة التي تؤكد أنه من أنصار الجمهورية ، وأنه يطالب بخلع السلطان ؟

وقد يقال هنا إنه بعد هذه المفاوضات التي طالب فيها بخلع السلطان عاد إلى مصر وقبض عليه الإنجليز بعد عودته ، فقد تكون مخابرات الثورة علمت بأن الإنجليز سيقبضون عليه ، أو أنها حصلت على البرقية السرية التي أرسلها لورد ألنبي المنسوب السائى البريطانى فى ٨ أبريل ١٩٢١ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ، والتي قال فيها إن سعد زغلول سيقوم بانقلاب فى مصر كاتقلاب عراقى باشا . . ولهذا السبب أسرع ونزع هذه الصفحات ، وقطع بيده الجزء الذى يتحدث فيه عن خلع السلطان ، وعن الخلاف الذى حدث فى الوفد بشأن الجمهورية ؟ . . وربما نسى سعد زغلول فى عجلته أن يقطع الورقة الثالثة التى تحوى قصة الخلاف فى الوفد بشأن خلع السلطان ، والتي رواها حمد الباسل وقال فيها إن سعد زغلول كان يسمى المعارضين فى خلع السلطان أعضاء جمعية « عبيد السلطان » . . وأنه عندما شتم حمد الباسل سعد زغلول غضب على ماهر وغضب محمد محمود ، وتدخل واصف غالى ، وأن لطفى السيد اعترض على تصرف سعد زغلول ، وأن سعد زغلول اتهمهم بأنهم يخشون على مصالحهم الشخصية إذا تم خلع السلطان !

حديث مع « ملتر »

ذلك أنه فى صفحة ٥٩ التى فيها حديث سعد زغلول مع ملتر عن السلطان ، وقول ملتر إنه لا يستطيع تحمل مسؤولية البحث فى خلع السلطان ، نجد أن الصفحة تنتهى بكلمة على لسان ملتر ، يقول فيها « فكلذك أقول لك » . . وفجأة ينقطع كلام ملتر ، ويتنقل إلى الخلاف الذى حدث فى الوفد ، فيقول سعد زغلول بالحرف الواحد :

وقلت ذلك استمراراً في الفكر من غير التفات إلى ما أضمره السائل ،
وإلى ما أستحسنه ، وبلغت بعد ذلك أن هذا الرأي أثار في غير أعضاء
الجمعية منهم ناثرة الغضب ، واتخذ لطفى السيد وسيلة للتنديد بي ، ويظهر أن
”على ماهر“ اشتد في القول معهم، كما اشتد محمد محمود، ودخل فيها واصف
غالى . ولما بلغنى هذا الاضطراب أخذ منى الاستغراب من قوم يغضبون من لم
يرد إغضابهم ، وينظرون لصوالجهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة .

ولكن هذا الاستنتاج أيضاً لم يثبت أمام البحث والفحص . . فإن المفروض
أن سعد زغلول - وهو كاتب المذكرات - يعرف أين هى الأمكنة التى دون فيها هذه
الآراء الخطيرة فيحذفها . . ولكن الصفحات التالية بعد ذلك تشير إلى رأى سعد
زغلول في تلخ السلطان ، ولو أن سعد زغلول هو الذى حذفها لحذف بطبيعة الحال
ما جاء في الصفحات التالية عن هذا الموضوع الدقيق ! . . ثم إن سعد زغلول ما كان
في حاجة إلى أن يقوم بهذه العملية لو أنه أراد أن يخفى المذكرات . . كان يستطيع
أن يخفيها عند أحد أصدقائه ، أو عند شخص فوق الشبهات . . والثورة التى استطاعت
إخفاء القنابل والمسدسات والمشورات ، والتعليقات السرية ، وأسماء أعضاء الجهاز
السرى ، لا تعلم وسيلة لإخفاء كراسة فيها مذكرات سعد زغلول !

ولكن المفاجأة الكبرى أن سعد زغلول ليس هو الذى قام بهذه العملية ، بل دليل
أن هذا الجزء المحذوف كله موجود بكامله في كراسة أخرى من مذكرات سعد زغلول
عن مفاوضات ملتر ، ولو أنه أراد أن يحذف هذا الموضوع ، لحذفه من الكراستين
مباً : : . . فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب سعد زغلول يصف جلسة المفاوضات في
وزارة المستعمرات - وكان الحاضرون : سعد زغلول ، وعلى يكن ، ومحمد محمود ،

ولطفي السيد ، من المصريين : ولورد ملتر وزير المستعمرات ، وسير روفيل رود -
كتب سعد زغلول يقول ، في صفحة ٢٠٢٣ من المذكرات :

« قال لورد ملتر : « لا نريد أن نتدخل في النظام الدستوري ، ولكن
في مبادئه الأولية » : قلنا : « إنه لا مانع أن تشمل المعاهدة على التصريح
بأن مصر دولة حرة مستقلة ، دستورية ، جمهورية أو ملكية . لا مانع من
اشتغال المعاهدة على هذا » .

وكان هذا الذي قاله سعد زغلول في المفاوضات قنبلة ! : : إنها أول مرة يطالب
فيها سعد زغلول بحق مصر في أن تكون جمهورية أو ملكية ! : : بل إنها أول مرة
ذكر فيها احتمال أن تصبح مصر جمهورية !

وأثار هذا الرأي دويماً ! . . ويبدو ان أحداً من المفاوضين لم يتوقع هذا من سعد
زغلول ، لأن أعضاء الوفد دهشوا أن يتكلم سعد زغلول عن الجمهورية ، في مفاوضات
رسمية مع لورد ملتر ! : : وفي هذا يقول حمد الباسل : « إن الأعيان من أعضاء
الوفد غضبوا لأن سعد زغلول يثير مسألة الجمهورية ضد رأيهم ، ومن غير استشارتهم ،
وأنه اتهم المعارضين للجمهورية بأنهم يعارضونها لمصالحهم الشخصية ، أو كما قال
في مذكراته :

« أخلق الاستغراب من قوم يفضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون
لمصالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة » !

وكان سعد زغلول قد تحدث في هذا مع لطفي السيد في باريس ، فقد كان
سعد يرى أن من الديمقراطية أن يختار الشعب حاكمه ، وإذا بلطفي السيد يجد حلاً

للخلاف بين سعد وزملائه . وفي مذكرات سعد زغلول قصة هذا الخلاف قبل ذلك بشهور :

إن سعد زغلول يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، وعدد من أعضاء الوفد يعارض في أن يمس العرش بسوء . . . ووجد لطفي السيد حلاً وسطاً : وهو أن تؤلف هيئة شعبية من العلماء ورجال الدين وأعضاء الهيئات النيابية ، وهؤلاء يجتمعون ويقررون تأييد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً . . . وبذلك نكون أرضينا «مالك وابن حنبل» أي جعلنا اختيار رئيس الدولة بالانتخاب ، وفي الوقت نفسه احتفظنا بالسلطان .
ورفض سعد هذا الحل !

وهذا هو ما كتبه سعد زغلول عن هذا الحل الوسط الذي اقترحه لطفي السيد . فقد جاء في مذكرات سعد زغلول في ٥ يناير سنة ١٩٢٠ (صفحة ١٩٧٣) ما يأتي بالحرف الواحد : «قرأ لطفي السيد على مشروعاً ، وضعه بغية النظر فيه ، عرض تأييد انتخاب السلطان ، من العلماء والرؤوس الروحانيين وأعضاء الهيئات النيابية ، ثم انتخاب وزارة ، وهيئة تشريعية ، وعندئذ تحصل المفاوضات بالطريقة الشرعية . فلاحظت له على القضية الأولى وتأييد انتخاب السلطان» فقبل حذفها . . .» :

موقف «الأرستقراطيين»

ولقد كان واضحاً منذ كان الوفد في باريس أن عدداً من أعضاء الوفد لا يتصور أن تمس الثورة السلطان ، أو أن تجعل من أهدافها أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب : فلم يكن من المقبول مثلاً أن يقبل عدلى يكن باشا - وهو من أصحاب الأسرة المالكة ، ويمثل أرستقراطية الأسرة الحاكمة - أو يتصور أن يخرج حكم مصر من يد هذه الأسرة !

لم يكن من المعقول كذلك أن يتصور مليونير من أعضاء الوفد - هو على شعراوي باشا الذي يملك أكثر من عشرين ألف فدان - أن من الممكن التخليص من الأسرة المالكة والسلطان . . . وهنا يبرز السر في أن ثورة سنة ١٩١٩ فشلت في تحقيق هذا الهدف . فلولا أن أغلبية أعضاء الوفد كانوا من طبقة ملاك الأراضي ، لما ترددوا في الإقدام على المطالبة بالجمهورية . . ولو أن سعد زغلول ، عزله هؤلاء في الحال عن قيادة الثورة واعتمد على المحرومين الذين كانوا يقود الثورة وضحاياها ، لفضت الثورة في تحقيق هذا الانتصار الشعبي العظيم . .

ومن أخطاء ثورة سنة ١٩١٩ أنها لم تكشف عن هدفها هذا ، وأخفته ! : صحيح أن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي أوضحت اتجاه سعد زغلول ، ولكن الثورة نفسها لم تعلن هذا الاتجاه ، اللهم إلا بعد ذلك بخمس سنوات عندما استقال سعد زغلول من رئاسة الوزارة احتجاجاً على اعتداء الملك فؤاد على الدستور ، وخرجت جماهير الشعب تحاصر قصر عابدين ويهتف : « سعد أو الثورة » بصوت كالرعد ، حتى اضطر الملك إلى الخضوع ورفض استقالة سعد زغلول ، وأجاب كل مطالبه !

جورج الخامس يفاوض جورج الخامس !

ولقد كان واضحاً أن الخلاف بين زعماء الثورة كان على مسألة واحدة : « هل الشعب هو الذي يختار حاكمه ويمثليه ، أو هو السلطان ؟ » . كان سعد يقول إن السلطان معين بقرار من وزير خارجية إنجلترا ، فكيف يفاوض الموظف رئيسه ، وإلا فيكون جورج الخامس هو الذي يفاوض جورج الخامس !

وقد اعترف عبد العزيز فهمي باشا في مذكراته بهذا فقال بالحرف الواحد :
« استقبال الشعب سعد زغلول استقبال الفاتحين . أى أنه لم يبق في البلد أمير ولا وزير
ولاحقير إلا هرع للملاقاة ، بل حتى إخوانه الذين هدمهم من قبل كانوا في الإسكندرية أول
المستقبلين له عند رسو الباخرة . رؤوس عالية تنحى ، وزينات تقام ، فزاد ذلك من
اعتداد سعد . . فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضات تشبث سعد بأنه رئيس
الأمة ، فله رئاسة الوفد ، فنبه عدلى إلى أن دعواه خطيرة ، لأن للأمة رئيساً واحداً ،
وهو إذ ذاك عظمة السلطان قواد ، وإلى أن التقاليد توجب أن يكون رئيس الحكومة
هو رئيس الوفد في الخارج !

وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرئاسة ، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة ،
يأبأها كل نظام ، فقد رفضها عدلى ، عندئذ قامت القيامة . . وأخذ سعد ينحطب
قائلاً عبارته المشهورة : « إن حورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! »

هذا ما قاله عبد العزيز فهمي . . وهو كلام صريح لا يحتاج إلى إيضاح .
ولقد أخطأت ثورة سنة ١٩١٩ عندما لم تكشف الحقيقة للشعب ، وهو أن
الخلاف لم يكن بين سعد وعدلى ، وإنما كان بين حق الشعب وحق السلطان .
ولو أن سعد زغلول يومها أعلن هذه الحقيقة بصراحة لوقف الشعب معه ، ولو أنه
قرن هذه المطالبة بمطالب التغيير الاجتماعي ، وبالمطالبة بالقضاء على الإقطاع ،
لكانت ثورة ١٩١٩ أذى مما كانت . . فلقد كان واضحاً من اليوم الأول أن الشعب
في معسكر ، والسلطان والإقطاعيين في معسكر آخر . . وأنهم لم يتصوروا يوم
قيام الثورة أنها ستطور إلى موجة ثورية ، ويقوم فيها هذا النضال الشعبي العنيد .
ولكن سعد زغلول لم يفعل ذلك ، ولعله لم يتصور أن الشعب كان مستعداً أن
ينقف معه . ! . والأسرار التي عرفت بعد ذلك كشفت أن طبقة الإقطاعيين فرغت
من تطور الثورة . .

العرش والإنجليز !

فقد كان السلطان في قلق من الأخبار التي يتلقاها عن اتجاه الثورة — أو على الأصح عن اتجاه سعد زغلول والمتطرفين من أعضاء الوفد ! . ولا بد أن أحاديث سعد زغلول في باريس قد وصلت إليه . . . ففي صفحة ٥٩ من مذكرات الدكتور « يوسف نحاس » بعنوان « ذكريات سعد وعبد العزيز . ماهر ورفاقه في ثورة سنة ١٩١٩ » . قال بالحرف الواحد : « لما تبعت الوفد إلى باريس ، عقب إطلاق سراح المعتقلين في مالطة ، لقيتني « حسن نشأت » ، وطلب إلى ملحقاً أن أكتب له من باريس ، لإطلاعه على ما هو جار في الوفد ، ودفع إلى ما يسميه الإفرنج «مفتاحاً» ، أثنى طريقة كتابية يمكن بها رسم كلام ظاهر مفهوم ، وفيه رمز سرى يمر به الرقيب فلا يلاحظه !

وفي يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد ألنبي إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغني السيد هنري جايار المتولى أعمال فرنسا أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، فأظهر السلطان انزعاجه الشديد لما علمه من أن زغلول يريد إثارة مسألة العرش ، وأن السلطان يخشى تسليم رأسه للمتطرفين ، وأن المالىين الأجانب في قلق على أموالهم ، وكبار أصحاب الأملاك في خوف على أرضهم إذا حدث مثل هذا ، وهم يرون جميعاً أن بقاء العرش ضرورى لمصالحهم ولصالح إنجلترا ، وأنه إذا تغير نظام مصر فجأة فستحدث اضطرابات ، ويشجع هذا على اعتداء الغير عليها مثل إيطاليا واليونان » . ولقد تأثر لورد ملتر بهذه الرسالة التي أرسلها المندوب السامى البريطانى . . . فبعد ذلك بخمسة أيام أثار لورد ملتر هذا الموضوع في المفاوضات مع سعد زغلول . . . ففي صفحة ٢٠١٥ من مذكرات سعد زغلول يقول سعد زغلول بعنوان (٧ يونيو) :

« في هذا اليوم حصلت هذه الزيارة الخصوصية فاستقبلنا اللورد استقبالا حسناً ، وبعد تبادل الكلام في السفر وما فيه من راحة ومشقة دار الكلام في موضوع المسألة المصرية . . . وخلاصته أن في مصر نظاماً موحداً ، وأنتم تريدون أن تغيروه فجأة ، فما هو النظام الذي تريدون أن تضعوه مكانه ؟ » . . . قلت : « أنا أريد نظاماً دستورياً تكون فيه الحكومة مصرية صرفة ، مؤلفة من برلمان ، ووزارة مسئولة ، وحاكم » . . . فقال : « وهلا يخشى من حصول اضطرابات إذا حصل هذا التغيير فجأة ، ويحدث في مصر ما حدث في غيرها من البلاد الشرقية كالترك مثلاً ؟ » .

وفي صفحة ٢٠١٦ كتب سعد زغلول يقول إن لورد ملر قال له : « يهتنا جداً أن تكون مصر هادئة منتظمة متقدمة ، حتى لا يحدث في مملكتنا أقل اضطراب منها ، وإنا نخشى كثيراً من حدوث الاضطراب فيها عند تغيير نظامها فجأة ، وكذلك يخشى أن يعتدى الغير عليها كالتاليان واليونان وغيرهم . . . »

وفي ١٤ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد ألنبي إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغني المسيو جاك سواريس قنصل البرتغال أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، وأن السلطان قال له إن الإنجليز يفاوضون زغلول من وراء ظهرى ، وإن معنى ذلك أنى أصبحت كمية مهملة ، وأننى إذا ذهبت فلن يستطيع الإنجليز البقاء بعدى ، وأنه يجب أن يكون للسلطان ممثلون في المفاوضات » .

السلطان ، وفصالح قوى الأملاك !

وفي يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللنبي إلى وزير الخارجية البريطانية يقول : « زارنى مسيو نخاليه معتمد إسبانيا في القاهرة ، وذكر أنه في مقابله مع السلطان شعر منه أنه قلق جداً بسبب ما يتلقاه من أبناء عن نوابا المصريين في لندن نحو »

العرش ، وأنه سيمع أن زغلول سيثير مسألة العرش والوراثة على العرش ، وأن السلطان يرى أن أى تغيير فى الحالة الراهنة للعرش يعرض مصالح الأجانب ومصالح ذوى الأملاك للخطر . وأبدى كبار رجال الجالية البريطانية فى القاهرة والإسكندرية أهم - مع كراهيتهم للسلطان ومعرفتهم بأغلاطه - يرون أن بقاءه على العرش هو الضمانة للمصالح البريطانية . وأن تسليم الحكم للوطنيين بغير بقاء العرش بصفة (فرامل) سيؤدى إلى أسوأ النتائج ، وطلبوا ضرورة بقاء الموظفين الإنجليز فى الحكومة ، وبقاء موظف إنجليزى فى الداخلية ووزارة الحفائية ليكون فى ذلك ضمان للأمن والعدالة بالنسبة للأجانب ، وبالنسبة لكبار أصحاب الأملاك الذين سوف يتعرضون للخطر فى حالة تولي الوطنيين الحكم .

وفى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب لورد ألتنى إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إن الكولونيل « دى ستر يورك » ياور جلالة الملك - ملك إنجلترا - قابل السلطان ، وأن السلطان قال له إن بريطانيا أخذت كالبهتقالة ومصتتى ، ثم تريد أن ترمينى ، وان السلطان يشكو أنه بعد أن وقف مع بريطانيا منذ قيام الحرب ، وكسب كراهية المصريين لهذا السبب ، وعداوتهم لعدم تشجيعه الثورة ، أصبح الآن يشعر أنه أصبح صغراً على الشمال ، وأن المفاوضات تجرى مع من ليس لهم صفة ، وأنه كان يتوقع أن تجعل الحكومة الإنجليزية وجوده على العرش شرطاً للاتفاق مع مصر ، وأنه يهيمه أن يتولى لورد ملتر إفهام زغلول صراحة أن بريطانيا متمسكة بالسلطان ، وذكر السلطان أنه خسر كثيراً جداً بسبب التضحية التى قدمها بوقوفه مع الحلفاء من اليوم الأول ومقاومته سياسة الخديو المشايعة للألمان ، وأن الموقف الراهن أضعفه كثيراً . وإنى أزيد وجهة نظر السلطان تمام التأييد ، وأعتقد أن التخلي عنه معناه التخلي عن جميع مراكزنا ، وخاصة أن الوطنيين غير موثوق بهم ، ولا تظلمن

الجاليات الأجنبية إلى نواياهم بالنسبة لأموال الأجانب ومصالحهم ، بل لأموال كبار المصريين أنفسهم . وقد علمت أن الأمير عمر طوسون نفسه يرى أن تسليم الأمور لزغلول وشيعته عمل جنونى ، وقد أبدى هذا رأى عدد من الأمراء الذين اجتمعت بهم .

ولم تكن هذه الأنباء غريبة عن سعد ، ولا مفاجئة له ، فقد كان سعد يعتقد أن السلطان لا يريد استقلال مصر . وأنه مستعد أن يقبل أنصاف الحلول ، بشرط أن يبقى على العرش ! وكان يستند في رأيه هذا إلى معرفته الشخصية بالسلطان فؤاد . وكان يستند إلى المقابلة الباردة التى فأنه بها السلطان بعد أن تقدم فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ بمطاب مصر . وكان يستند إلى الأخبار التى يتلقاها من الجهاز السرى للثورة فى القاهرة . .

فى أثناء وجوده فى باريس تلقى سعد الرسالة التالية :

١٧ مارس ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس . . قال السلطان فؤاد لمحمود بك فايد من الوفد : دول طالبين الاستقلال التام ، والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ إحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا أو حتى ٤٥ فى المائة : : : .
خرج محمود بك فايد من عند السلطان وأتى لنا ليلا وقص علينا كل هذه الحكاية .

عبد الرحمن فهمى

سرى

مايو سنة ١٩٢٠ (ليس في الرسالة تحديد اليوم) :

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

السلطان يتميز غيظاً من اتجاه مفاوضة الإنجليز للوفد ، بدون أن يلتفت أحد إليه ، وهو يعمل على السعى فى إيجاد حزب بالبلد ينادى بتوكيله ، وإنابته فى المفاوضة . . هذه الفكرة هى التى دعت إلى تغيير الوزارة . يقولون إن نسيم باشا تعهد للسلطان ببذل الجهد لتحقيق هذه الغاية . . نحن لا نخشى نتيجة هذه اللسيسة الجديدة . الحكومة مهما تدرعت بوسائل الوعود والوعيد فلن يمكنها أن تصل إلى نتيجة تفخر بها ، ولكن على كل حال لاشك أن هذا المظهر الجديد — إذا قدر ووصل إلى شىء ولو تافه من النجاح — فإنه يظهر الأمة بمظهر الانقسام :

لذلك ستخذ احتياطات فوق العادة لإخفاق هذه اللسيسة الجديدة ، وإلحاقها بغيرها من اللسائس السابقة .

عبد الرحمن فهمى

وفى أثناء المفاوضات وصل إلى لندن فجأة واصف غالى عضو الوفد . . وكتب سعد زغلول فى ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ فى صفحة ٢٠٢٠ :

« حضر أمس واصف بك غالى ، وأكد بأن الحالة حسنة فى مصر ، ولكن هناك دسائس تبث من ناحية السراى وغيرها لعرقلة أعمال الوفد ، وبلغه أنهم يسعون فى (تخميم) الناس على أوراق ضد (الوفد) وأن ثمة أخيره عن زيور باشا أن المفاوضات لا يمكن أن تم بدون أن يحضرها بعض الوزراء الحاليين » .

ولكن ماذا فى الصفحتين المختصيتين من مذكرات سعد زغلول ؟

١ إن كل ما ذكرناه موجود في المذكرات وليس في الصفحات المتروكة ! ولكن كل هذا ليس أخطر ما في المذكرات . . ففي صفحة ٢٠٤٨ كتب سعد زغلول يقول تحت عنوان (٧ منه) ، أى ٧ يوليو :

« حضر مستر ولرنند (مندوب الورد ملنر) الساعة السادسة مساء ، وأخبرنى بأن اللورد ملنر كان أرسل تلغرافاً إلى الورد ألنبي (المندوب السامى البريطانى فى مصر) فى ٣٠ يونيو، جواباً على أسئلته المتكررة عن سير المفاوضات . وأطلعنى على هذا التلغراف بالإنجليزية ، وترجمه هو بمساعدة محمد محمود باشا . وجاء فى التلغراف : « الغرض الذى نرى إليه هو عقد محالفة بين بريطانيا ومصر تضمن إنجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيائها بصفة كونها مملكة ملكية ودستورية »

وجاء فى التلغراف : « كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان ، ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلول وزملاءه يؤيدون هذه المعاهدة ، ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت عن مركز السلطان ولا عن قانون الوراثة . وكان المتفق عليه فى أول الأمر أن هذه المحادثات لا تكون إلا جسماً للنقض ، ثم إذا أخذت شكلاً مرضياً — كما هو المنتظر — يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور إلى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البديهي أن « زغلول » وواحد أو اثنين من زملائه ، وعلى يكن باشا — الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل — يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك فى أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مقاوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن :

فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ، ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ،
ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل إلى حل من
وراء ظهره ، وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول إلى وضع المعاهدة .
ملتر

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٠٥١ يقول بالحرف الواحد : « فاعترضت
اعتراضاً شديداً على ما تضمنه هذا التلغراف . وقلت لمستر ولرنند : ” إذا كان اللورد
ملتر أطلعنى عليه قبل إرساله لكان غير مضمونه . وإذا لم يكن أطلعنى عليه ، فلم
يكن لى من حق فى نقده . أما وقد أرسله لى . فقد حق لى الاعتراض عليه بأننا
لم نقبل ولن نقبل أية تسوية تقتضى أية مراقبة لإنجلترا على مصر . لا باطنة ولا ظاهرة .
ونعتبر الشعور الذى قام باللورد ملتر مجرداً عن كل أساس . ثم إننا لا نقبل بأى حال
من الأحوال بقاء عسكري واحد من جيش الاحتلال ، كما لا نقبل وضع نظام
خاص للبوليس . . وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى
إنسان كان . بل لا نقبل هذا السلطان “ .

ثم استطرد سعد فى مذكراته : « وأنصرف (مستر ولرنند) مندوب اللورد ملتر)
بعد أن أبدى من الأحوال ما لا يضبط . ولا يمكن حصر معناه ، ثم بلغت إخوانى
الخبر فاستاءوا له . إلا لطفى السيد فإنه قال إنه فى مجمله حسن ، ولا شىء فيه يستغرب .
حكى ذلك على طريقته من الاستخفاف . فأثر ذلك فى نفسى أسوأ أثر ، ثم طلب
عدلى أن يحضر للعشاء عندى . وهو ما لم يسبق له به عادة ، يعنى أنه لم يدع نفسه
لدى إلا هذه الدفعة . ففهمت أنه يريد الوصول بهذه الملاطفة إلى غاية ، وكنت
دعيت إلى العشاء سينوت حنا . فلما علم بأمر هذه الدعوة ، وأن القصد منها حياوة ،
تنحى .

واختلينا ، وفهمت منه أن التلغراف عرض عليه قبل يوم - وأنه لم يفتحني فيه ، لأنه لم يجئني وحدي ! . . ولكنه اعتذار غير وجيه . وقد أخبرته بما دار بيني وبين ولرند (مندوب التورد ملتر) فأعطاني فيه حقاً . ولكنه كان يحاول من بعد تلصيف الأمر . وانتهى الأمر بأن طلبنا مقابلة مانر ، فقابلناه في الساعة السادسة في وزارة المستعمرات في يوم ٨ منه (يوليو ١٩٢٠) . فقالت له (لمانر) : « إن مستر ولرند أطلعني على تلغراف منكم للورد اللنبي ، وهو على قسمين : الأول لا يحق لي أن أتدخل فيه . لأنه كلام بينك وبين زميلك ، والعبارة فيه عمدي هو ما يتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم الثاني فهو المتعاق بانئذاني مع بعض زملائي من السلطان للمفاوضة الرسمية ، لأنني لا أقبل هذا الانتداب بل لأقبل أن أتعين مكان السلطان » : فقال ملتر : « إن السلطان يلزم أن يكون في المفاوضة ، وليس إبعاده في إمكانني . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت لخرجت من حدود وظيفتي ، والتزمت أن أتحنى عن المفاوضة لغيري » . قالت : « لا أريد أن تصل الحال إلى هذا الحد » . قال : « إن السلطان ينبغي أن يسند أديباً ، ولا يمكن التعدي عليه ، إلا إذا تعدى على النظام ، إذ لا تسمح إنجلترا له بذلك ، وهي ضامنة استقلال مصر » . قلنا : « لم نقبل هذا الضمان ، ولم نتناقش فيه » . قال : « حقيقة » . .

ثم طلبنا أن تعين وزارة موثوق بها غير الوزارة الحالية . فاستصعب ذلك الآن . وحصلت المذاكرة فيما إذا كان ينبغي أن يشتمل الاتفاق على مبادئ في النظام المصري ، فعارضت في ذلك ، « لكونه مسألة داخلية ، ولا ينبغي التعرض لها » .

وكان هذا الذي قاله سعد لمندوب ملتر ، وملتر نفسه ، مفاجأة لمدلي يكن والمفاوضين . فقد كانوا لا يريدون إثارة هذه المسألة . وكانوا يريدون أن سعد زغلول ألا يتقدم رأيهم في المناوضات : بل حدث أن عرض ملتر مشروعاً . قبله كل أعضاء

الوفد ورفضه سعد ! . . وأبلغ سعد ملتر أنه يرفض هذا المشروع لأنه « حماية » ، لأنه لا يوافق على بقاء قوة عسكرية ولا على وجود موظف إنجليزي في وزارة الداخلية ووزارة الحفانية ، وأنه متمسك بإعلان إلغاء الحماية . فإذا وافقت إنجلترا على ذلك أصبح المشروع قابلاً للعرض .

وهنا ندع سعد زغلول يروى ما حدث له في صفحة ٢٢٨٩ من المذكرات :
« وحضر عبد اللطيف المكباتى وسألنى سؤال السيد للعبد . والحاكم للمحكوم : كيف أتى أبديت تلك الملاحظات للأعرج (مندوب لورد ملتر) من غير علم الوفد ؟ قلت : « إنها ملاحظات قررها الوفد » . قال : « ولكنك إذا أخذ الأعضاء قال شيئاً من غير اطلاعك تغضب » . قلت : « نعم ، ما فاتته هو باطلاع الوفد ، ومع ذلك ماذا تريد ؟ » . قال : « هذا لا يصح ! » قلت : « قد أخطأت وأعتذر عن خطئى » . قال : « ولكن يا باشا لم يكن يصح . . » قلت : « وماذا تريد بعد ذلك ؟ إن كان ذلك لا يوافقكم فافعلوا ما تريدون ! » .

فانصرف . . وقال واصف غالى : « إن الأمر ليس ما قاله المكباتى ، بل الأمر هو أنك قلت لمندوب ملتر إن المشروع بعد قبول هذه الملاحظات يعد قابلاً للعرض من الوفد ، وبدونها غير قابل للعرض ، لأنهم يقولون إن ما بها مقبول وهم يعضونه ، وبغيرها يكون قابلاً للعرض » . قلت : « لا خطر ، فلم أفوت عابيم نفعاً ، فما على الذين يريدون قبوله إلا أن يقبلوه . والقوم يتقباون منهم ذلك بالأحضان ، وما فعلت إلا ما يوافق الكرامة » .

واستغربت جدا من هذه الحركة ! . . ثم حضروا (أعضاء الوفد) وكان فى مقدمتهم حمد الباسل (باشا) ، فقلت : « ما الخبر ؟ » . قال : « الخبر كثير » . قلت : « ماذا ؟ » . فأعاد ما رواه واصف غالى . قلت : « الأمر سهل هين . إن

كنتم مع قبول تلك الملاحظات تمضون ، فهذا شأنكم ولا حجر على حريتكم ! .
قل قائل منهم : « ورأيك أنت ؟ » . قلت : « إني لا أقبله ولا أمضيه » . قالوا :
« كيف تخالف الإجماع ؟ » . قلت : « أخائف كل إجماع في مسألة أساسية .
وهذه من أخص المسائل الأساسية ، فلا أطيع فيها غير صوت ضميري » . قالوا :
« ولكن مبدأ التضامن ؟ ماذا تقول فيه ؟ » . قلت : « لاتضامن مطلقاً في مخالفة الأساس ،
ولا اتضامن مطلقاً في هذا . وما تقدروا عليه فلکم فعله ، من ناحية فحنا كمو ،
أو تأديب فأدبوا ، أو رفقت فارفتوا ! ولكن شيئاً واحداً لا يمكنكم ، وهو أن تقهروني
على الإمضاء ، فإن هذا ليس في استطاعتكم ، وما أفيد حرية أحد منكم . ولا أسمح
لواحد من خلق الله أن يعتدي على حریتی في اعتقادی . وافعلوا ما شئتم ، وقولوا
ما شئتم ! » .

• • •

هذه صورة للصراع الذي كان موجوداً في داخل قيادة ثورة سنة ١٩١٩ . كانت
أغلبية أعضاء الوفد من طبقة كبار الملاك في ناحية . وكان سعد والجهاز السرى
للثورة في ناحية أخرى . . ولعل قصة الجهاز السرى هذه تعتبر من أخطر أجهزة
ثورة ١٩١٩ وأقواها ! : إنه الجهاز الذي كان لا يعلم أعضاء الوفد عنه أى شئ . .
في حين كان الجهاز هو الذى لعب الدور الأول في الثورة ! .
ولعله الجهاز الذى أضحى المذكرات طوال مدة الثورة !

الجهاز السري لشورة ١٩١٩ كيف تم تكوينه وما هي أعماله ؟

كان ذلك في يوم الخميس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
وكنتم أقيم في بيت سعد زغلول .

وكان مكتب سعد زغلول مزدحماً بكبار الزائرين . مفاجأة دخل إلى البيت شيخ وقور في الستين من عمره ، له لحية بيضاء طويلة جداً ، يرتدى الملابس البلدية ، وتقدم إلى الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص وهمس في أذنه بوضع كلمات ا سمعت الحاج أحمد عثمان يقول : ” الباشا مشغول جداً “ . وإذا بالشيخ الوقور يهمس في أذن الحاج أحمد عثمان مرة أخرى ، فيصيح الحاج أحمد عثمان بصوت عال : « ١٣ يوليو إيه ا ، ا ، وإذا بالرجل الوقور يهمس في أذن الحاج بهدوء وبخزم . .

ويهز الحاج أحمد رأسه في ذهول ، ويضرب كفتاً بكف ، ثم يدخل مكتب سعد زغلول ويسر إليه ما قاله الشيخ هازناً ، وإذا بسعد يقوم من مكتبه ؛ ويدخل الغرفة الجانبية للمكتبة ، ويهرول الحاج أحمد عثمان ويستدعى الشيخ إلى الدخول ، وبعد خمس دقائق يخرج الشيخ الوقور وفي يده لفافة ، ويمشي بخطوات سريعة في الظلام ا .

ويقول لنا الحاج أحمد عثمان إن الرجل قال له : « قل للباشا : (الشيخ ١٣ يوليو يريد أن يقابلك) » . وأنه ما كاد سعد يسمع هذا حتى هرع إلى مقابله : وعلق الحاج أحمد عثمان على ذلك بأن هذا الشيخ لابد من أولياء الله الصالحين ، وأن الباشا استقبله ليتبرك به ، ويتلقى الدعوات الصالحات !

كان عمري يومها ثمانى سنوات ، وبقى اسم « الشيخ ١٣ يوليو » في ذاكرتى . . . وفي اليوم التالى قبض الإنجليز على سعد زغلول ونفوه إلى سيشل . ولم يظهر الشيخ ١٣ يوليو مرة أخرى !

ولكنه ظهر بعد ذلك بأكثر من عامين . حضر الشيخ في أحد أيام شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ - عقب عودة سعد زغلول من منفاه في جبل طارق- وكان معه لفاوة أيضاً ، وقابل سعد زغلول في غرفة المكتبة ، ثم انصرف . . ولم نر الرجل بعد ذلك إلا في شهر مايو سنة ١٩٢٦ ، فقد جاء الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والمتهمون الذين حكم لهم بالبراءة في قضية الاغتيالات . . وكان بينهم هذا الشيخ الوفور . . وما كاد يراه سعد زغلول حتى دهش و صافحه ، ولكن الشيخ اكتفى برديد آيات من كتاب الله ، ولم يقل أى كلمة . .

وعرفنا بعد ذلك أن هذا الشيخ هو « الحاج أحمد جاد الله » الذى كان متهماً بأنه أحد زعماء حركة الاغتيالات السياسية ! . . وعرفنا أن سعد زغلول لم يكن يعرفه ، ولم يكن يعرف أنه متهم في قضية الاغتيالات السياسية ، وأنه عندما قابله في ديسمبر سنة ١٩٢١ أبلغ سعداً أنه سيقبض عليه ، وسأله عما إذا كان يريد أن ينقل ورقاً معيناً من بيت الأمة لأنه سيفتش في اليوم التالى ، فسلمه سعد بعض الأوراق ، ثم أعادها إليه بعد الإفراج عنه . .

وعند مراجعة أوراق سعد زغلول الخاصة ، ظهر أن كلمة (١٣ يوليو) هى

كلمة السر بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ! . ولكن عبد الرحمن فهمي كان مقبوضاً عليه في ديسمبر سنة ١٩٢١ ، فمن الذي أرسل الحاج أحمد جاد الله إلى سعد زغلول ؟ إنه ليس عبد الرحمن فهمي قطعاً! لا بد أنه جاء بأمر رئيس الجهاز السري الذي خلف عبد الرحمن فهمي بعد القبض عليه !

ولكن ما هي الأوراق التي تسلمها ، ثم سلمها بعد ذلك !

إنني أستنتج الآن أنها مذكرات سعد زغلول السرية . .

ولكن كيف اتّمن سعد زغلول الحاج أحمد جاد الله — العامل بالعنابر — على

هذه الأوراق الخطيرة ، ولم يأتمن عليها أعضاء الوفد ؟

أعتقد أن سعد زغلول كان يرى أن كل أصدقائه عرضة للتفتيش . وأن هذا العامل الشيخ ليس محل شبهة . ولو أنه كان يعلم من هو هذا العامل ، بما هو دوره الخطير في الجهاز السري ، لتردد في أن يسلمه هذه الأوراق الخطيرة . . فإن الحاج أحمد جاد الله كان هو الذي يتولى اختيار العمال الذين يشتركون في عمليات إطلاق الرصاص على الإنجليز ، وكان هو الذي يتولى صنع القنابل التي يلقونها على الوزراء !

ولقد بقيت هذه المقابلة العجيبة تثير الشكوك في نفسي ، هل كان سعد يعلم

أو لا يعلم ؟ . . هل كان يعلم أن مذكراته مخفية في بيت صغير في شبرا مجاور

لبيت الشيخ أحمد جاد الله ، الذي تعرض لتفتيش دقيق في أيام الثورة ، ولم يعثر

عنده على شيء ، سوى مسابح وسجاجيد للصلاة والقرآن الكريم ! . . والشيء

الذي لم يعرفه سعد زغلول في ذلك الوقت أن الشيخ أحمد جاد الله زار بيت الأمة

بعد أن قام بعمل هام . . ففي نفس اليوم أشرف على عملية اغتيال جنديين لإنجليزيين

في السبتية بجوار بيته في شبرا ، ونجا جميع المعتدين ، ثم ذهب الشيخ أحمد جاد الله

إلى بيته وتوضاً وصلى . ثم حضر إلى بيت سعد زغلول . .
فهل يتمكن أن نستج من ذلك أن سعد زغلول كان يعلم بجرام الاغتياال
السياسى : أو كان يقرها !
إن التاريخ يقف ٥ : حائراً . .

ونضطر أن نفتح قوساً كبيراً ! لأننا يجب أن ندرس أولاً وثائق التاريخ ، بغير
أن نعتد على رواية تختل الصادق والكذب ، وإذا كان القاضى لا يحكم بعلمه ،
فإن المؤرخ أيضا يردد قبل أن يقرأ المستندات التاريخية ، ويبحثها . . والتاريخ
لا يتكلم بالألسنة ، وإنما يتكلم بالورق المكتوب !

اغتيال الوزراء !

وهنا يبرز السؤال الحائر : ما هو رأى سعد زغلول فى الاغتيالات ؟
حدث فى صيف عام ١٩٢٠ أن كان سعد زغلول يفاوض ملتر ، وكان الإنجليز
غاضبين للاعتداءات على الإنجليز وعلى الوزراء المصريين الذين قبلوا الاشتراك فى
الحكم برغم أن قيادة الثورة حذرتهم من الاشتراك فى الحكم قبل إلغاء الحماية :
فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير
الأشغال . وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على محمد شفيق باشا
وزير الزراعة . وفى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على حسين درويش
باشا وزير الأوقاف . وفى صفحة ٢٠١٩ من مذكرات سعد زغلول يكتب سعد
ويقول إنه كان مجتمعاً مع لورد ملتر فى يوم ٧ يونيه ، « وقال لورد ملتر : ” إن
صهاقة مصر سيئة » . قلت : ” وما الذى ترتب على سوتها ؟ ” . قال : « التعلبى

على الوزراء وقتل الأبرياء ا“ قلت : « إن هذا ليس نتيجة الصحافة . ولكن في كل بلد يوجد متحمسون متهورون ، كما وجد في فرنسا ، وكما وجد في إنجلترا حيث حصل الاعتداء على لويد جورج (رئيس الوزراء) ، وفي غيرهما من البلاد حصل الاعتداء على كثير من أكابر الرجال ، فلا يعيب مصر أن يوجد فيها أمثال أولئك المعتدين ، وإن الاضطرابات التي حدثت في مصر والدماء التي أريقت لم تحصل إلا في المظاهرات التي تدخل البوليس فيها ، أما غيرها فلم يحدث فيه شيء من المكدرات ا“ .

قال : “ هكذا يزعم بعض الناس في روسيا ، وفي غيرها من البلاد التي اختل النظام فيها ا“ . قلت : “ لا أعرف ما جرى في روسيا ، ولكن ما حدث في مصر كان كما ذكرته ، حيث قتل الآلاف من النساء والرجال والأطفال أثناء المظاهرات بيد البوليس ، وعجيب أن تهتم بحياة أفراد ، ولا تهتم بحياة شعب بتمامه إن الصحافة المصرية كان يمكن أن يقال إنها كونت شعوراً مضرراً ، ولكن من أي جهة ضرر هذا الشعور ؟ من جهة المناذاة بالاستقلال ؟ إنى لا أرى في هذا ضرراً . بل أراه واجباً ولازماً ، وأما القوة فترى هذا مضرراً بها “ .

وعند ذلك تغير الحديث ا

وفي صفحة ٢٠٣٢ كتب سعد زغلول يقول في مذكراته : « تقابل عدلي باشا مع لورد ملنر قبل الظهر ، وكلمه في التعدييات التي تصيب وزراء مصر ، وعما إذا كان من الممكن أن أصدر أنا بلاغاً بعدم استحسانها واستهجانى لها ؟ ، فقال عدلي لورد ملنر : “ إن سعد يستهجن هذه الخطوة ويستنكرها ، ولكن بلاغاً مثل هذا يعرضه لظعن المتحمسين المتهورين ، ويساعد على رواج دسائسهم ضده “ .

. . وبعد خمسة أيام من هذا الحديث أقيمت قنبلة في يوم ١٢ يونية سنة ١٩٢٠ على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء ا

وكل هذه الحوادث التي أشار إليها اللورد ملنر في حديثه مع سعد زغلول كانت من عمل الجهاز السري للثورة !

فهل كان سعد يعرف ما يفعله جهاز الثورة السري ؟ هل هو الذي كان يصدر إليه التعليمات والأوامر ؟ أو أن الجهاز السري كان يتصرف كما يشاء ؟ هنا يحسن أن نبحث الجهاز السري لثورة ١٩١٩ ، وهو جهاز خطير . فقد كان عبد الرحمن فهمي بك هو رئيس الجهاز ، وكان هذا الجهاز ينقسم إلى عدة فروع : كان في هذا الجهاز إدارة بمخابرات الثورة ، وقد كان للثورة عملاء في كل مكان . كانت لها عيون في قصر السلطان ، وعيون في دار الحماية ، وعيون في قيادة جيش الاحتلال ، وعيون على الوزراء ، وكبار السياسيين !

وكان في هذا الجهاز إدارة للاتصالات الخارجية ، لها عيون في إنجلترا ، وفي سويسرا ، وفي إيطاليا ، وفي باريس . . . وكان في هذا الجهاز إدارة لتحريك المظاهرات والاضطرابات ، وقطع السكك الحديدية والمواصلات ، وعمليات التخريب ، وكان في الجهاز أيضا إدارة للدعاية تشرف على توجيه الصحف وتزويدها بالأخبار . . . ثم هناك إدارة للاختيالات !

. . . وكان الذين يعملون في كل إدارة من هذه الإدارات لا يعرفون شيئا عن باقي الإدارات . . . لا يعرفون أسماءهم ، بل لا يعرفون أن هناك إدارات بهذا الاسم . . . وفي أثناء محاكمة عبد الرحمن فهمي أمام المحكمة العسكرية البريطانية ، وقف المستر مكسويل المدعى العام البريطاني يطلب الحكم بإعدام عبد الرحمن فهمي ! وقال في جلسة يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ : إن الجهاز الذي يشرف عليه عبد الرحمن فهمي مكون من ثلاثة أقسام ، قسم خاص بالمنشورات ، وقسم للقتال ، وقسم لشراء الأسلحة ، وقال إن السلطة العسكرية البريطانية حثرت

في الأوراق المضبوطة عند المتهمين على مستندات تثبت أن الجهاز له عيون في كل مكان . وأن له اتصالات في أفريقيا ، ودمشق ، وتركستان ، والعراق . وسويسرا . واليابان ، وإيطاليا ، وتركيا ، والسودان ، وإنجلترا ، والمهند . وأن الجهاز له فروع في جميع المديريات ، وله عيون في كل الأحزاب ، وفي كل قسم في الجيش والإدارة والمحافظات . حتى في مكتب المفتي ! وذكر أن الجهاز له فروع تصدر المنشورات باسم اللجنة المستعجلة ، والشعلة ، والمصرى الحر ، واليد السوداء !

وكان عبد الرحمن فهمي يشرف على هذا الجهاز الخطير ، وكان الجهاز له صيغة عسكرية ، أعضاؤه لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولكل منهم مهمة لا يتعداها ، ولا يتصل بأحد من أعضاء الوفد !

لماذا عبد الرحمن فهمي ؟

ولكن لماذا اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمي لهذا العمل ؟ إن قصة حياته ترد على هذا السؤال : كان عبد الرحمن فهمي في ذلك الوقت يبلغ من العمر ٤٩ سنة ، ومكث ضابطاً في الجيش مدة ثمان سنوات ، وخرج منه في عام ١٨٩٨ برتبة يوزباشي ، وحصل في تلك الأثناء على الوسام المجيدي وهو ملازم ثان ، وعلى النجمة المصرية ، وميدالية الحرب المصرية ، ونيشان الامتياز من تركيا ووسام السيف السويدي - تقديراً لبطولته في حروب السودان - ثم عين مأموراً لمركز سمالوط ، ثم وكيلاً للمديرية القليوبية ، ثم الدقهلية ، ومكث ١٨ سنة وكيلاً للمديريات . ثم عين مديراً في عام ١٩٠٦ ، وأصبح مديراً لبنى سويف ، ثم الجزيرة ، ثم عين وكيلاً للأوقاف ، ثم أراد الخديو أن يشتري من ديوان الأوقاف صفيقة ٢٣٠٠ فدان في المطاعنة ، ورفض عبد الرحمن فهمي الموافقة على الصفيقة ، وكان للخديو مصلحة

فيها ، وقابله الخديو وحاول أن يقنعه بالموافقة ، فأصر على الرفض ، فرفته الخديو . . . وهكذا رأى سعد أن هذا الرجل هو أصلح شخص لتولى هذه المهمة : إنه رجل عسكري منظم ، درس المديرية دراسة كاملة ، عرف الشخصيات الموجودة في كل إقليم ، وضع لإصبعه على نقط الضعف والقوة في كل مكان : في الجيش ، في البوليس ، في الإدارة ، ثم إن صلابته تجعل له سيطرة كاملة على الجهاز ! . . . وكانت هناك شفرة خاصة بين القيادة -- في المنزل رقم ١٥٠ شارع قصر العيني ، حيث يسكن عبد الرحمن فهمي -- وبين فروع الجهاز في كل مكان ! . . . وكان بين سعد وعبد الرحمن فهمي عدة شفرات : شفرة بالخبر السري ، وشفرة بالحروف ، وشفرة بالأرقام !

ولعل أغرب شيء في الجهاز أن أغلب أعضائه لم يضبطوا مطلقاً ! وقد قبض على عدد منهم ، ولكن كانت التهمة التي وجهت إليهم بشأن أشياء بعيدة عن العمل الذي يقومون به فعلاً . . . فهل كان سعد زغلول يعرف بهذا الجهاز ، وبتفاصيله ، وبدقائمه ؟ الثابت أن أعضاء الوفد كانوا لا يعرفون شيئاً عن هذا الجهاز ، على الرغم من أنهم قادة الثورة . ولكن هل كان يعرف زعيم ثورة سنة ١٩١٩ ما يحدث في هذا الجهاز ؟

إن رسائل سعد زغلول السرية تروى أشياء غريبة عن هذا الجهاز العجيب !

حامى مقصر !!

ولنبدأ بالصحافة : إن ثورة ١٩١٩ لم تستطع في أول قيامها أن تعتمد على الصحافة ، فاعتمدت على المنشورات . إن الثورة قامت فعلاً يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . حينها ذهب سعد إلى دار الحماية وطلب الاستقلال . وكانت الصحافة يومها

تحت الرقابة ! ومنعت الرقابة نشر أبناء الثورة ، بل إنه بعد حوالى شهر من قيام الثورة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، نفتح أكبر مجلة أسبوعية في مصر ، فنجد عنواناً ضخماً : عرض صفحتها الأولى : (استقبال عاصمة البلاد لحامى مصر وفتح الشام) .

فإن عدد مجلة (اللطائف المصورة) الصادر في يوم الاثنين ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ ينشر صورة ضخمة لوصول اللورد ألنبي إلى القاهرة . وكانت حكومة إنجلترا أرسلت اللورد ألنبي ليفضى على الثورة : فاذا قالت أكبر مجلة في مصر يومها ؟ إنها كتبت في الصفحة الأولى تقول بالحرف الواحد :

« من أجمل المشاهد التى شهدها سكان القاهرة ، وأبهجها منظرًا ، دخول فخامة الجنرال ألنبي في يوم الأحد ٢٤ نوفمبر إلى مدينة القاهرة ، عائدًا من ميدان الحرب في سوريا وفلسطين ، بعد أن أنهى مهمته العظيمة الشأن ، وختم فعاله الباهرة التى كللت بالنصر التام . ولقد شاءت حكومتنا السنية ، والسلطة الحربية البريطانية ، أن يكون دخول فخامته العاصمة بيئة رسمية ، فدعت كبار رجالها وأعيان مصر ، من وطنيين وأجانب . لاستقبال فخامته على رصيف المحطة ، عند وصوله بالسلامة ، فلبوا الدعوة . وهب أهل العاصمة على بكرة أبيهم للاشتراك في استقباله ، فاحتشدوا على جانبي الطريق المؤدية من المحطة إلى سرايه في الجزيرة ، ووقفوا على الشرفات والتوافذ والسطوح في البنايات التى تطل على الطريق . وكانت الأعلام تنفخ فوق الدور والمنازل والمخازن ، وهى أعلام مصر والدول المتحالفة ، فكان منها منظر مهرجان عظيم . والحق يقال إنه كان يوم عيد كبير ، واصطف جنود الجيش البريطانى على جانبي الطريق الذى اجتازه الموكب . . ووصل القطار قبل الساعة الواحدة ، فترل القائد العظيم ، وصافح فخامته نائب الملك ، وصاحب السعادة المندوب

السلطاني ، وكبار المستقبلين . ثم فتنش قره قول الشرف من الحرس السلطاني ، وخرج من المحطة : وركب أوتومبيلا جميلا ، وحف به الحرس أعلى موتوسكلاتهم . وتبعه في أركان حربه سبعة أوتومبيلات ، وكانت الطيارات البريطانية حائمة فوق العاصمة ، مشتركة بالاحتفال . وخرج الموكب من المحطة سائرا المويانا ، والناس تهتف وتصفق للقائد العظيم : ولما بلغ شارع كامل (نوبار الآن) نثرت عليه السيدات الأزهار . وإجمال القول أن العاصمة استقبلت فخامة الجنرال الاستقبال اللائق بالملك الكبير ، والقواد العظام القاتحين ، ولا غرو فخامته حامي الديار ، وفتح الأقطار والأمصار .

وقد صور مصور اللطائف فخامة الجنرال في موكبه ، وتعطف فخامته فأدار وجهه الكريم إلى جهة المصور ، كما ترى في الصورة .

هذا هو نص ما قالته مجلة اللطائف المصورة ، أكبر مجلة في مصر يومئذ ، بعد أن تحرك الشعب المصري في ١٣ نوفمبر يطالب باستقلاله التام . . ولهذا كان من الطبيعي أن يتجه الجهاز السرى للثورة إلى الصحافة . والرسائل السرية التي أرسلها عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول تكشف عما كان يفعله جهاز الثورة في مجال الصحافة :

سرى

٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
أمكننا الآن أن نضم إلينا ثلاث جرائد وهي : جريدة مصر ، وجريدة

وادی النيل ، وجریدة النظام ، لتأیید مبدأ الوفد . . . المهمة مبدولة لضم غيرها .
عبد الرحمن فهمی

سری
۱۸ أكتوبر سنة ۱۹۱۹

من عبد الرحمن فهمی بانفاخرة إلى سعد زغلول في باريس
الجرائد تطورت حركتها تطوراً وطنياً خالصاً، وتطورنا نحن معها في المعاملة
أيضاً ، وأصبحت تأتمر بما نبينه لها ، مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها .
كنت أصبو كثيراً إلى هذه النتيجة ، وكنت أظن أنني لا أبلغها إلا بينك آلاف
الجنيهات . ولكن ضيق ذات اليد اضطرني إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق
المال ، وقد الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضاً تقريباً على ناصية الصحافة .
عبد الرحمن فهمی

احترسوا . . من « صلق » !

سری
أول أغسطس سنة ۱۹۱۹

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمی بالقاهرة
إسماعيل باشا صلق ومحمود أبو الفتوح مكاتب جريدة وادی النيل وشخص
ثالث يدعى أحمد السيد ، يصلون مصر في نفس المركب التي يسافر عليها يدريك .
نرجو ألا تتقروا بما يمكن أن يقوله أي واحد منهم ، ولا بما يكتبه محمود بك
أبو النصر . لأن الخطوة التي اتبعوها جعلتهم على الأقل عملاً للشك ، وعلى الخصوص

أحمد السيد الذى بالرغم من أنه يكتب أحياناً فى الجرائد مقالات فى مصلحة مصر ،
يقوم شخصياً بأعمال ضد هذه المصلحة !

سعد زغلول

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول ببافيس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
لم ندر سبب كتمان أمر (محمود أبو الفتح) مكاتب جريدة وادى النيل ، مع أنه أخذ
يكتب لجريدته بما يفيد التحريض بالوفد ، ولا بد أن تكونوا اطلعت على شيء من ذلك ،
وهو من أذئاب محمود أبو النصر ، وأصدقاء أحمد السيد اللذين اشتغلا كثيراً ضد
الوفد ، فلا ينبغي كتمان أمر هؤلاء عن الأمة ، بل يجب كشف الستار عن حقيقة
أمرهم ، حتى تحذرهم الأمة ، ولا تغتر بأضاليلهم ، التى عقدوا النية على بثها عند
عودتهم !

سعد زغلول

. راقبوا الأمراء . . وسعيد باشا .

وكانت مهمة الجهاز السرى للثورة أن يحرس الثورة من الذين يخرجون عليها ،
أو يحطمون صفوفها ، أو يشككون فى قيادتها ، كما يبدو من هذه الرسائل
السرية :

سرى

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
ألفت نظركم إلى محاولة الأمرء الوصول إلى قيادة الحركة . ربما كان
لمحمد سعيد باشا يد في هذه الحركة ، كما يرشح لذلك ، بما تكتبه جريدة الأهالى
لسان حاله يوماً فيوماً ، عن الوفد وموقفه ، والأمرء ودخولهم في الحركة . . هل أنتم
مترقبون نلمه الأحوال ؟ واقفون على أسرارها ؟ عاملون على اتخاذ الوسائل لمنع
أضرارها ؟

سعد زغلول

سرى

١٨ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات محمد سعيد باشا . أعددتنا له العدة ،
منتظرين أن يبدأ بحملاته التى رتبها فى طى الخفاء . . مجرد أن ظهر بجزيرة
الأهالى مبدأ هذه الحملة أرسلت جنودنا إلى مدينة الإسكندرية ، بعد أن سهل لنا
الطريق ، وحملت عليه حملة صادقة عقب صلاة الجمعة ، بجميع مساجد الإسكندرية
الشهيرة . بدأ الخطاب قوالم بتفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت إليه القضية
بفضل مجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الحط من قيمة هذه المجهودات ،
والخطر الذى يتناول القضية برمتها إذا أصغت الأمة لأقوال هؤلاء الأفاكين ،
ثم بين الخطاب أن هذه اليد الأئيمة هى يد « محمد باشا سعيد » ، ولسانه الذى ينطق به

هو جريدة الأهالى . واستنزوا اللعنات عليه ، وعلى من يجلو حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت المظاهرات من الجوامع القريبة إلى إدارة جريدة الأهالى ، ونادت عليها بالسقوط والموت ! ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين في الجوامع بالألقاب وجريدة الأهالى . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالى إلى رشدها ، وانقطعت عن الغمز واللمز ، الذى اعتادته دائماً ، عندما تشير إلى عمل يتعلق بالوفد ! وكنا نظن أن الحالة تحتاج إلى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد فقد أماتتهم الحملة الأولى .

عبد الرحمن فهمى

وكان الإنجليز في حيرة من قوة الجهاز السرى للثورة ، وخبرته ، وكفايته . وكانوا في ذهول من سيطرته الخطيرة على الثورة ، وقيادته لها ، وكانوا يسألون : من الذى يقود هذا الجهاز ؟ من الذى يصدر إليه التعليمات ؟ وكانت المخابرات البريطانية تراقب سعد زغلول في باريس فلا تعلم إلا أن أعضاء الوفد مختلفون ! وكانت المخابرات تراقب عبد الرحمن فهمى في القاهرة فلا تجد دليلاً على أنه على اتصال مع سعد زغلول ! وكان ينهلهم قدرة الجهاز على الاتصال بفروعه في الأقاليم ، على الرغم من أن السكك الحديدية مقطوعة ، والتلغرافات مراقبة ، والبريد مراقب ، ورجال الثورة مراقبون . . . ولعل هذه الرسالة السرية تمكينا بعض هذه القصة :

سرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بلندن

أستلفت نظركم إلى ما بعث به مكاتب رويتر في القاهرة إلى الصحف الأوربية تلغرافيا حيث جاء في آخر التلغراف المذكور ما يأتي : « إن تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية - الطلبة - بحالة من الضبط بحيث إن كل الأوامر والتعليقات يمكن توزيعها وتنفيذها في جميع أنحاء مصر في ٢٤ ساعة ! » .

وهذه أعظم شهادة تدل على كفاءة المصرى ، وأحقته فيما يطلب من الاستقلال والحرية ، ما دام أنه رغم القيود المقيدها ، ورغم القوانين الاستثنائية ، ورغم سلطة جيوش الاحتلال المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، متمسك لهيئة الوفد التنفيذية أن تبلغ أوامرها وتعليقاتها في جميع أنحاء القطر في أربع وعشرين ساعة !

عبد الرحمن فهمى

ولقد كانت قيمة هذا الجهاز فعلا أن كل من فيه من المصريين ، ليس فيهم أجنبي واحد ، وليس فيهم أحد تدرب على هذا النوع من العمل . ولم يكشف التاريخ حتى الآن كيف اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمى بالذات ليرأس هذا الجهاز . إن المعروف أن سعداً كان يثق به ، وبكفائته في التنظيم أيام كان موظفاً ، وأنه استدعاه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب منه أن يشرف على العملية وينظمها ، ولا يتصل بأحد سواه ، وألا يعرف أحد ما يقوم به . وكانت ميزة عبد الرحمن فهمى الكبرى أنه كحوم ، وأنه قادر على ضبط عواطفه ، وبدأ عمله بالإشراف على

عملية جمع التوكيلات من الشعب لسعد زغلول . ثم كلفه سعد زغلول بطيخ المنشورات الأولى للثورة ، ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة ، وفكر في أن يختاره عضواً في الوفد ، ثم عدل عن ذلك ، وقال إن المصلحة أن يبقى رئيس الجهاز السرى في الظلام ، وأن يكون بعيداً عن الأضواء ، حتى إذا اعتقل قادة الثورة بقيت الثورة تعمل . وكان سعد يجتمع بعبد الرحمن فهمي يومياً على انفراد قبل نفيه إلى مالطة ، ولم يترك سعد في مذكراته شيئاً عن هذه الاجتماعات ، ولم يترك عبد الرحمن فهمي شيئاً عن اللحظة التي اتفق عليها ، ولكن ظهر أن عبد الرحمن فهمي عندما كان يقوم بعملية جمع التوكيلات في الأقاليم - وهي عملية بريئة - كان يكون في أثنائها أجهزة سرية تتصل به مباشرة ، وعند نفي سعد زغلول إلى مالطة ، انقطع الاتصال بين عبد الرحمن فهمي وسعد . واستمر هذا الانقطاع لمدة شهر ، ثم استؤنف بعد ذلك بانتظام عجيب مثير . . وكان من أقوى صفات عبد الرحمن فهمي أنه يشك في كل شخص ، ويراقب كل شخص ، الأصدقاء والأعداء ، وكان لهذا يستطيع أن يتغلب بخصوم الثورة قبل أن يتعبوا به ! وكانت مخابرات الثورة أكفأ من المخابرات البريطانية ، بالرغم من جيش الاحتلال ، وقيادة هذا الجيش ، ودار الحماية ، وسيطرة الإنجليز على الوزارات ! وليس أدل على ذلك من أن لندن فوجئت بالثورة .

ان البرقيات الرسمية البريطانية تفضح هذه الحقيقة :

سرى

١٦ فبراير سنة ١٩١٩

من سير ميلين بشيتهم نائب المندوب الساسى بالقاهرة

إلى لود كيرزون وزير الخارجية بلندن

« يسرني أن أخبرك أن سعد زغلول لم يعد موضع ثقة أحد . إن التهييج الذى نظموه يلفظ أنفاسه ، أو أنه أحمد على أية حال فى البلاد بصفة عامة . من الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذا التهييج كان منذ البداية ذا طابع سلمى كلية »

ولا يزال علينا ولا شك أن نحسب حساب عدم الرضا بين الطبقات العالية ، وأصحاب الأراضى ، وأرباب المهن ، وأغلب هؤلاء الناس يرغبون بصورة مبهمة فى شكل ما من الحكم الذاتى ، مما يجعلهم أكثر أهمية كأفراد ، ولكن يبدو لى أن الموقف يختلف مادياً عنه عام ١٩١٤ عندما رفض الأمير حسين كامل وكبار الوزراء فترة طويلة أن يقبلوا حماية ، دون امتيازات لم يكن فى استطاعتنا تقديمها . ومع ذلك فالحركة الحاضرة لا يمكن أن تقارن فى أهميتها بحركة مصطفى كامل ، ولا يبدو أن هناك أى سبب يجعلها تؤثر على قرارات حكومة صاحب الجلالة الملك حول الشكل المناسب الذى يعطى للحماية . »

شيتهم

وأصدرت الحكومة البريطانية بعد ذلك بثلاثة أسابيع الأمر بالقبض على سعد زغلول ونقله إلى مالطة ، وهى تظن أن شيئاً لن يحدث على الإطلاق . »

وفجأة انفجرت الثورة في كل مكان ، بينما كان نائب المندوب السامى البريطانى
نائماً على (مخدة) من ريش النعام !
وإذا به يرسل نص هذه البرقية العجيبة :

سرى جدا

٩ مارس سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية - لندن

« الحركة معادية لبريطانيا ، ومعادية للسلطات ، ومعادية للأجانب ، وهى
ذات ميول بلشفية (شيوعية) وتستهدف تدمير الممتلكات والمواصلات أيضا
وهى منظمة ، ولا بد من. أنه ينفق عليها . وهناك شكوك قوية حول نفوذ أجنبي
فيها . ويميل المسئولون البريطانيون إلى الظن أنه مهما كان هناك تحريض وطنى فى
الشهور القلائل الماضية ، فإن الشعور الذى ظهر الآن لا بد أنه كان ينمو خلال
سنوات عديدة ، وأن وقوع انفجار فى وقت ما كان أمرا لا مناص منه . »

شيتهم

وتصور أن نائب المندوب السامى فى القاهرة اعترف بعد أسبوعين اثنين أنه
كان مغفلا ! . . ولكن البرقية السرية التالية أعجب !

سرى جده٩

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية - لندن .

« سرعان ما سيظهر الدليل على أن خطة الثورة قد دبرت وتقطعت من قبل
بغاية ، ويجدر بنا أن نلاحظ أن الخطة التي تقلدت تطابق البرنامج الذى وضعه الألمان
وحزب « تركيا الفتاة » لشن هجوم حربى فى جريف سنة ١٩١٤ ، والذى كشف عنه
السلطات المصرية للجاسوس الألمانى « مورس » الذى اعتقل فى الإسكندرية أثناء
الحرب . وعندما درسنا الحالة الذهنية ، والشعور بالظلم بين الفلاحين فإن هذه
الأشياء لا تكفى لتعليل انفجار الثورة الحالية الخطيرة المنظمة ، التى يمكن أن يشاهد
فيها بوضوح يد تركيا الفتاة ، بل والعملاء الألمان . »

شيتهم

ويظهر أن وزير خارجية بريطانيا ، ومجلس الوزراء البريطانى اكتشفا بعد
قوات الوقت سداجة نائب المندوب السامى ، وجهل علم المخابرات البريطانى ،
لأنهما أرسلتا له البرقية السرية التالية فى نفس اليوم :

سرى جده٩

٩ أبريل سنة ١٩١٩ .

من لورد كيرزون وزير الخارجية . لندن

إلى سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة

« إن السلطات الإنجليزية المصرية أثبتت أنها يعاجده٩ عن إدراك الشعور الوطنى .

أظهرت جميع السلطات افتقاراً تاماً للمعرفة و جهلاً بالموقف . وهذا هو السبب الذي جعلنا نقرر الإفراج عن سعد زغلول باشا وزملائه في مالطة .

كيرزون

ولكن الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ لم تكن مهمته الأولى أن يعرف ما كان يدور في دارالحماية ، وفي قيادة الجيش البريطانى ، بل كانت له مهام أخطر من
هذه !

■ الرّسول الحفى بين القاهرة وباريس ! ■ الشورة تردّ على الإرهاب الابجلىزى

وإذا كان الجهاز السرى لقيادة ثورة ١٩١٩ حيرّ المخابرات البريطانية فى القاهرة ، وحير المخابرات الفرنسية التى كانت تتعاون فى باريس مع المخابرات البريطانية لمراقبة قادة الثورة أثناء وجودهم فى فرنسا لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فإن هذا الجهاز حير أعضاء الوفد أنفسهم ا كانوا لا يعلمون شيئاً عنه . بل إن قيادة الثورة فى القاهرة لم تكن تعرف شيئاً عن طبيعة أعمال الجهاز السرى للثورة ، ولا عن حقيقة التعليقات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة !

وأتعبت هذه التعليقات عبد الرحمن فهمى ، فقد كان تنفيذها يتطلب مالا للقيام بها وهو لم يكن غنيا ، ويتطلب من لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعتمادات مالية لهذه الأعمال ، وتسأل اللجنة ما هى أعماله ، فيرفض الإجابة ا وكانت الرسائل السرية تنتقل بين القاهرة وباريس بعدة طرق ، ولعل أغربها أن عبد الرحمن فهمى اختار شاباً لم يكن له أى نشاط سياسى ، وضمير مشبه فيه ، وطلب إليه أن يتظاهر بأنه من « أولاد الحظ » الذين يجوبون السهرات ويجلسون مع الغانبات ويهرون الرقص !

واجتاره عبد الرحمن فهمى ليكون الوسيط السرى بينه وبين سعد زغلول وينتقل بين القاهرة وباريس موهماً أصدقاءه أنه يجب فتاة باريسية لا يستطيع

أن يتحمل فراقها ! ولا يكاد يصل إلى باريس حتى يذهب إلى الفتاة التي يحبها ، ويمضى معها إلى المطاعم والملاهي ، ثم تنفذ تقوده فيعود إلى القاهرة من جديد . ويكون في هذه الفترة قد اتصل بسعد زغلول ، وسلمه رسالة عبد الرحمن

فهى السرية ، وتسلم رسالة سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهى !

ولا يعرف أحد من أعضاء الوفد المقيمين مع سعد زغلول في باريس بما يحدث ، ولا يتصور واحد منهم أن سعد زغلول الرجل الوقور ، وعبد الرحمن فهى المدير السابق ، قد اشركا في وضع خطط جاسوسية ، واتفقا على طريقة شفرة ، ووضعا هذه الطريقة العجيبة للاتصال !

وكان سعد زغلول يكتب تعليقاته السرية على ورق عجيب لا يخطر ببال ! لأنه يكتبها بالحبر السرى ، في داخل صفحات مضبطة مجلس العموم البريطانى . وعندما يفتش الإنجليز الرسول السرى ، ويقحصون ما معه من أوراق ، لا يخطر ببالهم أن مضبطة مجلس العموم البريطانى تحوى تعليقات سرية إلى ثورة مصر . فإحدى هذه الرسائل السرية ، المؤرخة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، مكتوبة بالحبر السرى فوق صفحات مضبطة مجلس العموم البريطانى المنعقد في يوم الأربعاء ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ .

وتقلب صفحات المضبطة فلا تجد فيها شيئاً . إلى أن تصل إلى صفحة ١٧٧١ وهنا تجد الصفحة الخامسة من تعليقات سعد زغلول السرية ، مكتوبة بالحبر السرى ، الذى لا يظهر إلا إذا مرت فوقه مكواة ساخنة . ثم لا تجد شيئاً فى الصفحة التالية ولا التى بعدها ٢ ولا التى بعدها ، ولكن فى صفحة ١٧٨٠ من المضبطة تجد الصفحة الرابعة من تعليقات سعد زغلول السرية . ثم لا تجد شيئاً فى الصفحة التالية ، ولا التى بعدها ، ولكن فى صفحة ١٧٨٧ تجد الصفحة الثالثة من التعليقات السرية . وهكذا !

وتستغرق التعليمات في هذه المضيطة ٥ صفحات، ولكن العين المجردة أو النظارات
المكبرة لا تستطيع أن تلاحظ شيئاً مكتوباً فوق مناقشات أعضاء مجلس العموم البريطانى
المكتوبة باللغة الإنجليزية . . . ولكن إذا مرت عليها المكواة الساخنة ظهرت فجأة
تعليمات سعد زغلول ، مكتوبة باللغة العربية !

وبلغ من حرص سعد زغلول أنه كان معه في باريس بعد بداية الثورة بشهر
سكرتير خاص يثق به كل الثقة هو المرحوم محمد بدر بك ، وبقى هذا السكرتير يعمل
مع سعد زغلول ليل نهار عدة شهور . ثم عاد السكرتير إلى القاهرة ، وقابل عبد الرحمن
فهمى بك . . . ونترك الرسائل السرية تروى ما حدث - (ونحب أن نقول إن التقط
الموضوعة بين قوسين هي اسم الرسول السرى !)

سرى

٢٣ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
زارنى أمس محمد بدر بك - (سكرتير سعد الخاص) - ودار بينى وبينه
الحديث الآتى :

بدر : أرجو أن تبلغوا الرئيس أن يحرس من (. . .)

أنا : لماذا ؟

بدر : لأن كثيرين أتخبرونى أنه جاسوس .

أنا : وما دليلهم على ذلك ؟

بدر : الدليل هو أن (. . .) لا قدرة له على المعيشة بفرنسا الآن .

أنا : هل لاحظت وأنت بأوربا أنه يصرف بغير حساب كما هي عادة

الجواسيس ؟

بلر : لا . . . ولكن هذا لا يمنع أنه يتظاهر بالمصرف الضيق حتى لا يلاحظ أحد شيئاً عليه .

أنا : سأكتب ذلك للرئيس .

وأنا مسرور جداً لأن مأمورية (. . .) لم تتجاوزكم ، وهذا يجب أن يكون .

عبد الرحمن فهمي

مصرى

٣ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي ، القاهرة
عجبت من حديث محمد بلر عن (. . .) لأننى لم أشعر منه مدة وجوده
هنا بشيء من ذلك . ومرسل لكم جواب بخصوصه في هذا الموضوع .

سعد زغلول

من هو ؟

ولكن من هو هذا الرسول الخفى المجهول ؟ من هو « الثلاث نقط » الموضوح
بين قوسين في الرسائل السرية ؟ إننا نكشف اسمه لأول مرة في التاريخ !
إن اسمه « محمد وحيه » . وكان في ذلك الوقت موطئاً صغيراً مجهولاً معموراً ،
« كان معروفاً بين أصدقائه بأنه لا يعرف شيئاً في السياسة ، ولا يهتم بها ، ولا يخالط
السياسيين ، وكان يقوم بهذه المهمة الخطيرة التى لو علم بها الإنجليز لحكروا عليها
بالإعدام ، ونفذوا الحكم على الفور ، والمجيب أنه بقى بعد ذلك ، وبعد أر

انتهت الثورة ، وبعد أن بدأ الذين لم يشاركوا في الثورة يفاخرون بما عملوا ، بقي صامتاً ، لا يتكلم ولا يفتح فمه ، فضل ذلك لمدة ٣٧ سنة ، حتى مات عام ١٩٥٦ ، ورأى الناس يتكالبون على غنائم الثورة ، فلم يقلم كشف الحساب ، ولم يطالب بعلاوة أو مكافأة ولا بمنصب كبير ، حتى بعد أن أصبح رجال الثورة وزراء ورؤساء وزارات ! لقد فضل أن يكون متروياً ، متسيا ، قائماً بأنه قام بدور خطير ومجهول ، وأسامى في هذه الثورة !

هذا الرسول الخفي المجهول شاب عصامي ، بدأ حياته في مدينة الإسكندرية في وظيفة صغيرة في مصلحة البريد بمرتب قدره جنيهان في الشهر! وراح يعلم نفسه ويجاهد حتى عين سكرتيراً للجامعة الأهلية سنة ١٩١٧ ، وهناك توقفت العلاقة بينه وبين سعد زغلول ، كان هنا من بين الأسباب التي جعلت الاختيار يقع عليه لهذه المهمة الخطيرة . واستمر يقوم بهذه العملية الخطيرة دون أن يعلم أحد بما يفعل . واستطاع الجهاز السري بعد ذلك أن يضع محمد وجيه في منصب خطير بطريقة لم يكشف الستار عنها حتى الآن ، وهو منصب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء عبد الحالق ثروت باشا أكبر أعداء سعد زغلول خلال الثورة - واستمر الاتصال مستمراً بين وجيه والجهاز السري ، ولم يعرف ثروت أن سكرتيره هو تلك الشخصية الخطيرة . ولكن « وجيه » استطاع أن يقدم خدمات ضخمة للثورة وهو في هذا المنصب .
الدقيق !

وفي نهاية الثورة نقل إلى وزارة الخارجية ، ووصل إلى منصب مدير الإدارة السياسية ، ثم نقل إلى مصلحة البريد وعين وكيلاً لهذه المصلحة ، ثم عين مديراً للسياسة في وزارة الخارجية ، وعند إنشاء الجامعة العربية عين مديراً للإدارة العامة بها بمرتب ٨٣ جنيهاً في الشهر ، وذلك في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٥ ، وظل بها إلى عام

١٩٥٢ إلى أن وصل راتبه إلى ١١٥ جنيهاً . ثم وقع خلاف بينه وبين مجلس الجامعة فاستقال ، وتوفى عام ١٩٥٦ ، وكان عمره وقتئذ ٧٠ سنة . وفى كل هذه الأثناء لم يقل كلمة واحدة عن دوره الخطير !

ولكن كيف اختير محمد وجيه لهذا الدور الضخم ، ومن الذى اختاره ؟ إن الدكتور أحمد ماهر كان مساعد عبد الرحمن فهمى فى إدارة الجهاز السرى ، وهو أول من فكر فى اسمه . وتولى تزكيته الأستاذ محمد صادق فهمى أستاذ الحقوق فى الجامعة المصرية القديمة وقتئذ - والذى أصبح فيما بعد مستشاراً بمحكمة النقض والإبرام - وكان محمد وجيه يوماً سكرتير الجامعة ، ومشرفاً على مكتبتها . وبطريقة عجيبة منحت الجامعة محمد وجيه إجازة ثلاثة أشهر ، ثم مدت الإجازة . .

وكانت الثورة لا تكنفى برحلات هذا الرسول الخفى ، بل كانت تستعمل البوستة العادية . كانت تعليقات سعد زغلول تكتب من باريس بالجبر السرى ، وترسل بعنوان مكتبة الجامعة المصرية القديمة داخل كتب علمية ، وكان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الأستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا . ثم يحمل الرسالة السرية إلى بيت عبد الرحمن فهمى ويجلس أحمد ماهر ومحمد صادق فهمى يملآن الشفرة . ثم سافر إلى باريس بعد عدة شهورة من الثورة الأستاذ محمد كامل سليم ، وتولى هو كتابة تعليقات سعد زغلول السرية . وكانت الشقة التى يقيم فيها بباريس هى العنوان الذى تصل إليه رسائل عبد الرحمن فهمى المكتوبة بالجبر السرى .

وكانت الثورة تستعمل أنواعاً مختلفة من الشفرة ، يحملها الرسل المجهولون ،

ويهرّبونها تحت أنظار رقابة السلطة العسكرية البريطانية ، وكانوا يخاطرون
بجياتهم ، متحدين رقابة المخابرات البريطانية الشديدة !

امرأة تحمل الرسالة السرية !

واستعملت الثورة مرة سيدة لتقوم بهذه المهمة الخطيرة ، وهى قرينة الدكتور
عمود عزى الذى أصبح صحفياً كبيراً ، ومات وهو ممثل مصر فى الأمم المتحدة ،
وقد ورد اسمها فى الرسالة التالية :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة
مدام عزى وصلت . نقلت إلينا ما كلفت بتبليغه بخصوص الحوادث الجارية
عندكم .

سعد زغلول

واستعملت الثورة أشخاصاً مجهولين ، كانت تطلق عليهم أسماء مستعارة ، لم
نستطع حل رموزها ، كاسم « مسيو سيمون » الذى لم نستلك من الأوراق على
شخصيته الحقيقية !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة
مسيو سيمون أوصل المستندات وغيرها مما سلم له . وصل متأخراً . اعتذر

عن سبب ذلك باضطراره للانتظار في بور سعيد أكثر من ٤٠ يوماً قبل أن يجد له عملاً في المركب .

سعد زغلول .

أزمة . . في القاهرة !

وكان مركز عبد الرحمن فهمي حرجاً . المفروض أن قيادة الثورة تتولاها في مصر لجنة الوفد المركزية . وتولى رئاستها بالنيابة إبراهيم باشا سعيد . وهو أمين الصناديق الذي يصرف أموال الوفد . ويتقدم إليه رئيس الجهاز السرى يطلب أموالاً . ويسأل إبراهيم سعيد باشا : لماذا؟ .. ويجب عبد الرحمن فهمي إنها عمليات سرية ! ويتأني إبراهيم سعيد باشا أن يدفع أموالاً لشيء لا يعرفه ! ويصر على أن يعرف ، ويصر رئيس الجهاز السرى على الرفض !

ويقول نائب رئيس لجنة الوفد : « أريد أن أرى نخط سعد باشا ! » ، ويرفض عبد الرحمن فهمي أن يطلعه على العمليات ، لأنه لا يريد أن يكشف سرها . . . وتبدأ سلسلة من المراسلات :

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس

اشد الخلاف بيني وبين إبراهيم سعيد باشا ، إنه يريد معرفة الطريقة التي أناطبكم بها . يريد معرفة تفاصيل المضروقات التي أصرفها . لا يخفى على سعادتكم ما في ذلك من الخطر على القضية ، وعلى الأشخاص الذين عاونوني للحصول على

كل المستندات والأوراق التي أرسلها لكم ، رجوته أن يوجّل هذا إلى وقت آخر أي إلى عودة سعادتكم . لم يمتنع . وهو يظهر لرائريه وجلسائه عدم ثقته بالأخبار التي أقدمها له ، وحبته الوحيدة أنها ليست بخطركم ولا بمضاة منكم ، ويعتقد أنه بذلك يسئ إلى ، والله يعلم أنه يسئ إلى الأمة بأسرها .

ولما لم أنجح معه في أخذ النقود اللازمة للصرف توجه إليه أمن سعادة محمود باشا سليمان مع أمين الرافعي بك ، تكلمنا معه طويلاً في ذلك ، لم يقبل ، وقال إنه لا يعطى شيئاً إلا بأمر من الوفد بإمضاء سعادتكم . . تأكدوا أنه لولا أن الظروف خدمتني ، بل خدمت القضية — لأن شخصاً أحضر لي ألفاً وخمسمائة جنيه يوم سفر الوفد من هنا ، باشرت بها العمل — لما كنا نحصلنا على شيء مما أرسلناه لكم ، وما كان يتيسر لي لإرسال المندوب القائم بتوصيل الأخبار بيننا !

وأشياء أخرى عملت هنا لصالح القضية لا يصح ذكرها ، بل إنني سأوضحها لكم بالتفصيل عندما تعودون إن شاء الله . وها أنا وطدت العزم للاستمرار على صرف الضروري للحصول على كل ما يفيد قضيتنا ، فإن كنتم سعادتكم راضين عن الأعمال التي قمت بها لغاية الآن فأرجو إجراء ما من شأنه كف إبراهيم باشا سعيد عن التنديد بها ، وتفهمه بأن عدم ثقته بالتقارير الواردة بواسطة مندوبنا بالطريقة الرمزية يضر بالقضية ، قبل أن يضر بي !

أرسلوا لي مبلغاً من المال أسدد منه الألف وخمسمائة جنيه لإبراهيم باشا سعيد ، وأصرف الباقي ، وعند عودتكم إن شاء الله أقدم لكم حساباً دقيقاً عن كل قرش ، بحيث أن أي مبلغ ترون أنه صرف في غير محله أو أنه أكثر مما كان يجب ، أكون ملزماً بدفعه .

عبد الرحمن فهمي

ويتلقى سعد زغلول هذه الرسالة فلا يعرف ماذا يفعل .. إنه أعطى تعليمات إلى إبراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بأن يدفع لعبد الرحمن فهمي المبالغ التي يطلبها ، ولكنه لم يشرح له ماذا يعمل عبد الرحمن فهمي ، ولا ماذا يكلف به . إن هذه المسائل تتطلب السرية التامة لا يستطيع مثلا أن يقول إن الثورة لها عملاء في قصر السلطان : أحدهم واحد من خلعاه المحصورين ، والثاني موظف في سكرتارية السلطان ، ولا يستطيع أن يقول إن الثورة تشتري مستندات خطيرة هي أوراق سرية في قيادة الجيش البريطاني . إنها تحاول أن تعرف التعليمات والأوامر . إنها تحصل على نصوص التحقيقات السرية . إنها تقوم بعمليات تخريب في المسكرات . إنها تدفع مبالغ لأسر للشهداء ، إنها تدفع ثمن الطعام الذي يقدم للمسجونين داخل المعتقلات . وهناك عمليات أخطر من هذه يقوم بها الجهاز السري ، وليس من المصلحة أن يعرفها أحد من خارج الجهاز السري ، حتى لو كان هذا الشخص نائب رئيس لجنة الوفد وأمين صندوق اللجنة .

ويتذكر سعد أن هناك كلمة سر بينه وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة ، وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس ، فيرسل إلى القاهرة الرسالة التالية :

سري

٢٥ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
يمكنكم أن تخبروا سعادة إبراهيم سعيد باشا وسعادة محمود سليمان باشا بعبارة
(١٣ يوليو) ويلزم إبداء ذلك لهما لأنه برهان على تصديق المراسلات بيننا .

سعد زغلول

ويتصور سعد أن رئيس لجنة الوفد وأمين الصندوق سيقهمان الغرض من كلمة السر . فهو لا يريد أن يكتب بخط يده أن هناك أعمالاً سرية ، وأن هناك أموالاً تنفق ! إن الشعب كله راح يتبرع للثورة . حتى نساء الفلاحين بمن حليهن الذهبية وتبرعن بها للثورة . العمال دفعوا يوماً من أجرهم الأسبوعي . إن الدعاية للقضية المصرية في الخارج تحتاج إلى أموال طائلة ، ولكن الجهاز السرى في الداخل لا يستطيع أن يعمل بغير وقود !

ولو اطلعنا على مصاريف هذا الجهاز لوجدنا أنها ملائم بالنسبة للعمل الضخم الخطير الذى كان يقوم به ! والسرى في هذا أن روح التضحية كانت تسود كل من يعمل في هذا الجهاز ! كان خصوم الثورة ينتفون الملايين لوقفها والقضاء عليها . . وكان الثوار ينتفون قروشاً يهزمون بها هذه الملايين !

وكانت المخابرات البريطانية مهتمة بمعرفة من يقوم بعملية التمويل ! وكانت تبحث هنا وهناك عن مصادر أجنبية تعين الثورة ! ولكن الثورة كانت مصرية مائة في المائة ، ولم تلتق أى مساعدات من أى بلد أجنبي ! وكانت كل بلاد العالم في تلك الأيام ترتعد من اسم بريطانيا العظمى ، التى كسبت الحرب التى قهرت أكبر إمبراطورية .

سرى :

٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .
« نأسف على وقوع الخلاف بينكم وبين سعادة إبراهيم باشا سعيد ، ولكن نتعشم أنه بعد ١٣ يوليو يعدل عن خلافه معكم ، ويتق بما تروونه له عن الوفد . كتبنا له اليوم كتاباً خصوصياً بالبوستة تضمن العبارة الآتية (بمصادقة الصديق على

ما يتم عمله من جانب صديقه ، ومساعدته عند الحاجة) ، والمقصود بها أن يصادق
لكم على حساب ما صرفتم للآن ، وأن يصرف لكم ما يلزم .

سعد زغلول

ووصلت رسالة سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى ، ووصلت رسالة
سعد زغلول التحريرية إلى إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق الثورة . . واطمأن
سعد زغلول إلى أن التعليمات التي أرسلها وصلت إلى أصحابها !
وبعد ذلك فوجيء سعد بالرسالة التالية :

سرى

١٠ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
. . . قلت لمحمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد كلمة السر (١٣ يوليو)
وقلت إنها رمز من الوفد يبرهن لكم على صدق المكاتبه بيوى وبينه ، فبعد أن تفكر
كل منهما كثيراً أجابا بأنهما لا يذكرا شيئاً من هذا . . فالرجاء إرسال جواب
رأساً لكل منهما بما ترونه ، حفظاً لمركز الوفد ، وعدم زعزعة اللجنة ، وبقاء الثقة
قائمة عند الناس فيما أنشره عليهم من أخبار !

عبد الرحمن فهمى

ويجلس سعد زغلول يبحث عن طريقة تفهم منها لجنة الوفد المركزية في القاهرة
أنه يجب أن تضع تحت تصرف الجهاز السرى ما يريده من مال . . . إنه
لا يستطيع أن يرسل برقية ، لأن البرقيات مراقبة ، ولا يستطيع أن يرسل خطاباً ، لأن

البريد مراقب ، ولجنة الوفد المركزية تفتش كل يوم ، وليس من مصلحة الثورة أن يقع في يد الإنجليز ما يدل على أن هناك جهازاً سرياً يعمل في الخفاء !
وهو لا يستطيع أن يرسل رسولا شفويا إلى أمين الصندوق ، لأن أمين الصندوق يصر على أنه لا بد أن يتلقى شيئاً مكتوباً وبخط سعد زغلول ، ليصرف !
ثم يتلقى سعد الرسالة التالية :

سرى

٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
كنت أظن ألا أجد صعوبة عند إبراهيم سعيد باشا في الحصول على ما يلزم للعمل من النقود ، بعد أن اطلع على نص الجملة الواردة بجوابي ، وبالجواب الوارد لسعادته ، خصوصاً أنه وقت وصول الجواب ، ومراجعة ما به على ما جاء بجوابه ، أظهر استعداداه لدفع المطالب .

ومررت عليه مراراً بعد ذلك ، وكررت الطلب ، فكان جوابه في كل مرة لا يخرج عن : « حاضر ، لما تجيبى فلوس » أو « لما يجيبى ابنى مصطفى من الإسكندرية لأن النقود مودعة باسمه في البنك » أو « النهارده رحلى وجعتنى موش قادر أمشى » ! . . وهكذا حتى مضت ١٧ يوماً بدون أن يعطينى شيئاً ، وأخيراً قال لى أمس إنه لا يمكن أن يدفع لى إلا ما أحتاج إليه شهراً بشهر ! أما ما صرفته من عندي بعد نقاد ال ١٥٠٠ جنيه فلا يمكن دفعه ! فغضبت جداً من هذه المعاملة السيئة ، البعيدة عن كل جمالة وأمانة ، وعزمت على الأطلال به بشيء قط ، وأن أستمري في الصرف على المسائل الهامة الضرورية من عندي ، إلى أن ترسلوا له جواباً تعلنونه فيه

بتسليمي مبلغاً ما على الحساب . (مع العلم بأن صرفت من عندي للآن نحو ٣٣٠ جنيهاً)

أماى أشياء هامة جداً سأجتهد في الحصول عليها ، وهي صور محاضر المجالس العسكرية برمتها ، لإرسالها لكم ، لأن بها من المستندات والبراهين ما يظهر المظالم البريطانية بأجلى معانيها . وفي العشم الحصول عليها إن شاء الله مهما كلفنا ذلك .

عبدالرحمن فهمي

وإذا بسعد زغلول يتلقى خطابي احتجاج من القاهرة . . خطاباً من محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية يشكو من عبد الرحمن فهمي ، إنه لا يريد أن يخبره عن الأعمال التي يقوم بها . أليس هو رئيس اللجنة ، ونائب زعيم الثورة في القاهرة ؟ فكيف لا يأتمنه عبد الرحمن فهمي ، ولا يثق به . فإذا لم يكن موضع ثقة فهو مضطر إلى الاستقالة من منصبه ليتولى رئاسة اللجنة من يكون موضع ثقة !

ويتلقى سعد زغلول في الوقت نفسه خطاباً من إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق اللجنة . إنه يرى في تصرف عبد الرحمن فهمي بك إهانة له ، ومساساً بكرامته ، فهو يعرض حياته للخطر ، وهو يعتقل ، كل يوم من السلطات الإنجليزية . وهو مهدد في ماله وأسرته ، فكيف لا يوثق به ، ولا يؤتمن على الأسرار ! وما هي هذه الأسرار ؟ وكيف يجوز أن يقوم عبد الرحمن بك فهمي بأعمال لا تعرض على اللجنة المركزية للوفد ، ولا يناقش فيها ، ولا يصدر قرارات فيها تسجل في المحاضر !

ويكتب سعد الرسالة التالية :

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

تأسفنا على وقوع الخلاف بينك وبين إبراهيم باشا سعيد ، وكنا نظن بأنه انحسم بما كتبناه لكم ولسعادتكم . لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه وعلى سعادة محمود سليمان باشا الأعمال التي تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ، لأن كتابنا في الحقيقة عنهما يوجب استيائهما . ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ، إن كان في إفشائها ما يضر بإتمامها . وأرجو أن تفهمهما أن الطريقة التي ترأسل بها طريقة لا يمكن معها الإمضاء ، وأن إخفاءها كان بناء على اتفاق بيني وبينك ، وأنى لم أخبر إخواني بها خوفا على ذلك الاتفاق . وكنت كتبت لسعادتكم إشارة إلى ذلك ، وهذا نص العبارة التي كتبتها إلى إبراهيم باشا سعيد : « وقد كتبت إليه أن يعرض عليكم السبب في عدم إطلاعكم على أصول ما أكتبه إليه ، فأرجو أن تصدقوه ، وأن تصرفوا له المبالغ التي صرفها ويحتاج إلى صرفها في أعمال الوفد » .

سعد زغلول

ويفهم عبد الرحمن فهمى « إشارة » سعد زغلول . . أنه فهم منها أن المطلوب أن يطلعهما على بعض الأشياء بتغير المهمة !
ويبدأ يطلعهما على بعض الأشياء . . ولكن إبراهيم سعيد باشا لا يقتنع بهذه الأشياء ، ويمتنع عن الدفع . . ويعود عبد الرحمن فهمى يكتب لسعد زغلول :

مصرى

٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
لغاية اليوم لم يتم إبراهيم سعيد باشا بدفع المبلغ الذى طلبناه . آخر عذر
اعتذر به أنه ينتظر أن يتفاوض مع شعراوى باشا ، لا أعرف نتيجة مفاوضاتهما ،
بلغ ماصرفته بن عندى للآن فوق الأربعمائة جنيه .

عبد الرحمن فهمى

ويثور سعد زغلول من باريس . . ويرسل إلى القاهرة أحد أعضاء الوفد ، ومعه
تعليقات مشددة لإبراهيم سعيد باشا بأن يدفع هذا المبلغ فوراً لأنه دين شخصى على
سعد زغلول ! ويعد سعد زغلول بأن يرد الدين لإبراهيم سعيد باشا عند عودته إلى
مصر !

ويقتنع إبراهيم سعيد باشا ، ويصرف المبلغ المطلوب !

مصرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
إبراهيم باشا سعيد دفع الحساب لغاية ٢٥ أكتوبر ، وانتهى الإشكال ، وأحوال
اللجنة سائرة الآن على ما يرام والحمد لله .

عبد الرحمن فهمى

حرب ضد الإنجليز !

وفي الوقت الذي كان فيه الجهاز السرى في هذه الحالة من الضنك ، كان يعمل ليلاً ونهاراً ، وكان قد جعل حياة الإنجليز في مصر لا تحتمل ! . . وفي يوم ٢٠ نوفمبر يكتب اللورد ألبني البرقية التالية :

سرى

من لورد ألبني بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
اليوم أصدرت أمراً بالقبض على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس وعبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة بسبب الاضطرابات التي تتفاقم يوماً بعد يوم . وقد حذرهم قبل ذلك فلم يحدث تغير في الموقف . وأعتقد أنه بعد القبض عليهم سيهدأ الموقف .

ألبني

سرى

٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد ألبني بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
قتل اليوم الكابتن كوهين من ضباط الجيش بوحدة العمال بجوار مستشفى شبرا . هرب الفاعلون وبدأت عمليات إرهاب .

ألبني

سرى

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد ألنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
أطلق الرصاص اليوم على خمسة جنود بريطانيين بجوار مصلحة السكك
الحديدية بالقاهرة . أصيب أحد الجنود إصابة خطيرة ، فر الفاعلون . في نفس
اليوم قتل ثلاثة ضباط بريطانيين بجوار قشلاق العباسية ، اعتداءات مستمرة على
رجالنا .

ألنبي

سرى

٢ ديسمبر سنة ١٩١٩

من لورد ألنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
قتل ضابطان بريطانيان بجوار محطة كوبرى اليمون بالقاهرة . وهرب الماعون
بدأت حرب الاغتيالات تتطور تطوراً خطيراً .

ألنبي

وهكذا تضاعفت الحوادث بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى ، ولم يبق عبد الرحمن
فهمى في السجن سوى بضعة أيام ، وخرج ليستأنف نشاطه !

سرى

٢٦ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

حضر سينوت بك حنا (عضو الوفد) واستلمنا ما معه من الأوراق . علمنا منها شفها أنه يلزمكم تقود للصرف منها على الضروريات ، فيمكنكم أن تأخذوا ما يلزمكم من إبراهيم باشا سعيد بإيصال ، أو إيصالات تكتبون فيها أنك استلمتموها لإرسالها إلى الوفد ، بطريقة غير طريقة البنوك ، وحينئذ يسهل العمل من غير أن يكون عليكم مسئولية .

سعد زغلول

ولكن هذه الرسالة تتأخر فى الوصول إلى عبد الرحمن فهمى الذى كان أرسل لسعد الرسالة التالية :

سرى

٤ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس

يسوفنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ، ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصوصنا السياسيين يشتغلون بجد ، ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون ، يبعثون المال ، ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس ،

والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا ، وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال .

عبد الرحمن فهمي

وعلم عبد الرحمن فهمي بأن بعض الكلمات بدأت تتناثر عن مهمة الجهاز
السري .

واشتدت الرقابة عليه فجأة !

وأرسل لي سعد زغلول يبلغه أنه قرر ألا يتقاضى أى مليم من أحد من أعضاء الوفد في القاهرة ، ويأدر سعد ويرد عليه :

سرى

١١ أبريل سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة

« أحييتكم في إعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شيء من النقود من إبراهيم باشا سعيد ، ولكنى سأرسل إليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التي كنتم أوضحتتموها ، وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشبهون فيهم ، ولا تودون أن يعلموا شيئاً من حركاتكم .

وعنه استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نهبوا عليه بأن يكون أمرها بيته وبينكم ، وأن يرسل إلى فوراً الإيصال الذى تكتبونه له باستلامها » .

سعد زغلول

وتقابل هذه الرسالة في الطريق ، برسالة من عبد الرحمن فهمى . إنه خطر
ببإله أنه إذا كان الرجال الكبار يثرثرون فيمكن الاعتماد على شاب كمحمد محمود
باشا . فيكتب إلى سعد :

سرى

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس :

علمنا أن محمد باشا محمود سيحضر لمصر لتمضية مدة بها . أطلب بإلحاح
أن تعطوه التفويض الكافي لإنهاء المسألة المالية ، وما نحتاج إليه من الصرف . مع
العلم أننا اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية ، التي كانت مكلفة
بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من
جيبنا الخاص . كما كان الحال قبل أن تنفذ نقود الوفد ، وكذلك قلنا شيئاً ليس
بالتقليل من الأعمال الأخرى .

عبد الرحمن فهمى

ولكن سعد زغلول لم يقبل أن يكلف محمد محمود باشا بهذه المهمة !

لماذا ؟

إن سعد زغلول لم تكن علاقته طيبة بمحمد محمود في باريس ، وهذا يفسر ما
كتبه سعد زغلول في مذكراته في يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ : « قال لي محمد
محمود : « إذن كنت تحمل المسافرين (يعنى ويصا واصف وحافظ عفيق) رسالة
إلى القاهرة على أن يمتهدوا في الإكثار من القنابل ! » . قلت له : « إن هذه السياسة

أبقتها، ولا أرجو إلا الشيء المشروح فقط ، وكل ما أطلب أن يتحد الناس على حجة الإستقلال ، واعلم أن طريقة الإرهاب إذا نفعت مرة فإنها تضر مرات ، وإذا كانت اليوم لك ، فإنها تنقلب عليك غدا ، ولذلك يجب التحذير منها ، والبعد عنها . فسكت ، ولونه أصفر »

فهل كان سعد زغلول يمقت سياسة العنف ؟

وهل كانت عمليات الجهاز السرى تدور بغير علمه ؟

هذا هو السؤال الذى لم نجيب عليه بعد !

■ حرب القنابل والاعتيالات!

ذهب « سير شيهام » المندوب السامى البريطانى إلى فراشه، وتمدد في سريره هائناً قريراً سعيداً ! إنه قضى على ثورة مصر وانتهى منها! إنه قبض في ذلك اليوم على سعد زغلول وزملائه الثلاثة، وهم الآن في طريقهم إلى مالطة . . . التتار يروردت من أنحاء القطر بأن كل شىء هادئ تماماً . وكان المندوب السامى قد أقام ليلتها حفلة في قصر الدوبارة (جاردن سيتى) : حضرها القواد وكبار رجال دار الحماية . وتبادلوا الأتخاب احتفالاً بقتل الثورة في مهدها !

وكتب اللورد جورج لويد - المندوب السامى البريطانى - في مذكراته « مصر منذ كرومر » صفحة ٢٨٩ من الجزء الأول يقول : « لا يمكن إنكار أن المسئولين البريطانيين في مصر يستحقون اللوم . إنهم حتى اللحظة الأخيرة لم يروا الخطر الذى يهددهم . . لم يتخاطر المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية بأن الموقف يتطور تطوراً يهدد بكارثة . والواقع أنه لا البريطانيون المدنيون ولا العسكريون البريطانيون عرفوا هذه الحقيقة ! حتى اللحظة الأخيرة كانوا يؤكدون في تقاريرهم أنه ليس هناك أى خطر ! »

وهكذا نام سير شيهام المندوب السامى في ليلة ٨ مارس سنة ١٩١٩ معتبطاً
بـ « ضربة المعلم » التى قضى بها على أحلام شعب !
ولكنه استيقظ في صباح يوم ٩ مارس ليجد مصر أخرى ، غير مصر التى تركها
في الليلة الماضية -

وندع اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى يصف ما حدث ، مستنداً
 إلى الوثائق والتقارير التى وجدها فى الأرشيف السرى لدار المندوب السامى ، عندما
 تولى منصبه بعد قيام الثورة بست سنوات . كتب لويد فى مذكراته صفحة
 ٢٩٧ من الجزء الأول يقول : « أشعل اعتقال هؤلاء الرجال الأربعة النيران . . . فى
 صباح يوم ٩ مارس هجر الطلبة دروسهم . تفرقوا فى الشوارع يحملون مشعل الاضطراب
 فى كل مكان . . . وفى المساء بدأت أعمال التخريب . وفى صباح يوم ١٠ مارس
 هاجمت جماهير غير منظمة الممتلكات والمباني . كان لا بد من استدعاء الجيش
 البريطانى لمساعدة البوليس . وفى يوم ١١ مارس تحول الموقف إلى أسوأ . أصرب
 المحامون . ترك الموظفون أعمالهم . تكررت الاضطرابات بين الجماهير الثائرة والجيش
 البريطانى والبوليس . . . وفى يوم ١٢ مارس اضطرت الأقاليم بالثورة : وقعت
 اضطرابات فى طنطا . اضطرت قوات الجيش البريطانى إلى إطلاق النار لصد هجوم
 على محطة السكك الحديدية . . واضطرابات فى الزقازيق . . واضطرابات فى دمنهور .
 واضطرابات فى المنصورة . انتشرت الاضطرابات بسرعة فى جميع أنحاء الدلتا ،
 كما انتشرت الاضطرابات فى الصعيد !

« وفى ١٧ مارس عزلت القاهرة عن بقية أنحاء مصر . دمرت الخطوط الحديدية .
 قطعت أسلاك التلغراف والتليفون . اضطرابات مستمرة فى الإسكندرية . اضطرابات
 فى جميع المدن الهامة بين قوات الجيش البريطانى والشعب . قوات الجيش البريطانى
 لا تستطيع أن تفعل شيئاً للسيطرة على بعض المناطق . القوضى تسود مدن الدلتا :
 الموقف فى الصعيد خطير بنفس الدرجة . حوصرت وحداتنا العسكرية . انتهت كل
 سلطة للحكومة !

وفى نفس اليوم - ١٧ مارس - وصل الجنرال « بولفين » لتولى القيادة . شكل

طواير متحركة من قوات الجيش . الثورة تحكم مصر الممتلكات مهددة . خسائر ضخمة في الأرواح ! . . وفي يوم ١٨ مارس ، نشبت ثورة في أسيوط . . قتلت الجماهير الثائرة ثمانية من الإنجليز . الشعب شرس . ٣ ضباط و ٥ من صف ضباط الإنجليز كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر . الجماهير في كل محطة تهددهم ، وتبيدهم في ديروط . تعرض القطار المسلح للهجوم . اقتحم الشعب العربة . فتك الشعب بالإنجليز العسكريين الثمانية . في (دير مواس) هجمت الجماهير ومزقتهم إرباً . تركت جثثهم المشوهة تستقبل في كل محطة يمر بها القطار . وصل القطار إلى المنيا . أخذت الجثث ودفنت !

« البصعيد يلهب بقوة أكثر عنفاً . البدو من الغرب يتقدمون بأعداد كبيرة نحو المدن . السكان الإنجليز في المنيا محاصرون ومعرضون لخطر عاجل . لجأ جميع الرعايا الأجانب في أسيوط إلى مبنى واحد تدافع عنه فصيلة من جنود (البنجاب) . . لم يستطع الطابور البريطاني أن يصل إلى أسيوط لتعزيز هذه الفصيلة إلا يوم ٢٥ مارس ! » .

هذا ما دونه لورد لويد في مذكراته ، نقلاً عن الوثائق الرسمية في دار الحماية !

وأسرعت بريطانيا ترسل قوات من جميع أنحاء العالم إلى مصر : من الهند . من عدن . من سنغافورة . . وأرسل الجيش البريطاني يستنجد بأكثر عدد من رجال المخابرات البريطانية . . ولكن الثورة استمرت ، واستمر الجهاز السرى للثورة يعمل ، ويفسد جميع المحاولات التي تبذل لإخماد الثورة ! . . وكانت الاتصالات والتعليقات مستمرة بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمي منذ أبريل سنة ١٩١٩ ، وعندما اضطرت

الإنجليز للإفراج عنه ، وسافر إلى باريس ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح
المنعقد في قصر فرساي . .
وهذه الرسائل السرية المتبادلة تحكى قصة الثورة :

انتحار وكيل مديرية !

مصرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .
بلغنا من بعض المصريين أنهم (الإنجليز) بدأوا يجلدون النساء . وأنهم قتلوا بعض
القضاة والمحامين ضرباً بالرصاص . إذا كان هذا الخبر صادقاً — وهو مالا نعتقد —
نرجوكم أن ترسلوا لنا كل التفاصيل المحلية .

سعد زغلول

مصرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
لا حمة لما بلغكم بخصوص جلد النساء ، وكذلك قتل القضاة والمحامين ، غير أنه
حصل اعتقال كثير من القضاة وأعضاء النيابة وغيرهم ، وكذلك وكلاء المديريات
مما مورى المراكز . . وبينهم من أهين إهانة زائدة حتى آل الأمر معه إلى الانتحار ،

الكوكيل مديرية المنيا (محمد حمدى بك) : ، أو إلى الاستقالة بعد الإفراج عنه ككتاب
نباية المنيا .

عبد الرحمن فهمى |

قتل فلاح ، لأنه سرق بوسيا !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .
بلغنا أن « أرمينيا » مرتديا ثياب ضابط بريطانى عين فى وظيفته فى مركز من
مراكز مديرية الجيزة ، وأنه مطلق التصرف هناك ، وأنه قتل بمسدسه شخصاً أشبه
بسرقه قليل من البرسم . هل هذا صحيح ؟

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .
الأرمضى المرتدى ثياب ضابط إنجليزى هو شخص اسمه « حكيميان » عين بصفة
ضابط قضائى بمركز العياط ، وله مسائل عديدة جداً . أرسلنا من يلزم لتحريرها وجمع
أدلتها بدقة . وسرسل لسعادتك تقريراً وافياً عنها . أما مسألة البرسيم الواردة فى رسالتكم
فهى حقيقية .

عبد الرحمن فهمى

أحزاب إنجليزية . . بأسماء مصرية !

وبدأ الإنجليز يحاولون ضرب الثورة . اتصلوا بعدد من الأعيان والإقطاعيين ، محاولين إقناعهم بأن يخرجوا على الثورة ، ويطلبوا بالاستقلال الذاتي بدلا من الاستقلال التام . . . وبدأت هذه المراسلات :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول إلى باريس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة :
ما مبلغ صحة ما يقال من أن فكرة الاستقلال الذاتي تحت الحماية (البريطانية) بدأت تنتشر في بعض الأندية ؟ ومن هم مروجو هذه الفكرة ؟ نرجو إفادتنا عن تفصيلات ذلك .

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
فكرة الاستقلال الذاتي لم يروجها إلا الخوة الأندال والمأجورون . ولكنها على كل حال لم تلق قبولا . السواد الأعظم جدا من الأمة لا يريد غير الاستقلال !
عبد الرحمن فهمي

وقررت إنجلترا إرسال لجنة تحقيق برئاسة لورد ملتر لسؤال المصريين عما يريدون .
وطلب سعد زغلول من الشعب أن يقاطع لجنة ملتر ، وأن يطلب من هذه اللجنة أن
تتحدث إلى سعد زغلول لأنه ممثل الشعب المصرى الوحيد :

سرى

٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .
حيا الله الأمة المصرية . نفذت إرادتها التى أعجبت الوفد . أحكمت مقاطعة
لجنة ملتر لإحكاماً شديداً جداً . راقبت مراقبة شديدة ذوى النفوس الصغيرة الذين كان
يظن أنهم سيتقدمون للتكلم مع اللجنة بمخالفين قرار المقاطعة :
حلت أعصاب الحزب المستقل الحز الذى كونه يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية .
لم يجرؤ أحد من هذا الحزب الضئيل الحقيق أن يتقدم لهذه اللجنة . ليس هذا فقط ،
بل إن رجال الأمة العاملين اتخذوا من الطرق والأساليب ما جعل معظم أعضاء هذا
الحزب يتفقدون من حول مؤسسيه الخونة . اضطرت الحزب أخيراً أن يعلن فى جريدته
الساقطة (المنبر) الانضمام فى آرائه إلى وفدنا المحبوب . .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
بعد أن أربأنا الله من نادى الأعيان أولاً ، ثم من حزب الأحرار ثانياً . عاد
محمد إبراهيم بلال إلى عمل جمعية سماها « جمعية الاتحاد الوطنية » ، ظهرها حلوا

وهو الدعوة إلى الاتحاد والوثام والسعى في استقلال مصر بالطرق المشروعة • ولكن
باطنهما السم الزعاف . حيث أن أساس عملها الداخلي هو العطن على الوفد ، ولتشهير
به لإسقاطه ، وتوكيل وفد آخر برئاسة محمد سعيد باشا . ومن معه من أقطاب
اللساسين . ولقد أدخلت في الجمعية أكثر من شخص لإمكان الوقوف على أسرارها ،
وأعمالها ، حتى تأتينا النقود . والحمد لله ، ها هي وصلت فستحاربها بحاربة تلحقها
بالحزب الحر المستقل . إن لم يكن بأكثر من هذا . فاطمئنتوا . ولا تشغلوا بالكم
بداخليتنا . والوقوف على شيء من أعمال هذه الجمعية : أرسل لكم تقريراً مقلماً عن
انتدبتناهم للانخراط في سلك الجمعية : للوقوف على ما يدور فيها من الأسرار واللسانس
السعيدية !

عبدالرحمن فهمى

صرى

٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
يسرفى أن أعلن سعادتكم أن كل الإجراءات التى اتخذت للقضاء على الحزب
الحر المستقل نجحت نجاحاً باهراً . تفكك أعضاؤه . أصبح أثراً بعد عين . لا يزال
العمل جارياً لهدم ما بقى من اسمه وجدرانه!

عبدالرحمن فهمى

نقايات العمال

في أواخر سبتمبر سنة ١٩١٩ . أرسل سعد زغلول إلى عبدالرحمن فهمى توجيهاً
صرباً بعمل تنظيم للنقايات ، ويسأله رأيه في ذلك ، واستطاع عبدالرحمن فهمى أن
ينجح في هذه العملية نجاحاً ضخماً:

مصرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پاریس .

عممنا إنشاء النقابات بطول البلاد وعرضها . أثمرت المجهودات التى بذلناها فى سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل خرفة نقابة . لم يبق فى مصر خرفة أو صناعة إلا وطأ نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن . ليس منظوراً أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة . نقابات العمال مفيدة جداً للحركة الوطنية وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات . يجب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن .

عبد الرحمن فهمى

منشورات تهديد بالشيوعية !

وبدأ الجهاز السرى يصدر منشورات مختلفة الاتجاهات ليثير الرعب فى قلوب الاحتلال : فيظهر فيها أن الألمان يؤيدون الثورة ، أو أن الشيوعيين يؤيدون الثورة ، ولكن سعد زغلول اعترض على هذا الاتجاه فكتب يقول :

مصرى

٢٣ يونيو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

الوقد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان ، وتتضمن

انتصاراً للشيوعية ، فإن هذه المنشورات يستفد منها أعداؤنا ، للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية . وهذا يضر بقضيتنا..

سعد زغلول

لا أمل في الاستقلال !

ومع الإرهاب ، واعتراف الدول بالحماية على مصر ، بدأ بعض أعضاء الوفد المؤيدين لسعد زغلول يقولون إنه لا فائدة من المطالبة بالاستقلال !

سرى

٢٣ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
سبق أن ذكرت لسعادتكم ، أكثر من مرة ، أن روح الخطابات التي ترد من بعض أعضاء الوفد لا تتفق مع روح الكتابات التي ترد لنا من الوفد . ولم أذكر أسماء مرسلها ، تفادياً من وقوع أى خلاف . أما الآن وقد أتى مكتوب أخيراً بصفة لا يمكن السكوت عليها ، إذ به الجملة الآتية « الآن لا أمل ولا عمل ، فيا ليتنا نسعى للمفاوضة في الاستقلال الداخلي » . هذا المكتوب ورد للدكتور محمود عزى من صديقه على حافظ رمضان بك . ويقول عزى إنه ورد مكتوب مثله لمحمد حافظ رمضان بك . نعم إن على بك حافظ ليس من أعضاء الوفد . ولكنه بعد أن قرر الوفد ضمه لسكوترارته ، وسافر معه بالفعل ، أصبح منسوباً إليه . ولا يخفى على سعادتكم ما يحدهه مثل هذا الكلام من الأثر السيئ في النفوس وخصوصاً أن الخوذة ورئيسهم

الأكبر (الاسم الذى كان يطلق على السلطان فؤاد) لا سلاح لهم الآن إلا مثل
هذه الجوابات !

أرجو العمل على ملافاة ذلك حرصاً على النفوس ، ومنعاً لتسليح الخونة .

عبدالرحمن فهمى

أخفينأ أعمالنا عن صدق باشا !

وبعد ذلك مباشرة بدأ الانقسام فى الوفد ، وفصل سعد زغول وإسماعيل صدق باشا !

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغول باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

يحسن أن نخبركم أن رجلاً يدعى « صباغ » ، كان موظفاً عند المرحوم البرنس
حسين ، ويظهر أنه مخبر للإنجليز فى باريس ، عرض وساطته بيننا وبين المستر بلفور
(وزير خارجية بريطانيا) ورغب أن أزور هذا الأخير ، وبأن أترك له ورقة زيارة
وأطلب فى الوقت نفسه بواسطة سكرتير الوفد مقابله . وذلك عقب أن قرر المؤتمر
شروط الصلح التى تضمنت ما تعلمونه عن مسألة مصر (الاعتراف بالحماية البريطانية
على مصر) . وكان هذا بالاتفاق بينه وبين إسماعيل صدق باشا وحسين واصف باشا
على غير علم منا ، فلعدم الثقة بهذا الرجل من جهة ولا رتبائنا فى هذا الاتفاق : وعدم
الوقوف على السبب فيه ، ولأن طلب مقابلة مثل هذا الوزير عقب قرار مؤتمر
الصلح لا يتفق مع طلب الاستقلال التام ، وحفظاً لمبدأ الوفد وكرامة الأمة . قرر الوفد
رد هذه الوساطة .

من هذا الحين غضب إسماعيل باشا صدق ، وصار يبذل جهده في عرقلة مساعى الوفد ، حتى اضطر الوفد أن يخفى عليه أكثر أعماله ، خشية أن تداع بمعرفته معرفة محمود بك أبو النصر الذى كان شريكاً له في جميع التصرفات .

سعد زغلول

الوساطة المرفوضة !

وبدأ خصوم الثورة يهاجمون سعداً ، ويلومونه لأن « فيتريلوس » رئيس وزراء اليونان أبدى استعداداً للوساطة بين الثورة والإنجليز ، فرفض سعد زغلول !

مصرى

٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .
قرأنا في بعض الجرائد أنه حصلت مناقشة بشأن توسط المسيو فيتريلوس (رئيس وزراء اليونان) بين الوفد ووزير خارجية إنجلترا . وحقيقة هذه المسألة هي أن بعض كبار اليونانيين عرض أن المسيو فيتريلوس يتوسط عند الحكومة الإنجليزية في إعطاء مصر حقوقها . فطلب مسيو فيتريلوس أن أكتب له خطاباً أتمس وساطته لإعطاء مصر نظاماً موافقاً تحت الحماية ، ولما كان هذا مخالفاً لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع الإجابة التى أجبناها للسير ونجت (نائب ملك إنجلترا) عندما طلب منا أن نقدم طلباتنا بالكتابة في دائرة الحماية كما تعلمون — لم نر بدأ من الامتناع عن الدخول في مثل هذه المفاوضات .

سعد زغلول

الاعتقالات السياسية !

واستمر الإرهاب البريطاني ضد الثورة . حكمت المحكمة العسكرية بإعدام ٥١ مصريا اشتركوا في ثورة (ديرمواس) . ثم عدلت عقوبة الإعدام بالنسبة لـ ١٦ منهم ، بينما نفذ حكم الإعدام في ٤ منهم من بينهم البكباشي محمد كامل مأمور أسبوط الذى قاد ثورة أسبوط . . كما نفذ حكم الإعدام في ثلاثة مصريين قادوا ثورة الواسطى . مئات من المصريين حكم عليهم الإنجليز بالإعدام ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة ، وجلدوا ألوف المصريين ، وملأوا السجون بألوف الوطنيين . . وبدأ بعض السياسيين يدعون للتسليم !!

وبدأت الثورة تتجه إلى الاعتقالات السياسية ، وليس في الخطابات السرية ولا في مذكرات سعد زغلول ، ما يدل على أن سعد زغلول هو الموعز بهاته الاعتقالات ! . ولكن في الوقت نفسه لم نجد في تعليمات سعد زغلول السرية كلمة واحدة عن أنه لا يوافق على هذه الاعتقالات . . بل إن صحيفة الرسائل السرية التى يرسلها عبدالرحمن فهمى تدل على أنه يحمل بشرى إلى قائد ثورة ١٩١٩ ، وأنه يطلق على الذى حاول اغتيال رئيس الوزراء بأنه « يتقد حمية ووطنية » . . وأنه فى « غاية الجراءة » . و « لا تسألوا عن ثباته وشجاعته » وأنه « الجريء » . ونحن لم نستطع فى تحقيقاتنا أن نجزم برأى سعد زغلول فى هذه الاعتقالات ، وإن كنا نميل إلى أنه كان يرحب بها فى تلك الأيام . فلم يكن فى استطاعة الشعب أن يقاوم الطغيان وأحكام الإعدام بالجملة إلا بهذه الطريقة . خاصة أن سعد زغلول أعلن أن كل مصرى يتولى رئاسة الوزارة فى ظل الحماية البريطانية هو خائن لبلاده . . وأدى هذا الإعلان إلى

قرار الحكومة البريطانية بنفيه إلى مالطة ! . . وهذا هو السبب في أن الجهاز السرى
حاول اغتيال كل رئيس وزارة تولى الحكم بعد هذا الإعلان !
ويحسن هنا أن نترك الوثائق تتكلم :

قنبلة على سعيد باشا !

مصرى

أول سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالةاهرة إلى سعد زغلول پباريس .
علمت الساعة أن بعضهم ألقى قنبلة على محمد سعيد باشا صباح اليوم أثناء
خروجه من منزله ، فلم تصبه .

عبدالرحمن فهمى

مصرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول پباريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .
أعجبت كل الإعجاب بما قام به الأقباط من المظاهرات ، والتبرؤ من رئيس
الوزراء (يوسف وهبه باشا) وما كتبه « وىصا واصف بك » في جريدة (الجورنال
ديجيت) من الاعتراض الشديد عليه . أرجوك أن تلغ شكرى لكل من تقابله من
هؤلاء الأقباط عموماً ، ولخضرة وىصا واصف بك خصوصاً .

سعد زغلول

مصرى

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
ألقى طالب قبطى من كلية الطب قنبلتين على رئيس الوزراء (يوسف وهبه باشا)
ولكنه أخطأه ، وضبط ذلك الشاب ، وهو يبلغ نحو عشرين سنة ، يتقد حمية
وطنية . من عائلة كبيرة بجهة ميت غمر . اسمه « عريان يوسف سعد » - ابن سعد بك
وهبه . الشاب المذكور فى غاية الجرأة . اعترف بجريئته وبسببها بلا مبالاة ، ولا يزال
مصرأ على أقواله .

عبدالرحمن فهمى

مصرى

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
أبلغت ممنونية سعادتم لويصا واصف بك ولكل من قابلته من إخواننا الأقباط ،
وظلبت منهم تلبيةه للأخرين .

عبدالرحمن فهمى

مصرى

١٤ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
حددت السلطة العسكرية البريطانية يوم ١٦ يناير محاكمة عريان أفندى يوسف
سعد الجرىء أمام مجلس عسكري . قيل لنا إن يوسف باشا وهبه (رئيس الوزراء)

سعى سعياً حثيثاً لدى السلطات لمحاكمة المذكور أمام المحاكم الأهلية فلم يفلح . وكان ذلك تحت تأثير شديد من كتب التهديد التي وصلته .

عبد الرحمن فهمي

سرى .

١٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
حوكم الشهم الشجاع عريان أفندي يوسف سعد أمس بوزارة الحفانية . من الغريب أن المحاكمة تمت في يوم واحد . لا تسألوا عن ثبات جأش هذا الشاب ، وشجاعته التي أظهرها أثناء المحاكمة ، فكلها مما يفخر بها المصري . أينما كان وحيثما كان . أسأل الله السميع القدير ألا يجعل هذه الحادثة خاتمة أعماله لبلده .

عبد الرحمن فهمي

سر الجريمة ١٩

وتنتقل إلى ما بعد ذلك بعامين ..

حدث في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أن أطلق مجهولون الرصاص على حسن عبدالرازق باشا واسم اعيل زهدى بك في أثناء خروجهما من جريدة السياسة بشارع المبتديان ، عقب اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ..

وتوفي الاثنان على الأثر ..

ودهش الناس يومها لهذا الحادث ، فإن الرجلين اللذين اغتيلتا ليس لهما نشاط

كبير في السياسة . ومن غير المعقول أن يفكر إنسان في اغتيال رجل طيب كريم مثل حسن عبدالرازق باشا أو رجل ممتاز مثل إسماعيل زهدى بك . وقيل إن جهاز الاغتيال قرر اغتيال عدلى يكن وحسين رشدى باشا ، وأخطأ نظراً للشبه بينهما وبين حسن عبدالرازق باشا واسماعيل زهدى بك فأطلق عليهما الرصاص !

وتواترت هذه الرواية . . . ولكن أحداً لم يسأل نفسه هذا السؤال : كيف أن تنظيمًا سرى باخطيراً كالذى كشفت عنه تحقيقات الاغتيالات يخطيء في معرفة عدلى يكن ورشدى ؟! . . . لقد كان عدلى يكن رئيساً للوزارة . وكان حسين رشدى رئيساً للوزارة قبل ذلك ! . . . وكان بين أعضاء الجهاز عدد من طلبة المدارس العليا والمدارس الثانوية والعمال المثقفين . فهل هؤلاء لا يستطيعون أن يعرفوا ملامح عدلى يكن أو رشدى ؟ إن صورهما كانت تظهر في كل الصحف والمجلات ! فهل من الممكن لأشخاص يشتغلون بالسياسة ألا يعرفوهما !

ثم إن هناك مفاجأة أخرى : إن حسين رشدى باشا لم يكن عضواً في حزب الأحرار الدستوريين . ولم يكن يتردد على جريدة السياسة ، مركز حزب الأحرار ! فهل لا يعرف الجهاز المنظم هذه الحقيقة ؟ وهل كان من الممكن للجهاز الذى كان له عيون في القصر الملكى ، وفي دار الحماية ، وفي قيادة الاحتلال ، ألا يعرف أن رشدى مثلاً لا يزور جريدة السياسة ؟ !

وهل إذا ثبت أنه في يوم ارتكاب الجريمة كانت أنوار جريدة السياسة مضاءة ، وأن ملامح حسن عبدالرازق تحالف ملامح عدلى يكن ، ولامح إسماعيل زهدى تحالف ملامح حسين رشدى . . . هل يمكن القول إنه حدث خطأ !

ولكن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى قد تفسر لأول مرة هذه الجريمة الغامضة : فقد حدثت في يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ مظاهرة

ضخمة في الإسكندرية . وجاءت فرقة من الجيش البريطاني وأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت خمسة وجرحت ٤٠ . وانفجرت مدينة الإسكندرية ، وهاجم الشعب في اليوم التالي سيارة بريطانية مسلحة ، وأطلق الإنجليز رصاصهم على الجماهير فأصابوا عشرة ، ووقعت معركة بين الشعب والجنود الإنجليز سقط فيها عدد كبير من القتلى . .

وهنا تبدأ القصة :

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

إن المظاهرات التي حصلت أمس بالإسكندرية ، قويات بعنف وشدة متناهية . الأخبار متناقضة عن عدد القتلى والجرحى . لم تتمكن من ذكرها بالتلفراف الذي أرسلناه لسعادتكم اليوم . أهم شيء في الموضوع هو نص استقالة حسن عبد الرازق باشا محافظ الإسكندرية التي يقول فيها حرفياً : « إن الرصاص يطلق في شوارع المدينة من غير داع . وقد ارتكب أحد المفتشين الإنجليز خطأ لا مبرر له . ولم أبلغ شيئاً من الحوادث . ولهذا أقدم استقالتي » .

وحقيقة الحال أن المفتش الإنجليزي المذكور أمر أحد صف الضباط بأن يطلق الرصاص على المتظاهرين ، فأبى ذلك ، فما كان منه إلا أن قناه بمسدسه . . . والأبناء مختلفة عن ضحايا هائلة من القتلى والجرحى ، وستفيدكم بها متى وقفنا على حقيقتها . والشعب متهمج جداً ، لما رآه من تصف الإنجليز واستهائهم : والجيش

الإنجليزية تطلق الرصاص بلا حساب ولا مبالاة!
لا يعلم إلا الله نتيجة هذه المأساة ، فنسأل الله الخلاص.

عبدالرحمن فهمى

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .
استغربنا جدا للمحادثة التى جرت بين محافظ الإسكندرية حسن باشا عبد الرازق
ومكاتب جريدة « الريفورم » وخصوصاً أننا كنا استندنا على استعفائه (من منصب
محافظ الإسكندرية) فيما قدمناه من الاحتجاجات على الفظائع التى ارتكيبها العساكر
الإنجليزية فى الإسكندرية . . فجاءت هذه المحادثة بمكذبة لهذا السند . ومثبتة بأشنع
صورة تعدى المصريين . وأحقية الإنجليز فيما استعملوه معهم : وزادت بأن نسبت
للمصريين التعدى على حياة الإسرائيليين وأموالهم . ولم نر مصرياً طعن أمته بمثل هذه
الطعنة التى أصاب بها حسن عبد الرازق كبد أمته . سامحه الله .

سعد زغلول

سرى

٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس .
حقاً إن حسن عبدالرازق أتى أمراً إدأاً ، وطعن أمته طعنة الخائن الأثيم ، ولولا
ما أعرفه عنه من العبط . وقصر النظر : لكان فى نظرى من أكبر الخائنين . والكل
هنا ساخط عليه .

عبدالرحمن فهمى

فهل هذا هو السبب في اغتيال حسن عبد الرازق باشا ؟ وهل هو السبب في هذه الجريمة الغامضة . . وهل ذهب إسماعيل زهدى ضحية أنه كان مرافقاً لحسن عبد الرازق باشا المقصود بالاغتيال ؟

ويرد على ذلك بأن هذه البرقيات تبودلت في نوفمبر عام ١٩١٩ ، والاغتيال وقع في نوفمبر عام ١٩٢٢ . أى بعد ذلك بثلاث سنوات تماماً : وأن عبد الرحمن فهمى كان في ذلك الوقت في السجن ، منذ أول يوليو سنة ١٩٢٠ . وأن الجهاز السرى بقى يعمل بعد اعتقاله . . . وكل ذلك يضعف هذا الشك . . . ولكن مع ذلك - تبقى هذه الجريمة تستحق التساؤل !

كيف كان الجهاز السرى يعمل ؟

وهنا سؤال لا بد أنه ألح على الأذهان كثيراً : إنه السؤال الذى عجزت المحابرات البريطانية ، وعجزت سلطات الأمن البريطانية والمصرية - عن الوصول إلى الجواب عليه ، على الرغم مما أنفق من كُوف الجنيهاً : وما ارتكب من الشنائع ، واتخذ من الأساليب الماكرة والغادرة ، وهو : كيف كان الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ يعمل ؟ وكيف كان يدبر خططه ، ويختار أعضائه ، وينفذ هذه الخطط والاغتيالات ضد « الخوثة والكفار » ؟ . . . لقد كان من الممكن أن يبقى الجواب عن هذه الأسئلة من أسرار التاريخ التى تذهب بها الأيام ، وأن يبقى هذا العمل الثورى الوطنى مجهولاً في كثير من نواحيه ، لولا أنى تمكنت من الاتصال بعدد من أعضاء هذا الجهاز الذين اشتركوا في تدبير خططهم وتنفيذها ، وكانوا من الأبطال الرئيسيين في حروب القنابل والاغتيالات . وقد قدموا إلى مذكراتهم ورسائلهم ، وما لديهم من وثائق ، لتكون شهادة حق وصدق للتاريخ والوطن . وحتى يعرف الأبناء ما قدمه الآباء !

وأول المتكلمين هو « محمد صادق فهمى » الذى ورد اسمه فى أوراق سعد زغلول
الخاصة بأنه كان يشترك فى حل رموز تعليقات الثورة السرية مع الدكتور أحمد ماهر .
وهو قد بعث إلى بوسالة بأقواله :

الرجل الذى كان يفك رموز الثورة

وهذه هى رسالة الدكتور محمد صادق فهمى المستشار بمحكمة النقض سابقاً :
« لم أفتح فى لمدة ٤٤ سنة ، ولكن اضطررت أن أفتح فى ، لأول مرة ، بعد أن
ورد اسمى فى أوراق سعد زغلول السرية ، التى ينشرها السيد الأستاذ مصطفى أمين
فى « أخبار اليوم » . ولهذا قبلت مضطراً أن أذكر لأول مرة فى حياتى قصة التعليقات
السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى قيادة الثورة بالقاهرة . . وهذه هى
قصة تلك التعليقات السرية التى كان يرسلها إلى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ : بدأت
القصة بأن سعد زغلول أراد أن تكون بينه فى باريس ، وبين عبدالرحمن فهمى المشرف على
العمليات فى القاهرة حلقة اتصال ، وكانت الرقابة شديدة جداً على الرسائل والبرقيات .
وكان لا بد من إيجاد وسيلة للاتصال . . فاجتمع ثلاثة منا ، هم «الدكتور أحمد ماهر»
المدرس بمدرسة التجارة العليا ، و «محمد وجيه» ، وكانت وظيفته سكرتيراً للجامعة
المصرية ولم تكن حكومية ، وأنا ، وقد كنت مدرس القانون الدستورى والقانون المدنى
فى قسم الحقوق بالجامعة ، وكنت صديقاً لأحمد ماهر ، وكان أحمد ماهر هو العقل
المدير فى تلك الحركة السرية .

وكان البحث يدور حول كيف يمكن ألا تصل السلطة العسكرية إلينا ، وإذا
وصلت إلى الرسائل السرية فلا يمكن أن تفهم شيئاً . . ولو قبض علينا وعثرت السلطة
البريطانية على أوراقنا لا نستطيع أن نعرف تعليقات سعد زغلول ولا التقارير السرية

وَكُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ ضَبَطْنَا الْإِنجِيلَ لِحُكْمِ عَلَيْنَا لَمُنَّ الْثَلَاثَةُ بِالْإِعْدَامِ ، وَأَعْدَمُوا أَيْضاً .
سَعْدٌ زَغَلُولٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فَهْمِي !
وَأَخَذْنَا عَهْدًا لِمُنَّ الْثَلَاثَةُ أَلَّا نَفْشِي سِرًّا .

وطالت اجتمعاتنا . . . وأخيراً توصلنا إلى استعمال ماء البصل بدل الخبز السري ،
وأقلام رفيعة جدا ، وتأخذ كتاباً مطبوعاً لا تزال أوراقه مجموعة في فرخ الطبع ، حتى
لا يشك أحد أنه فتح ، وكانت هذه فكرة أحمد ماهر ، ثم وضعنا مفتاحاً عبارة عن
عمل خط على الحرف المطلوب قراءته ، وعمل نظام في تحديد الحروف التي تجمع وتكون
الكلمة ، وهذه الحروف كانت تؤخذ بطريقة معينة ، مثال ذلك أن تترك أول تأشير
على الحرف ، وتتخذ الثانية ثم بعد ذلك تؤخذ التالية ، وتترك التي بعدها ، وهكذا .
وكان نظاماً دقيقاً يصعب الوصول إلى حله .

وكان أحمد ماهر هو الذي اكتشف استعمال ماء البصل بدلا من الخبز السري .
وكانت الكتب التي نختارها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية . وكان سعد زغلول يرسل هذه
الرسائل بواسطة محمد وجيه ، الذي اشترك في وضع المفاتيح ، والذي لعب دوراً خطيراً
في تضليل المخابرات البريطانية ، وكان سعد يرسلها من باريس أحياناً بالبريد إلى
سكرتير الجامعة المصرية في القاهرة . . . وكانت إدارتها أيام الثورة بشارع الفلكي وتطل
على ميدان الأزهار . . . واتفقنا على أن يكون محمد وجيه هو الرسول الأول إلى باريس ،
واستطعنا بحيلة أن يصدر قرار من مدير الجامعة الأستاذ على بهجت بأن يمنحه إجازة
خارج القطر ! وأمكنا بنفس الحيلة أن نستصدر قراراً بمن يحمل محل « وجيه » ، وهو
أن أنتدب أنا سكرتيراً للجامعة فأتولى أعمال محمد وجيه أثناء غيابه .

ولم يعرف مدير الجامعة شيئاً مما يحدث ، وتصور أني تبرعت بالقيام بأعمال
صديقي الغائب ، ولم يتصور مدير الجامعة ما يدور في الغرفة المجاورة له ، وأن سرّاً

خطيراً يحدث فيها . ، وأن الجامعة هي التي تتلقى تعليمات الثورة السرية ، في غفلة من الحكومة والسلطة البريطانية والمخابرات البريطانية !

وبدأت تصل التعليمات السرية من سعد زغلول بهذه الطريقة العجيبة التي لم تكتشف طوال الثورة ، ولم يتكلم عنها أحد إلى يومنا هذا وكنت أستلم الكتب التي تصل إلى مكتبة الجامعة ، وأحتفظ بكل كتاب صادر من باريس . وكانت مكتبة الجامعة مشتركة في عدد كبير من الكتب والمجلات الفرنسية .

وكنت أعرّ على الكتاب السري ، وأتصل على الفور بأحمد ماهر بطريقة شفوية ، وبعبارات عادية أوقفاً بالتليفون يفهم منها تحديد المقابلة في مكان معروف وهو منزل عبدالرحمن فهمي بشارع القصر العيني . هذا دون أن نذكر في التليفون اسم عبدالرحمن فهمي ، أو الموعد ، أو ما يستطيع أن يفهم منه رقيب التليفونات أي شيء وملتقى في غرفة خاصة في الدور الأول بمنزل عبدالرحمن فهمي ، لا يدخلها الزوار ، ولا أفراد العائلة ، فنجد مائدة وعليها مكواة ، ووايوز سبرتو لتسخين المكواة ! - فقد كانت الغرفة مخصصة لكي الملابس ! - ونجىء بالمكواة ، ونكوي صفحات الكتاب كلها ، فنظهر التأشير على الأحرف في صفحات معينة ، ومتابعة ، ونطبق المفتاح بأخذ بعض الأحرف ونترك البعض الآخر ، فتكون الكلمات المطلوبة . ولا أذكر مطلقاً أننا أخطأنا ، ويمكن بمراجعة الورق الذي اطلعت عليه عندكم ، والورق الموجود عند الأستاذ مراد فهمي نجمل عبدالرحمن فهمي بك ، أن يجلسوا أن الرسائل التي كتبناها مطابقة للرسائل التي تسلمها سعد زغلول !

وكانت تعليمات سعد زغلول من باريس إلى جهاز الثورة لا تنتهي . لأنها تعليمات متتابعة ، تشبه تعليمات قائد جرنى إلى أركان حربه وإلى قواده في مختلف الأسلحة وكانت عملية فك الرموز مرهقة وشاقة ومضنية ، ولكننا لم نعب . . . كنا نجد هناك

وسعادة في هذا العمل . وبعد ذلك تبينت لنا صعوبة الطريقة ، والوقت الطويل الذي كنا نصرفه ، فقد كنا في بعض الأحيان نَمْضِي سَبْعَ ساعاتٍ لمدة يومين لقراءة رسالة سرية واحدة ، لصعوبة مفاتيح الشفرة ودقتها . وكنا نرغب أن تكون عملية حل التعليمات سريعة ، ليكون التنفيذ سريعاً . وكانت تعليمات الثورة في أول الأمر باللغة الفرنسية ، وكنت أقوم بترجمتها للغة العربية . . ورأينا لعدم ضياع الوقت ، ولأن عمليات الثورة تتطلب السرعة ، أنه بعد أن أحكمتنا طريقة الاتصال بالكتاب والمجلات والرسول السري ، لم يكن هناك مانع من الكتابة باللغة العربية بماء البصل .

وبدأنا بهذه الطريقة الجديدة بعد أن مكثنا شهوراً نتبع الطريقة الأولى منذ قيام محمد وحيه بهذه المهمة . وسهلت الطريقة الجديدة العمل علينا، وبذلك أمكن إبلاغ تعليمات سعد زغلول بسرعة منذ علولنا عن استعمال طريقة الشفرة المعقدة . واستمر العمل بهذه الطريقة إلى أن قبض على عبدالرحمن فهمي ، وكنت إذ ذاك مريضاً ، ثم شفيت وأصبحت محامياً عن عبدالحلم عابدين أحد زملاء عبدالرحمن فهمي في القضية . وفي أثناء محاكمة عبدالرحمن فهمي وقف المدعي العسكري العام يوجه تهماً خطيرة جداً^١ إلى عبدالرحمن فهمي . ولكنه لم يجد مستنداً واحداً ، أو وثيقة واحدة تؤيد هذه الاتهامات الخطيرة . ولم تظهر تعليمات سعد زغلول السرية في القضية ، ولم يستطع أحد أن يعرف أن الجهاز كان يعمل بتعليمات مباشرة من سعد زغلول ! ولو كانت هذه التعليمات السرية الخطيرة وقعت في يد العدو لكانت كارثة . وبينما كان المدعي العام يوجه تهمه الخطيرة ، ولا يجد دليلاً واحداً على الإثبات ، كنت أنا جالساً في مقعد المحامين . . وكان الدكتور أحمد ماهر جالساً ورائي في مقاعد المتفرجين ؛ وكان الدكتور أحمد ماهر يضحك ، ويزغلني أثناء تلاوة الاتهامات ! !

الرجل الثاني : عريان يوسف سعد

ومعه هي رسالة الأستاذ عريان يوسف سعد ، عن الجهاز السرى الذى أتى قنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا عام ١٩١٩ :

كان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩١٩ . واجتمع ٤٠ طالباً من كلية الطب فى منزل الطالب محمد حلمى الجيار ، وأقسموا اليمين على كتمان سر الاجتماع ، وبحثوا فى كيفية استمرار إضراب الطلبة . ووقفت وقت : لا بدمن القتل ! قتل الخونة وقتل الإنجليز . هذا هو السلاح الوحيد الذى يؤدى لإخراج الإنجليز من بلادنا . وإذا بطالب يقاطعنى : « هذا كلام لا يقال ! مغيث كلام زى ده ؟ نحن نؤمن بالأعمال السلمية فقط ! » . وصاح طالب آخر : « هذا كلام فارغ ! نحن ضد القتل السياسى ! » :

واضطرت إلى السكوت وأنا فى الاجتماع ، وإذا بالطالب الذى قاطعنى واسمه محمد حفى ييجى إلى ويقول لى : « هل أنت جاد فيما تقول ؟ » وأخذ يناقشنى فى عدة مسائل . ثم عاد محمد حفى بعد يومين وقال لى إني أصبحت عضواً فى جمعية اليد السوداء . وطلب منى أن أولف خلية سرية أخرى ، واستمرت اجتماعاتنا ، فى انتظار تعليمات . وقد اكتشفت بعد ذلك أن الطالبين اللذين قاطعانى فى أثناء اجتماع الطلبة ، وهما محمد حفى وهاجمانى لأننى أطالب بالاعتقال ، وعارضوا فكرة الاعتقال - وهما محمد حفى ومحمد حلمى الجيار الطالبان بمدرسة الطب - كانا فى الواقع عضوين فى الجهاز السرى للثورة ، وفى شعبة الاغتيالات بالذات .

ثم ألف يوسف وهبه باشا الوزارة ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى

أن يؤلف الوزارة في ظل الحماية ، وشعرنا أن تعيين قبلي رئيساً للوزارة هو لإيقاع الخلاف بين المسلمين والأقباط ، وإثارة فتنة تقضى على وحدة الأمة في ثورة ١٩١٩ . وقلت لزمبلي محمدحفي ؛ إني مستعد لاغتتيال يوسف وهبه . وذهب محمدحفي إلى قيادة الجهاز السري ، ثم عاد وقال : إن هذه العملية ستقوم بها خلية أخرى . قلت : إن مصلحة الثورة أن قبلياً هو الذى يقتل رئيس الوزراء القبلي ، حتى لا تتكرر الفتنة التى حدثت بين المسلمين والأقباط بعد أن اغتال إبراهيم الورداني رئيس الوزراء القبلي بطرس باشا غالى .

وفي اليوم التالى عاد محمدحفي وأبلغنى أن جهاز الثورة اختارنى للقيام بالحماية ، وأحضرتى قبلة يدوية سرقتها الجهاز السرى من الجيش البريطانى ، وأحضر غلاف قبلة من صنع الجهاز ، وفضلت الثانية لأنها أكبر ، وطلبت قبليتين .. ولم يكن هناك جهاز للتدريب وقتها ، وتولى محمدحفي لإطلاعى على كيفية استعمال القبلة : ثم عاد فى يوم آخر وأخبرنى أن فرعاً آخر فى الجهاز حصل على جميع المعلومات عن المواعيد التى يخرج فيها رئيس الوزراء من داره ، والشوارع التى يمر بها .

وتم اختيار ميدان سليمان باشا (طلعت حرب الآن) لإلقاء القبلة . وتحدد يوم ١٤ ديسمبر لاغتتيال رئيس الوزراء .. وذهبت ، ولكن لم يحضر رئيس الوزراء ! . وفى اليوم التالى - ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ - ذهبت وجلست فى حديقة كافيه ريش بشارع سليمان باشا ، أمام الميدان ، ومعى قبليتان ومسدسات ، أخفيتهما فى جيوب الجاكتة تحت المعطف . وجلس زمبلي محمدحفي الطالب بكلية الطلب على مقعد زمامى كان يحيط بتمثال سليمان باشا ، فى مواجهة شارع قصر النيل ، لكى يرى سيارة رئيس الوزراء عند خروجها من شارع شواربى إلى شارع قصر النيل . وكانت الإشارة المتفق عليها عند ظهور السيارة أن يقف صاحبي على قلبيه ، وينصرف ،

بدون إعطاء أى إشارة حتى لا يلفت النظر! — ومن الطريف أن مخبراً سرّياً كان يجلس بجواره فى ذلك الوقت! — وعندما قدمت السيارة ، ورأيت الإشارة ، تقدمت إلى منتصف الشارع ، وألقيت القنبلتين على رئيس الوزراء!

وقبض علىّ فى الحال ، ثم أخذونى إلى مكتب رئيس الوزراء ، وكان مضطرباً ، وجلس بجواره يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف ، ومحمود فخري باشا محافظ القاهرة . وقال لى رئيس الوزراء : « ليه ياشاطر بتعمل كده ! » . قلت : « أنت خرجت على إجماع الأمة ، لأن البطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة ، وجاء لك وفد من الأقباط وطلب منك أن ترفض تأليف الوزارة ، فرفضت مقابلته ، وأرسلت لك برقيات من جميع الشعب ألا تؤلف الوزارة ، وأنا أرسلت لك برقية باسم طلبة كلية الطب ، ولكنك تحديت كل هؤلاء وألفت الوزارة ! » .

قال يوسف وهبه باشا : « وكيف عرفت أننى لا أعمل لمصلحة البلد ؟ » . قلت : « قرأت فى الأهرام برقية من روتر أن جريدة التيمس ذكرت أن الوزارة المصرية الجديدة ستعمل على تحقيق الأمانى البريطانية فى مصر . والأمانى البريطانية فى مصر ليست هى الأمانى المصرية ! » . قال يوسف وهبه باشا : « لو كنت أنا مت . . ألم يكن غيرى سيؤلف الوزارة ؟ » . قلت : « كنا نقتله . . كما حاولنا قتلك ! » . قال رئيس الوزراء : « ما اسمك ؟ » . قلت : « عريان يوسف سعد . قبلى ! » قال : « طيب . . اتفضل ! » .

وأخذنى البوليس ، وبدأ التحقيق ، وحاول المحققون أن يعرفوا شركائى ، ولكنى رفضت أن أفتح فمى! وحكم علىّ بالسجن عشر سنوات!

وبعد أن أفرج عنى سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، قابلت زميلى محمد حنفى ، وإذا به قد سافر بعد الحادث إلى ألمانيا ، وحصل على دبلوم الطب ، وعين طبيباً فى

الجيش المصرى برتبة ملازم أول . وقابت شفيق منصور ، حيث كان يجتمع جميع القداميين بعد الإفراج عنهم ، وقابت محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى لى أنه اشترك فى صناعة القنبلتين ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء، وإنما الاكتفاء بإرهابه !

وهنا لا بد من الإشارة إلى الثقة التى كان يتوخاها الجهاز السرى فى اختيار الأشخاص لإلقاء القنابل والقيام بمهمة الاغتيال . لقد كان الجهاز يراعى الاعتبارات السياسية والوطنية حتى لا يضر بالوحدة الوطنية العظيمة التى أقام دعائمها سعد زغلول ، فاختار عريان يوسف سعد لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا ، لأنه لم يكن مجرد شاب وطنى شجاع ، بل لأنه بالدرجة الأولى شاب قبطى ، ولأن رئيس الوزراء قبطى ، خوفاً من أن يستغل الاستعمار الموقف (لوأن الجهاز السرى اختار شاباً مسلماً لهذه المهمة) فى إثارة روح التعصب ، مثل استغلاله لحادث اغتيال إبراهيم الوردانى لبطرس غالى باشا ، ولهذا كان عريان يوسف سعد حريصاً على أن يرد على رئيس الوزراء حين سأله عن اسمه ، قائلاً : « أنا عريان يوسف سعد . قبطى » .

الطالب الأزهرى الفقير ، الذى رفض ألوف الجنيحات !

ولكنى نعرف كيف كان يعمل الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، لا يصح أن نعتد على الرواية وحدها ، وإنما يجب أن نستند إلى الوثائق المكتوبة . إن أبطال الجهاز السرى لم يكتبوا مذكراتهم ، ولم يتركوا مستندات عن أدوارهم يستطيع التاريخ أن يعرف منها كيف كان يتم تنفيذ عمليات هذا الجهاز . . ومن بين الرسائل السرية رسالة من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى سعد زغلول فى باريس يقول فيها : « عدت الساعة أن بعضهم أتى قنبلة على محمد سعيد باشا

صباح اليوم أثناء خروجه من المنزل ، قلم تصببه .

إنه أول حادث لمحاولة اغتيال رئيس الوزارة في ثورة سنة ١٩١٩ . فن هو « بعضهم » الذي لم يرد اسمه في البرقية السرية ؟ وكيف تم ترتيب هذا الحادث ؟ إن بين يدي وثيقة تاريخية . إنها مذكرات المرحوم سيد علي محمد التي أودعها عندي وهي مكتوبة بخط يده ، وهي تروى بتفصيل كامل كيف كان الجهاز السرى للثورة يعمل ، ويدبر ، وينفذ . . إن هذه المذكرات مودعة عندي ، وقد اطلع عليها المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا ، وقال إنها صحيحة ، ولكنه طلب ألا تنشر وهو على قيد الحياة ، ولا تنشر إلا بعد وفاته بخمسة عشر عاماً — ولست أعرف لماذا حدد هذه المدة بالذات ! — وقد استجبت لرجائه ، والآآن أرى من واجبي ، وأنا أسجل أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، أن أذيع لأول مرة قصة أول حادث محاولة لقتل رئيس الوزراء في عهد الثورة ، بخط الرجل الذي ألقى القنبلة !

ولقد وضعت هذه المذكرات الخطيرة ، بأصولها ، تحت تصرف اللجنة التي تألفت لإعادة كتاب تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ . كتب الأستاذ سيد علي محمد يقول :

« نادى الثورة بأنه لا يجوز لمصرى أن يقبل رئاسة الوزارة في ظل الحماية البريطانية . وظلت الوزارة المصرية شاغرة . وإذا بمحمد سعيد باشا يؤلف الوزارة في ٢١ مايو سنة ١٩١٩ . وكان في كفر الزيات تاجر ، كان مدرساً قبل ذلك ، فاقترحنا — أنا وأصدقائى الطلبة — عليه أن يكون مندوباً عن كفر الزيات ليصل ما بيننا وبين القيادة المصرية العامة للثورة في مصر . وكان الاتصال تاماً وحقيقياً . كل يوم تصلنا أبناء الحركات القومية في القاهرة ، الحفصة والظاهره ، وأعداد جريدة (المصرى الحر) ، وهي منشورات ملتبهة تكتب بقلم من نار . وفي أحد الأيام جاء

المنديوب متهللاً مبشراً بأنه انضم إلى جمعية سرية قوية ، وأنه أدرج أسماءنا فيها . وفي أحد الأيام قال لي إن الجمعية السرية التي ينتمي إليها في حاجة إلى شاب جرىء فداثي ليختال رئيس الوزراء ، لأن الحركات التي قامت لاغتياله فشلت . قلت : « وهل أصلح أنا لهذه الأمور ؟ » . قال : « سأعرض الأمر على الجمعية في مصر ، وستقوم بعمل قرعة ، وصاحب التصيب تصيبه القرعة » .

وتملكني فكرة التضحية ، فكرة إلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، فلم أفكر ماذا يصينني من هذا العمل الجريء . كانت عاقبة أمرى أن أموت من القنابل ، أو شققاً . ما هو الموت ؟ أليس هو انتقالاً من حال إلى حال ؟ ثم ماذا . . أأست شهيداً من شهداء الوطن . أليس يموت كل يوم برصاص الإنجليز ، في الشوارع والطرقات ، مئات ومئات من الطلبة والعمال ؟ . . ووطدت النفس أن أقوم بإلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، وجعلت عاقبة أمرى الموت ، ولم أحفل لما دونه . فأننا ميت منذ اليوم . وقال مراسل الأهرام في طنطا بعد وقوع الحادثة : « إنه ليس للمتعم ولا لأهله شأن في كفر الزيات ، وهم من عامة الشعب » . صدق مراسل الأهرام ، فأننا من عامة الشعب ، ودماؤهم حلال نافهة !

وتوالى الرسائل بين الجمعية في القاهرة وبينى في كفر الزيات . وتم اختياري لهذه المؤامرة ، ياخياري . . وأخذت الجمعية في تجهيز القنابل اللازمة لتنفيذ المؤامرة . فكيف صنعت القنابل ؟ . وما هي أجزاؤها ؟ : هذه القنابل تسمى قنابل الشعلة ، وتتكون من أقسام ثلاثة : الجزء العلوى وبه أنبوبة لاصقة بجوار القبيلة ، والأوسط وبه حامض الكبريتيك وحامض البكريك ، والأسفل به الديناميت وبعض القطع الحديدية . فإذا وضعت أجزاؤها وتم تركيبها ، وضعت أنبوبة زجاجية في الأنبوبة العليا ، بها حامض البكريك ، وبذلك تكون القبيلة مستعدة للانفجار بمجرد الاهتزاز .

وتردد المندوب بين القاهرة وكفر الزيات مرات . وجاء بعض أعضاء الجمعية إلى كفر الزيات لمقابلي ، والتأكد مما أنتويه ، وكانوا يخفون عن أسمائهم . ولكن المندوب كان يهمس ليّ بها ، وفيهم بعض الشخصيات الكبيرة في ذلك الوقت . وفي الواقع لم أكن أهم بمعرفة أحد ، سوى ذلك الذي يوصلني إلى إتمام المؤامرة . ملكت الفكرة على مشاعري ، وملأت جوانحي ، فكنت لا أعيش إلا لها وبها ، ولو أنني منعت من القيام بهذا العمل لانتحرت فوراً ! . لم أشترط شرطاً ، ولم أقترح رأياً ، وتركت أصحاب الشأن ينظمون الأمور كما يشتهون . وفي بعض المصانع البسيطة في كفر الزيات صنعنا غطاء القبلة الحديدي ، وغلافها الزنك ، وسافر بها المندوب إلى القاهرة .

ومرت الأيام ثقيلة جملة ، وأنا أستعجل الأمور ، وانتقلت الوزارة إلى الإسكندرية فانتقل النشاط إليها . وبعد انتظار طويل جاء اليوم الموعود ، وحضر إلى كفر الزيات أحد أعضاء الجمعية الذي كلف بمرافقتي إلى الإسكندرية لإتمام هذا العمل ، وهو الأستاذ محمد شكري الكرداوي . وبات ليلة في كفر الزيات ، وفي صباح يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أفهمت أهلي أني مسافر إلى دسوق ، وركبنا القطار من كفر الزيات حتى وصلنا سيدى جابر . وكان رئيس الوزراء يقيم بمنزله في محطة جناكليس ، فقال لي صاحبي : « سأتركك الآن تزور منطقة منزل رئيس الوزراء ، وتتعرف طرقها ودروبها ، على أن تكون المقابلة بتهوة الإسكندرية » . وركبت الترام إلى محطة جناكليس . . فنزلت ، وسرت أتحمس الشارع والدار ، وإذا بها تقع على مرتفع يقابل سكة حديد ترام الرمل ، فإذا أراد رئيس الوزراء المرور ، فلا بد له من اختراق بوابة محطة الترام بجناكليس ، فاخترت هذا الموقع ، ورأيت أنه خير مكان التي فيه التنازل على رئيس الوزراء ، وحين اخترقت سيارته للبوابة فإن السائق سيتهمل .

ولا شك ، حين يتعطف من منزل رئيس الوزراء إلى شارع جناكليس ، ماراً
بالبوابة .

ولكنى لا أعرف سيارة رئيس الوزراء ! ولا يمكن أن أقف بجوار المنزل حتى
أراه وهو يركب سيارته - فهذه مخاطرة جنونية ! - إذن كيف أستطيع التعرف على
السيارة دون أن ألفت الأنظار ؟ . . وأجبت بصرى فإذا بيائع تلج وكازوزة ،
بصندوقه الذى يبعد عن البوابة بضعة أمتار . ذهبت إليه . كان شكلى العام لا يلفت
الأنظار . أنا طالب أزهرى . . ألبس عمامة وجلباباً أصفر اللون من التيل الرخيص ،
وأنتحل حذاء . أنا صغير السن ، عمرى ١٧ سنة ، نحيف . . فقدت إحدى
عمى .

وجلست عند بائع الكازوزة أستفسر منه عن سيارة الرئيس دون أن أثير شكه .
وصلت إلى الإسكندرية فى الترام . وفى المساء قابلت زميلى ، فأوصاني ألا أحتك
بإنيان قى هذه المنطقة ، لأنها مليئة بالحواسيس . ونزلت الليلة الأولى فى لوكاندة
« المدينة المنورة » ، وهى لوكاندة من الدرجة التاسعة . وأحب أن أقرر هنا مسألة
هامة هى أن التعليقات كانت أن القنبلة التى سألقيها على رئيس الوزراء ستكون مهمتها
نسف سيارة رئيس الوزراء ، ومن فيها ، ونسقى أنا أيضاً ، بحيث لا يبقى أحد منا
على قيد الحياة . وقد سافرت مع زميلى من كفر الزيات على هذا الاتفاق ، ولم يكن
منا قتابل ، أو رسائل أو شيء مما يشبه فيه . كانت القنابل أترسل لنا من القاهرة
إلى الإسكندرية مع مخصوص . وكنت أنير فى شوارع الإسكندرية ذعاباً وإياباً ،
لم يبق لى فى الحياة إلا يوم أو يومان . كنت أستعجل النهاية مشتاقاً إلى لقاء الموت .
ما أجمل الشعور الوطنى فى عام ١٩١٩ . ولست أدعى أنى كنت أقرد بهذه
الشعور .

كان كل مصري يود أن يبذل حياته من أجل خلاص الشعب من الاحتلال
البيغض . لم أكن أنتظر أن أرى حولي محامياً يدافع عني ، أو حزبياً يناصركي .
كنت أشعر أنني جندي من جنود مصر يؤدي واجبه ، ويموت كما يموت أي جندي .
ربما مجهولاً ، مغموراً ، في زوايا النسيان !

في الصباح توكلت على الله ، وذهبت لأستقل الترام خلال شارع جناكليس ،
لأعابن المكان من جديد . وذهبت إلى بائع الثلج ، فسلمت عليه ، وطلبت منه
زجاجة كازوزة ، وشربتها وأنا أجلس بجواره على كرمي محطم ، ثم طلبت أخرى ،
وأخذنا نتجاذب الحديث . سألته ببلاهة أهل الريف : « أظن ناظر النظار اسمه
محمد رشدي باشا ! » ، فضحك بائع الثلج النوبي طويلاً ، وقال مزهواً بمعلوماته
القيمة : « ناظر النظار هو محمد سعيد باشا يا شيخ » . قلت : « ولكن محمد سعيد
باشا ده رئيس الوفد ، وموجود في بلاد بره ! » . فضحك النوبي مرة أخرى وقال :
« لا يا شيخ . . محمد سعيد باشا هو ناظر النظار ! » وأضاف النوبي : « إن منزله
قريب من هنا ! » . قلت : « أظن أن ناظر النظار شخص طويل ، أطول من هذا
العمود (مشيراً إلى عمود النور) » . فتعجب بائع الكازوزة النوبي لشدة بلاهتي
وقال : « إنه سيمر الآن من هنا في سيارة حمراء ، وسترى أنه قصير القامة ! » .
وبعد ربع ساعة مرت سيارة رئيس الوزراء ، ورأيتُه جالساً فيها ، وقهنت من
بائع الكازوزة أنه يمر من هنا المكان كل صباح ، في الساعة الحادية عشرة والنصف .
واستقر رأي أن أتقي على رئيس الوزراء الضابيل من جوار بائع الثلج ، لأنه يقع علي
مفترق ثلاثة شوارع ، تنفرع إلى محطة الترام ، وإلى كازينو سان استفانو ، وإلى
شارع آخر . ثم إن المكان يكاد يكون خالياً من السكان في مثل هذه الساعة ، لأن
الجميع يكونون في نزهتهم على شاطئ البحر .

وعدت ثانية إلى الإسكندرية . وقابلت زميلي ، وأخبرته باكتشافي . قال :
« يجب أن تلزم جانب الحذر في أحاديثك مع الناس ، لأن كثيراً من المارة بهذه
المنطقة من البوليس السرى ! » .

ومرّ يوم آخر لم يتم فيه شيء . . . ولم تحضر القنابل من مصر . وكنت أعيش
حياة عادية ، أجلس في المقاهي ، وأدخل السينما ، وأقضي نهاري متنزهًا ، خالي
البال ، كأنني لست على موعد مع الموت ! . لم أفكر مرة واحدة في النكوص والإحجام ،
لقد تمهدت للجمعية السرية باغتيال رئيس الوزراء ، وهذه كلمة الشرف التي لوتبنت
بها مع أشخاص مجهولين لا أعرفهم ، ولم أر كثيراً منهم ، ولكنني عاهدتهم
على أن أقوم بهذا العمل الوطني المقدس ، فأنا أسير إلى حنفي ، هادئ النفس ،
رابط الجأش ، مطمئن الخاطر ، أحمل روجي على كفي ! . . . وقابلت صاحبي
فسألته : « ألم تصل القنابل بعد ؟ » . قال : « إنها ستصل حالاً . . . فهل ضجرت ؟ »
قلت : « إنني أريد أن أنتهي من هذه الأمور ، خوفاً من أن يعثر بي أحد من
أهلي أو أصدقائي ، فلا يمكنني الفرار منهم ! » . . .

ولا أذكر ماذا صنعت في أيام الانتظار الأربعة ، كنت أسير شبه حالم ،
لا صلة بيني وبين هذه الدنيا ، كأنني أظل عليها من كوكب آخر . ولم أصنع شيئاً ،
كنت أجلس ، وآكل ، وأشرب ، وأنام !

وفي يوم الاثنين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ قابلني زميلي ، وقال : « تهيأ لخبر
جميل ! » . قلت : « خيراً . . . » . قال : « إن القنابل وصلت ! . سنستلمها في
الساعة الثامنة مساء ، على طريق الميناء الشرقية ، من الرسول الذي أحضرها من
القاهرة . . . وفرحت فرحاً لا مزيد عليه . أي والله فرحت جداً لهذا النبأ السار . إذا
عجبت لهذا الفرح الذي أصابني لوصول الآلة التي سأمرت بها نسفاً أو شقفاً
فأذكروا الروح الوطنية في سنة ١٩١٩ !

وفي الساعة الثامنة من مساء الاثنين تقابلت مع صاحبي ، وإذا به يقف مع شخص آخر ، ربة القامة ، ممتلئ الجسم ، وكان يتأبط صندوقاً من الورق ، ملفوفاً ومربوطاً بخيط . وسلمت عليهما . وقال : « هذه هي القنابل (مشيراً إلى الصندوق) » . قلت : « أعطها لي ! » . قال : « لماذا ؟ » . قلت : « لأقبلها ! » ثم انصرفت مع زميلي ، ولم أتحدث مع الشخص الآخر بكلمة واحدة . ولكني عرفت من صاحبي أنه هو المندوب الذي أحضر القنابل من القاهرة . وسألته سؤالاً عابراً : « ما اسمه ؟ » . قال : « محمود فهمي التقراشي » . ولم أكن أعرف حينذاك من الأشخاص البارزين إلا أمثال محمود سليمان باشا ، وإبراهيم سعيد باشا ، وفتح الله يركات باشا ، أعرفهم بأسمائهم ، لأنهم أعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم أقابل أحداً منهم . فلم أعلق على اسم المندوب الذي حضر من القاهرة .

وأحب في هذا المقام أن أذكر أن صاحبي الذي حضر معي ليشاركني في إلقاء القنبلة على رئيس الوزراء ، لم يكن بمنحني كل ثقته . كنا لا نتحدث مطلقاً في أمر الجمعية وأشخاصها ، ولم يذكر لي أي شيء عن المندوب الذي سيحضر من القاهرة . كان يتوجس خيفة كلما رآني ألح عليه في الأسئلة ، ويتلفت ذات اليمين وذات الشمال . وكنت لا أثقل عليه بالأسئلة ، فإنه لم يسبق تعارف بيننا قبل وصوله إلى كفر الزيات وسفره منها معي . وكان من أخلاق الثورة أن يشترك اثنان في جريمة كبرى دون أن يعرف أحدهما الآخر ، أو توجد بينهما رابطة ، سوى رابطة الوطنية .

ملحوظة من مصطفى أمين

عرضت هذه المذكرات ، وبالذات هذه الواقعة ، على المرحوم محمود فهمي التقراشي باشا في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، في داره بمصر الجديدة ، بعد انتهائه

من رئاسة مجلس الوزراء الذى كان متعقداً فى ذلك اليوم . وقرأ النقراشى المذكرات
وهى فى ١١٠ صفحات بالقطع الكبير . . وقال : « إن المذكرات صحيحة مع خطأ
واحد ، وهو أنى ، فى شهر سبتمبر عام ١٩١٩ ، عندما قدمت للشيخ سيد على
محمد القنابل قلت له : « أنا محمود فهمى النقراشى » . وذهل الشيخ سيد على محمد
عندما ذكرت له اسمى . فقلت له : لأننى أردت أن أقول لك اسمى ، لتعرف أننا
نتفق بك . . . ويظهر أن الشيخ سيد كان مضطرباً فى تلك اللحظة ، فلم يذكر
حديثى ، أو أنه لم يشأ أن يجرئنى بذكر الواقعة كاملة ا ، .

وقال النقراشى يومها : « إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود
ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وإنما إرهابه فقط ، لأنه خالف قرار سعد
زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية ، وأنه
لوحظ فى طريقة حشو القنبلة قبل تسليمها للشيخ سيد ، أن تحدث انفجاراً هائلاً
خفياً ، ولا تقتل أحداً . . ولكن الشيخ سيد لم يعرف بهذا القرار . .
وطلب منى النقراشى ألا أنشر هذه المذكرات إلا بعد ١٥ سنة ، ولم يشأ أن
يذكر لى السبب الذى جعله يصر على تحديد هذه المدة بعينها ا . . ولهذا المناسبة
سلمنى النقراشى مذكراته هو ، وهى مكتوبة بخط يد النقراشى نفسه . ومذكرات
النقراشى موجودة عندى ، وهى تحت تصرف اللجنة التى ستتولى إعادة كتابة تاريخ
مصر .

مصطفى أمين

ويعود مرة أخرى ، وتترك الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى يتم مذكراته
الخطيرة . . كتب الشيخ سيد على فى مذكراته يصف سروره عندما تركه النقراشى
يقبل بشفتيه القنبلة التى سلبها على رئيس الوزراء : « وانصرف صاحبي يحمل قنابله

وواعلنى على اللقاء. فى محطة الرمل فى الصباح . وعدت أدرجى إلى (لوكاندة
المدينة المنورة) وقلبي مغمم بغبطة وسرورا . وقضيت الليل نائما ملء جفوني . وفى
الصباح الباكر ذهبت إلى حمام (الضببية) فاستحمت ، واغتسلت غسل الموت ،
قائلا : « لعل القنابل لا تترك من جسدى إلا حطاما وأشلاء! » . ثم سرت إلى
موعد صاحبي بعد تناول طعام الإفطار ، فوجدته أمام محطة الرمل ، يحمل سبتا ،
مغطى بغوفة جميلة بيضاء . . وركب صاحبي الترام ، وركبت فى أثره ، وجلستا
متباعدين ، وأخذت أصلى فى نفسى صلاة الجنازة ، مكبرا أربع تكبيرات ، قارئا
بعض الآيات . وكان بعض الركاب ينظرون إلى متعجبين ، يظنون أنى أحد الدراويش .
وزلنا فى محطة سان استفانو . . ودخلنا إلى كازينو سان استفانو ، ومظهرى
لا ينبئ عن أنى من زبائن الكازينو الفخم ، وجلست فى أحد المقاعد بالصالة ،
وطلبت من أحمه الجرسوات أن يحضر لى قهوة ، فتظر الجرسون إلى مشمرا ، وانصرف
ولم يحضر لى شيئا . . . ودخل زميلى إلى دورة المياه ، فوضع حامص البكريك فى
الأنبوية ، ووضع حامص الكبريتيك فى مكانه . وغطى القنبلة ، وكان يضع فوقها
عنبا ، ثم سلمنى السبت الذى يحمل الموت الزوام ، وكانت تكنى هزة بسيطة من
يدى لتنفجر القنبلة !

وتركنى زميلى عند الباب وانصرف .

وشرعت أخرج من الكازينو ، وإذا ببواب الفندق . — وهو يونانى قصير القامة —
يعترضنى قائلا: ماذا معك ؟ (مشيراً إلى السبت) . قلت فى ثبات وهملوه : « عنب . . .
تأخذ شوية ؟ » ، فضحك البواب ، وانصرف عنى ! . . . واخترقت الشارع إلى
جناكليس ، حتى وصلت إلى محطة الترام ، فأحببت أن أقف هناك لألقى القنبلة على
السيارة أثناء مرورها بالبوابة ، ولكنى وجدت رجلا من مخبرى البوليس يقفون فى

المحطة ، فحادثتهم قليلا ، ثم تركتهم ، وسرت إلى أن وصلت إلى بائع الثلج والكاوزة
التونى ، فسلمت عليه ، وعرفنى من عمادة الأمس التي أظهرت له فيها بلاهتى ،
فرحب بى ، وجلست أشرب الكاوزة ، وآكل العنب ، منتظراً مرور سيارة دولة رئيس
الوزراء !

واقرب الموعد . . واختارت سيارة رئيس الوزراء البوابة وهي مسرعة فى طريقها
إلى الديوان . ونهضت بمحكمة آلية ، وحملت السبت بين يدي ، وخطوت خطوة
واحدة ، فإذا أنا بمحاذاة السيارة ، وصحت بصوت عال :

— خذها يا خائن !

وإذا بصوت الانفجار يدوى هائلا مرعباً ، كأن السماء انطبقت على الأرض ،
والدخان الكثيف يتششر . . وإذا بى لا أزال فى مكانى لم يصبنى شيء ، ولم تمزق
أعضائى ، ولم أقتل كما كنت أنتظر !

وإذا بسيارة رئيس الوزراء تمزق فى طريقها كالسهم الخاطف ، وسعيد باشا فى
داخلها ، يميل على السائق ليأمره بسرعة السير !

أصابنى ذهول حجب عنى معالم الرشد . وقفت فى مكانى أنظر يمينا وشمالا
كالجنون . لم يكن فى الخطة التى رسمت احتمال نجائى من القنبلة ، ولم تقدر النجاة —
لا لى ولا لسعيد باشا — ولهذا تعطل تفكيرى ، ولم أعرف ماذا أفعل بعد أن فشلت
القنبلة فى قتل وقتل رئيس الوزراء ! . . فاستسلمت إلى العسكرى الذى هرع
نحوى ، قائلا له : « نعم أنا الذى ألقى القنبلة . . وخلاص ! » .

وحضر الملازم سليم زكى الضابط المتدرب لحراسة رئيس الوزراء ، وكان بادئ
الغضب ، ثائراً ، وفى يده كرباج ، فقال له العسكرى : « هذا هو يا حضرة
الضابط الشخص الذى ألقى القنبلة على دولة رئيس الوزراء ! » ، فإذا بالكرباج

بهوى على عنتى مرة ، ثم مرة ، ثم مرات . وأنا لا أدفع عن نفسى ، بل لأتأوه ولا أشعر بأذى ألم . كنت فى غيبوبة روحية ، ولو أنهم قطعوا أعضائى عضواً عضواً ، ما أحسست وما تألمت . . . وإذا بطغام محمد سعيد باشا ، ويدهى « محمد أبو زيه » ، يهجم على هائجاً مائجاً ، قبض على عنتى ، وحاول خنقى ، ثم صفعتى صفعات قوية . . . وكانت الأغلال فى يدى ، وصححت فيهم : « أيها الجبناء ! تضرىونى وأنا مكبل بالجديد ؟ » . . . وإذا بسليم زكى يميل على الخادم ويقول : « إنا نريد أن نستقيه حياً لنقف على أسرار الجمعية التى حرصت على هذا العمل ! » . . . فتوقف الخادم عن قتلى ! . . . ولم تمض بضع لحظات حتى جاءت السيارة التى كانت تقل رئيس الوزراء والتى ألقيت عليها القنبلة ولم تصبها ، قال راكبها : « إن دولة رئيس الوزراء يريد أن يرى الجاني ، إذا كنتم قبضتم عليه ! » . . . وأركبني فى السيارة التى كنت أريد لما الملاك !

وكانت أول مرة فى حياتى أركب فيها سيارة !

صارت السيارة بنا حتى وصلت إلى دار الحكومة فى « بولكلتى » ، وأحاط بي الضباط والجنود ، وخرج الوزراء من مكاتبهم يروننى . . . وهجأة صاح بي أحد كبار الموظفين : « أنت الذى أردت قتل دولة رئيس الوزراء يا أحمق . . . يا ابن الكلب ! » . . . فصححت فيه : « أتم ورائكم كلاب ! » .

ودخلت إلى غرفة رئيس الوزراء ، كان جالساً فى مقعده ، يكاد الرعب يذهب يروشه ، وقف بجواره الوزيران إسماعيل سرى باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وغيرهما من الوزراء . وما كاد محمد سعيد باشا يرانى حتى قال : « أبوه هو ده ! » . ثم قال فى فغمة يغلب عليها اللطف والشفقة : « ليه يا ابنى تعمل كده ! » . قلت ، فى لهجة تحد واستغزاز : « الله أمرنى بذلك ! » . فصاح إسماعيل سرى باشا غاضباً :

« يعني جالك الرجي يا أنجي ؟ . ليه تعمل كله ؟ » . قلت في هدوة : « ربنا قال لي
اعمل كله » . . . فصاح إسماعيل سرى باشا : « اخرجوه ! طلعه برة ! » .

وجاء توفيق رفعت باشا ، النائب العمومى ، وأخلفنى إلى مكان الحادث ، لأصور
لم كيف وقع . . . وإذا بمن يحيى . ويقول إن عظمة السلطان فؤاد سير من هنا في
طريقه إلى رئيس الوزراء لهفته بنتجاته . . . فأسرع إلى النائب العام إلى أجزاخانة
في أول شارع جينا كليس فأدخلونى فيها . ومرت سيارة السلطان ، ووقت يجوار
الأجزاخانة ، وجاء التشريفاتى يقول إن عظمة السلطان يريد أن يرائى ، فأخرجونى
إلى باب الأجزاخانة ، وأنا مكبل بالحديد ، وأطل عظمة السلطان فؤاد من نافذة
السيارة ونظر إلى ملياً ، ثم أشار السلطان إلى الركيب بالسير !

ورفضت أن أفتح فى وأقول أى كلمة عن الجهاز السرى للثورة ، من شريكى ؟
من الذى أعطانى القنبلة ؟ . من رسم الخطة ! .. ورفضت لتعطيب ضخم ، لكنى
لم أفتح فى !

وجاءوا بأبى وأبى مقبوضاً عليهما .. وقال النائب العام لأبى : « قل له إنه إذا
اعترف على شركائه فسوف نفرجه ، ولكنه إذا أصر على الإنكار فسوف يشقى ! »
ثم أضاف مخاطباً أبى وأبى : « سأتركه لكما لتحاولا إقناعه » .. ثم خرج النائب العام
من القاعة . ولا اتفردنا قال لى أبى فى صوت هامس : « اسمع يا سيد ! . إياك أن
تتهم أحداً ، كن رجلاً . واحمل مسئولية عمك وحملك ! . وإنى أستودعك الله » ..
أما أبى فلم تتكلم . . . كانت تيكى بلا اقتطاع .

وخرجنا ، وقال أبى للنائب العام إنه يصبر على أن ليس له شركاء ! .. واستمرت
التحقيقات ، والتهليلات ، والوعيد : الشقى أو الاعتراف .. ولكنى لم أفتح فى . . .
واستعانى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحفانية ، فى وجود النائب العام ذات ليلة ،

وسألاني : « هل كنت تقصد قتل رئيس الوزراء أم كنت تقصد إرهابه فقط ؟ » .
قلت : « أقصد قتله ! » . . وأعاد السؤال ، وأعدت الجواب ! .

وحددت الجلسة لمحاكمتي أمام محكمة الجنائيات ! .

واستدعي محمد سعيد باشا للشهادة ، وكان قد استقال من رئاسة الوزراء .
وقال في نهاية شهادته : « لى رجاء أوجهه إلى المحكمة ، وهو أن هذا المتهم معذور في عمله هذا ، هو متأثر بالرأى العام المصرى ، الذى كان ضدى تقريباً ، وأرجو استعمال الرأفة معه بقلر ما يمكن » .

وهنا صفق الحاضرون . . ووقف النائب العام يقول : « هذا المتهم ليس عنده أخلاق ؟ ! » . ولم أستطع أن أمك نفسي ، وقمت من مقعدى ، وضربت على حافة القفص بيدي ، وثلثت إلى النياية أقول : « أنتم السفلة ! . أنتم المجرمون ! . أنتم الذين بعم أمتكم بالماهيات ! . أنا لا أبالي أن يحكم على بالإعدام ، ولكنى لا أطيق أن أسمع من سافل مثلك هذه الإهانات ! »

وحدثت ضجة في قاعة الجلسة ، وصاح محمد بك أبو شادى ، المحامى عفى :
« لك حق يا سيد ! » . وانطلقت أصوات الحاضرين تقول له : « له حق ! » .
له حق ! . فليسقط النائب العموى ! . . وخيل إلى أن النائب العام « توفيق رفعت باشا »
اختبأ تحت المكتب !

ورفعت الجلسة . . ثم أعيدت بعد الظهر . . ووقف محمد بك أبو شادى يقول :
« أطلب البرائة للمتهم » . . فقال المستشارون ضاحكين : « وكيف ذلك ؟ »
قال المحامى : « لأن الشعب حكم على محمد سعيد باشا بالإعدام ! . ، والمتهم نفذ حكماً أصدره الرأى العام ! » .

وحكمت المحكمة بماقتضى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . . وصاح صائح :
« ليحي العدل ! . . . وصاح آخرون : « يسقط الظلم ! » .

ووضعت في السجن ، ونقلت إلى لبنان أبي زعبل ، أكرم الحجارة . . ومضت
٥ سنوات في هذا العذاب ، بلا أمل ! . . . وحينما تولى سعد زغلول الحكم عاد الأمل
لنا . . . وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ فتح باب السجن . . . وذهبت وقابلت
سعد زغلول ، وشكرته على الإفراج عني .

وبعد عام قبض عليّ من جديد . . وكانت قد وقعت حادثة السردار . . وقبض
على ماهر والنقراشي . وجاء سليم زكي وعرض عليّ ٢٠٠٠ جنيه إذا اعترفت بأن
النقراشي هو الذي سلمني القنبلة يوم حادث إلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا ،
فرفضت ! . . ثم بعد أيام أخذوني إلى مكتب رئيس النيابة « مصطفى حقي بك » ،
فأريت شخصاً عليه مظاهر اليأس والشقاء . قال لي رئيس النيابة : « أتعرف هذا ؟ » .
قلت : « لا أعرفه ! » . قال : « إنه محمد شكري الكرداوي ، زميلك في الحادثة » .
قلت : « كلا ، ليس هذا ! » . قال : « إنه يقول ويعترف صراحة بأنه شريكك في
إلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا ، وأن النقراشي وأحمد ماهر معكما ، وأن النقراشي
هو الذي أحضر القنبلة من القاهرة إلى الإسكندرية ! » . قلت : « إنه كذاب ! .
أنا لم أر هذا الشخص قبل هذا اليوم ! » . قال : « إنه اعترف بذلك » . قلت :
« هذا شخص لم أراه قبل الآن ، إن لي شريكاً كان يتسمى بهذا الاسم ، ولكن
ليس هذا الشخص ! . ولا بد أنه اسم مستعار ! » . . وإذا بشكري الكرداوي يتكفي
على وجهه باكياً ويقول : « نعم أنا كاذب في كل الذي قلته ! . الله يخليك يا شيخ
سيد ! . لقد أفهموني أنك اعترفت عليّ . أنا كاذب ! . أنا كاذب ! » .

قال لي رئيس النيابة وقد ظهر عليه الغضب: «إذن أين شريكك محمد شكري الكرداوي ١٩٠٠ . . قلت: «إذا أحضرته فلإني أتعرف عليه ا . . فخطط رئيس النيابة كتمًا على كف وقال: «لقد أفسدت محضر القضية ا . . قلت: «إني لست مستولا عن نجاح التحقيق ا .

وكان محمداشكري الكرداوي هو نفسه الذي واجهوني به ، وأنكرت معرفتي به ا ولقد قبض عليه القلم السياسي ، وكان محكوماً عليه بالسجن خمس عشرة سنة في قضايا الاغتيال ، وكان الحكم غيائياً لأنه اختفى ا . . ثم صدر عنه عفو من سعد زغلول . . ثم قبض عليه البوليس بعد القبض على ماهر والنقراشي ، واعترف تحت التعذيب اعترافاً كاملاً بكل ما يعرفه عن حوادث القتال عام ١٩١٩ - واتهم ماهر والنقراشي . ولكنه عند ما رأني أنكر ، عاد وأنكر أمام المحقق كل كلمة قالها أمام البوليس السياسي ا .

سيد علي محمد الخماي

كفر الزيات في ٤/٩/١٩٤٨



هذه صفحات من مذكرات سيد علي محمد ، الخماي للشرعي ، أقتلها بحرفها ، كما هي ، على الرغم من أن صاحب المذكرات ترك لي حرية التصرف فيها كما أشاء «بإثابة أو النقص ، بالنشر أو الإغفال ، بالتقديم والتأخير ، والتحويل والإبدال ، والإعلان والقلب » كما جاء في خطابه لي (المنشورة صورته الفوتوغرافية مع هذا الكتاب) .

فلم تكن كلمات صاحب المذكرات في حاجة إلى تغيير ، إن حروفها تبيض بالصدق ، وأحداثها متتابعة كدفع رشاش ، ولذا أنشرها كما هي . . وأودع أصل المذكرات لدى اللجنة التي نستولي إعادة كتابة تاريخ مصر . .

وهذه المذكرات التي يكتبها رجل مات منذ بضع سنوات ، تصور قصة الجهاز السرى ، الرجال الذين يعملون في صمت ، الفقراء الذين تعرض عليهم ألوف الجنيئات ، فلا يقتصون أفواههم بالسر الرهيب ، ولا يطلبون مكافأة على عملهم الوطني العظيم !

أمر بقتل السلطان !

وهذا أحد أعضاء الجهاز السرى ، وحنلى من جنود حرب القنابل والاختيالات ، يقدم وثيقة تاريخية خطيرة من مذكراته عن دوره وبعض زملائه في أعمال الاختيالات . إنه محمد محمد خليفة ، الذى كشف عن سر خطير ، لعله يناع لأول مرة ، وهو الأمر الذى أصلده الجهاز باغتيال السلطان ، والمحاولات التى بذلها لذلك . وفيما يلى ما كتبه محمد محمد خليفة في مذكراته :

« أنا تاجر كهر الزيات محمد محمد خليفة ، الذى أشار إليه الشيخ سيد على محمد الذى أتى القنبلية على محمد سعيد ياشا في عام ١٩١٩ . قال في مذكراته : لى كنت الوسيط بينه وبين الجهاز السرى في القاهرة . فعلا ، وكانت لى صلة بمواد الاختيالات ابتداء من حادث إطلاق الرصاص على السلطان حسين في عابدين ، وقد قام بالعملية محمد خليل من المنصورة ، من مسلسل أخفاه في باقة ورد ، وحكم عليه بالإعدام وقتل فيه الحكم . وعند قيام الثورة عام ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر ،

والتقراشى ، وحسن كامل الشيشينى ، والدكتور سيد باشا ، ويوسف العبد ، وعبد الرؤوف العبد ، وهؤلاء كانوا يكونون خلايا فى الجهاز السرى . وقرر الجهاز السرى قتل محمد سعيد باشا فى القاهرة ، لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية .. واتصل بى التقراشى . . واتفق معى على أن نؤجر شقة فى شارع الشيخ ربحان ، فى طريق مرور رئيس الوزراء إلى مكتبه . . وصنعنا قنبرة فى بيت التقراشى ، وكان عبارة عن شقة فى الحلمية الجديدة . وحملت القنبرة فى المغرب من بيت التقراشى ، إلى الشقة التى استأجرتها ، وكان لى فى الجهاز السرى اسم حركى هو « محمد على » وكان لكل واحد منا اسم آخر . وطلب التقراشى أن تكون عملية الانتقال فى ساعة المغرب بالضبط ، وذلك أننا كنا فى رمضان ، وقال إن فى هذا الوقت يكون جميع الناس ، حتى العساكر ، مشغولين فى تناول الإفطار ، وكنت صائماً ، فأعطاني التقراشى تمراً ، لأتناول الإفطار فى أثناء انتقالى من بيته إلى الشقة التى اتخذناها لنتلى منها القنبرة . وكان التقراشى صائماً أيضاً . . وسرت على قلبى حاملاً القنبرة ، ووضعتها فى الشقة . .

وكانت هذه هى أول محاولة لاغتيال رئيس وزارة فى ثورة ١٩١٩ . . ورأى التقراشى أن يشترك اشتراكاً فعلياً فى العملية . وجاءنا من الجهاز السرى بيان بمواعيد مرور رئيس الوزراء . . وعرفنا أنه سيمر فى شارع الشيخ ربحان فى ساعة معينة . وكانت الخطة أن يقف التقراشى فى الشارع ، قريباً من المنزل ، وأن يشير إشارة معينة فى اللحظة التى يرى فيها سيارة رئيس الوزراء قادمة . . وكلف شخص اسمه أحمد ، بأن يتولى هو إلقاء القنبرة .

وأقبلت سيارة رئيس الوزراء . . وأعطى التقراشى الإشارة ، ولكن أحمد لم يلقي القنبرة ، وقال إنه لم ير إشارة التقراشى . . وفى نفس الوقت أيضاً حدثت محاولة

أخرى لإلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا عند كوبرى قصر النيل ، وكان الذين سيتولون إلقاء القنبلة هما الدكتور سيد محمد باشا والمرحوم أحمد عبد الحى العبد الطالب بمدرسة الحقوق ، ولكن البوليس قبض عليهما واختفى سيد محمد باشا بعد أن أفرج عنه .

وفشلت العمليات في القاهرة . . . وانتقل محمد سعيد باشا مع الوزارة إلى الإسكندرية ، وانتقلت معه مؤامرات قتله . وطلب منى التقراشى وأحمد ماهر أن يختار شخصاً يلقي القنبلة على محمد سعيد باشا في الإسكندرية . . وكان الطالب الأزهرى ، الشيخ سيد على محمد عضواً في الخلية السرية التي ألقوا في كفر الزيات ، فاختاره لتنفيذ هذه العملية في الإسكندرية . وأبلغت التقراشى وأحمد ماهر أننى اخترت الشيخ سيد ، الذى كان يبلغ عمره ١٧ سنة . . وتوليت عمل اختبار له ، ونجح الشيخ سيد في الاختبار . وقمت بصنع الغلاف الخارجى للقنبلة في كفر الزيات في عدة ورش صغيرة ، ثم حملت الغلاف إلى القاهرة . وطلب منى التقراشى أن أشتري مواد كيميائية عنها ، من أنجزات مختلفة في القاهرة ووطنها . من كل أجزائنا مادة مميته ١ — وكان التقراشى قد درس الكيمياء والعلوم ١ — وتم شحن القنبلة بالقرصات في بيت التقراشى بالحلمية الجديدة .

ولم يكن البوليس في ذلك الوقت يعرف أى شىء عن التقراشى أو أحمد ماهر . . . فقد كانت الرقابة مفرضة على زعماء الوفد ، وكان غير معروف عنهما أى نشاط ، واستطاعا أن يضللا المحابر البريطانية والسلطة العسكرية البريطانية مدة طويلة . واتصلت بمحمد شكرى الكرداوى الطالب ، وعضو الجهاز السرى ، واستدعيته إلى كفر الزيات . وعرفته بالشيخ سيد على ، فقد قرر الجهاز أن يشرك الكرداوى في العملية أيضاً . وفي الإسكندرية تسلّم محمد شكرى الكرداوى القنبلة . وفي الوقت نفسه كلفنا محمد عماد السراج — وهو مصرى كان ضابطاً في الجيش التركى ، وقد

بأن الضابط سليم زكى الذى يعمل مع « إنجرام بك » هو الذى أرسلها إلى لتحصل
منى على هذه المعلومات! . . وفي اليوم التالى قابلنى سليم زكى ، وطلب منى فى
صراحة أن أعترف على التقرائى وماهر ، وأن هناك أدلة ثابتة عليهما ، وأن شهادتى
مطلوبة ، ووعدتى بمكافأة ضخمة ! .

ورفضت هذا العرض . . لأن اللذين باعوا أرواحهم للوطن ، لا يمكن أن يبيعوها
مرة أخرى للشيطان !

أخطر محاولة فى ثورة ١٩١٩ !

ومضى يقول :

ولكن هناك محاولة خطيرة ، لم تسجل فى أوراق التحقيق ، ولم يكشف أحد
الستار عنها حتى الآن! . . إنها فى رأى أخطر محاولة حدثت فى ثورة عام ١٩١٩ ،
نظراً لدقة الترتيبات التى أعدت لها : فقد حدث بعد أن صكرك الحكم على البرامة
فى قضية محاولة اغتيال محمد سعيد باشا ، أننى استأنفت على الفور صلتى بالجهاز
السرى . . وعلمت أنه تقرر اغتيال السلطان فؤاد فى أثناء زيارته لمدينة (المنصورة)
فى يوم السبت ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأنه تقرر أن أقوم أنا بهذه العملية ، نظراً
لخبرتى بمدينة المنصورة . وكانت قيادة الجهاز السرى للثورة قد أصدرت أمرها بضرورة
قتل السلطان ، والتخلص منه فوراً ، لأنه يتولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ،
ولأنه يجب أن يكون حاكم البلد منتخباً من الشعب ، بعد أن تحرر البلاد من الاحتلال
البريطانى . .

وكان الجهاز السرى قد وضع عدة خطط لاغتيال السلطان ، بعضها فى القاهرة ،

وبعضها في الإسكندرية . . ولكن هذه الخطط فشلت واحدة بعد أخرى، وكان السر في هذا أن السلطان كان قليل الظهور في الأماكن العامة، وإذا ظهر تكتم موعد ظهوره، وموعد خروجه من قصره، وموعد عودته إلى قصره، وتكتم أيضاً الشوارع التي يمر منها ! . . وفي كل مرة، كان يعد كل شيء للاغتياله، وإذا بالترتيب المعد يفشل، لأن السلطان عدل عن الخروج، أو غير طريق موكبه، أو ألغى الزيارة التي كان قد قررها من قبل ! . . وكان كل شيء يعد : القنبلة، والأشخاص الذين سيتولون مهمة الاغتيال . . ولكن السلطان لا يحضر في الميعاد !

ولكن . . حدث في أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن وضعت خطة كاملة اشتركت فيها عدة فروع للجهاز، فقد وقع في يد الجهاز السرى البرنامج الكامل لزيارة السلطان للمنصورة . . وفيه يحدد الساعة التي سيصل فيها قطار السلطان إلى محطة المنصورة، والساعة التي سيتحرك فيها منها، والعربة المتطور التي سيركبها، وكل شارع سيرمر به، وكل مكان سيزوره، وعدد الحراس الذين سيمشون أمامه، وعدد الحراس الذين سيمشون ورائه. ومن الذي سيركب معه في المتطور، وتفاصيل دقيقة غريبة لا يعرفها إلا عدد قليل جداً، فقد كانت السلطة البريطانية تتخذ احتياطات شديدة للمحافظة على حياته، وأعتقد أن الجهاز السرى حصل على هذه المعلومات الدقيقة من أحد عيون الجهاز في مكتب كبير أمناء السلطان ! . وبدأت الترتيبات بسرعة منخللة .

وأعد القرائن القنبلة التي سألقيها على السلطان ! . . وتم الاتفاق على أن أسافر إلى المنصورة قبل الحادث، لأعرف المكان الذي سألقى منه القنبلة، في أثناء مرور المركب، وتلقيت تعليمات تفصي بأن أذهب قبل وصول السلطان إلى المنصورة بعدة ساعات، إلى محطة (كفر شكر)، وأنتظر في المحطة في ساعة معينة - واختارت

الحطّة هذه الحطّة بالذات لأنها ليست تحت الرقابة - أنتظر قدوم قطار سكة حديد الدلتا ، ووقوفه في محطة (كفر شكر) . وكان من ضمن الحطّة أن يركب حسن كامل الشيشيني هذا القطار من القناطر الخيرية ، وفي محطة كفر شكر يعطى الشيشيني من نافذة القطار ، ويسلمنى سبباً ، وهذا البيت فيه القبلة ، المخطاة بالقواكه ، الهى سألتها على السلطان ! . . ثم أحمل أنا السبت ، وأعود إلى المنصورة ، فأصل إليها في وقت معين ، وأتجار موقفي في المكان المحددى ، قبل مرور السلطان بدقائق . .

وفي الساعة المعينة الهى حددها بالجهاز السرى سافرت إلى المنصورة ، وبدأت أستعد لعملية التنفيذ ، ووجدت أن كل شيء معد إعداداً محكماً . . وأردت أن أذهب إلى كفر شكر لأتسلم القبلة ، وإذا بمحمد بدر الدين يرانى في أحد شوارع المنصورة ! . . وكان محمد بدر الدين هو مفتش عام الأمن العام ، جاء إلى المنصورة قبل السلطان ، ليشرف على عملية حراسته ، ولا رآنى ، وتذكر أننى أنا المتهم في قضية اغتيال محمد سعيد باشا الهى أصدرت المحكمة حكماً ببراءته ، أمر بالتقبض على . . !

وقشوفى فلم يجدوا معى شيئاً ! . . وتوصلت إليهم أن يطلقوا سراخى لأننى برىء ! ولكن بدر الدين أمر بعدم الإفراج عنى إلى أن تنتهى زيارة السلطان ! . . وكنت أصيح : ه إلى أريد أن أحيى عظمة السلطان ! . كيف تحرمونى من هرف رؤية عظمة السلطان ! ؟ . . ولكن بدر الدين رفض إطلاق سراخى ! . وهكذا وصل قطار الدلتا إلى محطة (كفر شكر) ، وأطل حسن كامل الشيشيني من نافذة القطار وبحث عنى فلم يجدنى ، ومشى القطار ، وجهه القبلة . .

وكنت أنا طول هذا الوقت فى السجن أبداى أسقى لعدم تشرفى بطلعة السلطان ! . . وزار السلطان مدينة المنصورة ومر فى المكان المقرر ، ولم يحدث شيء !

وهكذا لم تتمكن من تنفيذ أمر الجهاز السرى باغتيال السلطان فؤاد ! ..
ولو كانت ثورة ١٩١٩ نجحت في اغتياله ، لتغير وجه تاريخها !!

محمد محمد خليفة

هذه هي قصة محاولة اغتيال السلطان ، كما كتبها محمد محمد خليفة عضو
الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

ولكن أين هو الآن ؟ إنه موظف في مديرية التحرير بأجر يربو قدره ثمانون
قرشاً ، وقرر مجلس الدولة أن يبقى فيها مدى الحياة ! . ولعل من أخطاء ثورة ١٩١٩ ،
أنها نسيت الذين عرضوا حياتهم للخطر ، والذين وضعوا رؤوسهم على أكفهم ،
والذين دأبت أعناقهم حبال المشاق ! . ولقد كانت وجهة نظر الثورة يومها أن العمل
الوطني لا يجوز أن يدفع عنه ثمن ! . ولكن الذى كان يحدث أن التسليق والانتهازين
كانوا هم الذين يصعدون إلى المناصب الكبرى . . فإن عريان بعد مثلاً الذى ألقى
على يوسف وهبه باشا القنبلة التى هزت الدنيا في وقت الثورة ، عريان سعد هنا عندما
أفرت حكومة سعد زغلول عنه ، عرضت عليه مرتباً قدره سبعة جنيهات ونصف جنيهه
في الشهر !

و«عبد القادر محمد شحاته» الطالب بالمدرسة الإلهامية الذى ألقى قنبلة على محمد
شقيق باشا وزير الأشغال في أيام ثورة ١٩١٩ ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم عدل
الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدية ، لم يفكر أحد فيه ، ولم يخطر ببال الأحزاب
المختلفة - على كثرة الانتخابات - أن ترشحه في إحدى الدوائر الانتخابية ! .
وهكذا كان بعض الذين يدخلون البرلمان غرباء عن الثورة ، نالوا مقاعد البرلمان برؤوسهم
وبناهم ، لا بتفسيحاتهم وقدائيتهم !

قصة الجريمة رقم ١٣

والجريمة رقم ٣ هي الشروع في قتل محمد شفيق باشا يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ م، ولتتهم فيها عبد القادر شحاته وعباس حلمي، ولتتم الجريمة قصة وتاريخ سابق :
ففي يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩ أرسل سعد زغلول من باريس رسالة سرية إلى عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للثورة بالقاهرة يقول فيها: « بلغنا أن الإنجليز يسمون للحصول على موافقة الوزراء المصريين على مشروعات لرى في السودان مخالفة للمصلحة . نرجو تبصير الوزراء بمواقف هذه المشروعات وإفادتنا عن تفصيلات ذلك »

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ ذهب صاحب المصالح إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال وقابل صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبره بأنه تلقى بالبريد خطاباً جاء فيه : « احظر من الموافقة على مشروعات لرى الإنجليزية والا . . . الموت . . . وكان التوقيع « اليد السوداء » .

وأبلغ رئيس الوزراء الأمر على الفور إلى السلطات البريطانية ، فصدر الأمر بمضاغفة الحراسة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال . . ثم بدأت الرسائل تتوالى على سعد زغلول من عبد الرحمن فهمي بالشفرة

سرى

٢٨ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

التي مجهول قبيلة اليوم على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال عند خروجه من بيته في الليرة .

عبد الرحمن فهمي

سرى

٣٠ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بيّاريس
أعلنت السلطة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يعرف ألقى القنبلة على سرى باشا،
ولم يتقدم أحد بمعلومات .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣١ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بيّاريس
قدم إسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة . رفض توليات رئيس الوزراء
والسلطان والسلطة البيطانية وأصر على الاستقالة . رفض جميع الذين عرض عليهم
متصب وزير الأشغال قبول المنصب .

عبد الرحمن فهمى

سرى

أول فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بيّاريس
الوزراء جميعاً غير راغبين فى الاستمرار . لا أحد يقبل الوزارة من خارجها ،
اجتمع السلطان مع رئيس الوزراء والمستشار المالى لبحث الموضوع . تقرر عمل
معاشرات للوزراء استثنائية تشجيعاً للوزراء على البقاء ، وتأميناً لحياتهم فى حالة وقوع
حوادث لهم ، وحتى يمكن تعيين وزير أشغال .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
صدر مرسوم سلطاني بمنح كل من عين وزيراً معاشاً قدره ١٥٠٠ جنيه
سنوياً ، على أن يطبق المرسوم على الوزراء الحاليين .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
قبل محمد شفيق باشا وزير الزراعة أن يكون وزيراً للأشغال والحرية فوق منصبه .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
اليوم أقيمت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال بجهة (بغمة) .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
أخذت مشروعات رى السودان اهتماماً عظيماً من الأمة ، بعد المحاضرة التي ألقاها
إبراهيم زكي المهندس على جمع كبير من الأمة . فكر بعضهم في ضرورة استدعاء
مهندسين اختصاصيين من كيار مهنسى فرنسا وإيطاليا وهولندا وأمريكا . رأى

البعض أن الوفد هو أئبن هيئة تقوم بهذا العمل . ما رأى مساعدتكم في ذلك ؟ تحصلنا على معلومات هامة جدا و دقيقة و سرية للغاية في هذا الموضوع . يتفصنا بعض معلومات أخرى سرية موجودة بالسودان ، شرعنا فعلا في البحث عنها والحصول عليها . الأمل عظيم في الوصول إلى ذلك إن شاء الله . فكروا في الموضوع . عرفتوا رأيكم فيه حتى ترد باقي المعلومات . شجعت إبراهيم زكي على طبع مذكرة بهذا الخصوص . أمدته بالمعلومات التي لدى في الحاضرة التي ألقاها ، وفي المذكرة التي شرع فعلا في طبعها .
عبد الرحمن فهمي

سري

أول مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول يبارس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة .
إن مسألة مشروعات الري في السودان مسألة مهمة جدا ، ولكنها مسألة داخلية لا يمكن للدولة أجنبية أن تتدخل الآن فيها . لم يكن عندنا معلومات كافية عنها . هل يمكنكم أن تبشروا إلينا بما يسمح ما يتصل بكم من الكتابات المتعلقة بها سواء ما كتبه المهتمس الإنجليزي و ويلكوكس ، أو غيره من المهتمسين الأجانب والوطنيين .

سعد زغلول

سري

٢ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول يبارس .
لما رأى قلم المطبوعات أن احتجاجات الهيئات النيابية بدأت تظهر في مشروع ري السودان ، أصدر أمره للجراند جميعا بالألا تنشر مثل هذه الاحتجاجات على صفحاتها ، هكذا يزداد الخناق يوما بعد يوم على الصحافة .

عبد الرحمن فهمي

مصرى

٣ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
اللمة مبنولة في جمع أعضاء الجمعية التشريعية في بحر الأسبوع المقبل للنظر
في الأحوال الحاضرة ومشروعات رى السودان . سيكون الاجتماع بمنزل سعادتكم ،
بصفتكم الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٧ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
الاقترح الخاص بتأليف لجنة متخصصة لبحث مشروعات رى السودان في غاية
الأهمية . نحن نبحث فيه بما يستحق من العناية .

سعد زغلول

مصرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
استدعى شفيق باشا وزير الأشغال ، محمود فايد بك ، الذى كان موظفاً بالرى
من مدة ، وهو من خريجى مدرسة السنترال بفرنسا ، وألح عليه كثيراً أن يقبل أن
يكون عضواً باللجنة الإنجليزية ، التى استدعيت لبحث مشروعات خزانات رى
السودان . وبعد إلحاح طويل عليه من الوزير بلا جلوى ، قاده الوزير لمقابلة
رئيس الوزراء ، وهذا بلل كل ما فى وسعه لإقناعه بالقبول فلم يفلح ، فأخطه وزير
الأشغال بعد ذلك وقدمه للسلطان ، وألح السلطان على محمود فايد بك بالقبول . فكان
جوابه للسلطان أنه لا يمكنه قبول مثل هذا العمل قبل أن يستطلع رأى الأمة . ولا

أكرر هذه الجملة أكثر من مرة أمام السلطان ، قال له السلطان : أين هو الرأي العام الذى تريد أخذ رأيه ؟ قال فايد : إن الرأي العام يتمثل فى نوابه ، وهم الوفد ولجته المركزية . فلجابه السلطان قائلاً : « ذول طالين الاستقلال التام ١ . والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ ٢ . وإحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا ، أو حتى ٤٥ فى المائة ، فلا تضعب علينا هذه القرصة يا محمود بك ، واقبل ما عرضه عليك شقيق باشا ! » .

قال فايد : « يا مولاي سأعمل الواجب » . . .

ولما ألقى السلطان عليه بعد ذلك ، قال فايد : « لا يمكننى قبول هذه الأمورية قبل أن أعرف رأى الأمة فيها » . وبالفعل خرج محمود فايد من عند السلطان ، وأتى لنا بمركز لجنة الوفد ، وقص علينا كل هذه الحكاية . فاستلفتنا نظره إلى ما جاء بتقرير مستشار الأشغال ، من أن العمل بدئى فعلا على النهرين الأبيض والأزرق ، وهذا دليل على أن عمل اللجنة صورى ، وأكثر من هذا أن صوتاً واحداً مصر فى اللجنة ، ولا يمكن إقناع أربعة أصوات إنجليترا ، واستخلصنا من ذلك أن لا قائمة من انضمام أحد المصريين للجنة ، لتلا يقال فيها بعد إن العمل تقرر بحضور من يمثل مصر . وعلى هذه القاعلة بنى محمود فايد جواب اعتذاره عن قبول الأمورية . ولكن الجواب كتب بغاية ما يمكن من الدقة ، خدمة للقضية العامة ، وسأجتهد فى الحصول على صورة هذا الجواب الحقيقية وأرسلها لسعادتكم .

عبد الرحمن فهمى

...

ولكن ما هى قصة القنبلة التى فجرت مسألة مشروعات رى السودان ؟
إنها قصة القنبلة رقم ٣٠٠ . القنبلة التى ألقاها « عبد القادر محمد شحاته » الطالب

في المدرسة الإلهامية على محمد شفيق باشا وزير الأشغال !

إن عبد القادر محمد شحاتة نفسه ، هو الذي يكتب القصة ، وهذا هو فصل من مذكراته :

كنت جالساً في قهوة بنادي محمد على بميدان باب الخلق ، ألب طاولة مع الشيخ محمد يوسف الطالب بالأزهر . وأقبل شاب متوسط الطول ، قمحي اللون ، وقلمه لي باسم « الأخ فهمي » ، وجلس فهمي . . . تحدث حديثاً ، ثم انصرف . . . وبعد ذلك فرجحت بفهمي هنا عدة مرات ! . مرة ببذلة عادية ، ومرة ببذلة عامل ، ومرة ببذلة فلاح . . . وعند ما وثق بي قال : « إنني أعرف أن الشيخ محمود أبو العين كلفك بمهمة خطيرة في الصعيد في أول الثورة ، وهي توزيع منشورات ، والقيام بحركة في لنيا ، وأعرف أيضاً أنك الذي أشعلت الثورة في لنيا ، وأنه حكم عليك من المجلس العسكري البريطاني في الواسطي بضرب النار ، وأعرف أيضاً أن الذي هربك هو تحليل حافظ حكمدار لنيا ، متحدياً قرار السلطة البريطانية . . . فهل تقبل أن تكون عضواً معنا في الجهاز السري للثورة ؟ » . قلت : « نعم . . . » وأقسمت اليمين بحفظ السر . ثم عاد وقال لي : « هل أنت مستعد للموت في سبيل مصر في أي وقت ؟ » . قلت : « نعم . . . »

ثم تكررت المقابلات . . . وذات يوم قال لي : « انتظر تعليمات هامة غداً ! » . وفي اليوم التالي جاء فهمي وقال : « إننا ألقينا قبيلة على إسماعيل سري وزير الأشغال والحربية ، فاستقال فرعاً ! . وكان رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا سيستقبل لأن أحداً لم يجرؤ على قبول منصب وزير الأشغال لتنفيذ مشروعات الإنجليز في السودان ، ورجحت الثورة بأن محمد شفيق باشا قبل أن يكون وزيراً للأشغال والحربية والزراعة ، فقررت قيادة الثورة قتله ، وقد أجريت القرعة في الجهاز ، فكان وزير الأشغال والحربية من نصيبك ! فأراك ! » .

قلت : « مستعد ! » . . قال فهمي : « إن القنابل الجاهزة الآن ، والتي قرر الجهاز السرى استعمالها في هذه الحادثة هي قنابل تروجلسرين تنفجر في الهواء ونضيب من يلقها . وقد حدث قبلها بأسبوعين أن كلفتنا أحد الأشخاص بإلقاء قنبلة على إسماعيل سرى من هذه القنابل ، فأصيب زميلنا . فهل أنت مستعد للموت في هذه المهمة ؟ » . . قلت : « نعم . . أنا على آم استعداد » .

وفي اليوم التالي حضر فهمي ، وذهبت معه لمعاينة المكان الذي اختاره الجهاز السرى للثورة ، لتلقى منه القنبلة على وزير الحربية والأشغال ! . . وهو عبارة عن ميدان بسيط ، وبه مراحيض عامة ، بالعباسية ، في طريق مصر الجديدة . وأبلغني أن المكان درس ، وحددت الشوارع الممكن أن أهرب منها ، إذا نجوت من القنبلة . ومن حرص الوزير . . . تم صحنى إلى خرابة في حارة مؤدية إلى شارع التزعة ، وقال إننى سألقى ملابس التنكر والمسلمات في هذه الخرابة . . وأن عضواً في الجهاز سيأخذها من هناك ويخفيها على الفور ! . . وقال إن اللحظة وضعت على أساس أنه قبل أن تصل سيارة الوزير ، سيسبقها مباشرة موتوسيكل ، يركبه أحد رجال الجهاز السرى ، ثم يلقى هذا الشخص جريدة على الأرض أمامك ، كأنها وقعت منه مصادفة لتعلم أن السيارة التي خلفه مباشرة هي سيارة الوزير ! . . وذكر لى أننى سأتنكر في زى طباط أرتدى ملابسه فوق ملابسى العادية ، وبعد ارتكاب الحادث ، أدخل ملابس الطباخ في الخرابة التي عيها ، ثم أمشى كشخص عادى ، وأعود إلى بيتى ! . .

وابتسم فهمي وقال : « هذا إذا نجوت من القنبلة ومن الحرس ! » . . وسألنى فهمي من يقيم معى في بيتى ؟ . . فقلت : « إنه شاب من طنطا ألف كتاباً في الوطنية ، ووزعته له على المدارس ، وهو ضيف في بيتى » . . فقال فهمي : « إنك يجب أن تبيت بمنزل الأستاذ حسنى الشنتاوى عضو الجهاز السرى ، والذي رشحك لتكون

عضواً في الجهاز منا ، وهو الذي زكى اسمك ا .

وبالفعل بت ليلة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ في منزل حسنى الشنتاوى بياب الخلق .
ثم حلف فهمي وقال : « إن الجهاز السرى عرفه أن محمد شفيق باشا وزير الأشغال
سيعمر في المكان الذي حلفناه لارتكاب الحادثة في الساعة التاسعة إلا ثلاثاً . ويجب
أن تكون موجوداً في هذا المكان قبل هذه الساعة . وستأتيك القنبلة هناك ا . »

وسألته : « من الذي سيحضر بها ا ؟ » قال : « لا أعرف . . . » وارتليت
ملابس الطباخ ، ومريلة الطباخ ، وطاقية ، ووجلت وغيفين فينو في جيب
للريلة . . كل هذا أحضره فهمي . . قد أعد الجهاز السرى أدق الترتيبات لارتكاب
الحادث . . .

وفي الموعد والمكان المحددين ، جلست على دكة خشبية في الشارع . . وفي الساعة
الثامنة والنصف جاءت سيارة فخمة ، وتوقفت السيارة أمامي ، ونزل السائق يحمل سباً
مزركشاً ، ومشى به إلى بثبات ، ووضعه على الدكة بجوارى وقال : « خذ هذا
السبت . . وأعطه الباشا عند مروره ا . . » وفي لحظة كانت السيارة قد انخفضت
من أمامي .

وتطلعت إلى السبت ، فإذا بداخله قنبلة . . وهو عبارة عن سبت صغير يوضع
فيه الطعام . .

وبقيت أنتظر الموعد المضروب ا . . وخطت الساعة التاسعة إلا ثلاثاً ، فلم يصل
للموسيكال الذي سيعطى الإشارة ، ولا الوزير ا . . . وبعد الساعة التاسعة والنصف ،
بدأت أشعر بالخبرين اللذين يركبون البسكليتات لحراسة طريق الوزير يعمدون حولي ،
وفي العاشرة تقريباً جاء موسيكال يركبه « فيليب » مفتش البوليس المتخصص لحراسة
الوزراء ، ووقف أمامي ، وقال : « قاعد هنا ليه يا ابن الكلب ا ؟ » قلنا بشدة

وبعنف !.. ويكل هدوه قلت له : « وانت مالك ومالى يا خولجة يا ابن الكلب ١٤ »
قال : « أنا البليس ! .. انت بتعمل إيه ؟ » .. قلت : « أنا منتظر معالى محمد
شفيق باشا وزير الأشغال لإعطائه هذا السبت ، ليأخذه لبيه الصغير فى مدرسة
عبد العزيز ! .. » ، ثم أشرت إلى السبت ، وقلت « اتفضل فتشه ! .. » وإذا به
يركنى ويترك معى غيبراً واحداً على بسكليت ..

وفى الساعة الحادية عشرة وجدت أن لا مفر من طريقة لأهرب بالقنبلة . ووجدت
عربة حنطور تمر أمامى ، فالتفت مع العريجي على أن يوصلنى إلى مدرسة عبد العزيز
بعبدين ، بجوار بيتى ، ويكل هدوه وثبات حملت السبت بجوارى فى الحنطور
إلى باب المدرسة . ودخلت للمدرسة لأنى قريباً فيها ، ودخلت إلى غرفة الطعام
ووضعت السبت بالشباك ، ثم خرجت خارج المدرسة مرة ثانية فرأى الخبز الذى
كانا يتبعنى ، وسط الخلم ، فانصرف ، لأنه تأكد من أن الذى كنت أحمله هو
طعام .. وقبل خروج الطلبة للعداء ، عدت إلى غرفة الطعام ، وحملت السبت -
بعد أن خلعت القوطة والجلاية فى غرفة الطعام التى كانت خالية - وأخذت السبت
بالقنبلة ، وعدت إلى بيتى !

وأكرمى الله حيث لم تنفجر القنبلة هذه المرة ، والعجيب أنه مما يدل على كفاءة
الجهاز السرى للشورة ، أنى ماكلت أدخل باب شفتى حتى وجدت خلف ظهرى
« فهمى » عضو الجهاز السرى ! .. وقال لى فهمى : « أنت اليوم تستحق أكبر
نیشان فى الدولة ، لأننا جميعاً كنا نراقبك من بعد ، ولم نجرؤ على القرب منك ،
بسبب رجال البوليس السرى المنتشر حولك ، وقد تصرفت بثبات ، وقد ظهر لنا أن
الوزير لم يخرج اليوم من البيت لأن ابن خاله مأمور سجن نبي سويف قد توفى ،
ودفن بالليل . »

وسكب فهمي قليلا وقال : « لقد قررت قيادة الثورة أن يكون التنفيذ يوم السبت
— وكان هذا الحديث في يوم الخميس — ولكن ستغير الخطة .. المكان كما هو !
غير أنك ستقف بجوار المراحض ، وسترتدى ملابس عسكرية بوليس ! »

وفي مساء الجمعة حضر فهمي إلى منزل حسنى الشتتاوى ومعه ملابس جندي
بوليس كاملة .. حتى العصا التي يحملها الجندي ! . وقال إن الوزير سيصل في
التاسعة إلا ثلاثا .. وقبل الموعد المحدد ، وصلت السيارة التي فيها السائق الذي أعطاني
القنبلة داخل علبة جزمة ! .. ثم أقبل الموتوسيكل المكلف بالإشارة ، وألقى
الجريدة ! .. وأمسكت بالقنبلة استعداداً لإلقائها ، وإذا بالوزير يرموه سيدتان !!

وهنا تسمرت في مكاني ولم ألق القنبلة . لأنني أنا مقتنع بقتل الوزير ، ولكن
ما ذنب السيدات ؟ .. وإذا بالسيارة الفخمة تجيء بسرعة البرق ، وتستلم
منى القنبلة ، وتختفي ! .. وعدت إلى بيتي ، وجاتني فهمي في حضور الأستاذ
حسنى الشتتاوى ، وسألني : « لماذا لم تلق القنبلة ؟ » ، فأخبرته بأن وجود سيدات في
السيارة منعي من التنفيذ ! .. فقال فهمي : « التنفيذ غداً صباح الأحد ٢٢ فبراير ..
وهذه المرة سترتدي ثياب عامل من عمال العنابر ، والتنفيذ يكون في مكان يجوار
المراحض ! »

وبالفعل ارتديت ملابس عامل العنابر ، وهي ملابس كلها زيت ، وطربوش
قديم مصبوغ بالزيت .. ووقفت في نفس المكان .. وجاءت السيارة الوجيعة ، وقدم
لي السائق القنبلة في علبة ورق كبيرة ، أكبر من العلبة الماضية .. وفي العلبة مسلمان

كفى أستعملهما في حالة الدفاع عن النفس . . ثم جاء موتسيكل الإشارة ، والتي
الجريده أمامي ، واستعددت للتنفيذ .

وأقبلت سيارة الوزير فألقيت القنبلة ، فأحدثت دويًا هائلًا وملاّت الميدان
جميعه بالدخان ! . . ولم أتبين شيئًا في الدخان ، وسمعت صوتًا يقول : « قتلنى
يا ابن الكلب ! »

واعلمت أن الوزير أصيب ، وذهبت إلى طريق النجاة المرسوم في الخطة ،
فجاء خلفي عسكري من حرس الوزراء على موتسيكل ، فأطلقت عياراً نارياً في
المواء فرجع ! . ومضيت في طريقي حتى وجدت الخرابية ، فخلعت ملابس العمال
وألقيت بها في الخرابية هي والمسدس الذى أطلقت منه الرصاص ، وأبقيت المسدس
الثانى . . .

هل تعرف دولت فهمي ؟

ومشيت في طريقي شخصاً عادياً حتى وصلت إلى شارع النزهة . ثم لاحظت
أن هناك من يتبعني عن بعد ، وأسرعت ومعى صديقي عباس حلمي الذى كان
يبتظرني في شارع النزهة ، ووجدنا مدرسة بنات قبطية ، فدخلناها ، وشعرنا بأن
البوليس يحيط بالمدرسة . وإذا بناظرة المدرسة تطلب منى المسدس ، وتخفيه ! .
ووصل الحكمدار رسل باشا وإنجرام بك وقتشاني ، فلم يجدوا شيئاً ! . ولست أعرف
اسم هذه الناظرة التي أظهرت هذه الشجاعة العجيبة في هذه الظروف ! .
وقبض على " ، ووضعيت في السجن ، وتعرف على محمد شفيق باشا وزير
الأشغال ، حسين سرى (باشا بعد ذلك) الذى كان مديراً لمكتبه . .
وبدا التحقيق قلت : « إننى ألقى القنبلة لقتل محمد شفيق باشا لأنه قبل

منصب وزير الأشغال بعد استقالة إسماعيل سرى باشا ، بعد أن رفض أي مصري أن يقبل هذا المنصب . . . وكانت السلطة العسكرية البريطانية تريد إثبات أن الحادث هو مؤامرة كبيرة ، وتبحث عن الشركاء ، وتحاول أن تعرف من هم قواد الجهاز السرى !

وفوجئت بتوفيق عبد المقصود - الذى كنت أستضيفه بمنزلى - يشهد بأننى كنت أبيت خارج المنزل من عدة شهور ! . . وشهد عبد العزيز سرى وكيل المحامى الذى كان يقطن فى حجرة بأسفل العمارة بهذه الشهادة نفسها ! . . وإذا بالحققين يحاصرونى ، ليعرفوا أين كنت أبيت ! . ولو ذكرت المكان ، لعرف الإنجليز « حسنى الشتاوى » ، وربما عرفوا « فهمى » ، وربما وصلوا إلى بقية الجهاز السرى ! .

وإذا بنى أتلقى داخل السجن رسالة من الجهاز السرى من خارج السجن ، بأن سيده اسمها « دولت فهمى » ، ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقاً ، ستقدم للشهادة وتقول لى كنت فى تلك الأيام أبيت عندها ! . وأنه يجب أن أعترف بهذا ، رغم أن هذا يسبى إلى سمعتى ، وإلى سمعتها ، ولكنها قبلت أن تقوم بهذه التضحية ! . واستدعانى النائب العام توفيق رفعت باشا للتحقيق من جديد ليسألنى أين كنت أبيت ؟ . وكانوا يتصورون أن هذا السؤال هو الخيط الذى سيوصلهم إلى الجهاز كله ! . . فقلت وأنا أظهر الحجل : « لئننى كنت أبيت عند السيده دولت فهمى ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقاً . . . » .

وأصدر النائب العام على الفور أمراً بالقبض على دولت فهمى ، فذهب إليها اللواء رسل باشا الحكمدار وإنجرام بك وكيل الحكمدار وقبضوا عليها . وجاءت لى للنيابة مكبلة بالحديد . . وتخفت سيده حسنه إلى غرفة النائب العام ، وإذا بدولت

هذه تهجم علىّ ، وتقبلني ، وتناديني : « يا حبيبي ! يا حبيبي ! . . . واعترفت
دولت فهمي هذه بأنني أبيت في بيتها ، وأنني عشيقها !
وهذه النائب العام ، والحكمدار ، ووكيل الحكمدار ! . . . وحاول الإنجليز أن
يفرو السيدة بأن تمتنع عن هذه الشهادة ، وتقرر عدم معرفتي ، فرفضت رفضاً باتاً ،
رغم جميع التهديدات التي هددوها بها ! . . . وفشلت السلطات العسكرية البريطانية
مرة أخرى في معرفة الجهاز السري !

وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية العليا علىّ ، وعلى صديق عباس حلمي
بالإعدام شنقاً ! . . . ومكثت أرتدى البذلة الحمراء ، بذلة المحكوم عليهم بالإعدام ،
٢١ يوماً ! . . . وفي اليوم الثاني والعشرين استدعاني القائد العام للجيش البريطانية
في مصر ، الجنرال واطسن ، وأبلغني أن جلالة ملك بريطانيا قد استبدل حكم الإعدام
بالأشغال الشاقة المؤبدة طول الحياة !

وكان عمري يومها ٢١ سنة ! ، وأمضيت في سجن طره ٤ سنوات ، أكسر
الأحجار ، إلى أن أفرج عنى سعد زغلول في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . . . وذهبت إلى
سعد زغلول ومعى عريان سعد ، الذي أتى قبيلة على يوسف وهبه باشا سنة ١٩١٩ ،
وإذا بسعد زغلول يعاققتنا ، ويقبلتنا ، ويقول :

« وقد يجمع الله الشتيين بعدما يظنان كل الظن ألا تلاقيا ! » .

وكان أهم شيء أردت أن أعرفه بعد خروجي هو أين صديق « فهمي » ، الرجل
الذي كان الصلة بيني وبين الجهاز السري ؟ . وعرفت أن « فهمي » هذا هو اسم
مستعار ، وأن الاسم الحقيقي ، هو « أحمد عبد الحى كيرة » ، عضو الجهاز السري ،
وأحد أبطال المجهولين ! .
ومضت الأيام . . .

وفي يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ استلخاني الدكتور أحمد ماهر وزير المالية إلى مكتبه ، وقال إنه يقدر جهادى ، وأنه يرى تعيينى فى وظيفة بينك التسليف ، واتصل تليفونياً بالأستاذ حسن كامل الشيشينى مدير بنك التسليف ، وطلب منه تعيينى فوراً . ثم طلب منى أن أذهب فى الحال ليقابلنى حسن كامل الشيشينى ، وذهبت إلى هناك ، فلم يقابلنى الشيشينى ، وعدت إلى أحمد ماهر وأخبرته بما حدث ، فاستلخى أحمد ماهر الأستاذ حسن كامل الشيشينى للحضور على الفور ، وقال له
أماى :

— يا حسن ! لولا عبد القادر شحاته وأمثاله ، لما جلسنا على هذه الكراسى ،
لا أنا ، ولا أنت !

وصدر قرار بتعيينى كاتباً فى بنك التسليف بثباتية جنهيات فى الشهر !
ثم مضت الأيام

وذهبت أزور النقراشى ، فوجدته جالساً مع ضابط بملابسه العسكرية برتبة اللواء وسألنى النقراشى : « ألا تعرف سعادة اللواء ٢٠٠٠ وتأملت اللواء فلم أعرف من هو وقلت : « لا قال النقراشى : « إنه السواق الذى أعطاك القنبلة ثلاث مرات وهو الآن حكيمياشى الجيش المصرى اللواء نديم باشا ! »

أين هى . . . ؟

ولم أر السيدة دولت فهمى ، منذ أن قبلتنى فى غرفة النائب العام ، فى شهر فبراير سنة ١٩٢٠ . ويبحث عنها فى كل مكان ! . وسألت عنها زعماء الجهاز السرى ، فطلبوا منى ألا أسأل عنها ! . وأصررت على السؤال عنها ! لقد كانت تعيش

كل هذه السنوات معي في زفرائني ! أحسست أنني أحيها . لا بد أن أتزوجها !
وأخيراً علمت أن أهلها قتلوها عند ما عرفوا من التحقيق أنني بت معها في بيتها
ليلة الحادث ! . . أنا الذي لم أرها إلا في غرفة النائب العام .
عيد القادر محمد شحاتة

صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها !

وأما صفحة من مذكرات الدكتور محمد حفي عضو الجهاز السري لثورة
١٩١٩ ، والمدير العام للتفتيش الفني بوزارة الصحة سابقاً . إنه يتحدث عن الدور
الذي قام به مع أعضاء الجهاز السري في صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها ،
واستخدامها في حوادث الاغتيالات . فيقول :

في صيف عام ١٩١٩ اتصل بي الأستاذ حسن كامل الشيشي المدرس بمدرسة
المعلمين العليا ، وكنت طالماً بالسنة الثالثة في مدرسة الطب ، وقال لي : « إنني
أشعر أنني أستطيع الثقة بك . إننا الآن نعمل في الثورة بواسطة القنابل ، لا المظاهرات
والمنشورات ! »

وكنا نجتمع في قهوة أمام قسم حايدين ، فكنت أدخل القهوة فأجد فيها الدكتور
أحمد ماهر ، والقراشي ، وحسن كامل الشيشي ، وشفيق منصور . . وكانت
التعليقات ألاً أضافح واحداً منهم ، وإنما أدخل إلى القهوة ثم أخرج ، وهنا يقوم
حسن كامل الشيشي بهدوه ، ويخرج ورأني ، فتمشي معاً في الشارع ، وكانت
التعليقات ألاً تتكلم في مكان ، بل تمشي في الطرقات لأن الحيطان لها آذان ! . . وكان
يحدث في بعض الأوقات أن يكون الاجتماع أمام منزل حسن كامل الشيشي في حي
الإتشاء (المنيرة الآن) . . وكنت أسكن في شارع التلؤل في البقالة ، ومعي أخي

عمود حفى المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً ، وكان طالباً في المدارس الابتدائية . وكان الدور الأول من البيت هو مخزن المسدسات والقنابل التي أستلمها من حسن كامل الشيشي .

وكان البيت في سفح جبل المقطم ، فكنا نستعمل الدور الأرضي للتمرين على إطلاق المسدسات . وتوليت تمرين الدكتور عبد القادر حلمي الشوربجي المدرس في كلية الطب ، الذي كان وقتها طالباً في الطب معي ، وزميل مصطفي كامل ، وغيرهما من الطلبة . وكانت مهمتي كذلك تمرين أعضاء الجهاز السرى على إلقاء القنابل . وكنت أبدأ بتدريبهم على قيادة الموتوسيكلات ، وكان البرتقال يستعمل بدل القنابل وكان التمرين في (المنيل) ، حيث أقيمت الآن العمارات الكثيرة على النيل . . . وكانت الطريقة أن نحدد هدفاً ، ثم نلقى البرتقالة على الهدف ، سواء كان هدفاً متحركاً أو هدفاً ثابتاً ، ثم يسلم لي حسن كامل الشيشي قنابل ميلز الإنجليزية ، وقد كانت عملية تجربتها تجري في صحراء حلوان ، وتبينت أنها ضعيفة ، وأخبرت حسن كامل الشيشي بنتيجة التجارب ، فجاءني بمشروع قنبلة جديدة ، وهي عبارة عن علبة من الصلب ثقيل بقلاووظ . وأحضر لي بوردة الديناميت المخلوط ، ثم أحضر لي زجاجة بها حامض كبريتيك مركز . .

وتوليت صنع القنبلة . . وصنعت عند سمكوى في (الناضرية) قاعدة من الزنك ، وأحضرتنا كمية من الحديد ، وقطعناها أجزاء لتكون شظايا للقنابل ، ووضعنا قاعدة الشحنة في قاع العلبة وحولها بوردة الديناميت المخلوط ، ثم وضعنا الزجاجة التي فيها حامض الكبريتيك المركز في قاعدة الشحنة لتظل واقفة لا تميل . واخلطنا بقطع الحديد بالمادة المرقمة ، ثم ألقنا القنبلة . وبدأنا تجربة هذه القنبلة الجديدة . .

وصحيت الدكتور أحمد ماهر في التجربة الأولى : ركبنا قطاراً من محطة الجزيرة

إلى قرية (المانية) ، وعبرنا النيل ، وفي مكان يشبه التل وضعت القنبلة في كوز ، وربطنا الكوز بدوابة ، ووضعنا القنبلة في الكوز ، ثم أخذنا الدوابة إلى الناحية الأخرى من التل وركعنا وراء التل ، ليكون فاصلاً بيننا وبين الانفجار ، وجلبنا للدوابة فاقالب الكوز ، واقلبت معه القنبلة واختلطت المواد ، وحدث الانفجار . . وبعد انتهاء التجربة ، ذهبنا إلى مكان انفجار القنبلة فوجدنا أنها دمرت المكان ! . وقال أحمد ماهر : « كويس قوى يا حفي ! . نستمر على كده ! . » .

ثم جأني حسن كامل الشيشيني وقال : « إن قيادة الجهاز السرى قررت أن تبدأ بالتنفيذ في رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا » . وكان عريان سعد عضواً معي في الجهاز ، وقرر اختيا عريان لهذه العملية بناء على تطوعه وتصميمه أن يقتل قبلى رئيس الوزراء القبطى .

وبدأنا تدريب عريان سعد بالبرتقال . . ثم جاء حسن كامل الشيشيني بالتحركات الكاملة لرئيس الوزراء ، وشكل سيارته المغفلة ، وهى سيارة سوداء والحزب الأسفل منها بلون الخيزران . . ورسمنا الحطة مع عريان سعد كما ذكرها في مذكراته التى سلمها المصطفى أمين .

• • •

وقد كان عبد الطيف الصوفانى عضواً في قيادة الجهاز السرى للاغتيالات . . وعرفنى حسن كامل الشيشيني بالصوفانى . . وكنت أتصل بالصوفانى الذى كان يرتدى العمامة والحبّة والقفطان ، وكان أحمر الوجه ، شديد الحماس ، يملؤه الإيمان والاندفاع كلما تحدث في شؤون الوطنية المصرية ، وكان الملهم الروحى لى . وفهمت أنه يشترك في عملية التمويل . . وكان يعطينى المبالغ اللازمة للتحركات ، وكان مجموع المبالغ التى أخذتها منه ١٥ جنيهًا ، مرة ، وعشرة جنيهات في مرة أخرى ، وكنا تلاميذ لا نستطيع أن ندفع هذه المبالغ من مصروفاتنا الشخصية ! .

ثم اتصل بي حسن كامل الشيشيني وأبلغني أن الجهاز السرى قرر اغتيال
إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال . . ورشحنا لهذه العملية الدكتور نديم باشا الذي
أصبح فيما بعد رئيساً للقسم الطبي في الجيش المصري، وكان يومها طالباً معي في
السنة الثالثة بمدرسة الطب، ومع حسن توفيق التلميذ في المدارس الثانوية . . وقمت
بتمرين الطالب نديم . . وقام نديم بإلقاء القنبلة هو وحسن توفيق على سيارة إسماعيل
سرى باشا في المنيرة ! .

وانفجرت القنبلة في السيارة ، وأصيب حسن توفيق بشظية ، ثم بدأت الشبهات
تحوم حو لي . . وكانت تعليقات الجهاز السرى أنه في حالة قيام شبهات حول أحد
أعضاء الجهاز ، فينبغي أن يخفى من مصر كلية !
وحدث أن جاءت شهادة المدرسة بنجاحي من السنة الثالثة إلى الرابعة بمدرسة
الطب ... وبعد أيام جاء خطاب من المدرسة يفصلني نهائياً من مدرسة الطب ! . .
وبالبحث ظهر أن اسمي في القائمة السوداء ! .

وبدأ ترتيب عملية الهرب . . وكان من الصعب أن أحصل على جواز سفر
بالطريقة العادية ، ولكن الدكتور علي إبراهيم باشا الجراح المعروف رحمه الله (وكان
أستاذي في الجراحة) استطاع أن يحصل علي جواز لي ، فقد كان له صديق في
الجوازات ، وانتهز فرصة غياب المدير الإنجليزي بالإجازة ، وحصل علي جواز
باسمي

وخرجت من مصر في مارس سنة ١٩٢٠ ، حيث أتممت دراسة الطب في جامعة
(فردريك ويلهلم) بيرلين . وحصلت على الدكتوراه في ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وقبل
سفرى سلمني حسن كامل الشيشيني توصية من أحد أعضاء الجهاز السرى إلى الدكتور

« كورت باولج » في فيينا . وقال حسن كامل الشيشيني إنه تقرر أن أدرس المقررات في فيينا عن طريق هذا الشخص . . .
وسافرت إليه فلم أجده . . .

وكان « أحمد عبد الحمى كيرة » من دفعنى فى مدرسة الطب ، وكان شخصية غامضة ، وشخصية قوية ، وكان يستطيع التأثير على أى شخص بتكلم معه . . . وقد بلغ من غموضه أننى كنت عضواً فى الجهاز السرى ولا أعرف أنه عضو فى الجهاز السرى معى ! . ولكنى كنت أعرف أنه عامل فى الحركات الهامة فى الجهاز السرى التى تحت الأرض . . . وكان العمل يجرى بسرية تامة . . . وكان يحدث أن أضطر إلى الاستعانة بزميل من زملائى الذى ليس عضواً فى الجهاز السرى ، ثم تقوم الدنيا وتقع بعد ارتكاب إحدى الحوادث ، فلا يفتح واحد منهم فمه . . . ومن الذين استعنت بهم الدكتور عبد القادر الدياسطى . والدكتور عبد الفتاح شريف ، وقد كانا زميلين لى فى مدرسة الطب .

وتركت أحمد عبد الحمى كيرة ، وسافرت ، وإذا بأخى محمود حفى يحتل مكانى فى الجهاز السرى !

وفى سنة ١٩٢٢ وصل عبد الحمى كيرة إلى برلين ، ومكث معى يومين . . . وعرفت أن أخى محمود حفى قبض عليه فى مؤامرة مع عبد الحمى كيرة ! . . . ثم فوجئ « كيرة » فى برلين بأن الحصار يحاول أن يطبق عليه فى الحال ، من المخابرات البريطانية . . . واتصل بنا بعض أصدقائنا بالخارجية الألمانية ، ووضعنا خطة لتهربه إلى خارج الحدود .

وبن أحمد عبد الحمى كيرة لفرأ غامضا ، إلى أن قتلته الخبايا البريطانية !
وكان أخى محمود حفى عضواً فى خلية أحمد عبد الحمى كيرة .

دكتور محمد حفى

مدير عام التنقيش الفنى بالتيابة
بوزارة الصحة سابقاً

خلية عبد الحمى كيرة . . ومحمود النحاس

ونبدأ البحث عن خلية أحمد عبد الحمى كيرة !

ونفى فى محاولة حل اللغز . . وتحصل على مذكرات محمود خليل النحاس
عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأحد أعضاء الخلية السرية التى كان يرأسها
أحمد عبد الحمى كيرة ، ومدير التبادل الثقافى بوزارة الإرشاد بعد ذلك .

إنه يكتب صفحة من مذكراته عن « كيرة » يوماً بيوم . . وعن مغامراته المثيرة ،
فيقول :

« كان أحمد عبد الحمى كيرة رئيس خيلتنا ، وكانت الخلية مكونة من المرحوم
أحمد توفيق ، الذى أتى القنبلة على حسين درويش باشا ، وشقيقه حسن توفيق
الذى أتى القنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وإبراهيم نظير الذى أعدم شتقاً فى سنة ١٩٢٢ ،
والمرحوم أحمد خالد ، ومحمود حفى الذى أصبح بعد ذلك مستشاراً بمحكمة
الاستئناف ، والدكتور محمد نديم طالب الطب الذى أصبح فيما بعد اللواء محمد نديم

باشا كبير أطباء الجيش المصرى ، والذي اشترك مع أحمد توفيق فى قبلة درويش باشا

« وكنت تلميذاً فى البكالوريا فى مدرسة الإمامية ، وكان عمى ١٨ سنة ! . . . كان أحمد عبد الحى كيرة طالباً فى الطب ، يشتغل ذكاء ووطنية ، عيناه براقان ، شديد التدين والاستقامة ، يبدو عليه الغموض ، لا يتكلم كثيراً ، شديد الحذر . إذا ضرب لك موعداً لا يحدد مكانه ولا وقته ، ولكنك فجأة تجده أمامك ، ثم يختفى فجأة . وكان لا يحضر اجتماعات الخلية السرية ، ولكننا نجده معنا ، ومعنا تعليمات قيادة الجهاز السرى !

وذات يوم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ جاء كيرة وقال لنا : « الجماعة يقولون إن محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، يدبر الحطط للقبض على الجهاز السرى للثورة ، وأنا يجب أن نتخلص منه ، لأنه أكبر موظف فى الدخلية يعتمد عليه الإنجليز فى قمع الثورة بعد نفي سعد زغلول . وأن الجماعة قرروا وجوب قتله ! » .

ولم يسأل أحد من هم « الجماعة » ! . لأن تقاليد الخلية السرية ألا تسأل عن مصدر الأوامر ! . . ثم سألتنا كيرة : « من منكم يقوم بالعملية ؟ » . . قلت : « أنا . . . » . وقال محمود حفى : « وأنا سأراقبه » . وفى نفس اللحظة أخرج أحمد عبد الحى كيرة من جيبه مسلساً أوتوماتيكياً وأعطاه لى . وقال كيرة : « إنه تقرر أن يتولى المنفذون عملية دراسة دخول وخروج محمد بدر الدين ! »

واختفى كيرة فجأة كما ظهر !

وبلأنا على القور نتيج محمد بدر الدين . . وعلمتنا أنه يقطن فى شارع الدواوين وهو شارع نويار الآن ، فى منزل يقع بقرب شارع المتديان ، وأنه يخرج كل يوم

من منزله بين التاسعة والعاشر صباحاً ، ويمشى على قدميه إلى وزارة الداخلية التي تبعد بضع دقائق عن بيته . . وجاء أحمد عبد المحي كبيرة وأخطرنا بأن الجهاز السري علم بأن محمد بدر الدين مسلح ، وأنه يحمل مسلماً في جيب معطفه الأيمن ، وأنه يسير دائماً ويده اليمنى في جيبه استعداداً لمواجهة أى اعتداء . وأنه حدثت قبل ذلك محاولات لاغتياله لم تنجح ، وأنه يعلم أن حياته مهددة .

ودرسنا المنطقة . . ووضعنا الخطة !

واتفق على أن يقف محمود حفي أمام منزل بدر الدين ، ويراقب خروجه من الباب ، وأن أقف عند زاوية شارع الداوين ، مع شارع البركة الناصرية . وعند خروج بدر الدين من منزله ، يتخفى محمود حفي ويربط حذاءه ، وعندئذ أستعد لضربه ، خاصة أنه سيمر على الرصيف الذي أقف عليه . . وبعد أن يربط محمود حفي حذاءه ، يستمر في سيره . أما أنا فأهرب من شارع البركة الناصرية ، في عدة شوارع ضيقة ومنعرجة في حواري عمارة البابلي ، بعد أن أضغ المسدس في جيبى ، حتى أصل إلى شارع خيرت ، ومنه أمشى إلى سكة الحنق ، ومنها إلى بركة القليل ، ثم إلى الحلمية حيث أسكن .

وفي يوم الثلاثاء ٣ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا إلى المكان المحدد لاغتياله وانتظرنا . . ولم يخرج بدر الدين ! ويطلب على الظن أنه غير موعد خروجه ، ونخرج مبكراً ! وقد بلغ من قدرة التدبير ، أن اتصل أحد أعضاء الخلية بخادمة محمد بدر الدين وعرف منها كل نظام خروجه ودخوله ومعيشته ، وساعدنا هذا كثيراً على إعداد خطة الاغتيال . .

وفي يوم الأربعاء ٤ يناير سنة ١٩٢٢ عدنا إلى المكان مرة أخرى . . ولم نتمكن

من العثور عليه ، فإنه لم يخرج في ذلك اليوم إطلاقاً ! .. وكانت حالتنا العصبية متوترة .

وفي يوم الخميس ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا في الساعة التاسعة صباحاً وانتظرنا في الأمكنة المحددة لنا . . وفي الساعة العاشرة إلا ربعمائة وأربعين زميلى محمود حنفي يعطى الإشارة المتفق عليها . وكنت واقفاً والمسدس في يدي داخل السترة ، وقدرت يدي على صدرى ، واتخذت موقفي في ناصية شارع البركة الناصرية ، وسمعت وقع أقدام بدر الدين وهو يقترب منى . . ثم وصل ، وأصبحت المسافة بينى وبينه حوالى نصف متر ، ونظر إلى نظرة شك . . ولم أتحرك . . وبمجرد أن خطا خطوة بعد أن أدار وجهه أخرجت المسدس بسرعة ، وأطلقت عليه الرصاص في صدره . . فصاح بدر الدين بأعلى صوته : « يا ابن الكلب .. امسكوه ! »

وأسرعت أعدو في شارع البركة الناصرية . . وقيل أن أخطو ببعض خطوات سمعت طلقاً نارياً ، فقد أطلق بدر الدين الرصاص من مسدسه قبل أن يسقط على الأرض . واستمرت في عدوى في الحواري المتعرجة ، إلى أن وصلت إلى شارع خيرت ، ولم يتبعنى أحد ، ولم يحاول أحد أن يقبض على . . ولهذا لم يجد الإنجليز شاهداً واحداً يتقدم ويصفى ، مع أن شارع الدواوين كان مزدحماً بالمارة ! . وعندما وصلت إلى شارع خيرت توقفت عن العدو ، وصرت إلى المنزل فدخلت ونظمت ملابسى ، وارتديت ملابس أخرى ، وحملت ملابسى والمسدس إلى منزل زميلنا أحمد خالد بالقاعة . ثم عدت إلى المنزل . .

وأعلنت السلطة البريطانية عن مكافأة قدرها خمسمائة جنيه لمن يرشد عن الجاني ، فلم يتقدم أحد !

وقرر الجهاز اغتيال عبدالحالق ثروت باشا !

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث وحدث أحمد عبد الحمى كبيرة فجأة في بيتي بالحلمية بشارع على باشا إبراهيم ، وهتأني باسم الجهاز السرى . ثم قال لى أحمد عبد الحمى كبيرة إن قيادة الجهاز السرى للثورة تلقت معلومات مؤكدة بأنه بدأت مفاوضات سرية جداً بين عبد الحالق ثروت باشا والورد أنبى ، وأن الغرض من المفاوضات أن تعلن بريطانيا استقلالاً وهمياً لمصر ، وفي الوقت نفسه تمهد ثروت باشا بأن يكتب خطابات سرية تلغى هذا الاستقلال ، وتعطى بريطانيا نفس الحقوق التي كانت لها قبل إلغاء الحماية البريطانية ! ولهذا قررت قيادة الجهاز السرى للثورة قتل عبد الحالق ثروت باشا . . وأنه تقرر تكليف محمود حفيى بتنفيذ هذه العملية !

وزارنى محمود حفيى ، وأبلغنى أنه صدرت إليه الأوامر بتنفيذ اغتيال ثروت باشا . . واجتمع فى عدة مرات ، ندرس خطة الاغتيال . . وأخبرنى محمود حفيى بأن منه بعض الزملاء فى هذه العملية ، وأن من بينهم أشخاصاً جديداً ، سيكون معهم خلية سرية لتنفيذ هذه العملية . وزارنى أحمد عبد الحمى كبيرة ، وقال لى إنه يوجد مع محمود حفيى فى خليته التى مستغذ اغتيال ثروت باشا شخص اسمه مصطفى فرغل لا يعلمن إليه الجهاز . . وقال محمود حفيى إنه مطمئن إلى مصطفى فرغل .

ورتيه الحطة بحيث يتم اغتيال ثروت باشا يوم ٢٦ يناير ، عند خروجه من منزله فى الدق ، متجهاً إلى المدينة، عن طريق الكويرى الأسمى ، كويرى الجلام حالياً . وتم الاتفاق على إلقاء حقيبة مملأى بالقنابل على سيارة ثروت باشا .
ووزع أحمد عبد الحمى كبيرة مسلمات على أعضاء خلية التنفيذ . . وأخبرنى

كيرة أنه كان يعيش مع مصطفى فرغل وبعض أعضاء خلية التنفيذ ، وضجأة قال مصطفى فرغل : « يظهر أنك من بيتنا ! » . قال كيرة : « لو كان هنا صحيحاً فسأضربه بالنار ، هو ومن يعاونه ! » . وقال كيرة وهو يروى هذه الواقعة : « إنني قلت هذا وأخرجت مسلحاً ، لأنني شككت في هذه اللحظة في مصطفى فرغل » - وقال مصطفى فرغل : « سأذهب وأرى من هو هذا الرجل الذي يتعبتنا ، وسأتحقق من الموضوع بنفسى » .. ثم عاد مصطفى فرغل إلى كيرة ، وقال إنه رجل يبحث عن شارع آخر ! .

وفي يوم التنفيذ .. قبض البوليس على عمود حفى وجميع من معه ، وهم يقفون في انتظار ثروت باشا في الأمكنة المحددة في اللحظة ، واستولوا على الأسلحة والقنابل التي كانت معهم .

وذهب البوليس في يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٢ إلى مدرسة الطب لقبض على أحمد عبد الحمى كيرة ، وفرجى كيرة بدخول عدد من الضباط الإنجليز ليقبضوا القبض عليه في العمل .. وعرف كيرة على الثوران مصطفى فرغل أبلغ البوليس ! وبسرعة منعدلة قال لهم : « أنتم تريدون أحمد عبد الحمى كيرة ! وأنا لست أحمد عبد الحمى كيرة ! » .. وإذا بطلبة المدرسة والمدرسين المصريين يشهدون بأن القبض عليه ليس هو أحمد عبد الحمى كيرة ! .. وترك الضباط الإنجليز أحمد عبد الحمى كيرة ، وراحوا يفتشون المدرسة عنه ! ! وفي هذه اللحظة اختفى عبد الحمى كيرة !

وفرحت في نفس اليوم بأن البوليس جاء ليقبض على أ ! ولم أكن بالمتزل .. وترك البوليس أمرا لي بالتوجه إلى المحافظة فوراً ومقابلة اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة شخصياً . وعندما توجهت إلى المحافظة سألت عن رسل باشا ، فقيل لي إنه غير موجود مؤظاً ، وطلبوا منى مقابلة وكيل الحكمدار .. وإذا بوكيل الحكمدار هو

اللواء محمد نديم باشا زوج خاتني ! وقال لي : « إيه الحكاية ؟ هل تعرف شخصاً اسمه محمود حنفي ؟ » . قلت : « أعرفه لأنه تلميذ معي في البكالوريا . . . له ؟ » . قال اللواء نديم باشا : « إنه قبض عليه في مؤامرة محاولة اغتيال ثروت باشا وإنه كان مراقباً ، وأن تقرير البوليس يقول إنه زارك ثلاث مرات قبل الحادث ، وإن آخر مرة كانت قبل الحادث بيوم واحد » . فأجبت بأنه « زميلي في البكالوريا ، وأنه كثيراً ما يحتاج إلى بعض الكتب والكراريس فيستعيرها مني للمذاكرة ! » فقال لي نديم باشا : « إنني سأستجوبك الآن رسمياً ، وعليك أن تقر هذا ، وسأحاول أن أحفظ الموضوع » .

وقد تم هذا . . . وحفظ الموضوع !

ونظرت قضية محمود حنفي أمام المحكمة العسكرية ، وإذا بشاهد الملك هو فعلا مصطفى فرغل ، كما توقع أحمد عبد الحى كيرة ! وحكم على محمود حنفي بالسجن . . . وتمكن في أثنائه من مواصلة دراسته والنجاح في البكالوريا والحقوق .

واختني عبد الحى كيرة من مصر !

وفجأة رأيت أحمد عبد الحى كيرة أمامي من جديد . . . يخطرني بأن قيادة الجهاز السرى قررت أن يختني من مصر ، وأنها وضعت خطة لیسافر إلى إيطاليا عن طريق ليبيا . . . وأنه سيكتب لي باسم مستعار . . . ثم اختني . . .

وشعرت بأن هناك شبهات ضدي ! . . . وأنتي مراقب . . . وأن البوليس يتعقبني . . . وصدرت لي تعليمات بأن أختني من مصر ، وحصلت على جواز سفر عادى ، وسافرت إلى ألمانيا في شهر يوليو سنة ١٩٢٢ ، بمجرد انتهائى من امتحان

الباكوريا . ووصلت إلى برلين . . فوحت بأحمد عبد الحى كيرة في أحد المطاعم . وكانت مقابلة مثيرة . وروى لى كيرة قصة هروبه من مصر فقال : « ارتديت زى الأعراب ، وأطلقت لحيتى ، وأخذت معى ما أحتاج إليه من التقدو دفعا . . وتم الاضاق مع قافلة من الأعراب لتأخذنى عن طريق الصحراء إلى ليبيا في مقابل مبلغ معين . . وسارت القافلة من طريق التميم إلى واحات ليبيا . . وكنت مسلحاً ، وتعرف طبعاً أنى أجيد الرواية . . وعرف الأعراب أن معى كيرة من الجنيهات الذهبية ، فاتفقوا على التخلص منى ، بأن يسوا لى السم فى الطعام ! ولكنى كطبيب شغرت فوراً بأن الطعام مسموم ، فامتنعت عن أكل أى طعام معهم ، واكتفيت بأكل البيض طوال الطريق ، لأننى أعرف أنه الطعام الوحيد الذى لا يستطيعون أن يسوا لى السم فيه !

وفى أحمد عبد الحى كيرة يتكلم : « وعندما وصلت إلى ليبيا ، وكانت مستعمرة إيطالية ، بدأت أولاً بتعلم اللغة الإيطالية ، وارتديت قبعة واسعة مما يرتديه تجار المواشى ، ودخلت فى عمليات بيع وشراء مواشى بين إيطاليا وليبيا وتونس ، مما حتم سفرى إلى إيطاليا لتوريد المواشى ! وكان هذا دفعا لأى شبهة أو شك فى موضوعى . . وسافرت من ليبيا إلى تونس ، ثم إلى إيطاليا .

« ووصلت إلى إيطاليا . . ولم يمض على بضعة أسابيع فى نابولى ، إلا وشعرت بأننى مراقب ، ويأتصالى ببعض أصدقائى من الإيطاليين علمت بأن الخبايرت البريطانية قد علمت بأننى سائرت إلى ليبيا ، ومنها إلى إيطاليا ، وأنها بدأت تطلب تسليمى على اعتبار أننى مجرم ! وانتقلت إلى فرنسا ، وإذا بالخبايرت تطاردنى فيها . ونصحنى أصدقائى بأن أهاجر فرنسا فوراً ، لأن قراراً سيصدر بتسليمى إلى بريطانيا حليفة فرنسا . . فلم أجد مفرأ من السفر إلى ألمانيا ، وهى عدو بريطانيا ، وأنها

وإن كانت مغلوقة على أمرها ، فلإنها لن تسلم بسهولة بمطالبة المخابرات البريطانية بتسليمي . وكان معي جواز سفر مزور ، تولى الدكتور سيد باشا عملية تزويره في إيطاليا بناء على تعليمات الجهاز السري في مصر .

ثم قال لي أحمد عبد الحى كيرة : « وكما تعلمت الإيطالية بسهولة ، تعلمت اللغة الألمانية بسهولة ، وقد قيد اسمي في جامعة برلين طالباً بكلية الطب للحصول على الدكتوراه » .

وتقابلنا عدة مرات . . وفي يوم من أواخر أكتوبر سنة ١٩٧٧ قال لي إن الجهاز السري في القاهرة أبلغه ، بطريقة سرية ، أن عبد الحالى ثروت باشا رئيس الوزراء ينوى السفر إلى سويسرا ، لحضور مؤتمر لوزان في شهر نوفمبر ، والتصديق على كل ما تنازل عنه تركيا من حقوقها في مصر لصالح بريطانيا . . وأن الجهاز السري في مصر أبلغه تعليمات بضرورة قتل ثروت باشا في لوزان ومنعه من أن يرتكب هذه الجريمة !

وبعشنا خطة اغتيال ثروت باشا في لوزان . . وتم وضع الخطة على أن أسافر أنا وزميل حمزة الطالب بالطب في برلين إلى لوزان ، وعند عيبيء ثروت باشا نقتله في الفندق أو في أى مكان آخر قرب المؤتمر . . وذهبت مع عبد الحى كيرة واشترينا مسدسين من برلين . . وكانا من أحسن الأسلحة ، وكان ثمن المسدس المستعمل في ألمانيا يومها لا يعدو جنبها واحداً ! وسافرنا إلى لوزان .

وبقينا زهاء أسبوعين ننتظر ثروت باشا . . وإذا بنا تلقى تعليمات بأن ثروت باشا عدل عن حضور المؤتمر ، عند ما علم بأن سعد زغلول أمر من منفاه في جبل طارق بإيقاد وفد برئاسة حسن حسيب باشا إلى لوزان ليقول في المؤتمر إن ثروت باشا لا يتكلم باسم مصر . . فعدنا إلى برلين . . وإذا بي أعلم أن الحكومة الألمانية

خضعت لضغط بريطانيا وأعطت عبد الحمى كيرة مهلة ٤٨ ساعة لمخاطبة ألمانيا .
وقابلت أحمد عبد الحمى كيرة ، فرجسته قلماً ، وقال لى إته قرر الاختفاء من برلين ،
لأنه عرف أن المخابرات تطارده ، وأنه سيذهب إلى مدينة ميونخ ، ومنها سيقرو
هل يسافر إلى روسيا ، أو يسافر إلى تركيا . .

وبعد قليل اختفى ، وكان يكتب لى من ميونخ باسم مستعار اثم انقلعت عنى
أخباره !

وكتت قد عرفت أحمد عبد الحمى كيرة فى برلين بصديق أحمد سرمد ، وهو
صديق لى من القاهرة ثم حضر إلى برلين لإجراء عملية بركيته . وكشف أحمد
عبد الحمى كيرة على ركية صديق ، وإذا به يشخص الحالة مثل تشخيص أكبر
أستاذ على فى جراحة العظام ببرلين ، وهو البروفيسير « هيلد براند » ، مع أن كيرة
كان وقتها لا يزال طالباً فى كلية الطب !

وتوطدت بينهما العلاقة . وكان صديق أحمد سرمد يسافر بانتظام إلى
إستانبول ، وبعد عدة سنوات قابلته فى مصر ، فأخبرنى أن أحمد عبد الحمى كيرة
أبلغه أن المخابرات البريطانية تتعقبه أينما ذهب . . وأنه حدث أن اتصل به بعض
الشرقين من عملاء المخابرات البريطانية وطلبوا علاقتهم به ، ثم اقترحوا عليه أن
يلهب معهم إلى ميناء إستانبول ليودعوا واحداً منهم كان مسافراً . وإذا به يكشف
أن المخابرات البريطانية وضعت خطة لاختطافه عند وصوله إلى المركب ، وحينه
فى إحدى القنصرت ، وتسليمه إلى السلطات البريطانية فى مصر . .
وتظاهر كيرة بأنه سيذهب إلى الميناء ، ولكنه لم يذهب !

وكانت هذه آخر أخبار تلقيتها من أحمد عبد الحى كيرة ، الرجل الذى كان
أحد أبطال الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ .

محمد خليل النحاس

مدير التبادل الثقافى
بوزارة الثقافة

• • •

الجهاز السرى يعرف ، قبل أن يعرف الملك !

ويظهر من مذكرات محمد النحاس ، أن أحمد عبد الحى كيرة أبلغ خليفته
السرية أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عرف أسرار مفاوضات ثروت مع الإنجليز فى
شهر يناير سنة ١٩٢٢ . . وأن عبد الحى كيرة أبلغ الخلية السرية أنه تقرر قتل
ثروت باشا لأن الجهاز عرف أن ثروت سيوقع خطابات سرية تفضى استقلال مصر
العلى !

والغريب أن الجهاز السرى عرف هذا السر الخطير قبل أن يعرفه الملك بعدة
شهور ! . . فقد جاء فى مذكرات الدكتور حسن نشأت التى رواها لنا ما يأتى فى
هذا الموضوع : « كانت وزارة ثروت تتولى المفاوضات سرّاً مع الإنجليز ، ولم
يستطع الإنجليز أن يصلوا إلى حل يرضاه المصريون نظراً للظيان الشعبى ، والشعور
الوطنى المتأجج فى تلك الأيام ، فاقترح صديق باشا على الإنجليز أن يصلحوا تصريح
٢٨ فبراير من جانب واحد هو بريطانيا . . ورفض الإنجليز ذلك ، لأنه سيضيع حقوقهم
فى مصر ، وأنه ليس هناك من يلتزم بتنفيذ المطالب التى تقدمتها التصريح ، وللحاجة
بالمصالح البريطانية ، فاتفق معهم ثروت وصديق على أن تلتزم الوزارة بتنفيذ هذه
المطالب فى خطابات سرية متبادلة بين الوزارة والحكومة البريطانية ، وقد قامت

حكومة ثروت يتبادل هذه الخطابات السرية مع اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني ،
ابدون علم الملك فؤاد . . . وبعد أن تم الاتفاق وأذيع في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،
فوجئ الملك فؤاد باللورد ألنبي يزوره ، ودار الحديث حول إعلان تصريح ٢٨ فبراير
من جانب بريطانيا . وقال اللورد ألنبي للملك فؤاد : « إنك طبعا تعلم بالخطابات
السرية التي تبادلها ثروت باشا مع الجانب البريطاني ، والتزمت جلالتك بها . . . » ،
فأبدى الملك فؤاد دهشته وقال إنه لا يعلم شيئا عن هذه الخطابات السرية !

« وبعد خروج اللورد ألنبي استدعى الملك فؤاد ، وكان غاضبا . . . وقال إنه
متضايق جدا من عمل ثروت باشا ، وارتباطه بالإنجليز بخطابات سرية دون علمه ،
وإنه حائر ماذا يعمل ؟ » . . . وقال لى الملك : « أنا أخشى من حكم التاريخ ! أنا
لا يعنى أى شيء إلا ماسيقوله التاريخ ! إن يصدق الناس أن هذا العمل ارتكبه وزارة
ثروت بدون علم الملك ! » قلت له : « إن هذا العمل لا يلزم إلا أشخاص الوزراء
أنفسهم ، وإنه ما دام الاتفاق قد تم دون أن يستكمل إجراءاته الشرعية ، بموافقة
الملك والبرلمان ، فإن الاتفاق السرى لا يلزم إلا الوزراء الذين التزموا به ويسقط
بسقوطهم . واقترحت أن نسقط وزارة ثروت ! . . . ولكن الإنجليز كانوا يستدون
تلك الوزارة التي ارتبطت معهم سرى ، ولا يسمحون للملك بإسقاطها !

« وحاول الملك ، بشتى الطرق ، أن يخرج الوزارة والوزراء ، على غير جدوى !
كان لا يدعهم إلى القصر . كان يتجاهلهم فى المناسبات الرسمية . كان يعتمد
ألا يصفح ثروت باشا رئيس الوزراء فى أى حفل رسمى . . . وكان من عادة الملك
أن يؤدى صلاة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد ، وكان من عادة رئيس الوزراء
والوزراء أن يقفوا بيباب المسجد لاستقبال الملك عند وصوله ، فكان الملك لا يصفح
رئيس الوزراء والوزراء ، ويصفح من هم أقل منهم منصباً ، لإخراج الوزراء

وإشعارهم بغضبهم ، ولكن كل هذه المحاولات لم تفلح في جعل ثروت باشا ووزراءه يستشعرون الحرج ويقنعون الاستقالة !

« وذات يوم ، وكان يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كما أذكر ، استنحاني الملك فؤاد ، وكان متضامياً جداً من ثروت باشا ، وقال لي : « إن ثروت لا يريد أن يقدم استقالته على رغم الإهانات المتوالية التي أوجهها إلى الوزراء . . وإن الإنجليز يستندون الوزارة إلى أبعد الحدود ، وأنا لا أدري ماذا أصنع ؟ » . . فاقترحت على الملك أن يؤدي صلاة الجمعة في الجامع الأزهر : وكنت أعرف أن الأزهر كان شغلة الوطنية ، وكان ملتجئاً لا يحتاج إلى كبريت . . وأن الوزراء لا يجرؤون على الظهور في الأزهر لانتظار الملك كالمعتاد !

« وأبدي للملك فؤاد استحسانه الفكرة ، وطلب مني تنفيذها ، وأن اتصل بثروت باشا وأخبره بذلك . . فذهبت إلى مكنتي بالقصر ، وأسكنت التليفون واتصلت بثروت باشا وأخبرته بأن الملك سيؤدي صلاة الجمعة في جامع الأزهر . . وأقبلت التليفون في الحال ، حتى لا أعطى لرئيس الوزراء فرصة الاعتراض ، وكنت وأنا أفعل ذلك أسمع صياح اعتراضه !

« ودعي مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل لبحث الأمر ، وتوجه إسماعيل صديق باشا وبعض الوزراء إلى اللورد ألنبي ، وأخبروه بما يعتمه الملك أن يقوم به ، وأن حسن نشأت هو الذي دبر هذا الموضوع . . واختار الجامع الأزهر بالنسبة لإخراج الوزارة ، لأن الوزراء لا يجرؤون على الذهاب إلى الأزهر ، وقال الوزراء إن هذا العمل موجه ضد الإنجليز ، وطلبوا من اللورد ألنبي أن يتدخل لاختيار مسجد آخر غير الأزهر يؤدي فيه الملك الصلاة . . وكان من صفات اللورد ألنبي أنه عسكري صريح ، فقال للوزراء : « إن من تقاليد بريطانيا ألا تتدخل في المسائل

الدينية ، ومصر بلد إسلامي ، والمالك له أن يصل في أي جامع ، فلا دخل لنا في ذلك ا . . . وحاول صدق باشا أن يقنع اللورد ألتني بأنها ليست مسألة دينية ، ولكنها مسألة سياسية من تدبير حسن نشأت ، وقال له صدق باشا : « إنه يوجد ملكان في القصر ، ملك كبير وملك صغير ، وإن الملك الصغير هو الذي دبر هذا الأمر ضد بريطانيا ، وطلب منه الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية ، وإبلاغها بذلك حتى يصدر الأمر بمنع الملك من الصلاة في الأزهر . فأرسل اللورد ألتني بريقة إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن رأيه ، ورأى صدق باشا ، وبنى مجلس الوزراء مجتمعاً برياسة ثروت باشا في انتظار رد وزارة الخارجية البريطانية !

« وفي الساعة الواحدة صباحاً وصلت بريقة وزارة الخارجية البريطانية إلى لورد ألتني بأنها تؤيد وجهة نظره يعلم التدخل في المشاعر الدينية . وأبالت البريقة فوراً إلى مجلس الوزراء وهو مجتمع في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، فكان وقعها على الوزراء كالتقبلة ، وقررت الوزارة الاستقالة فوراً ، لأن الوزراء لا يمكن أن يواجها الشعب في الأزهر ، ولا أن يكونوا يعلمن على حياتهم من الأزهرين والشعب إذا ذهبوا لأداء الصلاة ا . . . وأخذت الوزارة تعد كتاب استقالتها ، واستمرت في إعداده حتى الساعة الخامسة صباحاً . وفي صباح الأربعاء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كان الملك يستقبل قناصل الدول ، وحضر ثروت باشا ، وفي يده ورقة ملفوفة - وليست في مطروف - وكان الملك في تلك اللحظة يستقبل قنصل السويد ، (الذي قتل بعد ذلك ، منذ عامين في الإسكندرية) ، فأيقيت ثروت باشا في مكبي حتى انتهى الاستقبال ثم استأذنت له في مقابلة الملك ، فأذن له ، وقدم ثروت استقالة الوزارة بدون أن تقال كلمة واحدة من أي من الجانبين ، وعلى الفور

عهد الملك فؤاد إلى توفيق نسيم بتأليف الوزارة .

« وبعد ذلك اتصل الإنجليز بتوفيق نسيم ، لتنفيذ ما تضمنته الخطابات السرية التي التزمت بها وزارة ثروت ، فأخبرهم بأن هذه الالتزامات قد سقطت بسقوط الوزراء الذين تبادلوا هذه الخطابات مع الجانب البريطاني ، وأنها غير ملزمة للوزارة الجديدة قانوناً ! . . . وحدثت أزمة . وقيل للورد ألنبي إنها مؤامرة من تدير الملك الصغير حسن نشأت ضد الإنجليز . وهنا تقدم لورد ألنبي وطلب من الملك إخراجي من الديوان الملكي ! . . . وأختي الملك على الأمر ، ولم يشأن أن يفانخي فيه ، ولكنه كان متضايقا ، وضمت أيام دون أن يرد على الورد ألنبي ، أو يتخذ طلبه ، فصدرت الأوامر إلى أربع بوارج بريطانية بالتحرك من مالطة إلى الإسكندرية ، وهذا الورد ألنبي بأن الأسطول البريطاني سيحتل منطقة الجمارك في الإسكندرية ، وهي المنطقة الوحيدة التي كانت في أيدي المصريين ، فترجعت إلى الملك واتمست منه إعفائي من العمل في الديوان الملكي ، فأراد الملك أن يطمئنني ، فقالت له : « إني لا أقبل أن تضار بلادى من أجلى ، وإذا لم توافق جلالتيكم على إعفائي من العمل في القصر الملكي فلنأى أعرف كيف أعمل لحل هذا الأمر » .

« وهم الملك من كلامي أننى « سأنتحر » ، فوافق على إخراجي من الديوان الملكي ، ولكن الإنجليز أصروا على إخراجي من مصر كلها » .

• • •

هذا ما رواه الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد عن كيفية خروج وزارة ثروت عام ١٩٢٢

• • •

ولكن المرحوم إبراهيم فتحى باشا وزير الحرية والبحرية فى تلك الأيام . . .
يضيف رواية أخرى ، وكانت هذه الرواية نفسها يرويها جعفر والى باشا وزير
الأوقاف فى تلك الوزارة ، لأعضاء النادى الأهلى ، الذى كان رئيساً له :
فى يوم الثلاثاء نفسه الذى اتصل فيه نشأت باشا من القصر برئيس الوزراء عبد الخالق
ثروت باشا ، ييلته أن الملك فؤاد سيؤدى صلاة الجمعة فى الأزهر ، تلقى الوزراء
جميعاً ظروفاً حكومياً غريباً وجدوه على مكاتبهم !

وجهه ثروت باشا على مكتبه فى وزارة الداخلية .

وجهه واصف سميكة باشا على مكتبه فى وزارة المواصلا .

وجهه مصطفى ماهر باشا على مكتبه فى وزارة المعارف .

وجهه إبراهيم فتحى باشا على مكتبه فى وزارة الحرية .

وجهه إسماعيل صدق باشا على مكتبه فى وزارة المالية .

وجهه جعفر والى باشا على مكتبه فى وزارة الأوقاف .

وجهه حسين واصف باشا على مكتبه فى وزارة الأشغال .

وعندما فتح كل وزير الظرف الحكومى الكبير وجد ما يأتى : « إذا ذهبنا إلى
صلاة الجمعة فى الأزهر فسوف تضربون جميعاً بالرصاص . . . »

« اليد السوداء »

وعلى الورقة علامة اليد السوداء المشهورة !

وكان الوزراء جميعاً يعرفون الكثير عن هذه اليد السوداء . . .

وأثار هذا التهديد فرع الوزراء ، وكانت الاستقالة !

أسطورة في الثورة ، يتحدث عنها الناس !

في مذكرات عريان سعد ، الذي ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء في ثورة ١٩١٩ يقول بالحرف الواحد :

كانت في ثورة ١٩١٩ أسطورة يتحدث عنها الناس ، ويتناقلون أخبارها ، ويتحدثون عن مغامراتها العجيبة . وكانت هذه الأسطورة هي سيد محمد باشا الطالب بمدرسة للمعلمين العليا . وكانت السلطة العسكرية البريطانية أمرت في سنة ١٩١٩ بإلقاء القبض على سيد محمد باشا لاشتراكه في مؤامرة لإلقاء قنبلة على رئيس الوزراء محمد سعيد باشا ! وكانت الإشاعات تتعقبه ، والسلطة البريطانية تتعقب هذه الإشاعات . . يشاع أن سيد محمد باشا ظهر فجأة في حي السيدة زينب بالقاهرة وأنه وزع أسلحة وقنابل واختفى .. وتسرع قوات البوليس الحربي البريطاني إلى السيد زينب ، وتحاصر شوارعها ، وتهاجم البيوت ، وتفتش كل غرفة بحثا عن الأسطورة ، وإذا بالإشاعة تقول إنه ظهر في الإسكندرية متنكراً في ثوب بحار ، وهنا ينقض الحصار البريطاني عن السيدة زينب ، ويتحرك البوليس الحربي البريطاني في الإسكندرية يفتش البيوت بحثا عن سيد باشا ، فإذا بأخبار من بور سعيد تؤكد أنه ظهر فيها ، وأنه وزع أسلحة وقنابل ! ويشهد أشخاص بأنهم رأوه فعلا متنكراً في زى ضابط بالجيش البريطاني ، فيقوم البوليس الحربي البريطاني في بور سعيد ، وينطلق بحثا عن سيد محمد باشا في كل بيت ، وفي كل غرفة . . فلا يجر له على . .

عريان يوسف سعد

فأهى قصة هذه الأسطورة !

من هو سيد محمد باشا الذى كان الشعب يتحدث عن مغامراته فى ثورة ١٩١٩ ؟ إننى تلقيت الخطاب التالى من الدكتور سيد باشا المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقا .

« عزيزى مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد . فإنك تبحث عن أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد يدهشك أن تعلم أن والدك المرحوم أمين يوسف هو الذى أدخلنى فى الجهاز السرى للثورة ، وأنى أنا الذى أدخلت أحمد عبد الحى كيرة ، فى ذلك الجهاز السرى . لذلك أرسل لك فصلا من مذكراتى السرية ، أرجو أن يضىء شيئا من النور فى سر هذا الجهاز العجيب !

المخلص

سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

التربية والتعليم سابقا

وإنى أتتحنى قليلا ، وأترك للدكتور سيد محمد باشا ، أن يروى فى مذكراته شيئا جديداً عن تكوين هذا الجهاز :

« كنت طالبا بمدرسة المعلمين العليا بالقاهرة ، وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ سررتى همس عجيب فى المدينة ، أن سعد زغلول ذهب إلى دار الحماية مع زميله على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، وطلب من السير ونجت نائب ملك الإنجليز ، الاستقلال التام ، باسم الشعب المصرى !

واهتر كل واحد منا لهذا النبأ الخطير . . وذهبت إلى بيت سعد زغلول أسمع

تفاخيل ما حدث . وقابلني هناك الأستاذ أمين يوسف الحايي ، وسلمني نص
المحادثة التي حدثت بين سعد وزملائه ونائب ملك إنجلترا ، لأذيعها بين الناس .
ثم قابلني مرة أخرى وقال لي إن الإنجليز يقولون إن سعد باشا لا يمثل أحدا ، وإن
الشعب لا يريد الاستقلال ، وإنه لهذا تقرر أن يوقع الشعب كله توكيلا لسعد زغلول .
وزملائه للمطالبة بالاستقلال التام . . وإنه طبع عدداً ضخماً من هذه التوكيلات
ليوقعها الشعب بأجمعه .

إمضاءات كل الشعب !

وأعطاني « توكيلات » ليوقعها الطلبة ، مفوضين سعداً وزملاءه للمطالبة بالاستقلال
التام . وحصلت على توقعات زملائي الطلبة . . وعدت إلى بيت سعد زغلول .
فأعطاني أمين يوسف توكيلات جديدة . . وتكرر هذا عدة مرات ! إن المطلوب
توقيع كل رجل وامرأة ! الذين يعرفون يوقعون بإمضاءاتهم . . والذين لا يعرفون
يختمون أو يبصمون بأصابعهم !

* * *

وهنا قطع مذكرات الدكتور سيد باشا لزوى ما حدث في هذه التوكيلات .
كان الكولونيل « ب . ج . الجود » أحد كبار ضباط المخابرات بالجيش البريطاني ،
وكان قد حضر ثورة ١٩١٩ ، ونشر مذكراته في كتاب بعنوان « مصر في فترة
الانتقال » المطبوع في مطبعة أرنولد بلندن عام ١٩٢٨ . قال الكولونيل الجود في
مذكراته صفحة ٢٣٦ :

« كانت مصر سكرى بالحماس ! اجمع المصريون عرائض توكيل سعد زغلول .

ضموها إلى بعضها البعض . بعد مضي أسبوع على وجه التقريب من اليوم الذي وزع فيه سعد زغلول هذه التوكيلات كان تحت يده ما يزيد على مليون عريضة ، وكان متوسط عدد الإضاءات التي تحملها كل عريضة حوالى عشرة إضاءات . كان اسم سعد زغلول على شفاه جميع الرجال . كان انتخابه زعيما نتيجة حتمية . وبناء عليه فقد أصبح هناك حزب واحد وبرنامج واحد . . .

انتهى ما كتبه الكولونيل ألبود في مذكراته ، ونعود إلى استئناف مذكرات سيد محمد باشا الذى قال :

« وتكررت مقابلتى لأمين يوسف . وذات يوم . . قال لى الأستاذ أمين يوسف ، وقد كان يقيم يومئذ مع سعد زغلول فى بيته ، وهو زوج ابنة شقيقته ، ووالد مصطفى أمين وعلى أمين ، إن قيادة الثورة اختارتنى للعمل فى جهازها السرى ! . فرجبت . ولم أسأل عن أى شئ » : عن هى هذه القيادة ؟ مع من سأستغل ؟ ما هى مهمتى ؟ ولكنى فهمت من الكلام أنها مهمة خطيرة « تحت الأرض » ! . . . وبعد فترة . قابلنى أمين يوسف فى بيت سعد زغلول ، وانحنى لى وقال إن قيادة الثورة قررت تأليف لجنة سرية لطلبة المدارس العليا ، تعمل « تحت الأرض » ، بسبب ظروف الأحكام العرفية وطغيان السلطة العسكرية البريطانية ، وإن هذه اللجنة تتألف من طلبة موثوق بهم فقط ، وأن تختار من كل مدرسة مندوبين اثنين فقط . وقال أمين يوسف إن مهمة اللجنة السرية هى : أولا : توزيع المنشورات وطبعا . ثانيا : عمل البيانات . ثالثا : إصدار جرائد سرية لأن الجرائد لن تنشر شيئا عن الثورة بسبب الرقابة والأحكام العرفية . رابعا : تنظيم الإضرابات خامسا : مقاومة أعداء الثورة . سادسا : تأليف فروع لهذه اللجنة- بنفس نظامها فى القاهرة - فى الأقاليم ، وأن يكون العمل تحت الأرض أيضا . ويجب أن يعلم أعضاء

الخلايا أن مهمتهم خطيرة ، قد تؤدي إلى الإعدام ! . . سابعا : عمل شبكة اتصالات بين اللجان الفرعية ، بحيث يمكن وصول تعليمات القيادة إليها في أسرع وقت ، في أى مكان . ثامنا : تنبثق من لجنة القاهرة خلايا صغيرة لا تزيد على اثنتين ، تكلف كل خلية بعمل واحد من الأعمال المتقدم ذكرها لضمان السرية التامة .
ثاسعا : أن قيادة الثورة اختارتك أنت لتكون مسئولاً عن هذه العملية ، وتنفذها على مسؤوليتك .

وأفهمنى أمين يوسف أن مهمته تنتهى هنا ، وأن شخصا آخر غيره سيتصل بى ويبلغنى باقى التعليمات . وعلى الفور بدأت فى تأليف هذه اللجنة . . واختارت عن مدرسة المعلمين العليا أنا وزميلى محمود عوضين طه ، وعن الجامعة الأهلية يوسف العميد وحسن الهلالى . . وكنا نعمل ليلا ونهاراً . . وألفت اللجنة خلية منى أنا ويوسف العبد لعملية الاتصال بمندوبى الأرياف لتوصيل منشورات وبيانات سعد زغلول . . واستأجرنا غرفة فى (بركة الفيل) لنطبع فيها الجريدة السرية . . وأمکن تأليف لجان للطلبة فى كل مدينة فى القطر كله من القاهرة إلى أسوان . . وأصبح للطلبة شبكة «تحت الأرض» يمكن نقل التعليمات والمنشورات إليها فى وقت قصير . وفى الوقت نفسه كانت تتألف لجان فوق الأرض فى كل قرية ومدينة وإقليم للقيام بالعمل العلنى . وكانت ساعة الصفر المحددة للانفجار هى الساعة التى يتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول !

التنظيم . . !

وهنا تقطع مذكرات الدكتور سليم باشا ، لننتقل إلى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الذى اطلع على الوثائق التى حصل عليها

الإنجليز في تلك الفترة. إنه يقول في صفحة ٢٨٤ من الجزء الثاني من مذكراته :
« أثناء عام ١٩١٨ عمل سعد زغلول بلا كلال أو ملل ، للحصول على تكوين قوى موحدة من المصريين المتعلمين . . نجح في ذلك إلى حد بعيد . لدرجة أن سعد زغلول ، غير المقيد بقيود المنصب ، انتهز انهماك مجلس الوزراء المصري في عمله ، وكان مجلس الوزراء متعاوناً وتعاوناً وثيقاً مع السلطات البريطانية والمدنية . . انتهز سعد زغلول هذه الفرصة ، فقد كان مطلق اليد في تعبئة الرأي العام نفسه والارتباط به »

وفي الصفحات من ٢٨٧-٢٩٥ يقول لورد لويد : « ترك المجال مفتوحاً أمام سعد زغلول . أخذ يعمل بكل طاقته ، وبكل عزم وتصميم على تدعيم مركزه . . كان صلباً في مطالبه ، نشيطاً في جهوده لتكثيل الشعب ، بدأ فوراً في تطوير حملته . شكل اللجان في جميع الأقاليم . نظم الاجتماعات في جميع أنحاء مصر . جمع التوقيعات بالجملة بتوكيل سعد وزملائه ومنحهم سلطة العمل باسم شعب مصر ! . . ولم تلمس السلطات الإنجليزية ما يجري . كان الموقف يتطور بسرعة كبيرة . اقترب الموقف من درجة الغليان . . دعابة سعد زغلول تعمل في الظاهر طبقاً للقواعد القانونية والدستورية ، وفي الخفاء تعمل بمنتهى الخطورة على إثارة اضطرابات عامة . . . وقبل أسبوعين من قيام الاضطرابات كتب « سير ميلين شيتهم » ، المندوب السامي البريطاني ، إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول :
« إن الهياج الذي نظمته الزعماء الوطنيين بدأت تخدم ناره ، وبدأت حذته . . »

• • •

وفي صفحة ٢٠٧ يقول لورد لويد في الجزء الأول من مذكراته :
« جاءت الأيام الأولى من شهر مارس : مصر تغلي بالثورة . للسلطات

البريطانية بدأت تدرك أن الموقف لا يخلو من الخطر . تقرر كبح سعد زغلول . كانت كل عناصر الانفجار مكتملة ، لا يتقصها إلا إشارة تشعلها . . كانت الشرارة على وشك الاشتعال . . أمرت السلطات البريطانية باعتقال سعد زغلول . انفجرت الناز في الزنود . . كان الطلبة أول من ثاروا . في صباح يوم ٩ مارس انتشر الطلبة فجأة في الشوارع حاملين شعلة الاضطرابات حينما حلوا . وقعت أعمال التخريب في مساء اليوم نفسه . الجماهير المتمردة تدمر الممتلكات . الموقف يزداد سوءاً . . اضطرابات في كل مكان . اندلعت الثورة في الأقاليم . اصطدامات في كل مكان بين الجيش البريطاني والشعب . . وانتشرت الثورة فجأة في مصر كلها ! . . واضطر الإنجليز إلى الخضوع ، وأفرجوا عن سعد زغلول وزملائه المنفيين في مالطة !

الحجاة !

وتترك مذكرات لورد لويد المندوب السامي البريطاني وتعود من جديد إلى مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السري لثورة ١٩١٩ : « أفرج الإنجليز عن سعد زغلول ، وسافر من مالطة إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . وفوجئنا بأن محمد سعيد باشا تولى الحكم ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يتولى الحكم في ظل الحماية ! . . وفوجئنا بأن سبعة من المصريين قبلوا الاشتراك معه في الحكم ، والحماية البريطانية لا تزال موجودة ، والجيش الإنجليزي لا يزال يحتل أرضنا ! . . وعدنا إلى مهمة لجنة الطلبة . . فوجدنا أن البندي الخامس من أهدافها هو مقاومة أعداء الثورة . إننا قاومناهم بالمشورات وبالبيانات ، وبالاضطرابات ، وبالجرائد السرية ولكننا لم نقتلهم من مقاعلم ! . . وفكرت أنا

ويوسف العبد في أن « مقاومة أعداء الثورة » تدخل تحتها عملية ضرب بالقنابل والرصاص !

وبمنا من أين نجىء بالقنابل والرصاص ! إن أمين يوسف عندما أبلغني تطليات الثورة قال إنه يجب أن نعتد على أنفسنا ، وأن يتولى الطلبة الصرف على العملية من جيوبهم ، حتى يشعر القامون بالعمل أنها عمليتهم هم ، وأنها ليست عملية من فوق . وكنا نجرم أنفسنا من الضروريات لنشترى الورق والحبر الذى نطبع به المنشورات ، وندفع مصاريق الانتقالات بين المديریات . . . وقال يوسف العبد إنه يعرف شايشا إنجليزياً فى الجيش البريطانى ، فاتصلنا به وطلبنا منه أن يشتري لنا مسلماً ! وإذا بالشاويش الإنجليزى يعرض علينا أن يبيع هو مسلماً لنا ينجيهن ! وأصبحت الثورة تملك مسلماً واحداً !

وفى أوائل أبريل سنة ١٩١٩ فاتحت أحمد عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى أن ينضم إلى الخلية ، وكنا نقيم قبل الثورة فى بيت واحد فى البغالة ثم انتقلت أنا إلى سكة عيد الرحمن فى الخلمية ، وبقى كيرة فى البغالة . . . وعرضت الفكرة على كيرة فرحب بها على الفور . وفتح يوسف العبد صديقه حسن سالم الطالب فى المنتسة . وبدأنا تفكر فى أن نزيد عدد أسلحة الخلية ، ولكن من أين التمويل ، وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف بك الصوفانى عضو الجمعية التشريعية وعرضنا عليه الفكرة وقلنا له إنك بصفتك من الأعيان تستطيع أن تجمع تبرعات لعمل منشورات ، وتعطينا القلوس ، ووافق عبد اللطيف الصوفانى ، وأعطانا عشرة جنيهات ، وذهبنا إلى الشاويش الإنجليزى وأعطيناه خمسة جنيهات ، وطلبنا أن يشتري لنا قنابل ومسلحات !

وبعد يومين جاءنا الشاويش الإنجليزى بمسلس وقنبلتين بخمسة جنيهات ! . .

ثم أعطيتاه خمسة جنيهات أخرى . . وجاء بمسكين وقبيلتين ! وأصبحت ترسانة الخلية السرية فيها أربعة سلسمات ، و٤ قنابل ! ! وجرينا القنابل فوجدنا أنها لا تنفع لعمليتنا . وفكرت أنا وأحمد عبد الحى كيرة أن نقوم نحن بصنع القنابل بأنفسنا ! وكنت أنا طالباً بالقسم العلمى بالمعلمين ، وكان عبد الحى طالباً بمدرسة الطب . وأحضرنا كتاباً عن الكيمياء . . وقراءناه فلم نجد فيه شيئاً عن القنابل ! ولكن وجدنا فى المامش اسم كتاب باللغة الإنجليزية عن المبرقعات .! وطلبت من الطالب محمد على ، زميلى فى مدرسة المعلمين أن يستعير هذا الكتاب من دار الكتب ، وأحضر الكتاب . ورحت مع كيرة ندرسه . . واخترنا نوعاً من القنابل . . وهو يتكون من مسحوق بكريك أسيد وكلورات بوتاسيوم ، ويصب عليهما عند الضرب حامض الكبريتيك . وقال أحمد عبد الحى كيرة إنه سيسرق لنا الأحماض من معمل مدرسة الطب ، وفعلاً أحضر لنا لترًا ونصف لتر من هذه الأحماض . ووجدنا أن بلورات بكريك أسيد تستعمل فى صباغة الحرير باللون الأصفر . ولكيلا نلقت النظر توليت أنا ويوسف الابد شراءها من (مصايغ) صغيرة فى حى الجيمالية . أما كلورات البوتاسيوم فاشتريناها من معمل أدوية بشازع نوبار ، (شارع الجمهورية الآن) . . وكان المفروض أن يوضع حامض الكبريتيك فى أنبوبة مرتفعة توضع فى نهاية جسم القبلة ، فاشترينا زجاجات عطر خالية من محل صغير فى التريفة . . وأصبحنا نملك جميع المواد التى تصنع منها القبلة ! ولكن ليس عندنا جسم القبلة !

وبلأنا نبحت عن حدادين للقيام بهذه العملية . ومعنا أن الجهاز السرى للثورة ألف تنظيمًا سريعًا للعمال ، وأن محمد عثمان الطوبجى ، وهو جزبجى ، يتولى الإشراف على هذا التنظيم . واتصلنا به ، وسألناه هل يستطيع أن يمد بين

عمال العنابر شخصاً يوثق به ليصنع لنا جسم القنبلة . فحضر لنا في اليوم التالي اثنين من أعضاء الجهاز السرى للعمال ، أولهما هو الشيخ أحمد جاد الله العامل بالعنابر ، والذي سلمه سعد زغلول مذكراته كما جاء في الحلقات السابقة ، والذي كان متهمًا بعد ذلك في قضية الاغتيالات مع ماهر والتقراشي . وثانيهما هو إبراهيم موسى الدامل بالعنابر ، وهو الذي أعلم بعد ذلك بست سنوات في حادث السردار . ووضعتنا للشيخ جاد الله وإبراهيم موسى تصميم جسم القنبلة المطلوب . وكان المفروض أن يكون جسم القنبلة من حديد الزهر ، فلم يجدوا مادة كافية من حديد الزهر ، في مكان لا يلفت النظر . . . ووجدوا أنه من الممكن الحصول على ذلك ، محل محل الحديد الزهر .

وضع الشيخ جاد الله وإبراهيم موسى قنبلتين . وعبأنا القنبلتين ، أنا وأحمد عبد الحمى كبيرة ، وقررنا أن نجربهما . . . ولكن أين تقوم بهذه التجربة ؟ ! واقترح يوسف العبد أن نذهب إلى قريته « شبرا النملة » وقال إن فيها أماكن سحيقة ممكن عمل تجربة فيها ولا يشعر بها أحد . . . ووصلنا إلى شبرا النملة . . . ورأينا فيها مزارع القطن والقمح ، واستبعدنا مزارع القطن لأن شجرة القطن قصيرة ولا يمكن أن نخشى فيها ، وفضلنا مزارع القمح لأنها طويلة . . . ولكن خشينا أنه إذا حدث الانفجار قد يحمي أحد من الفلاحين فيرانا وسط القمح . . . وخطر ببالنا أن نصعد جميعاً فوق شجرة عالية ، فإذا ألقينا القنبلة ، وأحدثت صوتاً ، وظفر الناس إلى ناحية الانفجار لم يروا شيئاً ! وصعدنا فوق الشجرة ، وألقينا القنبلة ، فأحدثت انفجاراً ونصحت التجربة . ولم نستلفت نظر أحد ، ولكن نسينا أن الزنك ليس قوداً للقتل !

موعد عند ترزى !

وعدنا إلى القاهرة ، فإذا بالقراشى يرسل لى أن أقابله على الفور أنا ويوسف العبد فى محل ترزى اسمه محمد توفيق ، فى حارة زغيب ، وهى بين شارع قصر النيل وشارع عبد الخالق ثروت . . وكان القراشى هو الذى اتصل بنا قبل ذلك ، وكان مكلفا بمسئولية جريدة (المصرى الحر) وهى الجريدة السرية التى كنت أطبعها أنا ويوسف العبد . وذهبت مع يوسف العبد إلى الترزى الذى حدده القراشى ، فوجدته هناك ، ووجدت معه رجلين لا أعرفهما . . وأخفنى القراشى فى جانب من محل الترزى ، وقال لى : تفكر لو فكرنا أننا نقوم بموادث اغتيالات . . هل يوجد فى الطلبة من يقوم بها ؟ . فقلت : « أنا ويوسف العبد ! » . وقصصت على القراشى التجربة التى قمنا بها مع « كيرة » ، ونتيجتها . وطلب القراشى وصفا لقبيلة ، ورسمت له الوصف ، وسلمته له . والتفت القراشى إلى الشخصين المجهولين وقال :

« ده فيه ناس جاهزين ومستعدين ! »

وقلمنا إليهما . . فإذا بهما الدكتور أحمد ماهر ، وحسن كامل الشيشينى . . وأخرج حسن كامل الشيشينى مصحفا من جيبه وقال : إذن تقسم على المصحف بأن هذه المسائل السرية لا ييوح أحد بها ، وأن من يكتشف أمره ، لا يقول إلا بعن نفسه !

وأقسمنا اليمين !

لم يكن الترزى الذى اجتمعنا فى محله موجوداً معنا ، كان قد دخل إلى الغرفة التى بها العمال الذين ييكونه البدلات ، وعرفت بعد ذلك أن الترزى محمد توفيق

هو عضو في الجهاز السرى أيضا ، ولكن في قسم توزيع المنشورات ، ولا يعرف
شيئا عن الاختيالات ! .. وسألنى النقراشى : « أتم صرفتم .. ؟ » قلت :
« نعم .. » قال النقراشى : « كم .. ؟ » فأخبرته .. فأراد أن يعطينى المبلغ
قلت : « إننا أخذناه من شخص آخر » .. قال النقراشى : « من .. ؟ » .
قلت : « لا بد أن أستأذنه .. هل لديك مانع أن أقول له على أسمائكم ؟ » . قال
النقراشى : « قل اسمى أنا فقط ، ولا تقل الأسماء الباقية .. وابتداء من اليوم سنتولى
نحن التمويل .. » . وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف الصوفانى وأخبرناه بما
قال النقراشى . فقال الصوفانى : « سأصل بالنقراشى مباشرة » ! .
وطلبنا من الحاج أحمد جاد الله أن يصنع لنا عشر قنابل ، وآتم صنعها على
النور ، بالاشتراك مع الخلية السرية للعمال . وأحضر الحاج أحمد جاد الله نجاراً
من الخلية السرية ، فبنى نجياً في الثرة التي استأجرناها في بركة النيل ..

على بركة الله !

ثم جاءنا أمر بالتنفيذ في محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! وكانت صيغة الأمر
هى أن النقراشى قال لنا : « على بركة الله .. نفذوا في محمد سعيد باشا رئيس
الوزراء ! »

واخترت أنا لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء . واختير يوسف العبد ،
ليتولى إعطاء الإشارة . وبدأ الجهاز السرى يضع تقريراً عن تقلبات رئيس الوزراء
وبواعيده ، والشوارع التي يمر بها ! .. وبدأنا الاستعداد لإلقاء أول قنبلة في
الثرة ! .. وقبل موعد التنفيذ بأربع وعشرين ساعة جاءنى أحمد عبد الحى كيرة
وقال : « حدث تغيير في الخطة .. أنت لن تتولى التنفيذ ، ستتولى عملية الإشارة

فقط ، وستولى التنفيذ شخص آخر . فسألته : « من هو ؟ » . قال : « عبد الحميد المنسوري » . قلت : « وهل هو مستعد ؟ » . قال أحمد عبد الحى كيرة : « نعم ، ونجح فى الاختبار . . »

وفى ليلة التنفيذ أحضرت القنبلة ، وذهبت إليه فى بيته ، وعلمته كيف يقوم بالعملية . وكانت الحطة هى : سيارة محمد سعيد باشا ستجىء من نادى محمد على مخترقة شارع سليمان وتمر فى ميدان الإسماعيلية الذى هو ميدان التحرير الآن . تتجه السيارة فى طريقها إلى شارع قصر العيني . ثم إلى شارع الشيخ ربحان إلى مكتب محمد سعيد باشا بوزارة الداخلية . يجلس عبد الحميد المنسوري على قهوة فى الميدان فى محل تشغله أجزاخانة وندسور الآن . السيارة ستصل إلى المكان المحدد حوالى الساعة العاشرة والنصف . الإشارة التى أقوم بها هى أن أخرج من جيبي منديلا أبيض وأمسح به وجهي ثم أضع المنديل فى جيبي ، وأمشى !

وحل الموعد ولم تحضر السيارة ! . . ومرت دقائق ولم تحضر السيارة ! . . ورأيت أن أذهب إلى نادى محمد على لأعرف ماذا حدث لرئيس الوزراء ، فلم أجد سيارة رئيس الوزراء ، وعدت إلى ميدان الإسماعيلية - التحرير الآن - لأرى زميلى وأخبره بالتأجيل . وإذا بى أرى البوليس والمخبرين يحيطون به !
واخضيت على الفور . .

وارتديت ملابس بلدية ، واتجهت إلى بيت صديق لى . . واتصل بى بالجهاز السرى على الفور وأخبرنى أن زميلى المنسوري اضطر للاعتراف تحت تعذيب الإنجليز ، وأنه ذكر اسمى ، وذكر اسم أحمد عبد الحى كيرة . . وقبض الإنجليز على أحمد عبد الحى كيرة . . وهكذا فشلنا فى إلقاء أول قنبلة فى الثورة !

وتنكرت في الزي البلدى وسافرت إلى قرية (شرباص)، وأبلغت أهلى في قرية (كفر الشاوى) مركز فارسكور أنى بحير . . وبعد بضعة أيام عدت إلى القاهرة، وأمضيت الليل في الغرفة التى استأجرتها في بركة القليل لتكون مخزنا للقنابل . . وهكذا نمت تلك الليلة مع عشرين قنبلة !
ثم استأجرت غرفة أخرى قريبة من بركة القليل ، وتنكرت في زي شيخ معمم ، وغيرت معالم وجهى ! واتصلت بالجهاز السرى على الفور . . وبدأنا العمل . .

العمال في المعركة !

وقابلنى الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العمال في الجهاز السرى وقال لى :
« لماذا لا تشركون العمال في العملية ؟ لا يكشفنا أن نصنع القنابل . . نريد أن نضرب أيضا ! » . قلت : « لا مانع . . » . وعرض الحاج أحمد جاد الله فكرته علينا : « نحن العمال نأخذ قسم الكفار (أى الإنجليز) وأنتم تأخذون الخونة من المصريين ! »

واتفقنا على هذه القسمة ، وسلمنا الحاج أحمد جاد الله مسلحين ! وكان لا يمر أسبوع إلا ويقتل الجهاز السرى للعمال ثلاثة من الجنود الإنجليز ! واختار العمال لهذه العملية منطقة الدراسة ، والحوض المرصود .

مكان الاجتماعات

واتخذت جميع الاحتياطات اللازمة حتى لا أقع في يد البوليس البريطانى . . .
فقد وزعت صورتي على جميع البلاد! ولم أكن أخرج من مخبئى إلا بعد المغرب . :
ورببت الاجتماعات كالاتى : أجمع بيوسف العبد في جامع مصطفى فاضل بجوار

مدرسة المعلمين في صلاة العشاء . ويتصل يوسف العبد بالتقراشي . وأجتمع بالطوبجي صانع الأحذية والمسئول عن جهاز العمال السرى في جامع صغير بميدان باب الخلق بعد العشاء . وأجتمع بأحمد عبد الحى كيرة ، وقد أفرج عنه بعد اعتقاله بشهور . في جامع عابدين . وكان يوسف العبد يقابل التقراشي في مكان قريب من مدرسة الهياثم .

• • •

واستطاع الجهاز السرى أن يحصل على صور جميع المخبرين الذين يعملون مع البوليس الإنجليزي والسلطة العسكرية البريطانية . . واستطعنا أن نعرفهم جميعاً . وأن نراقبهم جميعاً ! وكان الفضل في ذلك لأحد ضباط البوليس المصريين في وزارة الداخلية . وقمنا بعدة عمليات . . ونجحت عمليات القنابل على طول الخط . وكنت أنتقل في كل مكان ، أوزع القنابل والمسدسات على الخلايا السرية .

تحذير !

وفي أواخر يناير سنة ١٩٢٠م جاءني يوسف العبد وقال : إن الجهاز السرى حصل على معلومات بأن الحلقة بدأت تضيق عليك ، وأنهم سوف يستطيعون القبض عليك بين يوم وآخر . وأن الجهاز السرى وضع قاعدة ، فإنه في حالة ما إذا بدأت الحلقة تضيق على أى فرد من أفرادها ، فيجب أن يختفى من مصر تماماً ، وأن يعمل مكانه شخص جديد . وأنه لهذا تقرر وضع خطة لتزويجى إلى الخارج ، وأنه سيكون لي هناك مهمة سأخطر بها عند وصول . واشترك في عملية التهريب أحمد عبد الحى كيرة ويوسف العبد وأحمد زكى فهمى . وتم الاتفاق مع رئيس بحارة الباخرة سردينا الإيطالية ، واسمه « ألبرتو نسرودو » ، وهو إيطالى . وطلب رئيس

البحارة مائة جنيه ذهباً لهذه العملية . . وقلت ليلاً إلى السفينة الراسية في ميناء الإسكندرية ، وأمضيت الليل في غرفة المهومات . وعندما وصلت إلى ميناء جنوه اكتشفت أنه يتقضى جواز سفر ! وقال رئيس البحارة إن مهمته تنتهى عند وصولي إلى الميناء ، وإن مهمة التزول إلى الميناء هي مهمتي وحلي ! . . ورأيت ضابطين من البوليس الإيطالى واقفين على سلم الباخرة يفحصان الجوازات . . واستطعت بسرعة أن أفهم كل واحد منهما ، أن زميله رأى جواز سفرى !

تزوير الجوازات !

واستطعت أن أخرج من الميناء ! ولكنى قابلت مشكلة : لا بد لى تعيش فى إيطاليا أن تحصل على جواز سفر ! ولا تستطيع أن تعيم فى فندق إلا إذا قلمت جواز السفر . .

وأسرت إلى بوليس المدينة ، وقلت إن محفظتى وفيها جواز سفرى نشت من جيبي ! وأعطانى البوليس ورقة حتى يحىء لى جواز سفر من القاهرة ! ثم استطعت بطريقة ما أن أحصل على جواز سفر تركى !! وبعد فترة تلقيت رسالة من القاهرة من الجهاز السرى أنهم يريدون تهريب أحمد عبد الحى كيرة من مصر ، لأن أمره انكشف ! وأرسلت إليهم أن الصعوبة فى الجواز ، وأنى اكتشفت أن الزنكوغراف متقدم جدا فى إيطاليا ، وأنى اتفقت مع محل زنكوغراف فى إيطاليا ليقوم بتزوير ما نريده من جوازات السفر للأشخاص الذين يرغب الجهاز السرى فى تهريبهم إلى الخارج ! . . وأن كل المطلوب منهم أن يرسلوا لى جواز سفر أى شخص مصزى عادى ، ثم صورة الشخص المطلوب تهريبه ، فأعيد لهم الجواز كاملاً باسم عضو الجهاز السرى المطلوب !

مطلوب تهريب « كيرة »

وتلقيت رسالة من يوسف العبد عضو الجهاز السرى فى القاهرة تقول :
« انكشفت مؤامرة اغتيال عبد الحالى ثروت . أسرت السلطة البريطانية بالقبض
على أحمد عبد الحى كيرة . اختفى كيرة . . تقرر ضرورة خروج كيرة من
مصر كلها لأنهم ضيقوا الحناق عليه . ضع خطة تهريبه من عندك بسبب الرقابة
الشديدة . »

* * *

وأرسلت رسالة إلى يوسف العبد أقول فيها : « أرسل پاسپورت باسم أى
شخص ومعه صورة " كيرة " » . وأرسل يوسف العبد پاسپورت المطلوب مع رئيس
البحارة « نوسترومو » . وأرسلت مع « نوسترومو » جواز السفر كاملاً بعد أن تم
تزويره !

ووصل عبد الحى كيرة إلى إيطاليا فى أواخر فبراير سنة ١٩٢٢ بجواز السفر
الزيف ، وقال لى إنه طورد من السلطات البريطانية مطاردة عنيفة ، وإنه سيسافر
إلى ألمانيا لدراسة الطب .

وبعد ذلك تلقيت رسالة من الجهاز السرى بالقاهرة : « مطلوب جواز سفر
باسم كامل أحمد ثابت عضو الجهاز السرى » ، وهو الذى أصبح فيما بعد الدكتور
كامل أحمد ثابت المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً . . وقمت بتزوير جهاز
السفر المطلوب . ثم تلقيت بعد ذلك رسائل متتابعة . . مطلوب مسلمات . . مطلوب
أسلحة . . مطلوب ذخائر !

وكنت أرسل المطلوب مع « ألبرتو نوسترومو » رئيس البحارة الإيطالى !

* * *

وحصلت على دكتوراه في الطبيعة البحتة من جامعة روما . . وعند الإفراج عن سعد زغلول والمنفيين ، عدت إلى القاهرة ، وقرر مجلس إدارة مدرسة الهندسة تعييني مدرساً بمرتب ٣٥ جنيهاً في الشهر . . واستدعاني النقراشي - وكان مساعد السكرتير العام لوزارة المعارف - وقال لي : « لو أعطيناك هذا المرتب فسيقولون إننا نحايك لصلتك بالثورة ولأنك من الجهاز السري ، ولذلك سنعطيك ٢٠ جنيهاً فقط ! » ولم أعترض ، وقلت له : « نحن لم نشتغل للمرتبات . . وإنما اشتغلنا للموت ! »

مائة ألف جنيه !

وعندما قبض على النقراشي وماهر في مايو سنة ١٩٢٥ استدعاني « إنجرام بك » وقال لي : « إننا نريد أن نعرف شركاءك في ثورة ١٩١٩ ! » . قلت له : « ليس لي شركاء ! » . قال : « إن عندي قراراً بتعيينك مساعد طبيب شرعي ! » قلت : « إنني غير متخصص في الطب الشرعي ! » . قال : « سنعطيك مائة ألف جنيه إذا أثبت أن النقراشي وماهر كانا شركاء في الاعتقالات ! إن لدينا الدليل ، ولكننا في حاجة إلى تأييد لهذا الدليل ! » . قلت : « لا أعرف شيئاً ! »

واستدعي إنجرام بك يوسف العبد ، وعرض عليه نفس المبلغ فرفض ! . . ثم استدعي إنجرام بك عريان يوسف سعد ، وعرض عليه نفس العرض ، فرفض ! . . ثم استدعاني رسل باشا حكمدار القاهرة ، وقال لي : « هل تعرف النقراشي ؟ » . قلت : « أعرفه في مناسبات اجتماعية » . قال : « هل تعرفه في مناسبات أخرى ؟ » . قلت : « لا . . » . قال : « هل تعرف أحمد ماهر ؟ » . قلت : « نعم . . » .

قال : « أين رأيته ؟ » . قلت : « مع النقراشى ! » . قال : « هل تعرف أحمد عبدالحى كيرة ؟ » . قلت : « نعم . » . قال : « كيف عرفته ؟ » . قلت : « إنه من بلدى . وكنت أسكن معه قبل ثورة ١٩١٩ » . قال : « إن عبد الحى كيرة يقول إنك اشركت معه والنقراشى وأحمد ماهر فى اغتياالات ! » . قلت : « يقول كيرة ما يقول ! ولكن هذا لم يحدث » . قال : « ستواجهك به ! » . قلت : « مستعد ! » . قال : « سنرسل مستر جريفيث مدير مكتب العمل بوزارة الداخلية ، وتذهب معه لتتقنع كيرة أن يحضر إلى مصر » .

- وخشيت إذا رفضت أن يعرفوا أن فى الأمر شيئاً ، وتظاهرت بالقبول ، وقلت :
إنى مستعد للسفر إلى إستانبول بشرط أن يجيء والد كيرة معى ، ليساعدنى فى إقناعه !

وأرسلت إلى أحمد عبد الحى كيرة رسالة فى إستانبول أقول له : « اترك إستانبول فوراً ! » . ورويت له ما حدث . . وقابلت والد أحمد عبد الحى كيرة ورويت له ما حدث ، وطلبت إليه أن يرفض السفر ، ويحتذر بأنه مريض !

وسافر مستر جريفيث مدير مكتب العمل - والذى كان فى الوقت نفسه موظفاً فى المحاورات البريطانية - إلى إستانبول وحده . .

ويحث عن عبد الحى كيرة . .

فإذا به قد اختفى من إستانبول !

الدكتور سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

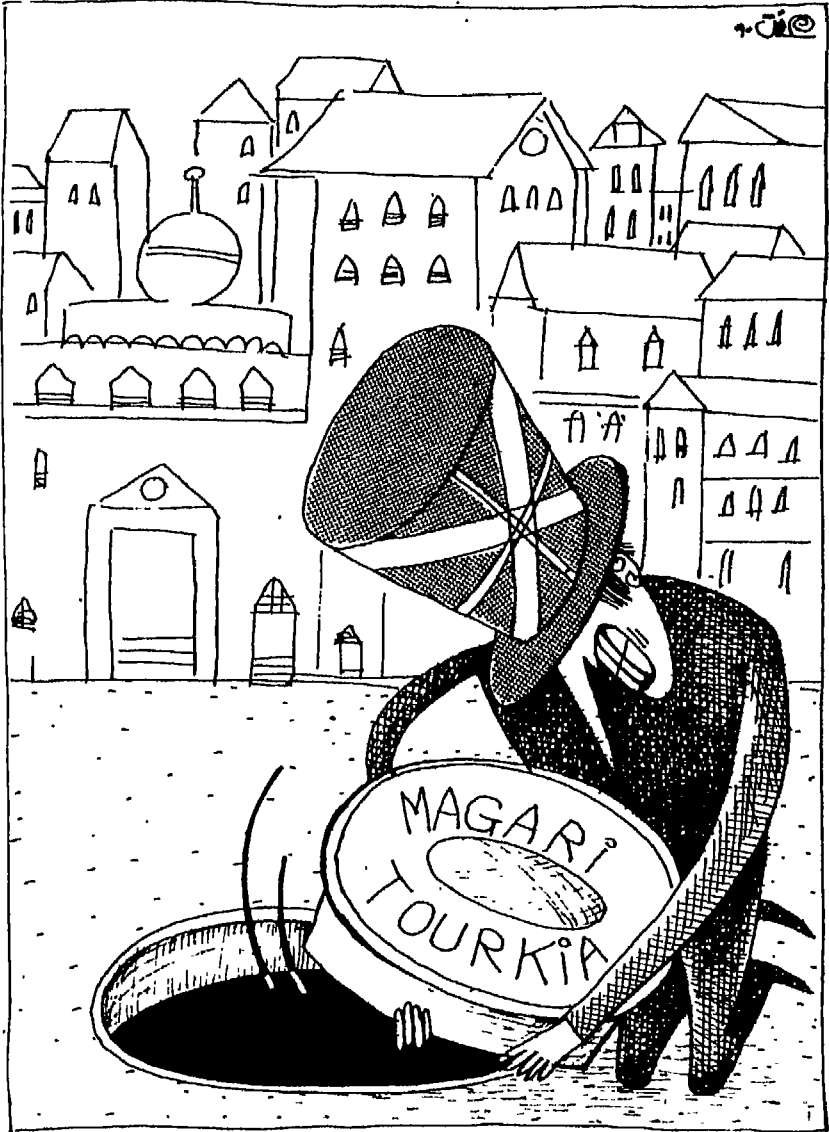
التربية والتعليم سابقاً

• • •

إلى القفص من جديد !

انتهى هذا الفصل من مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السرى
لثورة ١٩١٩ .

والآن نترك الإنجليز يبحثون عن أحمد عبد الحى كيرة فى إستانبول ،
ليشهد ضد ماهر والنقراشى فى محكمة الجنائيات فى القاهرة . . .



القبض على رئيس الجهاز السرى الشهامة: هي خلع السلطان

كانت
المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط مشغولة بأمر واحد : من الذى يحرك ثورة ١٩١٩ ؟ من الذى ينظمها ؟ ما الجهاز السرى الذى يديرها ؟ من الذى يصدر التعليمات لهذا الجهاز ؟ . . ولكنها لم توقع أبداً إلى هذا السر . كانت تضع تليفون سبعل زغلول في باريس تحت الرقابة . كانت السلطات الفرنسية تسلم للمخابرات البريطانية صور كل البرقيات التى يرسلها ، وكل البرقيات التى يتسلمها . كانت كل خطاباته يفتحها الرقيب ثم يعيد إغلاقها . كانت السلطات البريطانية تضع رقابة شديدة على بيت الأمة ، وعلى بيوت أعضاء لجنة الوفد المركزية ، وعلى معادياتهم ورسائلهم وتليفوناتهم . . ولكن كل هذه المحاولات لم تؤد إلى الإمساك بالخط الصحيح . . وبدأت عمليات قبض وتفتيش في كل مكان . ولكن عمليات الاشتباه لم توصل إلى معرفة الحقيقة عن هذا الجهاز !

وذات يوم استدعى اللورد أللبي المنتوب السامى البريطانى عبدالرحمن فهمى بك ، وقال له إنه تلقى معلومات بأنه يحرض الصحف والشعب على مقاومة الحماية البريطانية وإنه أمر بوضعه تحت رقابة البوليس ، وإنه يحمله مسئولية ما يقع من الحوادث المكثرة ، وإنه إذا لم ينفذ هذه التعليمات فسيتخذ ضده إجراءات شديدة . . ! فقال

له عبد الرحمن فهمى إنه مسرور جداً أن يضعه اللورد ألنبي تحت الرقابة، ليعرف بنفسه حقيقة نشاطه !

وجاءت تقارير المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمى يشتغل بالسياسة وأنه يهاجم الحالة الحاضرة ، ولكن لا شيء يدل على أنه يقوم بنشاط سرى ، أو أنه يتلقى تعليمات من سعد زغلول . . . وقدمت المخابرات البريطانية تقريرها إلى الجنرال « كلفن » القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، فاستدعى رسل باشا حاكمدار القاهرة وكلفه بأن يبينه على عبد الرحمن فهمى بأن يوقف نشاطه السياسى ! : ٤

إنذار من الحكمدار !

وندع عبد الرحمن فهمى يروى القصة في رسالته السرية إلى سعد زغلول في باريس :

سرى - ٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

دعاني حكمدار بوليس العاصمة . قال لى إن مستشار الداخلية يذكرنى بتنبية اللورد ألنبي (المندوب السامى البريطانى) بالامتناع عن الاشتغال بالسياسة ، وعدم الظهور كثيراً أمام الناس ، وإنه لا يزال يراى أشغتل بالسياسة وأظهر كثيراً أمام الناس . . . فقلت له إن اللورد ألنبي لم يتكلم معى فى ذلك ولم يمنعنى من الاشتغال بالسياسة ، وكيف يطلب منى عدم الاشتغال بالسياسة فى حين أن الزارع والصانع والكبير والصغير مشغتل الآن بسياسة بلده ، الذى يختار أزمة لم يسبق لها مثيل فى

تاريخه ! إن اللورد ألتني اتهمني بتحريض الجرائد والأمة على معاداة الحماية والظعن على الحالة الحاضرة ، وإنه جعلني تحت مراقبة البوليس لهذين السنين فقط . أما القول بأنني أظهر كثيراً للناس ، فلم أفهم له معنى ، فهل يراد أنني عندما أريد الخروج لشراء لوازمي ، أو لأداء زيارة ، أو للفسحة ، لا أستطيع ذلك ؟ فهذا أمر لم يحصل فيه المكالمة بيني وبين اللورد ألتني قطعياً . فأرجوك أن تبلغ ذلك إلى الجنرال كلفن (القائد العام للجيش البريطانية في مصر) .

وانصرفت على ذلك ، ولا أعرف ماذا يجتبه لي القدر بعد ذلك ، إلا أنني سائر في عملي كما كنت ، متجنباً ما تكلم به معي بخصوصه اللورد ألتني .

عبد الرحمن فهمي

تحذير من سعد زغلول !

وأرسل سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي رسالة بالشفرة يقول له إنه تلقى معلومات مؤكدة بأن شكوك السلطة البريطانية بدأت تحوم حوله ، وأن الطريقة الباردة التي استطاع أن يدير بها مقاطعة الشعب للجنة ملنر جعلت المخابرات البريطانية تشك في أن خلف هذا الجهاز العلني الذي يتمثل في لجنة الوفد المركزية جهازاً سرياً يعمل في الخفاء . . وطلب سعد إليه زيادة الاحتياط .

ولكن عبد الرحمن فهمي كان واثقاً من أنه يستطيع تضليل المخابرات البريطانية والبوليس ، فأرسل إلى سعد زغلول يقول :

سرى - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

تقوا أن مراقبتي لحركات بلخنة ملتر وسكناتها أضعاف أضعاف مراقبة الغير
لى . . . ولا أتأخر عن إفادتكم بكل ما بهم الوقوف عليه من أعمال اللجنة .

عبد الرحمن فهمى

إنهم يراقبونك أنت !

وفى الوقت الذى اشتدت فيه الرقابة على عبد الرحمن فهمى فى القاهرة ضعفت
الرقابة على سعد زغلول وزملائه فى باريس . . . كانت المخابرات البريطانية تستعين
بالخدم الذين يدخلون مكتب سعد زغلول فى باريس ، فيفتشونه ، ويسرقون ما فيه
ويصورونه . وكان لدى بريطانيا فى ذلك الوقت عدد ضخم من الجواسيس
بلا عمل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فكان فى استطاعتها أن تخصص أكبر عدد
لثورة الوحيدة فى العالم التى قامت فى تلك الأيام ، واستعانوا ببعض السكرتيرات
الفرنسيات اللاتى كن يعملن مع الوفد فى الكتابة على الآلة الكاتبة . .

ولكن المخابرات البريطانية لم تصل إلى شيء . . . وقيل إن سر هذا النشل هو أن
ضباط المخابرات كلهم من الإنجليز والأجانب ، وأنه يجب أن يعهد بهذه المهمة
إلى مصريين يمكنهم الاختلاط بسكرتيرة سعد زغلول وأعضاء الوفد .

ولكن الجهاز السرى عرف هذا القرار . . . وأخطر به سعد زغلول !

سرى - ٧ يناير سنة ١٩٢٠ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

دلنا الأبحاث على أن شاين مصريين سافرا إلى باريس لمصلحة الإنجليز

للتجسس على الوفد . أحدهما يدعى علي ، والآخر يدعى عزوز . . أحدهما كان
سكرتيراً للمستر باترسون . أرسل لكم طي هذا صورتها الفوتوغرافية :

عبد الرحمن فهمي

الملف السري الذي ضللت المحابرات البريطانية !

ولعل أكبر ما خدم الجهاز السري أكثر من عام ونصف عام هو الملف السري الذي
كان لعبد الرحمن فهمي في وزارة الداخلية : كان عبد الرحمن فهمي مديراً لبي بي سويف ،
وكان له ملف سري يحوي تقارير المفتشين الإنجليز عنه . وسلم مستر « هوبنور »
مدير الأمن العام هذا الملف إلى المحابرات البريطانية . ودرسته المحابرات البريطانية في
أوائل الثورة ، ووصلت إلى نتيجة بأن هذا الشخص بالذات لا يمكن أن يكون هو
المسئول عن الأعمال السرية للثورة !

وهنا نقل التقارير السرية العجيبة التي كانت في دوسيه عبد الرحمن فهمي
وهو مدير .

سري جداً - تقرير من مستر مونت سميث مفتش الداخلية ، عن عبد الرحمن

فهمي مدير بي بي سويف - ٧ مارس ١٩٠٧

عبد الرحمن فهمي متكبر ، يكرهه الأهالي . فقد احترامه ومحبة في بي بي سويف .
لم يعد في استطاعته استرجاعهما . وبما لا شك فيه أنه قوي ، وذو إرادة ، ولكن ينقصه
أن يكون ذا أخلاق حسنة وآداب . يصحح أن يكون مديراً كفاً ، ولكنه تلقى درساً
بعد درس بلون فائلة لأن أخلاقه لا تحتمل ، وشدة معرفته في المديريات الأخرى ،
وقد يقابل بفتور من الأهالي إذا ذهب إلى مديرية أخرى ! . . والفرصة الوحيدة أن

يتقل مديراً للحيزه ، حتى يكون تحت إشراف مفتش الداخلية وحتى لا يرتكب شيئاً مما فات ! . .

هونيت سميت

مفتش الداخلية

سرى جدّ أ - تقرير من المسّتر متشيل مستشار الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى - ١٢ مايو سنة ١٩٠٧ :

مسألة عبد الرحمن فهمى تلتخص في أمرين : أولاً اختلاطه الشديد بالنساء ، والثاني أخلاقه التي لا تطاق بالنسبة لأعيان وموظفي المديرية .

وهو ينكر الأول باتباناً . وقد يكون الثاني ناتجاً عن كبريائه ، وعن أفكاره بالنسبة لمركزه . ولولا أخلاقه السيئة ربما ما سمعنا شيئاً عن الاتهام الأول ، ولا عن التشنيع عليه بفرض أن تتخذ إجراءات ضده ! . أما بالنسبة لعلاقته بالنساء ، فهذا شائع جداً ، ولا يمكن غض النظر عنه ، وقد تحصلت المعلومات من مصادر كثيرة ، فإنه لما حضر إلى المديرية كان يسكن في منزل عمّام ، وهناك عمّام آخر كان صديقاً له ويسكن بمنزل بجواره ، وكان يقضى جزءاً من وقته في القهوات ، فأخبره أحدهم أن المدير يزور منزل جاره في أثناء غيابه ، وعند عودته قابل المدير خارجاً من منزله ، فكانت النتيجة أن طلق امرأته وأرسلها إلى أهلها !

وهناك حادثة أخرى ، وذلك أن أحد الأعيان عاد إلى منزله من سقر في مصر ، ولم يكن منتظراً حضوره فوجد زوجته خارج المنزل ، ثم عادت في وقت متأخر وهي سكرانة ، وعلم أنها كانت بمنزل المدير وهو غير متزوج ! . والمدير ينسب هذه التهم إلى كراهية بعض المحامين ، بسبب أن أغلبهم لم يتمكن من الحصول على أصوات

في المجلس البلدى ، واذى لا أشك أن هذه المسائل ما كنا نسمع عنها كثيراً لولا أخلاقه ، فإنها شديدة بالنسبة للموظفين والأعيان ، فهو يصرخ في وجه من يكلمه ، ويحتد لأقل شئ ! . . وحتى الآن ، وفي الوقت الذى طلبنا إليه أن يحسن أخلاقه ، لا يسمح للحكمدار بالجلوس معه في غرفته ، ويعامل موظفى المجلس البلدى وأعضاءه كأولاد صغار . أخلاقه بالنسبة للأعضاء شديدة . ، ولا يسمح لأحد بانتقاد أعماله ! . .

مشيل

مستشار الداخلية

سرى جداً - تقرير من مسر هيزل المفتش بوزارة الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى - أول يونيو سنة ١٩١٧ :

اشتكى القاضى محمد مصطفى بأن المدير عبد الرحمن فهمى ينظر بالمنظار المقرب على النساء في البيوت المجاورة ، كما شكوا عمدة بنى سويف من سوء معاملة المدير وتصرفاته السيئة . . وبحثت المخابرات البريطانية عن هذا اللوسيه ، ووصلت منه إلى نتيجة أن الصفات التى يذكرها مفتشو وزارة الداخلية الإنجليز عن عبد الرحمن فهمى تؤكد أنه ليس هو الذى يدير الجهاز السرى ، فالمقروض في الرجل الذى يتولى مثل هذا العمل أن يكون هادئاً وديعاً ، صبوراً مجاملاً ، وبذلك يستطيع أن يجمع الذين يعملون معه . فن غير المقول أن يكون رجل بصفات عبد الرحمن فهمى التى تؤكدتها التقارير السرية البريطانية هو الذى يقوم بهذه العملية ، والرجل الذى يقوم بمثل هذه العملية الخطيرة يشترط فيه أن يعرف كيف يكسب معاونيه ، ويوهمهم أنهم أصدقاؤه ، وأنه يثق بهم ويعاملهم معاملة رفيعة ، وهذا أمر لا يتوافر في عبد الرحمن

فهمى كما تقول هذه التقارير السرية ، فهو لا يسمح لمروسيه بأن يجلسوا في حضرته . ويعامل موظفي المجلس البلدى كأنهم أطفال صغار ! ثم إن التقارير تقول إن عبد الرحمن فهمى مشغول بالنساء ، ومثل هذا الرجل لا وقت لديه لكى يقوم بهذا العمل الضخم ! . .

وبقيت المخابرات تحت وهم هذه التقارير السرية من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى شهر يونيو سنة ١٩٢٠ . !

معلومات خطيرة جداً !

وفجأة تجمعت الأخبار لدى المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمى هو الرجل الخطير الذى يبحثون عنه ! . . ولكن لم تكن توجد أدلة تثبت عليه هذا الاتهام ! . . وانتفقت المخابرات مع مستر « هوبنور » مدير الأمن العام على أن الحل الوحيد هو تلقين قضية ، والحصول على شهود زور !

وتم وضع الخطة : إنهم يعرفون ماذا يفعل الجهاز ، ولكنهم لا يعرفون من هم أعضاء الجهاز ! . إنهم عرفوا غرض الجهاز ، ولكنهم فشلوا فى معرفة سر الجهاز السرى ! . . وحددوا التهمة بأنها هى : « أن عبد الرحمن فهمى وآخرين متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ، وهى التآمر على الاحتلال ، وأتهم ألفوا جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » غرضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكمته ، وإثارة ثورة ، والتحرير على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ووزرائه ! . .

ثم جاءوا بشهود زور ، هم « عبد الظاهر السبأوطى » الطالب بالأزهر و « إسماعيل

عاصم منيب ، وكان طالب طب ثم اشتغل في الجيش البريطاني ، وطالب في الأزهر اسمه «سيد محمد مصباح» ، وجعلهم يعرفون كتابة بأن عبد الرحمن فهمي حرضهم على قتل عظمة السلطان ووزرائه بإلقاء القنابل عليهم ! . . وجعلهم يعرفون بأن الجهاز السري يتألف من : عبد الرحمن فهمي ، وعلى هندوى طالب بالأزهر ، ومحمد لطفى المسلمى طالب بالحقوق ، وحسنى الشنتاوى طالب ثانوى ، وتوفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط ، ومحمد حلمى الجيار طالب طب ، ومنير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط ، وحامد المليجى الصحفى ، وإبراهيم عبد المادى طالب حقوق ، ومحمود عبد السلام مدرس ، وكامل أحمد ثابت خريج الحقوق ، وكامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق ، وعبد الحليم عابدين طالب حقوق ، ومحمد إبراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية ، ومحمد عبد الرحمن الجليلى خريج القضاء الشرعى ، ومحمد سامىسكرتير محمد داود باشا ، وياقوت عبد النبى طالب ثانوى ، وعبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى ، ومحمد يوسف ، وقرىاقص ميخائيل صحفى ، وصالح حسن شلبى ، ومحمد الميرغنى النجار ، وحافظ محمود عواد مزارع ، ومحمد حسن البشيشى الحامى ، ومحمد المصليحى طالب بالجامع الأحمدي، وعازر غبريال، وناشد غبريال، وأنيس سليمان عامل بالسكة الحديد.

ويعد أن رتبت المخابرات البريطانية القفصية ، وقسمت الأدوار على شهود الزور ، قبضت السلطة العسكرية على عبد الرحمن فهمي وهؤلاء جميعاً ، ووضعتهم في السجن . ولكن المفاجأة أن المخابرات البريطانية لم تعرف أغلب الجهاز السرى ، ولم تعرف اسم أحمد ماهر ولا الثقراشى ولا حسن كامل الشيشينى ولا عبد الحليم الببلى ولا شفيق منصور ولا محمود إسماعيل ولا الدكتور سيد محمد الباشا ولا الحاج أحمد جاد الله ولا عشرات من الذين لعبوا أدواراً خطيرة فى الثورة ! . .

الكتاب المنوع

برقية مفتوحة !

وفي أول يوليو تلقى سعد زغلول في لندن بركة بالشفرة من القاهرة باعقال عبد الرحمن فهمي ! وكان سعد زغلول يومها يفاوض لورد ملر في عقد معاهدة تلقي الحماية وتعلن الاستقلال . وفي اليوم نفسه تلقى ابن شقيقة سعد زغلول - المرحوم سعيد زغلول وكيل النيابة - بركة مفتوحة من باريس بإمضاء «صفية» تقول له فيها إنها كانت وكلت عبد الرحمن فهمي لبيع أطيائها ، ونظراً لحالته الصحية فلنأخذها ترى أن يتولاها الشيخ أحمد ، وترجوه المحافظة على عقود الإيجار !

وكانت البرقية في ظاهرها بريئة : فإن ناظر زراعة صفية زغلول اسمه الشيخ أحمد صالح ، ومن المعلوم أن يتولى إدارة الأطيان أو بيعها ! ولكن سعيد زغلول اتصل على الفور بالدكتور أحمد ماهر ، واجتمع به في محل (صولت) الحلواني وأطلعه على البرقية ، ففهم منها الدكتور ماهر أنها من سعد زغلول ، وأن المطلوب منه أن يتولى هو العمل الذي كان يتولاه عبد الرحمن فهمي ، وأن يحافظ على الرسائل السرية الموجودة عند عبد الرحمن ، وهي الرسائل التي كان أحمد ماهر يتولى مع صادق فهمي حل رموزها !

المغامرة !

وعلى الفور بدأت قصة مثيرة : اجتمع الدكتور أحمد ماهر بشقيقه الدكتور محمود ماهر ، ووضعا خطة . . . وفي اليوم التالي دق التليفون في غرفة مكتب عبد الرحمن فهمي ، المغلفة بالشمع الأحمر ، وإذا بمحمي الدين فهمي - الابن الأصغر لعبد الرحمن فهمي ، ويبلغ من العمر ثمان سنوات - يقتحم الباب المعلق بالشمع

الأحمر ليرد على التليفون . . . وافتتح الباب ١ . . . وبعد ساعة اتصل مراد فهمى نجيل عبد الرحمن بك فهمى ، والبالغ من العمر ١٧ سنة تليفونياً بالدكتور محمود ماهر ، وقال له إنه كان هو وأخوه الصغير عمي الدين واقفين أمام غرفة المكتب المغلقة بالشمع الأحمر ، وفجأة دق التليفون ، فاندفع الطفل عمي الدين بلون شعور واتحتم الباب .

وقال الدكتور محمود ماهر إن هذا موضوع خطير جداً ! ! ! واتصل الدكتور محمود ماهر على الفور بحكمदार القاهرة ، وبمستّر ابلت مساعد الحكمدار ، وبمستّر نيلور مدير الأمن العام ، وأبلغهم ما حدث لاتخاذ الإجراءات . وشكر الإنجليز المسئولون الثلاثة على اهتمامهم وبإدركته بإبلاغهم الأمر . . . وقامت الدنيا وقعدت ! إن هذه الحيلة الساذجة جعلتهم يفقدون أخطر الأوراق والوثائق ! واضطرت المحكمة العسكرية البريطانية أن تعقد جلستين للتحقيق في هذا الموضوع الخطير : فقد أثير في جلسة المحكمة العسكرية يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ . . . وأثير مرة أخرى في جلسة يوم الاثنين ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ . وسألت المحكمة العسكرية حكمدار القاهرة . ثم سألت المحكمة البكباشي بيكر وكيل الحكمدار . ثم سألت حسن فؤاد نور مأمور قسم السيلة زينب . ثم سألت الدكتور محمود ماهر : ثم سألت مراد فهمى نجيل عبد الرحمن فهمى بك البالغ من العمر ١٧ سنة . ثم سألت الأستاذ كامل البنتارى الحامى الذى سمع بالواقعة البريئة من الدكتور محمود ماهر عقب حلوثها . . . وأكد الشهود جميعاً أن المسألة حدثت كما رواها نجيل عبد الرحمن فهمى . . . وقد ورد نص هذه التحقيقات في الصفحة الثالثة من جريدة الأهرام يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وفي الصفحة الأولى من الأهرام يوم ٢٧ يولية سنة ١٩٢٠ .

ولكن المفاجأة . . . أن الدكتور أحمد ماهر عندما ذهب إلى مكتب عبد الرحمن

فهى بعد فتح الباب المطلق بالشمع الأحمر ، لم يجد رسائل سعد زغلول السرية ! ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز السرى ! بل وجد فيها مجموعات من الجرائد والمجلات التى لا قيمة لها . ماذا حدث للتعليلات السرية ؟ أين ذهبت ؟ . . . واتصل الدكتور أحمد ماهر بعبد الرحمن فهى فى السجن ، وعرف منه الحقيقة المدهلة ! إن عبد الرحمن فهى تلقى قبل القبض عليه بأربع وعشرين ساعة رسالة من أحد أفراد الجهاز الذى يعمل فى القيادة البريطانية بأنه تقرر القبض عليه فى اليوم التالى ! وأسرع عبد الرحمن فهى ونقل جميع التعليلات السرية والأوراق السرية والمذكرات الهامة من مكتبه ، ومن بيته ، إلى مكان مجهول ! . . . بل إن عبد الرحمن فهى طلب عند القبض عليهم الضباط أن يفتشوا المكتب ، فقالوا إن تعليلات اللورد اللنبى ألا يقتضون بل يضعوا عليه الشمع الأحمر ، لأن فيه الرسائل المتبادلة بشأن المفاوضات التى تجرى مع سعد زغلول ولورد ملبر فى لندن ، وأن اللورد اللنبى تلقى تعليلات بالآتمس هذه الرسائل إلا بعد الرجوع فى شأنها إلى لندن . وأبرق الدكتور أحمد ماهر إلى سعد رسالة بالشفرة بأن الرسائل السرية فى أمان ! . . . ولولا هذا لكان سعد زغلول أحد المتهمين فى قضية عبد الرحمن فهى بتهمة التآمر على الاحتلال ، وتأليف جمعية سرية تسمى جمعية الانتقام ، فرضها خلع السلطان وقلب حكومته ، وقتل السلطان ووزرائه ، كما ورد فى نص قرار الاتهام !

كيف عرف سعد ؟ !

ولكن ماذا فعل سعد زغلول فى لندن عندما وصله نيا القبض على عبد الرحمن فهى رئيس الجهاز السرى للثورة ؟ ! إن إسراع سعد زغلول بإرسال تلغراف

من باريس إلى ابن شقيقته سعيد زغلول في القاهرة بإمضاء زوجته صفية زغلول ،
بدل على هذا الاهتمام . ولكن سعيد زغلول الذي تلقى التلغراف مات في عام ١٩٢٣ .
وصفية زغلول التي أرسلت التلغراف ماتت بعد ذلك بعدة سنوات ، وأحمد ماهر
مات عام ١٩٤٥ . والاعتماد الوحيد حتى الآن هو على الرواية التي كانت معروفة
في أسرة سعد زغلول ، والتي سمعها من سعيد زغلول وهو خالي !

ولكن في دراسة التاريخ لا تقبل شهادتي ولا شهادة الأستاذ مراد فهمي وزير
الأشغال السابق الذي قال لي إنه يذكر تماماً واقعة فتح باب غرفة والده المختومة
بالشمع الأحمر . . بل قد لا يقبل التاريخ شهادة للصحف ! إن جريدة الأهرام
في الصفحة الثالثة من العدد رقم ١٣١٨٧ الصادر في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ،
وفي الصفحة الأولى من العدد رقم ١٣١٨٨ الصادر في يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠
أوردت نص التحقيق الذي أجرته المحكمة العسكرية البريطانية في شأن فتح الباب
للطلق بالشمع الأحمر في مكتب عبد الرحمن فهمي ، ولكن ليس في هذا كله
دليل مكتوب على ما حدث لسعد زغلول في لندن عندما علم باعتقال عبد الرحمن
فهمي .

فكيف ثبتت هذه الواقعة الخطيرة ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تستطيع أن
تحمل الرد الخامس . ففي صفحة ٢٢٤٢ من مذكرات سعد زغلول كتب سعد يقول :

أول يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود سليمان باشا (رئيس لجنة الوفد المركزية) بتاريخ
اليوم أول يوليو ، يفيد أنه قبض على عبد الرحمن فهمي ، وأودع بسجن قصر النيل .
وأطلعت عدلي يكن وبعض الإخوان على التلغراف ، وأخبرني عدلي يكن أنه سمع

من الأعرج « مستر رولاند ، مندوب لورد ملر » أنه وردت أخبار لوزارة الخارجية عن أن في مصر استعداداً لإحداث اضطرابات إذا انقطعت المفاوضات . ثم استدعينا الأعرج (مندوب لورد ملر) وأطلعناه على التفراغ فقال إنه لا علم له به . وقال إن هذا غير مناسب ، وأنه يذهب حالا إلى لورد ملر ليحيطه به ، وليحصل منه على تحديد وقت لأن يقابلوه (مخاطباً لي ولعدلي) ، فقال عدلي إنه لا لزوم لكونه يقابل ملر ! ولم يبد عدلي يكن اعتراضاً (على القبض على عبد الرحمن فهمي) بل اكتفى بأن اشترك في شرح الحالة . ثم تنحى عدلي يكن عن الحضور (حضور اجتماعي مع لورد ملر بشأن عبد الرحمن فهمي) . وبعد انصراف الأعرج (مندوب لورد ملر) انصرف عدلي يكن من غير انتظار عودة الأعرج ! فتصجبت من تحرزه من الاعتراض أمام الأعرج ، ومن انسحابه من مقابلة لورد ملر . وقلت : « إذا كان الحال هكذا فويل لنا إذا نجحنا ، وإذا خبتنا ! » .

ثم عاد الأعرج بعد قليل ، وقال إن لورد ملر كان عنده غلم بهذا الحادث ؛ لأنه ورد على وزارة الخارجية لتفراغ يفيد بأنه قبض عليه للاشتباه في أن له دخلا في الاعتداء على الوزراء . وأن لورد ملر طلب — بتلغراف — التفصيلات ، وأنه أسن هذه الحادثة . وأنه مسافر غداً ، ولا يعود إلا في مساءه ، ولي أن أقبله بعد غد في الصباح ، في الوقت الذي أريده ، قبل الظهر المحدد لاجتماع اللجنة الأصلية (للمفاوضات) .

وحضر بعد ذلك حمد الباسل وعبد العزيز فهمي ، ثم سينوت حنا ، فقصصت الأمر عليهم ، واتفق الرأي على أن أذهب غداً إلى لورد ملر وأقول له إن كان الأمر في يد القضاء فسمعاً وطاعة ، وإن كان حصل تنفيذ للأحكام العرفية فلا تقبل هذه المعاملة ولا ينبغي لنا أن نستمر في المفاوضات ، فإن قبل لورد ملر قطع المفاوضات

دل ذلك على أنهم لا يريدون أن يتفقوا معنا ، وإن . . لا ، فلنا الواجب علينا .
لم يحضر عبد اللطيف المكباتي ولا على ماهر . وأمضيت السهرة مع عبد العزيز
فهمي إلى الساعة الثانية صباحاً بعد نصف الليل ، وقد استغرب من عدلي مثل
استغرابي ، كما استغرب منه حمد باشا الباسل . . .
هذا نص ما كتبه سعد زغلول في مذكراته في يوم أول يوليو سنة ١٩٢٠ عندما
وصله نبأ القبض على عبد الرحمن فهمي رئيس جهاز الثورة السري .
ولكن ماذا فعل في اليوم الثاني ؟



أزمة ف لندن من أجل عبد الرحمن فهمي!

شعر
سعد زغلول وهو في لندن بأن الثورة أصيبت بضرية خطيرة، بعد أن قبض
الإنجليز على رئيس الجهاز السري للثورة، الذي لا يعرف أحد من أعضاء الوفد
أى شيء عن مهمته الخطيرة ! .

وحدثت أزمة في لندن بين سعد زغلول وعدلى يكن . . عدلى في ذهول من موقف
سعد العجيب ، وإظهاره كل هذا الاهتمام بالقبض على عبد الرحمن فهمي ! من هو
عبد الرحمن فهمي ؟ إنه سكرتير لجنة الوفد المركزية فقط لا غير ! فهل يستوجب
هذا قلع المفاوضات ؟ ! لقد سبق أن قبض الإنجليز على محمود سليمان باشا
رئيس لجنة الوفد المركزية ، والوالد محمد محمود عضو الوفد ، فلم يبد سعد زغلول هذا
الاهتمام ! . . وقبض الإنجليز على إبراهيم سعيد باشا وكيل لجنة الوفد المركزية ، وأمين
حسندوقها ، فلم يهتز سعد زغلول ! .. وقبض الإنجليز على عشرات من رجال الثورة
وحكموا عليهم بالإعدام ، وفتقدوا فيهم أحكام الإعدام ، ولم يكن سعد زغلول يفعل
سوى الاحتجاج على هذه المظالم ! . . فلماذا هذا الاهتمام الخطير ، ولماذا التهديد
بقطع المفاوضات ؟

بل إن بين أعضاء الوفد على ماهر ، وهو ابن شقيق عبد الرحمن فهمى ،
وعبد اللطيف المكباتى وهو قريب له ، وهما لا يريان فى القبض على عبد الرحمن
فهمى هذا الأمر الجلل الذى يشعر به سعد زغلول ! . . ولكن على ماهر وعبد اللطيف
المكباتى لم يعرفا دور عبد الرحمن فهمى ، ولم يكونا على علم بحقيقة نشاط الجهاز
السرى . . وقد يعذر عدلى يكن وعدد من أعضاء الوفد الذين أئخى عليهم سعد هذه
الحقيقة الخطيرة ، عندما عارضوه فى الإجراءات التى يريد أن يتخذها بقطع
المفاوضات من أجل القبض على عبد الرحمن فهمى . ولكن هل كان سعد زغلول
يستطيع أن يأتى كل أعضاء الوفد على هذا السر الرهيب ! خاصة وهو يعتقد أن
أغلبية الأعضاء ليست مستعدة لأن تستمر مع الثورة إلى نهايتها ، فكيف يظلمهم
على ما يقوم به الجهاز السرى للثورة ، وقد ينفصلون منها أو يعتزلون العمل فيها كما
بدأ بعضهم يفعل فى تلك الأيام !

إذا كان عدلى يكن قد رفض أن يشترك مع سعد زغلول فى التحدث فى هذا
الموضوع مع لورد ملتر ، عندما عرف أن التهمة الموجهة لعبد الرحمن فهمى هى أن له
دخلا فى الاعتداء على حياة الوزراء . . فماذا كان يفعل لو عرف الحقيقة كلها التى
أعلنت بعد ذلك بأسبوعين عند ما أعلنت عريضة الاتهام التى جاء فيها بالنص :

« المتهم عبد الرحمن بك فهمى وآخرون ، متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت
طائلة الأحكام العرفية وهى التآمر ، وذلك أنهم كانوا أعضاء فى جمعية تسمى جماعة
(الانتقام) التى كانت أغراضها خلق عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإحداث
هيجان ، والتحريض على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ، ووزرائه ،
وآخريين . ومتهمون أيضاً بارتكاب جريمة أخرى تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ،
وهى التحريض على القتل ، وذلك أنهم فى أوقات مختلفة ، بمنزل عبد الرحمن

بك فهمي ، وفي الأزهر : وفي مجال أخرى ، حرصوا عبد الظاهر السالموني ومحمد منيب ، وأشخاصاً آخرين على قتل عظمة السلطان ووزرائه . بواسطة إلقاء القنابل عليهم ، وبوسائل أخرى .

وقد نشر قرار الاتهام هذا في صفحة ٣ من جريدة الأهرام الصادرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ ، فإذا فعل سعد زغلول عند ما أذيع أن غرض عبد الرحمن فهمي هو خلع السلطان وقتله ١٩ إن مذكرات سعد زغلول تزوي قصة الصراع الذي دار في لندن بين الذين يعلمون ، والذين لا يعلمون !

كتب سعد زغلول يقول :

الجمعة ٢ يوليو سنة ١٩٢٠

اجتمع أعضاء الوفد ، وحضر عدلى يكن . وجرى الحديث في حادثة عبد الرحمن فهمي ، وقد كان الأعرج (مستر رولاند مندوب لورد ملتر) حضر قبل ذلك ، وقال إن أسباب القبض عليه غير معلومة ، وطلب لورد ملتر بتلغراف تفصيلها . وأنكر ما قاله بالأمن من أن الخبر الذي ورد على وزارة الخارجية بالقبض عليه أنه حصل اشتباه فيه بأن له يداً في الاعتداء على « حياة » الوزراء . وقال إن ذلك كان فرضاً من لورد ملتر ، لا خبراً وارداً من مصر على وزارة الخارجية . وتبين أنه تناقض في أحواله .

وقال حمد باشا الباسل لعدلى باشا يكن : إنه يحسن أن تقابل لورد ملتر ، لكي تفهمه الحال جيداً ، وتنقل له ما في نفوسنا . فأجاب عدلى يكن وقال إنه لا يذهب أبداً ، والأحسن أنى أنا الذى أذهب لكى أقول ما في نفسى . وكان لطفى السيد يقول .

ويوافق على ما هو حمد الباسل ومحمد على : « إن الأحسن ألا تقطع المفاوضات . »

ولا تأجل ، بل تستمر . وقال عدلى يكن : « يلزم أن يعطى لورد ملر الزمن الكافى لكى يصلح ما أسفله غيره » . قلت له : « سنتظر فى الأمر بعد الظهر » . وتحدثت مع محمد محمود بعد ذلك ، فأظهر أسفه للحادثة ، ولكنى شعرت منه أنه موافق على رأى لطفى السيد وعدلى يكن ، وما رأيت منه تأثراً لتنجى عدلى يكن (عن التناخل فى مسألة عبد الرحمن فهمى) . والحاصل أن المسألة ليست مما يتهاون فيه ، وربما كان الأحسن أن نقول للملر إنه يظهر أن هناك سياستين : سياسة إنجليزية فى مصر ، وسياسة أخرى فى لندن . وأن الأولى هى التى فعلت ما نكره ، وما نشكو منه ، من غير أن يكون للتانية دخل ، وحيث لا ينبغى لنا ، وقد رأينا عطفاً من التانية وطفلاً أن نغلب أسفنا من السياسة الأولى على سرورنا من التانية ، ولهذا حولنا على متابعتها وعلم المبالاة بما تعلمنا به غيرها ، وقد يكون من المفيد أن تشير إليه بأن القبط لو كان بيد القضاء فلا حيلة لنا فيه ويلزم الخضوع لأمره . . . ولكنه بيد السياسة ، ولهذا لا يصح لنا أن ننفض الطرف عنها ، لانحن ولا هو (ملر) .

كلمنى مساء اليوم عدلى يكن بالتليفون قائلاً إن الأهرج (مندوب لورد ملر) يؤكد أن التلغراف الوارد من مصر خال من بيان أسباب القبط ، وأن لورد ملر أرسل تلغرافاً صباح اليوم يطلب التفصيل ، ويوصى باستعمال الحكمة أو كمال الاحتياط حرصاً على سير المفاوضات . وربما لا يأتى الجواب غداً . فأجبت بأتى غير متصور أن يخلو التلغراف من بيان الأسباب . فقال عدلى بعد قليل من التردد : « إنه جاء فيه أنه إلحاقاً لتلغراف سابق » . فقلت : « التلغراف الذى أخبرتنى عنه ١٩ » . وقد كان عدلى يكن أخبرتنى أنه وردت على وزارة الخارجية هنا كما يقول الأهرج (مندوب

لورد ملتر (أخيار تفيد أن هناك (في مصر) ، استعداداً لإحداث اضطرابات إذا لم تأت المفاوضات بنتيجة . فقال عدلى : « ليس هو إياه : وإبكنه تلغراف آخر ، يفيد أن عبد الرحمن فهمى له يد في الاعتداء على الوزراء ! » فاستتجت من ذلك ثلاث نتائج : الأولى : أن لورد ملتر أوصى بالحكمة عقب التلغراف الأول ، وما طلب التفصيل إلا عند التلغراف الثاني .

والثانية : أن عدلى يعلم من أول الأمر بالمسألة .

والثالثة : أن تنجيه (عن مقابلة ملتر للتحدث في مسألة عبد الرحمن فهمى) إنما كان بناء على علمه .

وواقفنى على ذلك عبد العزيز فهمى ثم محمد محمود .

السبت ٣ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان (رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة) بأن القبض على عيبد الرحمن فهمى لامبرر له ، والقصد منه إضعاف الثقة باللجنة المركزية . وكان قد ورد هذا التلغراف بعد أن قال لى الأعرج إن لورد ملتر مستعد لمقابلتى صباح اليوم فى أية ساعة . بعد أن كان قد تحطد انعقاد اللجنة الأصلية (للمحادثات) الساعة الثانية عشرة ، عاد وأخبرنا بالتليفون أننى سأقابل ملتر فى الساعة الحادية عشرة والنصف .

فأ هذا الاختلاف ؟ أليس معناه أن هناك مناورة ؟ أو هو نتيجة حوادث لا نعلمها سيكشف المستقبل عنها ؟ .

« قابلت ملتر في الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق ، وأبدت له استيائي من القبض على عبد الرحمن فهمي . وقلت له إن كان القضاء هو الذي أمر بالقبض علينا فلا اعتراض لنا ، ولكن إذا كان ذلك حصل اعتباطاً أو سياسة ، فذلك ما لا قبل لنا باحتماله ، وما دام سبب القبض لم يكن معلوماً ، ولا هناك أدلة على تداخله في جنابة يعينها ، حق لنا أن نعتقد أن الأمر لم يأت من جانب القضاء ، وأخشى أن تكون السياسة المعارضة في مصر للمفاوضة هي التي قبضت بذلك .

فقال لورد ملتر : « إنني اهتمت بالمسألة ، وأكبر ظني أن القبض عليه للاشتباه في أن له دخلاً في الاعتداءات على الوزراء ، وقد طلبت التفاصيل ولم تأت بعد ، وإنني مشترك معك في أنه إذا لم يكن هناك تهمة معينة ولا دليل عليها كانت المسألة خطيرة ، وحق لي العمل » .

وفي هذه الأثناء قدم له سكرتيره ورقة مكتوبة ، فقال لورد ملتر : « إن هذا التلغراف من مصر يفيد أنه تم القبض على عبد الرحمن فهمي بتهمة معينة ، وأن هناك أدلة ستصل في تلغراف آخر » . فقلت : « إن هذا التلغراف يدل على أنه ليس هناك أدلة ، لأنه لو كانت ، لوضحوها في هذا التلغراف ، لأنها هي التي تهتم معرفتها ، وهذا ما يجعلني أعتقد أن السبب سياسي ، ولا يليق حصوله في أثناء المفاوضات التي حصلت بقصد الوصول إلى اتفاق بيننا » . قال لورد ملتر : « إنني متظر التفاصيل لأعمل بناء عليها » .

وحكيت له قصة الثعلب وهو به عند علمه بتسخير الجمال في السلطة العسكرية :
« قالوا للثعلب : « لماذا هربت من مصير ؟ » قال : « إن السلطة العسكرية تجمع الجمال » . قالوا : « ولكنك لست جملاً » . . . قال الثعلب : « سأقول لم أنا جمل » .

فيقولون : ثعلب . لا ، جمل ا ، لا ، ثعلب ا . . حتى أتى مسجوناً إلى أن تنتهي الحرب ا . . وقلت ضاحكاً : « إن الاتهام سهل ، ولكن الإثبات صعب جداً ، ولا ينبغي أن تسعوا للحصول على الأدلة ، بل يجب - خصوصاً في هذه الحالة - أن يكون الحبس بناء على وجودها ا » .

فوافق لورد ملنر على ذلك . وجاء ذكر تفتيش بيت عبد الرحمن فهمي ، قلت : « هل ينبغي أن يفتش بيته ، وفيه مخابراتنا المتعلقة بالمفاوضة ، بعد أن استأذنا أن يكون التخابر أحياناً بيننا وبين الوفد في القاهرة بالشفرة أثناء المفاوضات ، وقد يجوز أن يكون في هذه المخابرات مايسوءك ؟ إن حماية المخابرات تقضى بعلم التعرض لها بالتفتيش في الأحوال الاستثنائية ا » . فقال لورد ملنر : « إني موافق على ذلك ، ومتأكد تقريباً أن لورد ألني لا بد أن يكون جرى على ذلك ، ومع هذا فإننا لا نعمل شيئاً حتى تأتي التفاصيل . . وأنا أول من يفهم حرج مركزك في هذه الحالة » .

٥ يوليو سنة ١٩٢٠

بعد انتهاء المفاوضات اليوم مع لورد ملنر ، وانصراف إخواني (عليه يكن ، عبد العزيز فهمي ، وعبد محمود) تكلمت مع لورد ملنر في مسألة عبد الرحمن بك فهمي . قال إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القبض عليه لم يكن إلا بناء على أدلة ، ولا بد من عرض هذه الأدلة على القاضى المفضل فيها ، وأن البلد تحت الأحكام العرفية . . وغير ذلك من الأحوال التي لم أرتح إليها .

٨ يوليو سنة ١٩٢٠

في نهاية اجتماعي بلورد ملتر تكلمت معه في مسألة عبد الرحمن بك فهمي ، فقال إنه ورد عليه من مصر ما يدل على أنه تحول إلى محكمة عسكرية . فقلت : « إننا نخضع لحكم القضاء » .

١٠ يوليو سنة ١٩٢٠

في هذا اليوم ورد تلغراف من محمود سليمان باشا ، بأن عبد الرحمن فهمي بك تحول إلى محكمة عسكرية تنتقد في يوم ١٥ يوليو بتهمة كونه عضواً في جمعية « الانتقام » . وجرى التحقيق في غيابه بواسطة محمد بدر الدين مدير الأمن العام و « مكنتون » . ولم يسأله أحد ، وللشهود ضده ملفقون . والتلق عام .. فذهب عدلى إلى لورد ملتر في الساعة الرابعة مساء ، وأطلعه على التلغراف . فاستبعد لورد ملتر حصول ذلك . ووعده أن يستهم تلغرافياً عن الحقيقة ، وأكد أنه كتب مرتين توصية لاستعمال الدقة والاحتياط ، وأن لورد ألتني أكد له أن كل الضمانات لحرية الدفاع وعدالة الحكم ستعطى .

١٥ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأنه تحددت جلسة في ١٥ يوليو للتحقيق مع عبد الرحمن فهمي بك ، وأن المتهمين بلغوا ثلاثين ، وأن جلسة المحاكمة تحددت في يوم ٢٠ يوليو . وقد تبين أن جلسة التحقيق التي تحددت كانت بعد قرار المحاكمة ، ولم يحصل التفكير فيها غالباً إلا بعد ملاحظتي للورد ملتر . واقترح محمد محمود أن

يدافع محام إنجليزي عن عبد الرحمن فهمي (أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية) فتقبلت الفكرة بالارتياح لأنه لا بد أن يكون بريئاً ، ولم يتهم إلا للخدمات التي كان يؤديها للوفد ، لا لكونه جانيًا ، إذ يعلم أن الإجرام ليس من وسائل الوفد ولا من رغائبه ، بل من أقيح الأشياء لديه ، ولا يزال على بك ماهر وعبد اللطيف المكباتي يبحثان عن محام قدير لهذه المهمة . ولقد فكرت أمس طويلا ، وأخشى ما أخشى أن التباطؤ (في المفاوضات) مع استبداد الحكومة في مصر : واللسانس التي ييشها أعداء الوفد ضلله ، خصوصاً بعد اعتقال رجل مثل عبد الرحمن فهمي ، كان عليه معول كبير في ترويج الأفكار الصحيحة ، ومقاومة الآراء الفاسدة التي كان يروجها الخصوم والحاسدون . ولقد قال لي أمس مستر ولرنند (مندوب اللورد ملتر) إن الأمير عمر طوسون باع قطنه بمبلغ ثمانمائة ألف جنيه : وعلمت أنه وضع هذه الأموال تحت تصرف خصوم الوفد . وأيد حمد باشا الباسل هذه الرواية ! .

• • •

١٦ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد أمس لتقراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ١٥ يوليو بأن جلسة التحقيق ضد عبد الرحمن فهمي بك وبقية المتهمين انعدمت ، وتلا الضابط الإنجليزي المحقق أوامر مقتضاها أنه لن يحقق ، وإنما تنحصر مأموريته في أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من صحة صلورها منهم ، ويجب أن تنحصر المناقشة في هذه الأحوال فقط ، فاعترض المحامون على هذه التصرف ، واعتبروه مخالفاً للقانون ، وطلبوا إجراء

تحقيق قانوني عادل، فلم تجب المحكمة العسكرية طلبهم . . . فانسحبوا من
الجلسة محتجين ، وقابلوا الضابط البريطاني بمثل الاتهام في المجالس العسكرية ،
فوافق على مخالفة التصرف للقانون ، ولكنه أعلن أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ! .

•••

ثم يكتب سعد زغلول ويقول (صفحة ٢٢٥٥) في مذكراته :

« واستغربنا جداً من هذه المعاملة ، واعتبرناها دليلاً على سوء نية القوم ، وأنهم
لا يهتمون إلا بالسياسة ، لأن الأفضل وضع مذكرة تشير إلى ظلم تلك الإجراءات
الاستمرار في المفاوضة مع وجودها . وقد حررت هذه
المذكرة ضللاً ، وترجمها كامل سليم إلى الإنجليزية أمس ، وترجمها كل من عبد العزيز
، ثم حضر عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا إلى
حادة . وكان لطفى السيد وعدلى يكن ورشدى يقولون إنه
ات بناء على هذا السبب ، لأنه غير كاف في اعتباره ،
ما بعد ورود مذكرة ملتر عن المفاوضات . وكان لطفى السيد
يساعد عدلى يكن ورشدى . . . ولكن الأغلبية ، ما عدا لطفى السيد ومحمد محمود
وحماد الباسل ، وافقت على رأي إرسال المذكرة . ولما اشتد الجدل قلت : « إننى
المشول عن المفاوضات ، وأشعر أن القوم يتلاعبون بنا ، حتى تنقسم البلاد على
نفسها ، بمساعي السلطات وضيء من الخصوم والحاسدين . وهذا سبب كاف في
اعتبارى لأن أقطع المفاوضات على هذا السبب ، وهو خير من قطعها بسبب البطء

فيها ، وهو بطء مقصود ، يقصد به اكتساب الوقت حتى يتم هذا الانقسام ! .
 وهم (الإنجليز) إلى اليوم لم يرتبطوا معنا بشيء ، وما ارتضينا كذلك بشيء منهم .
 وقد أفهمت عدلى يكن عند ما أراد التشكيك في صحة التفграф بأن يرسله هو
 مصدر علمنا بالأشياء ، وليس لنا أن نشك في صحة روايته . وأجبت على تهديده
 لنا ، بأن هذه مسئولية كبرى ، وعلى قول عدلى أن من الحسارة أن تنقطع مفاوضات
 الاستقلال بناء على هذا السبب أجبته بأننا لا ننال شيئاً ، وأن تلك الماطلة
 وهذه المعاملة تدلاننا على أنهم لا ينيون إعطائنا شيئاً ! وقلت جواباً على اعتراض
 رشدى باشا بأنه لا ينبغي قطع المفاوضات بسبب مخالفة العدالة في مصر ، بأن هذا
 أكبر سبب ، لأن العدالة تخالف للنكايه برجلاننا الوطنيين ، في الوقت الذى نمد يدينا
 إليهم لمعقد اتفاق بين الأمتين . وقد جاء كلام عدلى باشا أن لورد ملتر بعث إليه
 ليحضر عنده في الساعة السادسة من مساء هذا اليوم ، فتأجل البت في المسألة لحين
 عودته من عنده . وقال عدلى ، عند انصرافه ، إن ملتر يرجو أن يطالع على المذكورة
 قبل عرضها ، ليحدد فيها ما لا يكون مقبولاً قبولاً أساسياً .

وقد كان عدلى باشا ، أثناء المناقشة ، مضطرباً ، يفضب تارة ، وتارة يرضى ،
 ولكن لم أكن لشدته ، ولا لئنه ، كما أتى لم أبق لرشدى حيلة يستعملها حتى يقضتها ،
 بما كان يفحمه . وكانت خطبة رشدى وزميله عدلى ولطفى السيد غير ملائمة لحظة الوفد .
 وقال على ماهر بعد انتهاء المناقشة إن الأغلبية مع المذكورة ، ولم يشذ عنها إلا أقلية
 ضعيفة . فقال محمد محمود بشيء من الانفعال : « كيف ذلك ؟ » ، وكان يعنى
 أن الأكرية لم تكن موافقة عليها . فسألته عن رأيه ، فقال (محمد محمود) : « إنى
 لم أطلع على المذكورة » ، فدعوته ليقراها عند الغداء فذهب ولم يعد ! ثم بعد
 الغداء سألتها عنها ، فقال إنه لم يطالع عليها فأردت أن أحكى له مضمونها ،

فلم يقبل بحجة كونه ذاهباً مع علي ماهر عند الخامي . وما ذهب ، بل عاد بعد قليل ،
وجلس يقرأ الجرائد ، وما تكلم في المذكرة . .
فانظر لهذا التصرف ، يدل على أن هناك ما يلزم التنبه له تنبهاً شديداً ! .

١٧ يوليو سنة ١٩٢٠

كان عدلي يكن وعدنا بأن يعود من عند لورد ملزر ، إلينا تَوَّأً ، فانتظرناه لحد الساعة
الثامنة ، فلم يحضر . وكنت نبع واصف غالي نتحدث في طول غيابه ، فقلت ،
وواقفي على قولي ، إنه لا بد أن يكون مر علي رشدي باشا قِبل أن يحضر إلينا . لأنه
لا يمكن أن تكون الجلسة مع لورد ملزر طاللت به إلى هذا الحد . ولم نكد ننتهي
من حديثنا حتى تكلم عدلي بالتليق قائلاً إنه عاد إلى الفندق ، وحاضر بعد العشاء ،
وإنه اطلع على مذكرة ملزر ، وناقشه فيها فوجهه مستعداً لتعديل بعض ما ورد
فيها .

بعد العشاء حضر عدلي مع رشدي ، وحضر جميع أعضاء الوفد .

وكتب سعد زغلول في صفحة ٢٠٥٧ : قال عدلي : « إن لورد ملزر أكد له
أن العدة في قضية عبد الرحمن فهمي لا بد أن تبلغ حدما » . قلت : « ما أحلى
القول ، وما أمر العمل ! » .

ثم تحدث عدلي يكن عن المفاوضات ، وعن مذكرة لورد ملزر عن مقترحاته
لأساس الاتفاق ، وكتب سعد زغلول يقول : « قرأ لنا عدلي المذكرة التي أعدها
ملزر وزملاؤه ، لعرضها علينا ، بالإتجليزية ، وترجمها إلى الفرنسية وتكلم عن
النقط التي ناقشه فيها ، وسلم إليه في بعضها واستعد للمناقشة معنا في وقت
آخر . وكنت متعباً وقت الترجمة وحكاية المناقشة . وكان عدلي يترجم بالفاظ ملزر ،

ويعجب بروايتها ، فلما انتهى قلت له : « إن هذه المذكرة أنكرت ما مضى ، ووجلت كل الحادثات سدى ، والتسويق ظاهر فيها ، والمطل غايتها ! .. وأخذ عدلى يؤيئها ! .. ورشدى يستنسا ! .. واحتد الجدل بينى وبين عدلى وساعلمنى سينوت حنا ، ولكنه تجاوز فى التقاهر بعلم الرضاء ، والقول بقطع المناوضة . . . خابرى له عدلى ، وأوسع تأنيباً . . . وجاء فى قوله ، وهو فى شدة الغضب : « هذا شىء يمين ! » . حقلت : « كيف ؟ » . قال مؤكداً غضبه : « نعم » . . . وخرج عدلى من غير أن أقول له شيئاً ، وقال لى : « أنا لا أقصدك ، وإنما أقصد الكلام الذى تم بينى وبين سينوت حنا » . . . فتدخلت بينهما ، وأنهيت الأمر ، ثم بعد ساعة انصرف عدلى مع رشدى .

والذى أشعر به أن عدلى يريد أن نخصل إلى حل على أى وجه كان ، لأنه معجب بتهمة لورد ملتر به كل الإعجاب ، ولا يريد ضياع هذه الثقة . ورشدى ليس مثله ، ولكن الذى بينهما فاشى عما بينه وبين الإنجليز من الثقة والحب . ويشايح عدلى لطفى السيد ومحمد محمود ، وأبتداً محمد على (علوبة) يميل ميلهما ! . . . وقد طلب محام شهره قصده على ماهر للدفاع عن عمه عبد الرحمن بك فهوى عشرة آلاف جنيه ، فاستكثرتها ، وقلت : « الأحسن أخذ غيره ، ممن يكون أقل كلفة منه » . وكان ذلك بحضور عبد اللطيف المكياتى ومحمد محمود وعلى ماهر . وتم الأمر على ذلك ، وأشعر على ماهر سمسار المحامى الشهير الغالى بذلك من أمس . . . ولكن سينوت بك حنا اعترض - وأنا داخل لبيت الأدب - قائلاً : « أريد أن أحدثك بأمر . . . قلت : « ما هو ؟ » . قال : « إن إخواننا يريدون توكيل المحامى الغالى ، ورجونى أن أقول لك ذلك . » قلت بغضب : « إن هذا هديان ! » ، ثم دخلت . . .

وبعد أن خرجت ، قال لى سينوت حنا إن لطفى السيد ومحمد باشا محمود
تكلمنا على الغداء بذلك . ففتحت الكلام أمام أعضاء الوفد جميعهم ، وقلت لم ابنى
لا أريد أن تلعب الأموال ضياعاً ، ولا أرى وجهاً للتشبث بذلك الحماى ، على
أنى لا أحارض فيه إذا لم تتجاوز أتعابه خمسة آلاف جنيه ، لأن هذا المبلغ محتمل
دفعه ، أما المبالغة فليست مرضوية ، ولا سليمة من الاعتقادات ، وقد كنت ارتحت
أمس لعدولنا عن هذا الحماى الغالى ، عند ما علمت بأنه أشاع مقدار أتعابه ،
حتى وصلت إلى لورد ملتر ، كما روى خير استكثاراتنا لها .

وغضب محمد محمود باشا متوهماً أنى أنسب إليه أنه هو الذى دفع سينوت حنا
الكلام رضية فى تنفيغ صاحبه الحماى . وما كان بصاحبه ، ولا يعرفه ، ولكن كل
ما فى الأمر أنه متزوج بإحدى كريمات ناظر المدرسة التى تخرج منها هذا الغضوب ! .

١٩ يوليو سنة ١٩٢٠

أرسلت إلى لورد ملتر هذا الاحتجاج على التصرفات التى حصلت فى قضية
عبد الرحمن فهمى ، وهذا نصه : وإن التلغرافات التى تردنى من مصر فى هذه
الأيام ، تدل على أن السلطة فيها تتبع سياسة استثنائية ، توجب الانزعاج ،
ورفض الطمأنينة من القلوب . فقد ألفت القبض على ثلاثين شخصاً ، وأودعتهم
السجن ، من غير سؤال ، وحققت ضلهم ، ثم حولتهم على المحاكمة أمام مجلس
ضسكرى يجب أن يتخذ فى ٢٠ يوليو . وبعد أن تحددت هذه الجلسة لمحاكمتهم ،
حددت جلسة قبلها أى بتاريخ ١٥ يوليو للتحقيق معهم . ولا حضروا مع المحامين
عنهم الذين يبلغ عددهم ٢١ محامياً ، تلا عليهم الضابط المحقق أمراً ، بأنه لن

يحقق معهم ، وإنما تنحصر مأموريته في أن يتلو على الشهود أقوالهم ، للتحقق من معرفة صدورها منهم ، وأن المناقشة إنما تحصل في هذه الأقوال فقط . . فاحتج المحامون لمخالفة هذا الإجراء للعدل والقانون ، وطلبوا منه إجراء تحقيق قانوني عادل ، فرفض طلبهم ، واضطروا للانسحاب ، وعرضوا الأمر على المدعى العمومي ، فوافقهم على مخالفة هذه الإجراءات للقانون ، ولكنه عرفهم بأنه لا يستطيع عمل شيء . ولم يعبأ المحقق بانسحابهم ، بل استمر في تلاوة أقوال الشهود ، ولم يتمكن المحامون من الاطلاع على أوراق الدعوى .

ولسنا نتعرض للتهم الموجهة ضد المتهمين ، بنفي أو إثبات ، لأننا لا نعرف الحقيقة في أمرها ، وقد يجوز أن يكونوا جناة ، كما يجوز أن يكونوا أبرياء ، ويجب أن يمضي القضاء في حكمه لم أو عليهم ، كما أبدينا لكم ذلك من قبل . ولكن الذي يهمنا بصفة كوننا مصريين ، ونواباً عن الأمة المصرية ، أن تستوفى جميع الإجراءات التي وضعها العدل ، وأبدلها القانون ، لضمان العدالة وحرية الدفاع . والإجراءات التي باشرتها السلطة في هذه المسألة عملة كل الإخلال بهذه الضمانات ، كما تدل عليه المذكرة المرفقة بهلنا ، الصادرة من أشهر المحامين هنا . وكنا ننتظر ، في الظروف الحاضرة التي تجرى المناقضة فيها للتوفيق بين الأمتين ، وتأسيس العلاقات بينهما على المودة والصفاء ، أن يعامل المصريون بأحكام القوانين المدنية لا بالأحكام العرفية ، ولا بما هو أشد شذوذاً حتى من هذه الأحكام الاستثنائية بطبيعتها ، لأن سوق المتهم يمانية من أفظح الجنائيات وأشنعها ، أمام محكمة يصح أن تحكم عليه بالإعدام ، من غير سؤال عن التهمة ولا تحقيق بحضوره ، وانتداب ضابط يتلو على الشهود أقوالهم ، ليذكرهم بها قبل أذاتها في هذه الجلسة ، كل ذلك شذوذ عن كل مبدأ .

والإتيان بهذا الشذوذ تحت اسم العطالة مزعج للنفس، ومن شأنه توسيع الخلف بين
الأميين، وإجباط المساعي المبذولة للاتفاق. إن مصر كانت تستظر بمناسبة الدخول
في المفاوضات أن تلتقى الأحكام العرفية، فإذا هي باقية تحتها، بل تحت ما هو أكثر
منها شذوذاً، وأشد خطراً على حرية البلاد وحياة الأفراد. هذه هي حقيقة الحال،
وترون جنابكم أنها بلغت حداً من الخطورة يهدد الاتفاق الذي نريد وضعه! .
ولذا رأيت أن من المفيد أن أحيط جنابكم علماً بالحالة .
وتقبل أيها السيد الكريم احتراماتي الأكيدة .

سعد زغلول

ولكن جهود سعد زغلول لم تفلح . . إن المحكمة العسكرية البريطانية العليا
المؤلفة من خمسة ضباط برياسة البريجادير جنرال لوسون أصدرت الحكم بإعدام
عبد الرحمن فهمي، ولعمود عبد السلام، ومحمد يوسف، ومحمد حسن البشبيشي،
ومحمد لطفي المسلمي، وحكمت على باقي المتهمين بالأشغال الشاقة .
ولكن قصة عبد الرحمن فهمي لم تنته بالحكم عليه بالإعدام!

صلى الحكم بالإعدام على عبد الرحمن فهمي!

أصدرت المحكمة العسكرية البريطانية للعليا حكماً بإعدام عبد الرحمن فهمي
وزملائه، بتهمة محاولة خلع السلطان وقتله هو ووزرائه، وتدمير الثورة ضد
الحماية!

وصلر الحكم في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠، ولكنه لم يعلن، فقد أرسلت المحكمة

المسكينة المحكم إلى القائد العام للقوات البريطانية للتصديق عليه ، وأرسله القائد العام إلى لورد ألنبي المنتدوب السامى ونائب الملك لإبداء رأيه .

وأرسل لورد ألنبي المحكم في يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن يسألها رأيا . . . وتبودنت مراسلات عديدة بين لندن والقاهرة : هل يفيد حكم الإعدام في عبد الرحمن فهمى أو لا ١٤ . . . واختلف الرأى بين القاهرة ولندن . اللورد ألنبي المنتدوب السامى يرى ضرورة الإعدام . . . والقائد العام للقوات البريطانية يرى تنفيذ الإعدام . . . لكن الجنرال كليتون رئيس المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط يقول إن تنفيذ الإعدام سيؤدى إلى انفجار هائل :

ومكنت للمناقشات مستمرة طوال شهر أكتوبر ، وشهر نوفمبر ، وشهر ديسمبر ، وشهر يناير . . . واجتمعت الوزارة البريطانية لبحث هذا الموضوع الخطير ، وكان من رأى لورد كيرزون وزير الخارجية وقتها أن تنفيذ حكم الإعدام سيؤدى إلى عواقب وخيمة . . . وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ قررت الحكومة البريطانية استبدال حكم الإعدام في عبد الرحمن فهمى وزملائه بالسجن ١٥ سنة .

* * *

ولكن أعمال الجهاز السرى لم تتوقف بهذا الحكم ، بل استمر العمل على نطاق واسع . . . وتصورت السلطة البريطانية أن عبد الرحمن فهمى يدير الجهاز وهو داخل السجن . . . وجرى تحقيق معه . . . ونقل إلى الإسكندرية . . . ولكن الحوادث استمرت . . . وكتب لورد جورج لويد المنتدوب السامى البريطانى في مذكراته (صفحة ٦٨ من الجزء الثانى) يقول :

« استمرت حملة الاغتيالات بدون توقف : في يوم ٢٤ مايو قتل البكباشى

« كيف » المتش في بوليس القاهرة في في وضع النهار ، وفي ٢٥ يوليو أطلق الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط الجيش البريطاني ، وأصيب برصاصتين في رقبته . وكان هذا بجوار القنصلية البريطانية في القاهرة . كانت الأحكام العرفية مغلقة ، ولكنها كانت عاجزة أمام هذه الجرائم السياسية . ولم تستطع احتجاجات لندن أن تفعل شيئاً . . . وفي ٢٤ يوليو أصدر زعماء الثورة قراراً بأن العنف هو الطريقة الوحيدة لمقاومة وزارة ثروت . . .

وأصدر اللورد ألني في الحال أمراً باعتقالهم . ولكن قائمة الاعتداءات على حياة الإنجليز أصبحت طويلة . إن عبد الرحمن فهمي الذي كان يدير جمعية الانتقام التي قامت بالاضتيالات في عام ١٩٢٠ كان في سجن مصر تنفيذياً للحكم الذي صدر ضده . ولكن أحد المسجونين العاديين الذين أفرج عنهم من سجن مصر مع عبد الرحمن فهمي أبلغ حكمدار بوليس القاهرة أن عبد الرحمن فهمي يعامل معاملة غير عادية ، وأنه يقوم باتصالات مع الخارج . . . فلا عجب أن الإجراءات المشددة لم تحدث أثراً ، فقد أطلق الرصاص في ١٣ أغسطس على مسر براون من كبار موظفي وزارة الزراعة وأصيب فعلاً . . . وتدخلت الحكومة البريطانية وطلبت من اللورد ألني أن يوجه إنذاراً إلى الحكومة المصرية . ولكن لورد ألني أرسل في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ينصحه بعدم تقديم الإنذار . . .

وأصبح الموظفون الإنجليز يشعرون بأن حياتهم في خطر . . . ومع أن سعد زغلول كان مغيباً ، وعددًا من زعماء الثورة في السجن أو تحت المراقبة ، فإن شيئاً لم يتغير . . . وفي ٣ أغسطس كان عدد الموظفين الأجانب الذين طلبوا الخروج من خدمة الحكومة المصرية قد بلغوا ٩٩ موظفًا . . . انتهى ما كتبه لورد لويد في

مذكراته بعنوان « مصر منذ عهد كرومر » .

والواقع أن سجن عبد الرحمن فهمى لم يوقف الحركات السرية فى الثورة ، ولم يستطع الإنجليز أن يضعوا أيديهم على القسم الخاص بالاغتيالات فى الجهاز السرى للثورة ! .

واستمر الجهاز يعمل !

وفى يوم السبت ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ اعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول ! . . وصودرت أموال زعماء الثورة فى البنوك ! .

وفى يوم ٢٥ ديسمبر أضرب الأزهر ، والمحامون ، والتجار ، والمهندسون والمدارس كلها . .

وفى يوم ٢٦ ديسمبر وضع على الجدران أمر عسكري من اللورد ألنبي بأن الجنود الإنجليز مأمورون بإطلاق الرصاص على أى تجمع ! . . وقامت ثورة فى زفتى ، وأرسل طابور عسكري إنجليزى لإخمادها . . وفى ٢٧ ديسمبر قامت ثورة فى الحوامدية ، وأرسل طابور عسكري إنجليزى لإخمادها . . ثم أضرب موظفو التلغراف والتليفون . وأضرب عمال الترام . وأضرب الحوذية . وفى ٢٨ ديسمبر أضرب العمد ، وقرر الشعب مقاطعة البضائع الإنجليزية . وأغلقت وزارة المعارف ٣ ! . مدسوسة بسبب الإضراب . . وأضرب القضاة . . وفى ٢٩ ديسمبر أضرب الموظفون : وفى ٣٠ ديسمبر أعلن اللورد ألنبي أن الحكومة ستقطع رواتب الموظفين الذين أضربوا ! . . وفى ٣١ ديسمبر أطلق الرصاص على المستر هاتون رئيس هتلمة وابورات مصر فى العنابر ، وفر المعتدون ! فاحتل الجيش البريطانى حديقة الأزبكية وأقسام

البوليس في القاهرة . . . وفي ٤ يناير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على مسر فاندريخت
 مدير شركة ترام القاهرة ! . . . وفي ٦ يناير أطلق مجهول الرصاص على محمد بدر الدين
 مدير الأمن العام فأصابه في رثته . وفي ٧ يناير أعلنت مكافأة ٥٠٠٠ جنيه لمن يدل
 بمعلومات عن الذى أطلق الرصاص على مدير الأمن العام ، ولم يتقدم أحد . . .
 وفي ١٤ يناير أعلنت دار الحماية أن أموال كل زعماء الثورة جمدت في البنوك ! . . .
 وفي ١٧ يناير أطلق مجهول النار على المسر هوبكن المهندس في ورشة العنابر بجوار
 كوبرى شبرا وأصابه . وفي ٢٠ يناير أطلقت النار على مسر جوردان الموظف
 الإنجليزي قرب مخازن البضائع في محطة العاصمة قتل ، والجاني مجهول . . . وفي ٢١
 يناير أطلقت النار على المسر براون مراقب وزارة المعارف قتل ولم يعرف الجناة !
 وأطلق الرصاص على مسر « بريتش » من موظفى السكة الحديد فأصيب ، ولم يعرف
 الجاني . . . وفي ٢٢ يناير حررت الحكومة منح خمسة آلاف جنيه لمن يعرف قاتل
 مسر براون ، فلم يتقدم أحد ! . . . وفي ٢٣ يناير أعلن القائد العام للجيش
 البريطانية أنه لا يجوز لمصرى ماحمل السلاح ، وكل من يضبط يحكم عليه
 بالإعدام ! . . . وفي ٣ مارس هاجم الشعب مركز البوليس في طنطا واستولى عليه .
 حدثت معركة قتل فيها ٣ وجرح ٢٠ . وفي ١٤ مارس أطلق مجهولان الرصاص
 على مسر مكتوش مدير قسم القاطرات في السكة الحديد فأصيب . وفي ١٩ مارس
 أطلق مجهولان الرصاص على جنديين بريطانيين في محطة كوبرى الليمون وتوفى الأول .
 وحالة الثانى خطيرة . وفي ٢٠ مارس ألقى الشعب الطماطم والبيض على الأعيان
 الذين ذهبوا لتهنئة الملك فؤاد ، وقبض على ١٥٠ . وفي ١٦ يوليو أطلق مجهولان
 الرصاص على الكولونيل « بييجوت » من ضباط جيش الاحتلال في شارع جامع

جركس بالقاهرة وحالته خطيرة . وفي ١٧ يوليو حكم بالإعدام على محمد أمين .
 ومحمود وصفي اللذين ضبطت عندهما طلقات مسلس .
 وفي ١٥ أغسطس حكمت المحكمة العسكرية بالإعدام على : حمد الباسل ،
 وعابوى الجرار ، وواصف غالى ، وجورج خياط ، وويصا واصف ، ومراد الشريعى
 ثم استبدل الحكم بالسجن ٧ سنوات . وأطلق الرصاص على أسرة مستر براون الموظف
 بوزارة الزراعة أمام حديقة الأورمان . وفي ١٧ نوفمبر أطلق الرصاص على حسن
 عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك عضوى الأحرار الدستوريين قتيلا . وفي يوم ٢٣
 يناير سنة ١٩٢٣ نفذ حكم الإعدام فى أحمد رشدى وحافظ حسين المتهمين فى
 قضية القنابل . وفى يوم ٢٩ يناير أطلق الرصاص على مستر « روبرتسون » المدرس
 بالحقوق ، وقتل ، وهرب الجناة . وفى يوم ١ فبراير أصدر اللورد اللبني بلاغا بأنه
 سيتخذ إجراءات شديدة إذا استمر اغتيال البريطانيين . وفى يوم ٦ فبراير ألصقت
 فى الشوارع إعلانات بمكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يعطى معلومات تؤدى إلى القبض
 على الجناة فى حوادث الاغتيالات ، فلم يتقدم أحد . . وفى يوم ٧ فبراير أطلق
 الرصاص على المستر اميلر ، الموظف بمصلحة السكك الحديدية . وفى يوم ١٤ فبراير
 أقيمت قبلة على معسكر الجنود الإنجليز فى جزيرة بلدان . وفى يوم ٢٢ فبراير
 فتشت السلطة الإنجليزية بيت الأمة (بيت سعد زغلول) وطردت من فيه وأغلقتة .
 وقامت بعملية اعتقال ضخمه . وفى ٢٤ فبراير أضريت جميع المدارس ، وأصدر
 اللورد اللبني أمرا بإغلاق كل مدرسة لا تنتظم : وفى يوم أول مارس أقيمت قبلة على
 خمسة جنود إنجليز فى شارع نوبار فأصيبوا جميعا .
 وفى يوم ٦ مارس صدر الأمر بالقبض على جميع أعضاء الوفد .
 وفى يوم ٧ مارس عطلت جريدتنا (اللواء المصرى) و (البلاغ) . وفى يوم

٨ مارس أعلنت الحكومة عن عشرة آلاف جنيه اخرى لمن يرشد عن حادث القنبلة .. ولم يتقدم أحد ! . . . وفى يوم ١٧ مارس قبضت السلطة العسكرية جميع منازل حى عابدين فلم تعثر على شيء ! . . . وفى ١٨ مارس فرضت غرامة على جميع سكان حى الأزبكية لأنه حدثت اعتداءات على الجنود الإنجليز . وفى يوم ٢١ مارس قامت حملة تفتيش فى جميع أقسام العاصمة ، ولم يعثر على شيء ! .

وفى أول أبريل أعلنت وزارة خارجية بريطانيا الإفراج عن سعد زغلول من مناه فى جبل طارق ! .

من الذى يقود الجهاز السرى ؟

وعبثاً حاولت المخابرات البريطانية أن تعرف كيف يدار الجهاز السرى للثورة بعد القبض على عبد الرحمن فهمى ! . . . على الرغم من أنها أعلنت عن مكافآت بألوف الجنيهات لمن يرشد عن الخناة : بلغت فى بعض الأحيان عشرة آلاف جنيه ! وكان الجهاز السرى فى ذلك الوقت يتألف من عمال فقراء ، وطلبة فقراء ، وموظفين صغار !

ولكن العشرة آلاف جنيه لم تستهرو واحداً منهم ! .

ولم يستطع الإنجليز منذ القبض على عبد الرحمن فهمى فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ إلى أبريل سنة ١٩٢٥ أن يعرفوا شيئاً عن الجهاز السرى للثورة !

وكتب سعد زغلول في يوم الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ (صفحة ٢٨٣٧) :

« وزعت النيابة أمس على المحامين في قضية السردار ملحق تحقيق ، وفيه أن شفيق منصور قرر أنه كان يفكر أن القتل السياسي مفيد ، ولكنه رجع الآن إلى رشده . وافكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق وكل ما يعرفه . ذلك أنه وأصحابه افكروا أولاً بأن يقتلوا وكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة فأهملت . ثم افكروا بعد ذلك في قتل السردار فوافق ، وذكر اسم حسن كامل الشيشي . كما أقسم (شفيق منصور) أن الوفد لا تدخل له في الجريمة ، وأصر على قوله في مواجهة أحمد ماهر . . وقال شفيق في اعترافاته إن النقراشي صرخ ورفض أن يسمع كلاماً في خصوص هذا الإجراء ، ورفضه رفضاً باتاً ، ولكن شفيق منصور قال في الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجراء كانت منه ومن ماهر والنقراشي . . . »

المسألة رقم ١

وعندما عاد سعد من جبل طارق ، ونال الأغلبية الساحقة في أول انتخابات ، وبدأت المشاورات ليؤلف الوزارة ، كان يفكر في الإفراج عن عبد الرحمن فهمي قبل أن يختار أسماء الوزراء . . .

لقد فرجى بأن الوزارة السابقة عقدت اتفاقاً مع الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية لا تستطيع وحدها أن تفرج عن المسجونين السياسيين . . . وعندما

ذهب نائب مندوب السامى البريطانى لمقابلة الرجل الذى يتولى أول حكم بناء على انتخابات عامة ، كان أول موضوع فكر سعد أن يشير هو موضوع عبد الرحمن فهمى !... ونحن نترك مذكرات سعد زغلول تحكى القصة كلها .
فى صفحة ٢٧٧٦ كتب سعد زغلول يقول :

يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ :

قال لى مسر كار (نائب المندوب السامى البريطانى) إنه لم يستحسن من يوم حضوره إلى مصر سياسة الشدة ، وسعى فى إبطالها ، وكان من نتيجة سعيه إعادة المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين . قال هذا وكرره . : فقلت : « مع أفرج عن بعض أشخاص ، ولكن تقيدت أمة بما لها ! » . قال : « كيف ذلك ؟ » . قلت : « إن الاتفاقات التى تمت مع قانون التعويضات قد أنشأت لإنجلترا حقوقاً على الأشخاص والسلطات المصرية لم تكن لها من قبل ، فللحكوم عليهم سياسياً لا يعنى عنهم إلا باتفاقها . » . قال : « إن هؤلاء ليسوا مجرمين سياسيين » . قلت : « إنهم مجرمون سياسيون ، وثبت معنى ذلك . » . قال : « هل يوجد شيء من هذا النوع ؟ » . قلت : « يوجد كثير » . قال : « إن كان كذلك فالأمر يسوى » .
وفى صفحة ٢٧٨٢ كتب سعد زغلول يقول :

يوم الاثنين ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

« ورد خطاب من مسر كار (نائب المندوب السامى البريطانى) يقول إنه لم يأخذ جواباً نهائياً فى مسألة المسجونين ، ولكن المسألة سائرة فى طريق راضية ، ويتعشم أن يعطينى خبراً ساراً بعد قليل من الأيام . فقهمت من هذا الخطاب أن المسألة

شبكة الحل ، أو أنها انحلّت فعلاً ، ولكن المخابرة فيها جارية مع اللورد ألتني ، ولا تنته .. ثم ورد من عزيز عزت (وزير مصر المفوض في لندن) ما يقيد أن المسألة لا تزال تحت النظر : وفي نحو الساعة العاشرة من صباح أمس ، طلب مسرّ كار بالتليفون مقابلتي ، فحددت له الساعة الثانية عشرة . فحضر قائلاً : « إني أحمل لك خبراً ساراً » . . . ودفع لي ورقة مكتوبة بالإنجليزية ، فأخذت أقرأها . فتعجرت . وحينئذ أبرز لي ورقة باللغة الفرنسية اشتملت على ما يأتي : « أتشرف بإعلامكم أنني استلمت الآن من السكرتير الأول للدولة في وزارة خارجية ملك الإنجليز تلعرافاً ، يكلفني أن أبلغ دولتكم البلاغ الآتي :

« إن حكومة جلالة ملك الإنجليز ، رغبة في تقوية روابط المودة بين مصر وبريطانيا العظمى ، تبحث مسألة إخلاء سبيل الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية تحت القانون العرفي ، ومستعدة لأن تقبل طريقة للعفو العام ، واسعة على قدر الإمكان . وبناء على ذلك ، فإنه فيما يختص بكل مسجون ، لا يترتب خطر على إخلاء سبيله في رأيك ، فإن الحكومة تتنازل عن بحث حالته بواسطة اللجنة المكونة بالمذكرات المؤرخة ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ . »

ثم قال : « وإني أوافقك من الآن على إخلاء سبيل من تؤكد أنه لا خطر منه على الأمن العام ، ما عدا السبعة أو الثمانية الأشخاص المحكوم عليهم أخيراً » . قلت : « إني أعطيك هذا التأكيد الآن » . ثم سألته : « هل نجري بطريق العفو . أو على طريقة إخلاء سبيل من طرفنا ؟ . والأحسن الأخيرة » . . . ثم اتفقت على استثناء أولئك السبعة أخيراً لبحث آخر . وبعد ذلك شكرته . فقال : « سأبلغ شكرك ، وأعرض عليك تلعرافاً ، حتى لا أرى عنه ما ربما لا تريده » . فقبلت وقلت : « إني ذاهب الآن إلى جلالة » . وركبت معه في سيارته . وكان معه شاب الكتتاب المنوع

من الضباط الذين تعهّدوا في أثناء القبض علىّ في قشلاق قصر النيل . وكان معه القوامس . فأنطلقت السيارة بنا ، وكان من يعرفني يبدى شيئاً من الدهشة عند رؤيتي !

ووصلت البيت ، وانصرف . ورأيتي قرينتي مسروراً ، فحضرت الخبر . فقلت : « أخبرك به بعد جلالتك ! » . . . وانطلقت إلى السلاملك حيث كان الوفد مجتمعاً ، وانعزمت معه عند فتح الله بركات . ولم أخبر الأعضاء بشيء ، ولكنهم وجدوا السرور يتدفق مني ، فخمن « على الشمسى » أن الإفراج اقرب . . . فضللته ! وكنت طلبت من السراى موعداً ، واخترت أن يكون الساعة الثانية بعد الظهر . وفي وسط الأكل دقت الساعة ، فذهبت ، فاستقبلني جلالتك بكل بشر . وكان الخبر لديه موضح سرور عظيم . ثم انصرفت . وحضر بعض الوزراء حيث كنت دعوتهم للاجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر . ثم حضر جمهور كبير من سائقي السيارات وغيرهم متظاهرين ، فقلت : « ماذا تطلبون ؟ » . قالوا : « الإفراج عن عبدالرحمن فهمى . »

وكنت أخبرت قرينتي بالخبر من قبل ، فامتألت فرحاً ، وقبلتني . وعندما أبدى الجمهور هذه الأمنية قلت لهم :

— لقد أفرج عن عبدالرحمن فهمى !

فهاجوا سروراً ، وأخلوا برقصون ، ويصيحون من الفرح . فقلت : « ها إذن.. اذهبوا لأعمالكم ! » . . . فاستمروا برقصون ويصيحون ! فقلت مداعباً : « إذا لم تتصرفوا وضعتكم مكان الذين خرجوا ! » ، فضحكوا وانصرفوا . . . وكان أعضاء الوفد حضروا من عند فتح الله باشا ، وتكامل الوزراء إلا محمد سعيد باشا ، حيث كان في الإسكندرية ، والقرابلى على ما أظن . وقصصت عليهم القصة فأخذهم

الفرح . وقد أمرت مدير الأمن العام أن يطلق سراح عبدالرحمن فهمى وزملائه بكل
سرعة ، قتل .
واتطلق المساجين المذكورين ، وحضروا بملابسهم في بيت الأمة . . . وقامت
مظاهرات الفرحة !

يوم الأحد ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤

« ظهرت الجرائد مقرظة مادحة ، معتبرة ذلك فوزاً عظيماً ، إلا جريدتي
« الأخبار » و « السياسة » ، فلنهما وإن لم يسعهما إلا الشكر قد أعربتا عنه بعبارة
تشف عن التكلف والكمد . ولا تخرج جملة ثناء حتى تلوها جملة تدارى الكمد ،
وتغير الموضوع ، شأن المضطر للمدح بيديه على عجل ، ثم يسارع إلى موضوع
آخر ، كى يخرج بما يشعر به من ألم ، حتى يتبعه بطلب لشيء آخر لكى يخفف
من أهمية تحقيق الطلب الأول ! » .

الصراع . . !

هذا ما كتبه سعد زغلول ، وهو رئيس الوزراء عن مقدار فرحه بنجاحه في
الإفراج عن عبدالرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ، الذى أمضى في السجن
والعذاب ثلاث سنوات وصيفة أشهر . . . ويبدو منه مقدار حب سعد لعبدالرحمن
فهمى ، وتقديره له ، واحترامه به .
ولكن هذه المحبة لم تستمر طويلاً . . . فقد كان عبدالرحمن فهمى صلياً وقريباً ،
وكان سعد زغلول صلياً وقريباً ! . . . وخرج عبدالرحمن فهمى من السجن مريضاً

معتاداً ، من شدة التعذيب وقسوة السجن ، وشراسة الإنجليز ، وبسبب حالته الصحية انقطعت الصلة بينه وبين الجهاز السرى للثورة !

زعيم العمال !

وكلفه سعد زغلول رئيس الوزراء أن يتولى حركة العمال ، ويعيد تنظيم النقابات التي كلفه بها في أثناء ثورة ١٩١٩ وبدأها في تلك الأيام ، ثم جاءت السلطة البريطانية وشردها . وطلب سعد زغلول من الدكتور أحمد ماهر أن ينتخب العمال عبدالرحمن فهمى بك زعيماً لهم . وكلف سعد زغلول الأستاذ حسين نافع المحامى وعضو البرلمان أن يشارك عبدالرحمن فهمى بك في هذه العملية . وفى يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ أقامت نقابة عمال السكك الحديدية وواحات عين شمس حفلة في نادى السباق بمصر الجديدة لتكريم عبد الرحمن فهمى بك لمناسبة انتخابه زعيماً للعمال . وحضر سعد زغلول الحفلة . . وكانت أول مرة في مصر يحضر فيها رئيس الوزراء اجتماعاً لنقابة العمال . . ووقف سعد زغلول وألقى خطاباً قال فيه :

« جاء في أقوال خطباتكم إننى شرفتمكم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفاً لكم . أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتمكم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيراً على هذا الشعور . . والحق أقول لكم إننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيراً لأننى رأيت قوة من القوى التي عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتي لها فضل كبير في الوصول بالحركة القومية إلى الحد الذى وصلت إليه . . إنى أفرح كثيراً ، وأسر كثيراً ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضاً وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا « طبقة الرعاع » . وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم ، ولو كانت هذه الحركة مقصورة على الطبقة العليا ،

لما قامت لما قائمة . . ولما انتشرت هذا الانتشار . . ولما انتصر المبدأ الوطني بالطبقة التي يسمونها « طبقة الرعاى » ، وهى الطبقة الأكثر عدداً فى الأمة . والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تالها ، ولا منصب تحمل فيه . ولا مصلحة تقضيها . . ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزاً !

« ولا يبهز نظرى ، ولا يطرب سمعى ، أكثر من أن أرى رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادى : « يحيا الوطن » وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو ! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف فى المنصب العالى ، إذا قال : « يحيا الوطن » فإنما يقول : « تحيا وظيفتى أو مصلحتى » ! . . ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح . ومن ذوى الوظائف تقلبوا ، وتغير أولادهم ، ولكن « الرعاى » أمثالكم ما تغيروا ، ولا بدلوا عقائدهم ، لذلك فى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طبيعية قوية . سينبت نباتها . وستؤتى أكلها بإذن الله ، إن لم يكن اليوم ففداً .

« ولقد شعرت بأن عبد الرحمن فهمى بك خدام وطنه ، فذكرتموه . لأنكم تشعرين بأنه خدام المبدأ الذى تخدمونه ، وأعز القضية التى تقاسونها ، وتحمل الآلام فى سبيلها . . أردتم أن تعلقوا شأنه ، وأن تكرموه ، وأن تعرفوا له هذه التضحية العالية ! فنع ما فعلتم ! ولكن هناك نقرأ يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص ! يقولون إن تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه ، ولا ينبغى أن يسند إلى رجل شىء من أعماله الحميدة ، خصوصاً صفة البطولة ، فلا يصح أن تقولوا : « فلان بطل » لمن تحمل فى سبيل الوطن الآلام ! . . يقولون هذا ! ولكنهم مخطئون أو هو « قصر ديل » ! . . وإذا كرمنا إنساناً ، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ . . كما أننا إذا ذمنا شخصاً ، فإنما نذمه لأنه اعتنى مبدأ رذيل . . هكذا جرى الناس من القدم ، وجاءت

به الأديان .. وإنما يعذب الشخص لأنه ضل، وثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه .. فلم تخلق الجنة لثوية المبدأ ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ ! ولو أن المبادئ هي التي تكرم ، وهي التي تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ . كذلك ! ولا كنا نقيم مأتماً لراحل كريم ! .. فالشخص يقضى والمبدأ باق ! ولماذا نبكى وتنوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ؟ ذلك أننا نكرم الأشخاص الكرام ، ولا معنى لتكريم المبادئ المجردة عن الأشخاص .. فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأنتم تعرفونهم ، جريماً ، فهل يزوج المبدأ في السجن ؟ أو يقاد شخصٌ معتقه إلى السجن ؟

كل هذا سفته لأبين لكم أن تكريمكم لرعيكم عبد الرحمن فهمى بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم اختياره زعيماً لكم !

• • •

هذا ما قاله سعد زغلول عن عبد الرحمن فهمى في ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ، وبعد ذلك بثمانية أيام (في ١٢ يوليو) أطلق الرصاص على سعد زغلول : وأصيب ودخل المستشفى وخرج منه يوم ١٧ يوليو . ثم سافر يوم ٢٨ يوليو إلى أوروبا ، ولم يعد إلى مصر إلا يوم ٢٠ أكتوبر : فلا يمكن أن يكون الخلاف وقع مع سعد زغلول في هذه المدة . إن الخلاف وقع في المدة ما بين يوم وصول سعد من أوروبا في ٢٠ أكتوبر ، ويوم استقالته من الوزارة في ٢٤ نوفمبر .

يقول عبد الرحمن فهمى إن سر الاصطدام أنه طلب من سعد زغلول أن يضم الصفوف فرفض .. وأنه كان يذهب إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وزعيم الثورة ، ليناقشه في أعماله ، فيجد الوزراء الكبار أمثال محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا . ساكتين : خاضعين ، خاشعين : لا يستطيع الواحد منهم أن يفتح فيه في حضرة سعد زغلول !

من هنا بدأ الخلاف !

ولكن يبدو أن الخلاف تطور بسرعة عجيبة في خلال ٣٤ يوماً ! ولقد ظهرت نتائجه في مذكرات سعد زغلول بعد ذلك بيضعة شهور ! ولكن سعد زغلول لم يفتح فه بكلمة ضد عبد الرحمن فهمي ! ولكنه كان يعبر عن غضبه في مذكراته :

في يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ كان سعد زغلول منتصباً ، وكانت الدنيا بدأت ترتج أمامه من جديد . . وكان يكتفي أن يشرح رجلاً من أنصاره ليكسح جميع المرشحين ! وفي صفحة ٢٩٧١ من مذكرات سعد زغلول ، كتب سعد يقول :

« رجائي اليوم سلامة ميخائيل (عضو الوفد المصري) ترشيح عبدالرحمن فهمي بك (لعضوية مجلس النواب) . . فبهرتني عن هذا الرجاء ، وبيئت له سوء عمله . . وكان ذلك بأشد عبارة » .

هذا نص ما كتبه سعد زغلول في مذكراته عام ١٩٢٦ . . فما هو العمل السيء الذي أغضب سعد زغلول ؟ هل أصبى عبدالرحمن فهمي تعليمات إلى الجهاز السري بقتل السردار دون علم سعد زغلول ! إن الوثائق تقول ان عبدالرحمن فهمي لم يكن له علاقة بمصرع السردار ، وإنه قطع علاقته بالجهاز السري للثورة عقب الإفراج عنه في بداية وزارة سعد زغلول ! . لقد كان من الممكن أن يحدث الخلاف بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمي بسبب أن سعد زغلول اختار في وزارته شخصيات غير ثورية : إن سعد زغلول اختار في وزارة الثورة محمد سعيد باشا وزيراً للمعارف ، وكان محمد سعيد باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السري للثورة قبلة في عام ١٩١٩ لأنه خالف قرار سعد زغلول وألف وزارة في ظل الحماية ! وكان سعد زغلول يرسل في أثناء الثورة رسائل سرية إلى رئيس الجهاز السري يطلب إليه مقاومة

محمد سعيد باشا بجميع الوسائل ! .- واختار سعد زغلول في وزارة الثورة توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية . . ونسيم باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السرى للثورة قبلة في عام ١٩١٩ لأنه تأمر مع السلطان فؤاد ضد الثورة ! .

وما من شك في أن سعد زغلول أخطأ في هذا . . فإن توفيق نسيم استقال من وزارة سعد زغلول عندما ما اختلف سعد مع الملك ! . واستقال محمد سعيد باشا من المهنة الوظيفية بعد ذلك لأن الملك طلب إليه أن يستقيل . ولكن عبد الرحمن فهمي لم يختلف مع سعد لهذا السبب . . فقد كان من أنصار ضم الصفوف . . وكان يرى في ضم كل هؤلاء الرؤساء السابقين تقوية لوزارة الثورة ! بل إنه لام سعد زغلول على أنه لم يضم باقي الصفوف ! ولقد اختار سعد زغلول الوزراء في وزارة الثورة ممثلين لطبقات الوفد التي قادت الثورة ضد الإنجليز . كان سعد زغلول رئيس الوزراء ووزير الداخلية بصفته الرجل الذي نفاه الإنجليز إلى مالطة ثم سيشيل ثم جبل طارق . واختار سعد فتح الله بركات وزيراً للزراعة ، ومصطفى النحاس وزيراً للمواصلات ، ليثلا القادة الذين تفاهم الإنجليز إلى سيشيل . واختار سعد مرقص حنا وزيراً للأشغال ، وواصف غالى وزيراً للخارجية ، ليثلا القادة الذين حكم عليهم بالإعدام وعدل الحكم وسجنوا بعد ذلك في المأظلة ! . واختار سعد نجيب الغرابي وزيراً للحقانية ليثلا قادة الثورة الذين نفوا إلى الحاريق واعتقلوا في قشلاق قصر النيل . واختار سعد حسن حسيب ليثلا آخر وفد تألف ، بعد اعتقال جميع طبقات الوفد ، التي وضعها سعد لتحل طبقة مكان طبقة ، كلما نفيت ، أوحكم عليها بالإعدام !

وكان سعد فخوراً بأنه عين اثنين من الأفندية وزراء لأول مرة في تاريخ مصر ! ولكن الثوار لم يفهموا كيف أدخل سعد في وزارة الثورة سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا ، وهؤلاء عادوا الثورة ، ولم يقفوا معها ، ولم يسجنوا ، ولم يحكم

عليهم بالإعدام! .. ويظهر أن سعد زغلول لم يشأ أن يدخل في وزارة الثورة أى عضو من الذين كانوا يقودون الجهاز السرى للثورة ، ولم يذكر في مذكراته سبب هذا الإغفال ، ولعله أراد أن يعلمهم عن الحكم ، لتبقى هيئة ثورية تحت الأرض تساعده عند الاقتضاء! .. ولكنه لم يلبث بعد تأليف وزارته ببضعة شهور أن أدخل في الوزارة اثنين من أعضاء الجهاز السرى. . بل الاثنين اللذين كانا يتوليان قيادة هذا الجهاز بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى في ١٩٢٠ ، فعين الدكتور أحمد ماهر أفتى وزيراً للمعارف وعمود فهمى النقراشى أفتى وكيلاً لوزارة الداخلية. ولكن عبد الرحمن فهمى لم يعترض على هذه التعيينات . فقد كان أحمد ماهر يده اليمنى ، وكان النقراشى يده اليسرى. . ولم يكن عبد الرحمن فهمى يطمع أن يكون وزيراً. .

فإذا حدث حتى أدى إلى هذه القطيعة ؟ وما سر غضب سعد زغلول على عبد الرحمن فهمى ؟ هذا الرجل الذى حكم عليه بالإعدام : وقاد بنجاح الجهاز السرى للثورة ، وكاد سعد يقطع المفاوضات مع لورد ملتر لأن الإنجليز قبضوا عليه! .. إنعتقد أن حالة سعد زغلول النفسية في تلك الأيام هى التى جعلته يغضب على عبد الرحمن فهمى :

إن سعد زغلول مر بمحنة قاسية عقب مصرع السردار ، الإنجليز أعلنوا عليه حرباً شعواء. . الحكومة أعلنت عليه حرباً لاهوادة فيها للقضاء عليه وتخليه . وكان إسماعيل صدق هو وزير الداخلية الذى تقنن في محاربة سعد زغلول. . والملك فؤاد خرج على المكشوف ، وأعلن على سعد زغلول حرب الإبادة ، وقرر أن يحو اسمه من الوجود! .. واستطاع هذا التحالف الثلاثى أن يتزل الضربات بسعد!

كان سعد يواجه أزمة ضخمة. . وفي هذا الوقت وقع الخلاف مع عبد الرحمن فهمى. . وتترك سعد زغلول يصف ما حدث . في صفحة ٢٨٩٣ كتب سعد زغلول :

في يوم السبت ١٧ يناير سنة ١٩٢٥

قد اشتد الخناق بي ، وأحاطت بي الشدائد من كل جانب . . فأنصار الوفد ينفضون عنى واحداً فواحداً ، والوزارة تجاهر بعدائى ، وتشدد الأوامر على رجالها بمطاردتى ومطاردة أوليائى ، فتمنع اجتماعاتهم ، وترقب حركاتهم وسكناتهم . . وتعاكس مصالحهم ، وتلزيمهم بالانشقاق عنى ، وتجبر الذين ترشحوا تحت لواء الوفد على أن يعانون استقلالهم عنى ، وتحارب من يأتى هذا الانشقاق وهذا الاستقلال بكل الطرق ، وتهدد كل من يميل إلينا من موظفين ومستخدمين بالرفت والطرده ، أو النقل إلى مكان سحيق . . وقد ضجع الناس بالشكوى ، وامتلأت أعمدة الجرائد بالاحتجاجات . . ولكن لا سمح لمن تنادى لأن المشكومنه هو الأمر بأسبابها ، ومليك البلاد يعلن على رؤوس الأشهاد أنه غير راض عنى ، وأن الناس يجب عليهم أن يختاروا بين الانحياز له أو الانحياز عنه !

رفى أغلب الأوقات تحيط عساكر البوليس ببينى ، وتمنع الناس من الدخول فيه . . ولا أدرى متى تنتهى هذه الحالة ، وماذا يكون الحال ؟ . . ولقد دلت هذه المحنة التى نجتازها على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس ، ولا سيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم ، وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة ، وتعبد القوة . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقاً ، وأحطهم صفات . . يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . ويأتون المنكر ، ثم يفاخرون بإتيانه ، كأن بينهم وبين الفضل عداة .

كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب

من الهيئة الوفدية في البرلمان . . وأولها كان من موسى فؤاد باشا ومحمد فهمى باشا .
والأول شيخ كان الوفد رشحه ، ونجح في الانتخاب بتأييده ، وكان بعض المعارفين
يلومون الوفد على تأييده ، لعدم حسن سيرته ، وشهرته المليل للإنجليز . ولكننا رشحنه
وقضيناه على غيره من المعارضين . وقد جرى في مجلس الشيوخ على خطة عرجاء ،
وفهمت الآن مصدرها . أما محمد باشا ، فأنا الذى عينته في مجلس الشيوخ ، وتعين
من غير أن أخبره بأننى اقترحت تعيينه ، وزارنى عقب تعيينه ، والدمع ينهمل من
مأقيه ، وقد قبل يدي قائلاً : « لقد فتحت يبنى جزاك الله عنى خير الجزاء ! »

وقد بنينا استقالتهما على شدة إخلاصهما للعرش ، والشك في إخلاص الوفد .
ثم تبهما جماعة من الشيوخ والنواب . . وإذا فهمت استقالة أعضاء مجلس الشيوخ
من الهيئة الوفدية لكونها لا تزال قائمة ، وإن كانت معطلة ، فإنى لا أفهماها من
أعضاء مجلس النواب . وأغرب هذه الاستقالات استقالة محمد باشا سعيد ، لأن هذا
الرجل نجح في الانتخابات بفضل الوفد وتعين في الوزارة وصار أهم أعضائها ، وتاب
عنى مدة غيابى في أوروبا منذ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إلى ٢٠ أكتوبر . . أى ثلاثة
شهور تقريباً . . ولكنهم هددوه بعزله من دائرة سيف الدين ، ومورده منها كبير ،
فاختار الثروة على الكرامة . وتبعه اسماعيل سرى باشا ، وقد كان الوفد رشحه ، ولما
سقط في الانتخابات عينته في الحال . وألطف هذه الاستقالات شكلاً استقالة
ألفريد شماس (عضو مجلس الشيوخ) وهو من الذين اقترحت أنا تعيينهم . . فقد
استدح سياسى وجاهر بأنه اشترك في العمل تحت إشرافى مع الاقتحار !

والآن استلمت تذكرة من شخص يدعى إبراهيم فؤاد ، يقول فيها : « أقدم
التهنئة بنجاح بحبيب باشا بوفاة فتحى باشا اليوم (كان حبيب باشا مرشحاً في دائرة
الوايلى ضد إبراهيم فتحى باشا . . وبوفاة الثانى يصبح الأول نائباً بالتركية) . . فاستأنت

لأن يكون الموت بشرى ، مهما كان من مات ، ولكن الإنسان ظلوم كفار !
خرج عبدالرحمن بك فهمى من السجن ، بعد أن لبث فيه زهاء شهرين ،
وتوجه تراً إلى سراى عابدين حيث كتب اسمه فى دفتر التشریفات ولم يمر ببيت الأمة .
فتسائل الناس عن سر هذا الإقبال والإديار ! . . . وزعم بعضهم أنه يريد الاستقالة ،
وذلك مقلمة لما . وقد حضر عندي بعد أربعة أيام من إطلاق سراحه ، ولم يتكلم
عن تأخر زيارته . ثم أخذت الإشاعة عن استقالته تتأكد ، حتى نشرتها بعض
الجرائد ، فطلب منه تكليفا غير مرة ، فوجد ولم يفعل ، وقال ابن أخيه أحمد ماهر
إنه يقطن أن تأخره عن التكليف أنه فى انتظار ما تقرره الوزارة فى شأن ترشيحه ،
ولفظاهر أنه انطلق نهائياً . . . مع السلامة ! .

انتهى ما كتبه سعد زغلول عن عبدالرحمن فهمى بعد حادث السردار . .
ولكن من الذى أمر بقتل السردار ؟

. . .

خطبة جديدة للجهاز السري رسمها سعد في المنفى بين جبل طارق والزقازيق . تهريب الرسائل السرية في الأحذية

مكتب قاضي محكمة بني سويف ، ثم مكتب قاضي محكمة الزقازيق ، ما كان عنوان الجهاز السري لثورة ١٩١٩ بعد القبض على عبدالرحمن فهمي في آخر مايو سنة ١٩٢٠ ، واختيار سعد زغلول للدكتور أحمد ماهر خلفاً له في رئاسة الجهاز السري .

وكانت تعليمات سعد ترسل بالشفرة ، وبالرموز ، وباليد ، من منغاه في قلعة جبل طارق إلى مكتب قاضي محكمة بني سويف ، ثم بعد ذلك إلى مكتب قاضي محكمة الزقازيق . وكان هذا القاضي هو سعيد بك زغلول ابن شقيقة سعد زغلول ، وقد تبناه سعد هو وشقيقته ، بعد وفاة والديهما وهما طفلان . وكان سعيد زغلول يتلقى تعليمات سعد السرية ، ويفك رموزها في غرفة القاضي ، ثم ينقلها بخطه ، ثم يسلمها بطريقة خاصة إلى الجهاز السري للثورة . وكان الدكتور أحمد ماهر يبلغ سعيد زغلول المعلومات التي يريد إرسالها إلى سعد زغلول ، فيترجمها سعيد زغلول بالشفرة ، ويسلمها للرسول المجهول ، فيسافر بها إلى جبل طارق ، ويسلمها إلى سعد زغلول مخترقاً الحراس والرقابة الشديدة والمخابرات البريطانية التي كانت تحيط بالمكان الذي اعتقل فيه سعد زغلول بالليل والنهار . . . ولقد بدأ التذكير في هذه الطريقة الغربية

أثناء نقل سعد زغلول من منفاه في جزيرة سيشيل في المحيط الهندي ، إلى منفاه في قلعة جبل طارق . . فقد طلب سعد زغلول إرسال شخص يملى عليه تعليماته السرية من معتقله في جبل طارق إلى قيادة الثورة مصر !

ولكن كيف يمكن إرسال هذا الشخص الخطير إلى جبل طارق ؟ إن في مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول في ثورة ١٩١٩) قصة هذه المغامرة المثيرة . . كتب الأستاذ كامل سليم يقول :

« في أوائل سنة ١٩٢٢ كان سعد وإخوانه في المنفى في سيشيل ، فلما مرض سعد في تلك الجزيرة السحيقة ، لسوء جوعها ، وهي على مقربة من خط الاستواء ، نقله الإنجليز وحده إلى جبل طارق . فكانت الوحدة والعزلة أشق على نفسه من جحيم سيشيل ، فضلا عن البعد عن إخوانه المنفيين . حينذاك طرأت على سعد زغلول فكرة الخلاص من هذه العزلة ، واستئناف جهاده ، واتصاله بمصر بشكل من الأشكال . وتلخصت هذه الفكرة في أنه أعاد إلى مصر خادمه المصري الوحيد . الذي صاحبه ، ووجه رسالته . أخفاها الخادم في حذائه ، ليوصلها إلى . وإذا بسعد يجبرني في خطابه هذا أنه في حاجة قصوى إلى سكرتير خاص ، يملى عليه رسائله وبرقيات - ويعتمد عليه في شئونه الخاصة والعامة .

« وقال سعد في رسالته السرية إنه طلب ذلك من الحاكم العام البريطاني في جبل طارق ، فرفض الحاكم ، بناء على أمر الحكومة البريطانية ، التي رأت ضرورة أن يظل سعد في المنفى مشغولا عن كل نشاط ، طمعا منها في غير مطمع ، أن تموت الحركة الوطنية ، وهو بعيد عنها ، فلا يقضيها ولا تغذيه . ثم رجاني سعد في رسالته السرية أن أبدل قصارى جهدي ، وأتحايل في اختيار سكرتير خاص له ، يسافر إلى جبل طارق في شكل خادم ، بمل الذي عاد إلى مصر بحجة رغبته في رؤية

زوجته وأولاده . . . وحزنى سعد في رسالته السرية من أن السلطات البريطانية سوف ترفض حتماً من اختياره للسفر ، لو ظنت أنه سكرتير لا خادم ، ولذلك يجب الاحتياط للأمر غاية الاحتياط ، وإلا فمثل المسعى ، وتعرضنا جميعاً للانتقام الإنجليز !

« هذه هي رسالة سعد زغلول السرية التي وصلت في حذاء خادمه الذي وصل إلى القاهرة ! . . . مطلب عزيز ومهمة خطيرة ! إذ كيف أحقق رغبة الزعيم الوطني ، وهو في مفاه ؟ وكيف أجد الشاب المتعلم الذي يقبل أن يكون خادماً . ويتعرض للأخطار ؟ ثم كيف أختدع السلطات البريطانية حتى أنجح في مسعاه ؟

« وكانت مصر في ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية البريطانية ، والرقابة مفروضة على الصحف والمجتمعات ، وجنود الإنجليز يتجولون في الشوارع ، ويفشون الأندية ووليادين ، والمحاكم العسكرية البريطانية قائمة لتتكيل بالمصريين الوطنيين . . . جو يشيع الرهبة ، ولا يشجع على الفداء ، إلا من سمى وطنيته وشجاعته ، وملائته روح الفداء ! . . . بحث بين الشبان المتحمسين ؛ عسى أن أجد واحداً منهم يقبل هذه المهمة الخطيرة ، فلم أوفق ، بعد بحث وتقصي استطلاعا عشرين يوماً ، وإذا بتلفراف يرد إلى من سعد زغلول راجياً أن أرسل له خادماً بأسرع ما يمكن ! فقهرت غرض سعد زغلول ، وازداد ألى لعدم توفيق ، ولأنه يستعجلى ، وأخيراً تحدثت مع مساعدي الأستاذ محمد الأنصاري في هذا الموضوع ، فلم يردد في القبول فوراً ، ولم يزد على سرورى لقبوله ، إلا دهشنى من قبوله الإقدام على رى نفسه في المجهول المقم بالأخطار ! فقلت له : « أحب أن ألفت نظرك أولاً إلى الأخطار التي سوف تتعرض لها من عبوك ، حتى لا تنظن فيما بعد أنني خلدتكَ ، ولم أنورك بكل التفاصيل ! » :: وأدليت إليه بما يلي :

١ - إذا ظن الإنجليز في مصر أو جبل طارق أنك سكرتير ، ولست خادماً ،

فإنك تتعرض لعقابهم ، ولانتقامهم ، وللمحاكمة أمام المحاكم العسكرية البريطانية ،
وتتعرض أنت مع سعد زغلول لهذه المحاكمة !

٢ - لا أعرف متى تكون عودتك إلى مصر ، فقد تمتد إقامتك في الخارج إلى
عام أو أكثر في المنفى !

٣ - أريد منك أن تستخرج « رخصة خادِم » وتلبس جلابية ، بدل البدلة :
ولا تأخذ معك في السفر إلا بدلتين . بدلة تلبسها وبدلة في الشنطة الصغيرة ، التي
يجب ألا تحتوي إلا على ملابس قليلة :

٤ - لا أستطيع أن أغريك بالمال فليس عندي مال غير ماهيتي . وهي عشرة
جنيهات شهرياً ، وأجرة سفرك برّاً وبحراً في الدرجة الثالثة ، وخمسة جنيهات في يدك مدة
السفر حتى تقابل سعد زغلول ، وهو يتولى بعد ذلك أمرك .

قبل الأستاذ محمد الأنصاري هذه المهمة الشاقة . في ضوء هذه الحقائق المفزعة
التي ذكرتها له . وبعد أسبوع واحد من هذا الحديث استخرج رخصة الخادِم
بالجلابية . وكان في طريقه إلى جبل طارق ، ومعه رسالة مني : ومن قيادة الثورة إلى
سعد زغلول . أظن أنه أخفاها في قرص طربوشه . فلما وصل إلى جبل طارق ، ورد
تلغراف شكر من سعد زغلول بأن الخادِم وصل ، وهو مسرور منه . وظل الأنصاري
في خدمة سعد سكرتيراً خاصاً وخادِماً أميناً حتى أفرج عن سعد ! إن هذا العمل
الذي قام به السيد محمد الأنصاري لعجل وطني من الطراز الأول ، أملته روح فداية .
وهو في نظري الفدائي الأول الذي عرفته عن كتب ، وكان من الممكن جداً أن يتعرض
للموت أو الأشغال الشاقة بحكم من أحكام المحاكم العسكرية البريطانية ، لهذا العمل
الذي قام به عن طيب خاطر . والأنصاري في روحه الفداية ووطنيته الخالصة

وشجاعته الناصحة - لا يقل مطلقاً عن إخوانه المجاهدين المصريين الوطنيين الذين تكلم
بم الإنجليزية في المنافي أو بأحكام الإعدام أو الأشغال الشاقة .

محمد كامل سليم

إعداد الخطة السرية !

وقد وضع سعد زغلول هذه الخطة وهو على البارجة الحربية البريطانية ، التي
قلته من جزيرة سيشيل في المحيط الهندي إلى قلعة جبل طارق . وبدأ سعد زغلول
خطته بأن أرسل في استدعاء زوجته لتلحق به في جبل طارق - وهي رحلة شاقة
قطعها البارجة الحربية في ١٤ يوماً ، فتحركت من سيشيل يوم ٢٠ أغسطس سنة
١٩٢٢ . ووصلت إلى جبل طارق يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . وشاهد في هذه
الرحلة أهوالاً . والغريب أن سعد لم يدون هذه الخطة كتابة لأن القبطان رفض أن
يسمح له بورقة أو قلم طوال الرحلة !! . . . وكانت هناك عبارات متفق عليها بين
سعد زغلول وسعيد زغلول ، أثناء تقيده . وهي أنه عندما يطلب قاموساً فإن معنى ذلك
أنه يطلب تفاصيل عن أعمال الجهاز السرى تكتب بالحبر السرى على صفحات
القاموس المطاوب ! . . . وكانت كلمة « الجرائد الإنجليزية » : معناها « التقارير
السرية » ! . . . وعندما يطلب كتاباً في النحو والأجرومية فإنه يريد أن تكتب تقارير
في داخل كتاب النحو عن النشاط السياسي في مصر وعملية نشر الدعوة . . . والحديث
عن « الجو » إشارة إلى « الأنباء عن اتجاهات سياسة بريطانيا نحو القضية المصرية » ،
وعندما يطلب « الاهتمام بالزراعة » فإنه يطلب « معلومات عن المعتقلين السياسيين
والمثقفين وحالتهم وروحهم المعنوية » ! .

أما الزقازيق وقيل ذلك بنى سويف فلم تكن في حاجة إلى استعمال هذه الكلمات ،
لأنها كانت تكتب الرسائل بماء البصل الموجود في مكتب القاضي . . وكان سعد زغلول
يحل هذه الرموز في جبل طارق بتمرير المكواة الساخنة على ورق القاموس أو كتاب
النحو ! ولم يستطع سعد زغلول أن يكون شبكة سرية بينه وبين زملائه المنفيين في
سيشيل : وإنما اتفق معهم على طريقة خاصة للرموز .

وفي كتاب « سعد زغلول » - للأستاذ عباس محمود العقاد - يقول في ص ٤٠٨ :
لما برح سعد (سيشيل) اتفقوا على طريقة للتفاهم ، يتحللون بها قليلا من قيود
الرقابة . وهي اتخاذ « صفر » - أي شفرة - من الأسماء التي ترد في الرسائل البرقية
حسب المعهود في كل واحد من أصحابها ، فإذا أرسلت بتوقيع « سينوت-حنا » فعناها
آتهم في حاجة إلى التقود ، لاشتغال سينوت بك بالمسائل المالية : وإذا أرسلت بتوقيع
« مصطفى النحاس » فعناها أن الحماسة في مصر شديدة لاستحياس مزاجه . وإذا
كانت بتوقيع مكرم عبيد فعناها أن الدعاية في إنجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية
قبل ذلك . وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية . أو بتوقيع « سعد » فذلك
بشير الإفراج . . الخ . .

قلق في القاهرة !

وعند ما بلغ صافية زغلول أن سعد زغلول يريد أن تلحق به في منفاه بجبل طارق
ساورها القلق . تصورت أنه مريض جداً : وأمطرته بالبرقيات تسأل عن صحته .
فأرسل سعد زغلول الرسالة التالية إلى سعيد زغلول في بنى سويف . ويلاحظ فيها
التعبيرات الخاصة « بالقاموس » و « كتاب النحو » و « الزراعة » !

جبل طارق - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

عزيزى سعيد

فسرت اليوم فى خطاب للست أسباب دعوتها للحضور ، وهى الحقيقة بعينها ، فلا يأخذنكم شىء من الشك فى واحد منها ، وإلا خلقتم لأنفسكم مكدوات لأساس لها . ويعلم الله أنى لو كنت مريضاً ، لما أقدمت على تلك الدعوة ، إشفاقاً على الست ، من فرط شقتها فى ، وما تلاقيه من صعوبة عندما تجدى مريضاً . وما يبدى من البراهين على صدق هذه الأقوال شىء يمكن إرساله بالتلغراف ، فلا تتعبوا أنفسكم ، إن صحى جيدة بحمد الله . .

طلبت فيما سبق أن يرسل لى قاموس الشرتوى ، ولكنه لم يحضر ، فأرجو إرساله مع الست ، كما أرجو إرسال كتاب فى النحو . وأن تلتفت بدقة لأعمال الزراعة ، وتجاوبنا عنها . وتأكدوا قبل سفر الست من سهولة إرسال نقودها إليها ، كما أشرت لذلك فى خطاب سابق . إنى أعرف صعوبة وجود سيدة تسافر مع الست ، لتؤنسها فى هذه الغربة ، ولكن هذا ضرورى جداً ، كما أنه من الضرورى أن يكون معها خادمة طيبة ، لأن الخدامين هنا فى غاية الصعوبة . قبّل وحنات شقيقتك وأنجالها ، أما قرينها فهو فى لندن ، ويخايرنى من وقت لآخر ، بالتلغراف تارة ، وبالكتابة أخرى ، ويقول إن صحته تتحسن يوماً عن يوم ، وأن أعماله سائرة فى طريق النجاح . لعل جوائى وصلك من هنا ، ولعلكم جميعاً بخير والسلام .

سعد زغلول

وكانت « بنى سويف » ترسل لسعد زغلول التقارير السرية داخل كتب مكتوبة بالجبر السرى . . ولكنها كانت لا تتلقى أى تعليقات من سعد زغلول ، لعدم وجود حبر

سرى عنده ، ولعدم استطاعة إرسال أى خبر سرى له ! . ثم أرسل سعد زغلول فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ إلى سعيد زغلول يقول له إنه يخشى على صفة زغلول أن تقوم بهذه الرحلة وحدها وأنه يرى أن يكون سعيد معها ليوصلها إلى جبل طارق ، ثم يعود إلى القاهرة على الفور . . وسافر سعيد زغلول مع صفة زغلول من بورسعيد فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وقول القاضى عثمان يوسف العمل بدلا منه فى ترجمة رسائل الشفرة المرسلة إلى سعد زغلول .

وصل سعيد زغلول فى ١٧ أكتوبر إلى جبل طارق ، وبدل أن يبقى مع سعد يوماً أو أسبوعاً بقي معه إلى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . وفى تلك الفترة أملاه سعد زغلول خطة الشفرة مع القاهرة ، وطريقة التعامل مع القاهرة ، وأنشأ سعد شفرة سرية بينه وبين الدكتور حامد محمود فى لندن ، وقول توصيل هذه الرسائل بعض الضباط والجنود الأرنلدين فى الجيش البريطانى ، ثم أنشأ شفرة سرية بينه وبين « على الشمسى » فى سويسرا ! . . وكانت خطة التعامل مع القاهرة هى أنه تم الاتفاق مع ضابط هندى يعمل مع الحامية البريطانية فى جبل طارق ، فكان الضابط يتسلم الرسائل ، ويذهب بها إلى الميناء ، ويسلمها إلى أحد الخدم الهنود الذين يعملون على شركة بواختر (ب. و. P.O.) وهى بواختر بريطانية منتقلة بين لندن وأستراليا تقف فى ميناء جبل طارق وميناء بورسعيد ، ويرى الضابط الهنودى من جبل طارق على عنوان معين فى الإسكندرية باسم الباخرة . ويرى الضابط الهنودى فى يوم آخر ، على عنوان معين فى القاهرة باسم الخادم الهنودى . ويسافر من القاهرة أحد أعضاء الجهاز السرى إلى بورسعيد ويتنكر فى شكل أحد البمبوتية ، ويصعد إلى الباخرة . ويتسلم الرسالة السرية من الخادم الهنودى . ثم يسافر « البمبوتى » إلى الزقازيق ويتسلم الرسالة إلى سعيد زغلول القاضى ، الذى يتلقاها بخطه ويسلمها إلى أحمد ماهر أو التمرشى

(وكان كامل سليم هو الذى يتولى عملية إرسال الأخبار السياسية إلى سعد زغلول) .
ولكن بقي لتنفيذ هذه الخطة وجود الشخص الموثوق به ، الذى يعمل سكرتيراً
يعمل عليه سعد زغلول تعليقاته السرية ، متذكراً في شكل خادم! إن هذا الشخص ضرورى
جداً لنجاح العملية كلها ، إنه هو الذى سيقوم بالاتصالات مع الشبكة في خارج
القلمة ، وهو الذى سيتسلم الرسائل ، وهو الذى سيحل الرموز السرية !

سوء تفاهم !

ومن الطريف أن الخطة التى وضعها سعد زغلول في أول الأمر ، لم تفهمها القاهرة
لغرايتها ! لم تتصور القاهرة أن هذا الرجل الذى يزيد على الستين من العمر يفكر في
مغامرات كالفصص البوليسية ! . . ويحرص سعد زغلول في مذكراته على ألا يكتب
شيئاً عن الجهاز السرى ، وخططه بشأنه : لأنه يعرف أن هذه المذكرات عرضة
للتفتيش ، ويعرف أن كل خلعته وحراسه في متفاه في قلعة جبل طارق ، من
المخابرات البريطانية ! ولكنك تجد في مذكراته شيئاً عن هذا سوء التفاهم الغريب !
القاهرة تتصور في أول الأمر أن سعد زغلول يريد خادماً ! بينما هو في الواقع يريد
شخصاً يعمل عليه تعليقاته السرية التى يرسلها إلى القاهرة وعواصم أوروبا ، وهو في ذلك
الوقت لم يستلح أن يرتب الشفرة السرية بينه وبين القاهرة ، وهو يحتاج إلى الرجل
الذى يقفد إليه بهذا العمل السرى الخليل ! . . ويكتب سعد زغلول في مذكراته
يوم الأحد ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ يقول : « أرسلت اليوم إلى كامل سليم تلغرافاً
نصه : « يود عبد الله حتماً . إذا أمكنك أن ترسل آخر يعرف العربية والإنجليزية » .
ويخشى سعد زغلول في نفس اليوم ألا تفهم القاهرة ما يعنى ! فيكتب في مذكراته

يقول : « وكتبت اليوم خطاباً إلى طاهر الوزى وآخر إلى كامل سليم بالبحث عن
خادم يعرف العربية والإنجليزية ، للاستعانة به على الكتابة ، وقضاء الوازم ، في
بلد لا يتكلم أهله بغير الإنجليزية والإسبانية » .

ثم يخشى سعد زغلول أن تكشف السلطة الإنجليزية الخدعة التي فكر فيها ،
ولا توافق على إرسال السكرتير المتكرر في صورة خادم أو سفيرجى ! إن مشكلته في
منفاه أن خطه في الكتابة لا يستطيع أحد أن يقرأه بسهولة . إن الصفحة الواحدة من
مذكراته يستغرق فك رموزها بضع ساعات ، وهو يريد أن يرسل تعليقات سرية إلى
الثورة في القاهرة ، فكيف يرسلها بهذا الخط الغريب ، وكيف يستطيع هو ، وهو
مسيجون داخل القلعة أن ينشئ شبكة المواصلات السرية التي تقوم بحمل تعليقاته
إلى القاهرة ؟ !

ويكتب سعد زغلول في مذكراته يقول : « الافتقار للغير نقص ، مهما كان
نوع هذا الافتقار ! إذا اقتضت الضرورة ، لزم أن أحسن الخط العربي والفرنساوى
على قدر الإمكان ، وأن أشتغل بالعمل ، وإن كان هذا يتطلب جهداً ، ليس من
السهل على الآن بلده ، لتقدم السن » .

وما خشيه سعد قد وقع ! إن القاهرة لم تفهم ماذا يقصد عند ما طلب خادماً !
ويكتب سعد في مذكراته يوم الجمعة ٣ نوفمبر يقول : « ورد بتلغراف أمس من كامل
سليم بأنه وجد سودانياً طباشراً وسفرجياً أمياً ، ولكنه يتكلم الإنجليزية ، وماهيته
٤ جنديات ، والشهادات التي في يده تدل على كفاءته ، والسيد حسين القصبى
عضو الوفد هو الذى أرشد عنه ! ! فبعثت إلى كامل سليم اليوم بأن المطلوب شخص
ذو خط حسن في العربي والإنجليزية » . وهذه الجملة البسيطة التي كتبها سعد زغلول

هني كل ما كتبه عن الحطة الغربية التي فكر فيها ، لقد كتب قبل ذلك خطاباً بخطه
لكامل سليم وهو الذي أشار إليه كامل سليم في مذكراته ووضعه في حذاء خادمه ،
بعد أن خلع فرشاة النعل ، ثم عاد وثبتها من جديد . . ولكن المسافة طويلة بين جبل
طارق والقاهرة !

وفهمت القاهرة فجأة ، من إلحاح سعد زغول في مسألة الخادم ، ما يريد . .
وفي يوم الخميس ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد في مذكراته : « ورد من كامل
سليم تلعرف بأن تلامذة قلموا أنفسهم لطلعتي ، وهم يسعون في إعداد اللازم للسفر ،
فأجبتهم بأن يشكرهم على حسن استعدادهم ، وبأنى أفضل ، أن أخدم نفسي ، على أن
أحرمهم من إتمام دروسهم » .

. . .

وفي يوم الجمعة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد في مذكراته : « ورد تلعرف
من محمود غنام يلح على الحضور هنا ، فشكرته ، ونهيتته عن الحضور ، وأبرقت
لكامل بأنه يستحيل أن أقبل أى واحد من التلاميذ ، وأن يبحث عن غيرهم » : «
إن سعد زغول خشى إذا تقدم محمود سليمان غنام عضو لجنة الطلبة العليا ، أو أى
طالب من الطلبة المعروفين ، بأن يعملوا كخادم له ، أن يشعر الإنجليز الذين يضعون
هؤلاء جميعاً تحت مراقبة دقيقة ، أن يشعر الإنجليز بما يديره سعد زغول ، ولذا فإنه
رأى أن يكون الاختيار من أشخاص بعيدين عن الشبهات وعن مراقبة السلطة العسكرية
البريطانية ، حتى يمكن خداعها . و في يوم الخميس ١٦ نوفمبر أرسل الأستاذ كامل
سليم من القاهرة برقية قال فيها إنه عثر على سفرجى ممتاز يجيد الطهي اسمه الأنصارى !
وكان سعد يعرف الأنصارى ويعرف أنه من الشبان الوطنيين الممتازين ، وأنه عضو
في الجهاز السرى للثورة ! ولم يصدق سعد زغول أن هذا ممكن ، وكتب في مذكراته

يوم الجمعة ١٧ نوفمبر : «ورد من كامل سليم أنه جارى اللازم في تفسير الأنصارى إلى هنا ، آخر هذا الشهر ، فهل يؤذن له ؟ أشك في هذا» . . ووضع سعد خطأ تحت جملة : «هل يؤذن له ؟ أشك في هذا» ، إذ لم يتصور أن الأنصارى يستطيع خداع السلطة العسكرية البريطانية ويتنكر في زي سفرجى !
وبقى سعد ينتظر على أحر من الجمر السفرجى الجديد !

• • •

وفى يوم الأحد ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته : «ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى سيبحر يوم ٤ ديسمبر ، وربما قبل ذلك» . وفى يوم الاثنين ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول يقول : «ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى أبحر ، وتلغراف من الأنصارى أنه يرجو أن يكون قدومه خيراً ، والأول بالإنجليزية والثاني بالعربية» . وفى يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته : «حضر الأنصارى أمس» . وعلى أثر وصول الأنصارى تحولت القلعة التي فيها سعد زغلول إلى مركز قيادة ، يعمل بالليل والنهار . . ولكي نعرف كيف كان العمل في تلك الأيام ، ننشر نص خطاب أرسله «الحادم» الأنصارى من جبل طارق إلى سعيد زغلول في القاهرة . ويلاحظ في الخطاب التعميرات السرية عن «الجرائد الإنجليزية» والمقصود بها التقارير السرية ، «وكتاب الأجرومية» والمقصود به النشاط السياسي في مصر . وهذا هو الخطاب :

جبل طارق في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

سيدى البك الجليل حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ، أبتك مزيد أشراق القلبية وأتمشم أن تكون بصحة وعافية . بلغنى معالى الرئيس سلامكم ، فشكرت لكم هذا الشعور الجميل . وإنى رأيت أن أكتب لك خطابي هذا ، لأنك

مزيد شكرى وتحياتى القلبية ، وإنى عند حسن ظنكم بى . فلا أخرج من المنزل إلا بأمر معالى الباشا أو الست ، لقضاء بعض مصالح للمترل ، وإن صادف وأردت الخروج ، وهذا نادر جداً للحلاقة مثلاً ، فأستأذن معالى الرئيس فى ذلك . وماحصل هذا إلا مرة أو مرتين فى كل شهر . فإن كنت قد نسيت وصيتكم لى قبل سفركم إلى مصر : فلا أنسى توصية والدى وأهلى ، كما أنى لا أنسى توصية أربعة عشر مليوناً ~~لصاحب~~ لا أنسى توصية أصدقائى وأحبائى ، الذين لا تزال إلى الآن تردنى منهم خطابات توصية ، التفانى فى خلعة معالى الرئيس . وبغض النظر عن كل ذلك ، فالعطف والحنان والعناية ، التى يعاملنى بها معالى الرئيس وحرمة ، هى فوق كل ذلك ، مما يجعلنى أسير مودتهما . إننى أخدم هنا اعتقادى ، لست كموظف أو أجير ، لكن كشخص حمل بأمانة ، فعليه أن يحسن تأديتها ، فإن خيراً فلنفسه ، وإن أساء فعليها . هذا هو اعتقادى الراسخ . وما أظن مولاي بعد كل ذلك لإمرتاحاً من جهتى ، فكن مطمئناً ، وطب نفساً .

« معالى الرئيس الآن يقرأ الجريدة الإنجليزية بسرعة ، أكثر من الأول ، ويتكلم كذلك . فنصرف كل يوم من الساعة الخامسة والنصف إلى الساعة الثامنة فى المطالعة الجرائد الإنجليزية ، وفى بعض الأيام فى الصباح ، نصف ساعة أو أقل أو أزيد ، حسب الظروف ، فى محادثة باللغة الإنجليزية ، وقليلاً ما يخطئ . وإننى أستفيد فى اللغة الإنجليزية منه ، أكثر مما هو يستفيد منى ، وأنا أخبرك يقيناً أن معاليه الآن صار ماهراً جداً فى الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى العربية ، لا يضارعه أحد ، وهو يحتاج إلى تجربة أكثر فى الترجمة من العربى إلى الإنجليزى . كما أرجو إن أمكن أن ترسل كتب الترجمة الصغيرة المقررة فى ابتدائى ، من سنة أولى إلى رابعة ، لأنه يوجد بها بعض اصطلاحات وقوائد ، لا بأس من أن معاليه يطلع عليها ، كما أنه قد سر جداً

من كتاب «براكتوري» ، الذي أرسله إلينا كامل سليم ، فهو يطالع فيه دائماً ؛
ولقد أرسلت إلى الأستاذ كامل أطلب منه بعض كتب ، فلم يفتني ، فأجرك أن
تجبره بخطاب بالآيهل فيها ، وهي بأمر معالي الرئيس ؛
«وجميع من عندنا بخير ، ويهدونك أركمى السلام .»

المخلص
الأنصاري

• • •

وما يوسف له أن كثيراً من التعلّيات السرية التي أرسلها سعد زغلول في تلك
الفترة الخفية ، عن طريق سعيد زغلول ، قد أحرقت في أثناء قضية ماهر والقراشي ؛
وليس في مذكرات سعد زغلول أي شيء يدل صراحة على أنه هو الذي يأمر باستعمال
الغضب . . بل إنه كان يردد في أحاديثه العلانية استنكاره للاغتيالات ؛ ولكن يظهر
من بعض صفحات المذكرات في تلك الأيام أنه كان يبرر هذا الغضب ، أو يعبّره
نتيجة لاضطهاد الإنجليز وطنيائهم ولذهابهم ، ولتعاون عدد من المصريين مع العدو . .
في يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول من منفاه يجمل طاروق في
مذكراته يقول : «ورد البريد أمس ، وفيه جرائد لغاية يوم ١٧ نوفمبر ، ورأيت فيها
بياناً لعنلى يكن باشا رئيس حزب الأحرار المستورين ، يتضمن أن قتل إسماعيل
زهنلى بك وحسن عبدالرازق باشا (عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار) قتل سياسى ،
ولم يكونا مقصودين به ، بل الحزب ، ويبنى عنلى استفزافاً من تصفده ، مع كون
برجرمله ونخطه لم يكن فيها عيب لعائب . وجرينة السياسة تمتلئ بالقلق والتدحج
في كتاب المعارضة ، والشااية بهم ، واتهامهم بأنهم مسئولون عن هذا التعللى ؛ وقد
تولى الناس الحرف من هذه الاتهامات ، وانكشفت منها المعارضة ، ولطقت كثيراً

من عباراتها ، واقلبت توين الفقيدين ، بعبارات طويلة عريضة ، وأخذت جريمة اللواء (لسان حال الحزب الوطني) تبالغ في استنكار الحادثة ، وتحى باللائمة ، مع الطعن بالحياتة إلخ . . ولم تعجبنى خطة حافظ عوض لأنه بالغ في امتداح الفقيدين مبالغة واضحة ، كما أغرق في استنكار الحادثة إغراقاً ! ولقد أعجبنى رد محمد أبوشادى ، على ما وجه إلى نقابة المحامين من السكوت عن استنكار الحادثة ، كما أعجبنى بعض مقالات في جريمة الأمة في هذا الموضوع . ما كان أحسن للمعارضة أن تقول أولاً : إن التحقيق لم يظهر الخائى ، ولا سبب الختاية ، فن المجازفة اعتبارهما كذلك . ثانياً :- على فرض أن تكون الجريمة سياسية ، فلا مسئولية فيها على كتاب المعارضة بوجه من الوجه . وإنما المسئولية على الفاعل لها ، لأن هؤلاء الكتاب لم يكتبوا في استحلال قتل الخائين ، واستباحة دماهم ، ولم الحق ، بل عليهم اللواجب ، أن يشهروا بكل من حاول الخروج من صفوف الأمة ، والانضمام إلى صفوف أعدائها ، يفعلون كل ذلك فيهم ، كما يفعلون في كل من يحاول تخرق للنظام والتحدى عليه .

« كنت أحب أن يقولوا ذلك ، ويشرحوه . لا أن ينهتوا . ويتكروا ما فعلوه ! » .

زوجات الزعيم !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول في مذكراته :
 « لقد قالت لى اليوم حرمى ، أثناء الذهاب للرياضة فى جنية المدينة العامة ، إنها لا تشعر فى نفسها الآن بمحمد على أحد ، ولا بغضب من أحد ، بل تود أن يكون صدرها نظيفاً من كل ما يسىء إلى الغير ، وقلبي راضياً عن كل الناس .

فأحمدت منها هذا الشعور الراقى ، وشكرتها عليه . وقد قالت لى قبل هذا اليوم ، إنها بمقدار ما كانت تهوى الملابس الفاخرة ، والمجوهرات الغالية ، والأمتعة الثمينة ، وكل ما تترين به النساء والبيوت ، بمقدار ما زهدت الآن فى كل هذا ، وأصبحت هذه الأشياء فى نظرها قليلة القيمة ، مزهداً فيها ، وكل قرّة عينها فى أن ترى بلادها مستقلة ، متمتعة بالحرية التامة . وقالت لى أمس : « لى معك أينما ذهبت ، إذا منّ الله عليك ، وعلى جميع المبعدين والمسجونين بالفرج ، ولكن إذا جاء الفرج لك وحلك ، فإنى أعود إلى مصر ، لكى أكون قريبة من أولئك الذين أشركت معهم ، فى سبب نكبتهم ، بتحريضهم عليه (تقصد البيان الذى أصدره حمد الباسل ومرقس حنا وويصا واصف وعلوى الجزائر وجورج خياط ومراد الشربى وواصف غالى بمقاطعة البضائع البريطانية وبالتحريض على استعمال العنف ، فحكمت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام ، ثم استبدلت الحكم بالسجن سبع سنوات مع الشغل فى سجن مصر ، وحلقت شعورهم ووضعتهم فى الزنازين) .

« ولقد ارتاحت حرمى إلى ماروته الجرائد ، من أنهم نقلوا إلى معتقل الأماظة ، وتخصص طاه لهم من عندهم ، وتخصصت غرفة لكل واحد منهم ، وتعين لخدمتهم بعض المساجين . فرحت جداً بهذه الإحساسات واعتبرتها مما منّ الله بها علىّ فى هذه الحياة ، ولقد أراها فوق ذلك تجتهد فى توفير أسباب الراحة لى ، وتعمل كل ما فى وسعها لإرضائى ، وتتفانى فى شرح صدرى ، وتفريج كربى ، وتفريج قلبى ، جزاء الله أحسن الجزاء عنى ، ومتعها بالصحة التامة ، والمعيشة الراضية ، ووفقنى لإسعادها . »

تعليمات إلى القاهرة !

وفي يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته عن التعليمات التي أعطاها لسعيد زغلول ، بمناسبة عودته من جبل طارق إلى القاهرة : « يسافر غداً سعيد ، وقد أوصيته بأن يعطى لكل من مصطفي لطفى المنفلوطي ، وعائلة مصطفي النحاس مبلغ عشرين جنيهاً مصرياً ، وأن يقول للمدام واصف غالى (قرينة واصف غالى عضو الوفد المحكوم عليه بالإعدام) ، إنى مقر كل تصرف يراه واصف غالى . وأن يعطى إبراهيم زغلول مرتبه الماضى . وأن يزور المسجونين السياسيين من إخواننا وأن يبلغهم سلامنا وأسفنا ، وأن يمر بعائلاتهم كذلك ، واحدة فواحدة .

« وأن يقابل توفيق نسيم باشا (رئيس الوزراء) ويهتبه بالنيابة عنى ، ويلفت نظره لأن يمتهد في جعل الدستور موافقاً لمصالح الأمة ، مؤيداً لسلطتها ، لأن كل ما أعطى لها باق ، ولغيرها فان ، يستعمل ضدها . وأن يمتهد في جعل قانون الانتخاب غير مقيد للحرية ، وفي إجراء الانتخابات من غير تداخل الإدارة ، ويحقق ذلك بإجراء تحقيقات عادلة عن الجرائم التي ارتكبت في عهد الوزارة السابقة (وزارة عبد الحائق ثروت) سواء كان اللذين ارتكبوها وزراء أو غيرهم ، حتى يظهر البلاد من الأرجاس التي تلوثت بها ، وحماية البلاد من عودة هؤلاء إلى حكمها ، وأن يفعل ما في وسعه لإطلاق سراح المسجونين السياسيين قبل المبعدين . . وإذا توفق إلى كل ذلك فإنه يخدم بلاده أجل خدمة ، ويخلد له في التاريخ أجمل الذكرى .

« وأوصيته (سعيد زغلول) كذلك أن يسلم على أعضاء الوفد ويبلغهم ممنونيتى منهم ، وشكرى لهم ، واعتمادى عليهم . وأن يخبر كامل نسليم بأنى مسرور من

سيرته، عنون من خطته". وأن يلفت أرباب الجرائد لأن يرسلوها إلى رأساً ، من غير
واسطة دار الحماية . وأن يبلغ بعض الكتاب لأن يكتبوا دائماً في تعداد القضاة التي
ارتكبتها وزارة « ثروت » ووزارة « عدلى يكن » من قبلها . وأن يوضح في الدستور
نص يجعل من هيئة المجلس لجنة تكون هي المختصة بالنظر في الدستور ، وتعديله
بحسب ما تراه ، وحيث تقوم هذه اللجنة مقام الجمعية الوطنية ، ويكون الدستور
الذي تنفق عليه ، وليد إرادة الأمة ، ولا يضيع الزمن في انتخاب جمعية أخرى ووضع
دستور آخر . . . وأن تستمر الجرائد على التذكير بموادث المنشقين ، وتلاعهم
بعهد الأمة ، وتقضهم لكل ميثاق قبلوه .

تهريب الشفرة !

وكان سعد زغلول شغولاً بتهريب مفاتيح الشفرة التي مكث شهرين عليها
ويعدّها مع سعيد زغلول . . والخطة التي وضعت لتصل تعليماته السرية من القلعة في
جبل طارق إلى قيادة الثورة والجهاز السرى في القاهرة . وكتبت هذه الشفرة على ورق
خفيف من الورق الذي يكتب عليه للنسخ على الآلة الكاتبة ، وطويت عدة مرات
حتى تأخذ مساحة صغيرة . ثم تولت صفية زغلول بنفسها خلع كموي جميع الأحذية
سعيد زغلول : زوج الأحذية الذي سيسافر به ، وزوجين من الأحذية في الحقيبة ،
وكانت تخلع بنفسها مسامير الكمب ، ثم تحفر في داخل الكموي غائباً لإخفاء
هذه الأوراق ، ثم راحت تدق بنفسها مسامير الكموي كما كانت ، وتضعها في التراب
لكي تبدو الأحذية مستعملة !

. . وكان سعد زغلول قلقاً : هل يستطيع سعيد زغلول الخروج من القلعة إلى

السفينة بهذه الأوراق السرية ؟ هل يفتشه الحراس ؟ هل يفتشه رجال المخابرات ؟
هل يفتشه رجال البوليس الواقفون على السفينة ؟ .. كان سعد مهتماً جداً بنجاح
الخطوة التي وضعها ، وبوصولها إلى القاهرة ! .. وزاد قلقه عندما رأى الحراسة
تشد في تلك الليلة حول داره على غير المعتاد !

وفي صباح يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحدد لسفر سعيد زغلول كتب
سعد زغلول في مذكراته : « لم أتم البارحة إلا قليلاً » . . ولكن الحقيقة أنه لم يتم
إطلاقاً ! . . إن كل شيء أصبح الآن يتوقف على خروج ابن شقيقته القاضي
سعيد زغلول من الميناء ، هل سيستطيع أن يضل الحراس ، ورجال المخابرات ،
والجمر ، ولا يثير شكوكهم ؟ . . لقد نجح سعد زغلول مرة في أن يضل هؤلاء
جميعاً عندما وضع رسالة في « فرشة » حذاء خادمه ، وأرسل هذه الرسالة إلى
كامل سليم . . فهل ينجح هذه المرة في تضليل المخابرات ؟ !

شبكة سرية !

نجحت خطة سعد زغلول في تهريب خطته السرية ، ومفاتيح الشفرة ، مع ابن
شقيقته سعيد زغلول ، وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ : « سافر اليوم سعيد ، وصحبه الأنصارى إلى الباخرة ، ولم يفتش ! .
وقد أوصيت سعيد بكل ما تقدم تفصيله ، إلا فيما يخص بما يقوله إلى توفيق نسيم
رئيس الوزراء ، فقد حذفت منه مسألة إخلاء سبيل المعتقلين حتى لا يفهم أننا
فلنتمس لأنفسنا معونة منه ! »

وفي يوم الأربعاء ٢ يناير ، سعيد زغلول إلى بورسعيد ، وقامت السلطات

البريطانية بفتيش أمتعته في الباخرة «موريا» فلم تجد شيئاً! .. وفي يوم السبت ٥ يناير تلقى سعد زغلول برقية مفتوحة من القاهرة هذا نصها : «وصلنا بالسلامة»! .. وفهم سعد زغلول من هذه البرقية أن الشفرة السرية والخطة السرية وصلنا إلى قيادة الثورة بسلامة الله! .. وكل ما كتبه سعيد زغلول في مذكراته يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٣ عن هذه البرقية أنها تكلفت ٤٦ قرشاً!

وعل الفور بدأت الشبكة السرية تعمل في قلعة جبل طارق وفي مكتب قاضي محكمة الزقاق ، وفي لندن حيث يتولاها الدكتور حامد محمود ، وفي جنيف حيث يتولاها على الشمسي .. وبدأ الرسل يتقلون بين الزقاق وجبل طارق! .. وبرقيات ترسل بالشفرة إلى لندن ، ثم يرسلها الدكتور حامد بالشفرة من لندن إلى جبل طارق! .. ولم يكن الجهاز السرى في القاهرة ينتظر هذا التنظيم ليعمل .. لقد كان الدكتور أحمد ماهر يسلم الرسائل إلى القاضي عثمان يوسف ، فيكتبها بالخبير السرى على كتب ، ويرسلها إلى جبل طارق .. وهذه بعض الرسائل التي أرسلت من القاهرة :

زيادة الاغتيالات!

إلى سعد زغلول

جبل طارق في أول سبتمبر سنة ١٩٢٢:

طلب الورد ألنبي أمس من ثروت باشا رئيس الوزراء إضافة مواد جديدة لقانون العقوبات بسبب كثرة الحوادث وتوقع غيرها . أبلغ ثروت باشا أمس تعليمات الورد ألنبي إلى مصطفى فحى باشا وزير الحفانية . مطلوب إضافة المواد الآتية إلى

قانون العقوبات :

- ١ - يعاقب بالإعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة بنية قلب نظام الحكم أو ارتكاب قتل سياسي .
- ٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة كل من صنع أو استورد من الخارج قنابل أو ديناميت أو مفرقات .

- ٣ - يعاقب بالإعدام كل من أُلّف عصابة تقاوم بالسلاح رجال السلطة وكل من تولى زعامة هذه العصابة أو تولى أى قيادة فيها .
- ٤ - من ينضم إلى تلك العصابة ولم يشترك فى تأليفها ، ولم يتخذ فيها قيادة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

بنى سويف

الملك خائف !

جيل طارق فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول

- طلب توفيق نسيم باشا رئيس الديون الملكى من ثروت باشا رئيس الوزراء بأمر الملك إضافة مواد فى قانون العقوبات لحماية الملك وهى تقضى :
- ١ - يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك وحرته .
 - ٢ - يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته
 - ٣ - يعاقب بالإعدام كل من أُلّف عصابة مسلحة لقلب نظام توارث العرش أو تغيير أى شىء فى نظام العرش .

- ٤ - يعاقب بالسجن كل من تطاول على الملك أو سلطته .
 ٥ - يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في الملك .

وقد بدأ مصطفى فتحى باشا وزير الحفانية يعد هذه القوانين .

بنى سويف

• • •

جبل طارق في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول :

وقع الملك القوانين المشار إليها في رسالة أول سبتمبر و ٥ سبتمبر .

بنى سويف

• • •

المعتقلون !

جبل طارق في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول .

أرسل نزوت باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية اليوم خطاباً سريعاً إلى مصطفى فتحى باشا وزير الحفانية رقم ٥٧ يقول فيه : « إن سجون الحكومة أصبحت مزدحمة بدرجة أن المسجونين بها فعلاً يزيدون على المقرر الصحي لما بمقدار ٥٨٥٥ مسجوناً . وعدد المسجونين تحت التحقيق الذين قضوا بالسجون مدة تراوح بين شهر واثني عشر شهراً أكثر قد بلغ عددهم ٢٤٨٥ . »

بنى سويف

الجهاز السرى ينتقل إلى الزقازيق !

وابتداء من شهر يناير سنة ١٩٢٣ انتقل مقر الجواز السرى إلى مكتب قاضى محكمة الزقازيق .

فقد صدر قرار بنقل سعيد زغلول إلى الزقازيق . وانتهت التعليمات على الزقازيق من سعد زغلول . وبدأ كل شىء يتحرك ويندفع . ويظهر أنه نسى أنه تجاوز الستين ، وأنهك نفسه فى العمل ، فسقط مريضاً . . .

الموت يقرب !

وبدأ سعد يشعر بدنو الأجل ، وبدأ يفلسف مزايا الذنى والاعتقال . فى يوم الخميس ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته وهو فى معتقله فى قلعة جبل طارق :

« أشعر الآن بضعف شديد وبدنو الأجل ، يضطرب القلم فى يدى عندما أمسك به ، وترتعث أعصابى ، عندما يقع مالا أحبه ، مهما كان صغيراً ، ويخيف قلبى كل طارئ مهما كان ضعيفاً ، ولا أتحمل معارضة فى رأى ، ولا مخالفة فى فكر ، ويشغلى جواب على خطاب أو تلغراف مدة طويلة من الزمان ، وربما منعنى الفكر فيه من النوم ! . . ويلوح لى من هذه الحالة أنى لا أستطيع بعد أن أياشر عملاً مهما ، ولا أتحمل مرارة الاختلاط بالناس ، والتعرض لحياوتهم عما يسأون ، وسؤالهم عما يعملون ، وإرشادهم لما فيه خيرهم ، وإلى ما يوجهون من انتقاد ، ويدرسون من خطط ، وما يؤخذون عليه من قول سمعوه ، أو عمل أدوه . خصوصاً وقد تفتحت منافذ كثيرة فى جسم الأمة ، وتشعبت الآراء فيها ، وعجز كل طائفة عن تنفيذ ما تريد يلجئها

إلى أن تلقى تبعته على غيرها ، وتحصن جهدها في محاربتة . ولو أن الله يريد بنا خيراً
ما وفق الإنجليز وأشياعهم إلى قفينا عن ميادين العمل لأن ذلك أبعدنا عن مساقط
النهم ، ومواقع التقدر ، وحفظنا من طعنات المنافسين ، وغمزات المخاصمين ، وعصمة
عن قوة العمل بما لا نحب ، وظهور العجز عن عمل ما نحب !
سبحانك اللهم ، ما أرسخ حكمتك ، وأحكم تدبيرك ، وما أجل قدرتك .

• • •

ولكن أخبار القاهرة لا تلبث أن تنتزع من فراشه . إن الأحداث تجري
بسرعة مذهلة . ويتلقى سعد زغلول هذه الرسائل :

٢١ يناير سنة ١٩٢٣ : قدم توفيق نسيم رئيس الوزراء مذكرة للورد اللنبي
يقول فيها إن قتل مستر روبنسون من كبار الموظفين الإنجليز وغيره ، هو نتيجة
سياسة الشدة والإرهاب ، وإغفال أغلبية الشعب ، ويجب أن تغير بريطانيا سياستها
بدل الاعتماد على أقلية لا قيمة لها ، وأن تحترم إرادة الأمة وتلغى الأحكام العرفية
وتبيح الانتخاب لكل مصري .

الزقازيق

• • •

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : وقعت أزمة بين وزارة توفيق نسيم ، والورد اللنبي . طلبت
الحكومة البريطانية حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور ، وجعله « ملك
مصر فقط » . الورد اللنبي هدد بخلع الملك إذا لم يحذف النص المذكور . معلوماتنا أن
الملك سيخضع . نسيم باشا قال لنا إنه سيتقبل إذا خضع الملك . الأزمة مستحكمة .
راجع رسالة ٢١ يناير .

الزقازيق

٤ فبراير سنة ١٩٢٣ : أبلغنا توفيق نسيم أنه سيستقيل رسمياً اليوم . أبح الملك عليه في البقاء فرفض ! اقترح نسيم عقد اجتماع للزعماء في التصبر . قال اللورد ألنبي إنه إذا عقد مثل هذا الاجتماع فسيدخل الإنجليز ويقبضون على الزعماء لأنهم خالفوا قانون الاجتماعات ! .

الزقازيق

المحكوم عليهم بالإعدام !

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : المعتقلون في ألماتة يبلغونكم تحياتهم . إنهم يتحملون حكم السجن بشجاعة كما تحملوا حكم الإعدام بشجاعة . استطعنا دخول السجن واجتمعنا بمحمد الباسل ووبصا واصف ومرقص حنا وواصف غالي وعلوي الجزار وجورج خياط ومراد الشريعي في السجن . الاتصال بهم مستمر يومياً . الرسائل متبادلة برغم الحراسة الشديدة .

الزقازيق

وقد رتب الجهاز السري اتصالاً يومياً مع المحكوم عليهم بالإعدام . وكانت للسيدة فاطمة حمد الباسل ابنة حمد الباسل باشا تعمل الرسائل السرية إلى السجن داخل الأطعمة ! .

• • •

جبل طارق في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ :
من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق .

عزيزى سعيد :

أمس أخذت كتابك الثانى المؤرخ ٢٦ يناير . ولكنى لم أستلم خطابك الأول
المشار فيه إليه . لا أدرى إذا كان تاه فى الطريق . أو منعه الرقيب . إنى أشكرك
على التفاصيل التى أوردتها . أرجو أن تستمر فى إيراد أمثاله : وفى الطريقة التى
تراسلتى بها . تنشر الجرائد الإنجليزية عن الوزارة أخباراً إما مقتضبة أو متناقضة ،
ولا يمكن أن ليس له وسائل العلم سواها . أن يستتج منها نتيجة صحيحة . وعلى كل
حال فإنى أرجو أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد .

لقد سرتى أنك وجدت إخوانى فى الباطلة على صبر جميل ، وفى ثبات متين .
أرجو أن يفرج عنهم فى القريب العاجل . صحقنى على ما تركتها من الضعف ،
خصوصاً الجهاز المضمى . أما الجو فتقلب . بين البرد الشديد والخفيف ، وكثيراً
ما تهب العواصف هبوباً لا نستطيع معه الخروج . ولكنهم يقولون إن هذه حالة
لا تدوم ، وعماً قليل تزول ، ونستقبل الربيع ، بجمال مآظره : ولطف سمائه .

إن القضية (التى رفعها سعد على الحكومة البريطانية لإلغاء قرار الاعتقال)
كانت تأخرت لأسبوعين ، ولكنها ما زالت متأخرة بعد مضيئهما . ولا تهرى فى أى
يوم يعاد النظر فيها . وبهما كان ، فلا معلول لنا إلا على الله القدير العادل . بلغ
سلامى لشقيقتك ، وقرينها ، وأنجالها . وتبزنك وفهيسة هانم (ثابت) تسلمان عليكم
جميعاً أركى السلام .

سعد زغلول

...

جبل طارق في ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ :

إلى سعد زغلول

أطلق الرصاص على المستر أمبلر أحد كبار موظفي السكة الحديد . أصدر اللورد ألنبي أمراً بتعيين الكولونيل كوك كوكس حاكماً عسكرياً للمدينة القاهرة والحيزة بسبب كثرة الاغتيالات ! . وأصدر الحاكم العسكري أمراً بمنع أى اجتماع في القاهرة . كما أصدر الحاكم العسكري أمراً باعتبار عدد من الأحياء مناطق عسكرية لا يجوز لأحد الدخول فيها والخروج منها . كل من يقترب منها يطلق عليه الرصاص . المنطقة العسكرية تحدد من الشمال بشارع ترعة جزيرة بلدان ومن الجنوب بخط السكة الحديد ، ومن الشرق بشارع ابن الرشيد ومن الغرب بشارع أبو الفرج ، فرضت غرامة ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة لأن الحادث الأخير وقع فيها !
اللورد ألنبي ناثر جداً !

الزقازيق

...

١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ : حدث عمل جريء . أقيمت قنبلة على المسكر البريطاني في جزيرة بلدان . إنها في المنطقة العسكرية المنوع الاقتراب منها . انفجرت القنبلة في مكتب قائد المسكر قطعت ساقه . منع الإنجليز نشر إصابته . أصيب عدد من الجنود الإنجليز .

الزقازيق

احتلال بيت الأمة

وتلقى سعد زغلول أن السلطة الإنجليزية احتلت بيته ، وطردت كل من فيه !
٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ : هاجمت السلطات البريطانية بيت الأمة ، قام الضباط

ت كله من البدر ورم إلى السطوح . استولوا على كل الورق الموجود
ملك ، والمكتب في الدور الأول . قامت سيدات إنجليزيات
ملول وجميع الحادامات . طرد الإنجليز السيدة رتيبة زغلول ولديها .
ك زغلول موجوداً . أقتلت السلطة الإنجليزية البيت ، وأخرجت كل
بوليس الحربي البريطانى احتلاله ! .

الزقازيق

برقية مفتوحة

فبراير سنة ١٩٢٣ :
يد زغلول بك - الزقازيق .
ن أين رتيبة ؟ تفاصيل حادث المنزل .

زغالول وصفية

• • •

١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ : رتيبة انتقلت إلى بيت فتح الله باشا بركات . أصر اللورد
أللني أن يتم إخلاء البيت في منتصف الليل وأنه يخرج كل من فيه إلى الشارع .
رفضت رتيبة أن تخرج إلا بالقوة ! قالت أن ليس لديها مسكن تقيم فيه . بعد اتصالات
قبل اللورد أللني أن تبقى إلى الظهر . اللورد أللني ناثر على مشور الوفد ويقول إنه هو
الذى يشجع على قتل الإنجليز . أحدث قفل بيت الأمة ضجة كبيرة . أضربت
أغلب المدارس العليا والثانوية في جميع القطر !

الزقازيق

جبل طارق في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ :

من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق :

« أسفت لقفل بيت الأمة ، وإن لم أستغرب منه . ولكن الروح التي يريدون إطفاءها ، بقله ، إنما تأتي إلى القلوب ، لا الدور . وتسكن الصدور ، لا القصور . وأرجو ألا يكون قد أزعجكم هذا القفل ، وأن تكون شقيقتكم خرجت من المنزل بهدوء وسكون . فسلم عليها ، وبلى أنجالها ، وزوجها . وفقه عاقبة الأمور .
سعد زغلول

• • •

وفي يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« انقطعت عن الكتابة من يوم ٢٦ يناير كسلا ليس إلا ، ساعد عليه وقواه ضعف صحي ، وسيرها من سيئ إلى أسوأ ، أما الآن فقد عدت إلى استئنافها لما فيها من الفوائد ، التي حملتني على التزامها .

« وما حدث في هذه الأثناء هو أن وزارة نسيم استضفت ، لأنها أرادت إصدار الدستور ، فرغب اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني أن تحذف منه النصوص الخاصة بالسودان ، فأبت ، وحصلت مناقشة تبودلت المذكرات فيها ، ورأى اللورد ألنبي أن يتهز الفرصة ويسقط الوزارة ، فذهب إلى الملك ، وأبلغه رأى الحكومة الإنجليزية في حذف هذه النصوص ! وأرفق لورد ألنبي بلاغ حكومته ، يكتب سافر إلى الملك ، طلب فيه جواباً من الحكومة في ظرف أربع وعشرين ساعة ، وإلا كانت الحكومة الإنجليزية حرة في أن تعمل في مصر وفي السودان ما تشاء ! . فطلب توفيق نسيم عقد مجلس للمشاورة في دار الملك ، فأبى عليه اللورد ألنبي ذلك ، وأنذره بغض هذا الكتاب المتزوج

المجلس بقوة الأحكام العرفية . وأبى اللورد ألنبي الله يمد في الميعاد إلا بضع ساعات ، فرأت الوزارة ألا تحذف هذه النصوص ، بل تعدل النص الخاص بملك مصر والسودان بأن يكون ذلك بعد المفاوضات ، وبأن عدم الكلام عن السودان لا يدخل بما لمصر من الحقوق فيه !

« واشترطت وزارة توفيق نسيم أن تقبل دار الحماية هذا التعديل في ظرف أربع وعشرين ساعة ، فلم تجب دار الحماية . فاستعفت الوزارة بكتابات ~~مستعفة~~ فيه حصول التهديد ، وأنه حصل فجأة . بعد أن كانت المحادثات دائرة بينها وبين دار الحماية بصفة دورية . وقد أرسل لى الوفد برقيات تنفيذ ذلك ، وأن توفيق نسيم كتب مذكرات لدار المندوب السامى قبل استغفائه ، وعقب حادثة اغتيال رويسون ، يخطئ فيها سياسة الشدة والإرهاب والاتفاق مع الأقلية ، دون الأكثرية ، ويشير بلزوم الاتفاق مع زعماء البلاد ، ومحترام لإرادة الأمة ، وإلغاء الأحكام العرفية وإباحة الانتخاب لكل مصرى ، فاستغزنى ذلك إلى أن هنأت توفيق نسيم بتلغراف من هنا ! . . غير أن الجرائد الثروتية والعدلية (صحف الأحرار الدستوريين) شوهت الحقائق من قبل . وأوهمت الناس أن السودان قد ضاع بفعل توفيق نسيم ، فاستاء الكثير منه . ولم يستحسن البعض تلك التهنته ، ومن تأدب في انتقادها نسبها إلى خلداع من الوفد لرئيسه ! .

« وقد قبل الملك الاستغفاء ، بعد أن ألح على توفيق نسيم في البقاء ، وأبى ، فاستدعى الملك رؤساء الوزارات السابقين ، واستشارهم في الأمر . واحداً بعد واحد فلم يقبل منهم أحد فيما يظهر . إلا عدلى يكن باشا . ولكنه أراد أن الوفد يؤيده ، فلم يقبل الوفد ، فأخفق مسعاه . وقد اتفقت كلمة الأغلبية أخيراً على ألا تؤيد الأمة أية وزارة قبل إعادة المنفيين والإفراج عن المساجين وإلغاء الأحكام العرفية فعلاً ! . . وكان عدلى يكن قد وعد بالسعى في ذلك ، وفى محور تعديل توفيق نسيم . وبقية البلاد بدون وزارة

من تاريخ استقالة نسيم في أوائل فبراير ، إلى أن وردت التلغرافات اليوم بأن يجي إبراهيم شكل وزارة . . وفي أثناء هذه المدة أطلق عيار نارى على موظف إنجليزى فى إحدى حارات جهة السبئية ، ولم يصبه ، ولم يقبض على الفاعل ، فرأت السلطة العسكرية أن تضرب نطاقاً عسكرياً على هذه الجهة ، وأن تغرم أهلها ستمائة جنيه ، وأن تعين حاكماً عسكرياً على مصر والجنيزة !

« وبعد ذلك بيوم أو ثلاثة أقيت قبيلة فى وسط هذا النطاق فقتلت واحداً وجرحت بعض العساكر ، ولم يضبط الجانى ! . . وكان الوفد نشر منشوراً يظن فيه على سياسة الإنجليز بتأييد على يكن فى تشكيل الوزارة ، أو فرض تعيينه . . وعدت السلطة هذا المنشور مهيجاً أيضاً ، فقللوا بيت الأمة ، بعد أن حتموا خروج من فيه ليلا ، ولم يقبلوا أن يبقوا فيه لغاية ظهر اليوم التالى إلا يشق الأنفس ، وبعد أن فشقوا جميع من فيه ، وأخذوا كل الأوراق ، فأحدث ذلك رجة كبيرة ، وسبب احتجاجات شديدة من أغلب الأفراد والمهينات ، وأضرت كثير من المدارس . . فاستدعى الحاكم العسكرى أعضاء الوفد ، ونبه عليهم بأنه إذا حدثت حوادث اعتداء يكونون هم المسئولين فاحتجوا على ذلك ، وتخلوا عن المسئولية .

« ثم فى ٢٧ فبراير أقيت قبيلة فى شارع نوبار ، بالقرب من جامع أولاد عنان فى نحو الساعة الثامنة والنصف ، وأصابت بعض العساكر الإنجليز ، ولم يضبط الجانى ولم يكشف . وعليه ، غرمت السلطة البريطانية الساكنين من الأهالى بتلك الجهة بقرامة أيضاً ! . . وفى يوم ٤ مارس الجارى أقيت قبيلة عند مكتب المخابرات الإنجليزية ولم تنفجر ، وأخرى فى مطعم بأوى إليه الإنجليز فأصابت بعضهم . فاشتد السخط من نتائج هذه الاعتداءات ، وقبضت السلطة البريطانية على أعضاء الوفد جميعاً ، وقد كانت من قبل ضبظت كلا من محمود بسيونى ، وعبد الستار الباسل ،

وحسن يس ، ومحجوب ثابت وغيرهم ، وأرسلت هؤلاء الأخيرين إلى المحاريق . وقال روتر إن الأولين سيقدّمون إلى محكمة عسكرية بتهمة التحريض على الإخلال بالنظام ! . . وقالت جريدة التيمس إنه لم يقبض عليهم فوراً عقب قبلة شارع فوبار لأنه كان ينتظر أن يتفقوا مع عدل يكن .

هل ضبطت الرسالة ؟

وكانت الزقازيق تضع أرقاماً للكيب السرية التي ترسلها إلى سعد زغلول . وكل شهر توضع له أرقام متتالية . . ويبدو أن بعض هذه الكيب السرية كان يضيع أو يضبط ! في الكتاب الذي أرسله سعد زغلول إلى سعيد زغلول في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ قال : « أمس أخذت كتابك الثاني المؤرخ ٢٦ يناير ، ولكنني لم أستلم خطاباتك الأولى المشار فيه إليه . لا أدري ، إذا كان تاه في الطريق ، أو منعه الرقيب » .
وفي الكتاب الذي أرسله سعد زغلول في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ يقول تعليقاً على حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور :

« عزيزي سعيد . . ورد كتابك الثالث دون الأول . وأشكرك على ما ورد فيه من البيانات . وإني متأسف لأن يفهم الناس أن السودان ضاع ، لأنهم بهذا الفهم يسهلون الوزارة على طلابها . ممن لا يفهمهم السودان ولا مصر . وإنما يفهمهم أن تشيع بطونهم ، خربت البلاد أو عمرت . اتصل السودان بمصر أو انفصل عنها ! . ثم يضعفون ما بأيديهم من الحجاج الدامغة على اتصال القطرين . وكونهما يؤلفان مملكة واحدة من قديم الزمان ، يرويهما نهر واحد ، وتجمع سكانهما جوامع مختلفة . ويزيد أسى على أن هؤلاء أثروا على عقول البسطاء بأضاليلهم . حتى كادوا ينسون مظالم الوزارة

الروية ، وتفكها بالحرية ، والحياة ، والشرف . وربما استألوا بعضهم للرضاء بأن تتولى الوزارة شعبة منهم ، ليعيشوا في ظلها ، ويصلوا إلى غايتهم بواسطتها . ولكن فرجوا أن يخلص الله البلاد من هذه الحجة ، وأن يقبها شر الخادعين .

سعد زغلول

الإفراج عن سعد !

ثم أفرج الإنجليز عن سعد زغلول وسافر إلى فرنسا للاشتفاء . وعاد محمد الأنصارى إلى القاهرة بعد أن قام طوال هذه المدة بكتابة تعليمات سعد زغلول السرية . واستدعى سعد الأستاذ كامل سليم من القاهرة ، وسافر إلى فرنسا وبقي مع سعد ، وكان سعد هو الذى عمل عليه تعليماته . وقد حصلنا على نص تعليمات سعد زغلول عن رأيه في المستور الذى ينشر للمرة الأولى :

« إكس ليبان - فرنسا ، في ٥ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزى سعيد :

« ورد خطابك المؤرخ ٢٤ أبريل ، وكذلك الخطابات والتلغرافات التى أرسلتها من قبله ، ولم أرد عليها لانحراف صحفى . ولكنى تعافيت بحمد الله ، وأخذت تعود إلى القوة . وقد حضر كامل سليم وارتحت لحضوره كما أشرت . إن الإنجليز تظاهروا بحماية حقوق الشعب ضد الملك ، فيما كتبه فى جرائدهم ، تضليلاً للأفهام . لأن المستور الذى تظاهروا بحمايته نجاء مشتتاً على كثير من العيوب ، وأخصها أنه فتح لهم باباً للدخول منه إلى البرلمان ، واستعماله آلة لتنفيذ أغراضهم ، ولم يكن صدوره فجأة ، إلا تدييراً يراد به التأثير على أفكار الأمة ، والمهاوذا عن عيوبه ، وحملها على الاحتفال به ، ليكون الاحتفال دليلاً على الرضا به ، مع ما فيه من تلك العيوب !

«إنه قرر مبدأ سلطة الأمة، ولكنك لا تجد تطبيقاً لهذا المبدأ في نصوصه: ولا تجد عملاً لإمكان تطبيقه في غيرها، إذ أوجب استعمال هذه السلطة بالطريقة الميئنة فيه: أى بواسطة البرلمان: ولم يجعل البرلمان ممثلاً لإرادة الأمة وحدها، لأنه جعل للملك الحق في تعيين كثير من أعضائه، ولم يحرم الجمع بين العضوية فيه والتوظيف في الحكومة: وفتح بذلك باباً لأن يكون النائب عن الأمة من عمال الحكومة! ومع ذلك فلم يجعل لهذه الهيئة وحدها الحق في التشريع، الذي هو أكبر مظهر للسلطة، بل جعل للملك شريكاً فيه: وأحاط مسئولية الوزارة بقيود، أضعفت من شأنها، وجعلت الوزارة في مأمن من عاقبتها في أغلب الأحوال. وأوجب لبعض نصوصه الخلود والتأييد. فحرم تعديلها. وجاز تعديل الباقي، تحت شروط يتعذر في أغلب الأحوال توافرها: واشترط مع ذلك لصحة تعديلها موافقة الملك أولاً على اقتراحها، وثانياً على تقريرها. وفي النصوص الخالدة ما يتعلق بحرية الصحافة، والاجتماعات، وهى النصوص التى جعلت هذه الحرية تحت مراقبة الإدارة، وهذا يستلزم بقاء هذه الحرية تحت الأحكام الاستثنائية، إلى ما شاء الله. . إذا أضفت إلى ذلك كله أن تنفيذ هذا الدستور معلق على أمر لا يدخل الأمة فيه، وأن النظام الحالى يبقى معمولاً به - بعد إلغاء قانون الجمعية التشريعية، إلى وقت تنفيذ هذا الدستور، بان لك أن البلاد لم تكن شيئاً بهذا الدستور، بل بالعكس، خسرت الأمل في أن يكون لها نظام - يضمن أن تكون سلطتها هى النافذة فيه، وتهاياً - بواسطة النفوذ الإنگليزى، الذى رأيت آثاره، في إبعاد الموظفين الخصوصيين من السراى، لا عن وظائفهم فقط بل عن وطنهم كذلك - أن يعمل في إدارة البلاد، ويؤثر فيها تأثيراً كبيراً، بدون أن يظهر، أو يتعرض لأقل مسئولية. فهو الذى سيرجع الأمر إليه، في تعيين من للملك حق تعيينه في مجلس الشيوخ وتعيين غيرهم من أعضاء البرلمان

عرباً في الوظائف المختلفة ، إن لم يكونوا معينين فيها قبل انتخابهم ، وهو الذي سيرجع إليه الأمر في مراقبة الصحافة ، بإنذارها ، وإلغائها ، وتقييد حرية الاجتماعات وعلم التصديق على القوانين ، وعلم الموافقة على تقييد الدستور .

« ومن هنا يتبين لك السر في ترحاب العدلين بهذا الدستور ، وتهليلهم ، وتكبيرهم لصدوره ، بعد أن كانوا قد أعلنوا في طول البلاد وعرضها ، عدم رضائهم بأقل من مشروع لجنة الثلاثين ، لأن ذلك التقوِّذ يضمن لهم مراكز في الهيئة النيابية ، لم يكونوا يطمحون بها ، ومن يعيش ير ! . . أنظر إلى الأحوال الجارية عندكم بعين القلب ، وأدعو الله أثناء الليل وأطراف النهار أن يخرجكم منها ، ويرزقكم الطمأنينة والأمن . على أنفسكم ، وأموالكم وحرىاتكم ، وشرفكم . والإشاعات التي تتردد عندكم عن قرب الإفراج عن المسجونين ، وعودة المتقنين تمصل في ، وتبعث في شيئاً من الأمل ، ولكن علم تحققها يكفر تقسى ويشير عوامل القلب والاضطراب ، فانه أسأل أن يقرب الفرج ، ويمتتنا بعدله الشامل .

« أرجو أن تسلم على شقيقتك ونجليها ، وزوجها . وتبزيك (صغية زغلول) تشاركني في هذه التحية ، والسلام . .

سعد زغلول -

ملاحظات سعد على الدستور

« إكس ليان - فرنسا ، في ٧ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزي سعيد :

« أهديت لك في خطابي السابق بعض ملاحظات عن الدستور ، عقب ما تلوته

عنه في بعض الجرائد ، ولكن بعد أن اطلعت على نصوصه : في الجرائد العربية والفرنسية . الواردة من مصر ، رأيت تعديل بعض هذه الملاحظات ، على الوجه الذي ترونه في الورقة المرفقة مع هذا . ويجعل بي أن أشير إلى أن الملاحظات التي أبدتها حضرة الأستاذ أمين بك الرفاعي عليه ، جديرة بالاعتبار ، وبإعجاب كل محب للبلاد . ومن عجب أن العدلين : بعد أن يسيروا إلى عيوب الدستور ، يقولون إن التقاليد البرلمانية تصلح منها ، مع أن هذه العيوب لم توجد خطأ . بل عمداً : والذين أوجدوها يريدون الانتعاش بها ، ويحرضون كل الحرص على عدم إصلاحها ، وفي يدهم كل القوة لعدم الإتيان بهذا الإصلاح . وأن وزر هذه العيوب ثقل جداً ، على الذين كان في قدرتهم التوقي منها ، سواء كانوا من أعضاء لجنة الثلاثين (التي وضعت الدستور) أو الوزارة الحالية (وزارة يحيى إبراهيم) . ويظهر لي من أعمال هذه الوزارة أنها إبراهيمية في الظاهر ، وعدلية في الحقيقة ، ولهذا يخشى كثيراً على الانتخابات : من تدخل وجملها فيها ، بما يجعل نتيجتها مضرة كل الضرر بالأمة ، إن لم تنتج عيونها ، وتثق بثباتها ، وحسن انتباهاها ، وهذا الخطر كبير والله عاقبة الأمور .

« كنا سررنا سروراً عظيماً بقرب الإفراج عن مسجونى المأظة مقابل دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه . ولكننا تكدرنا عندما علمنا بأن السلطة رفضت قبول هذا المبلغ من غيرهم ، وفرجو ألا يكون الرجاء قد انقطع من إخلاء سبيلهم ، وأن نسمع في القريب العاجل بالإفراج عنهم ، وعن غيرهم ، وبعودة المنفيين في سيشيل . كانت انحرفت صحتي ، واستمر انحرافها مدة ، ولكنها عادت فتحسنت بحمد الله ، تحسناً عظيماً عن ذى قبل . وربما بقيت هنا إلى ٢٠ الحالى (مايو) ثم توجهت إلى (أوربا) للاستشفاء بماها حسب إشارة الطبيب .

« والله المستول في تمام الشفاء .

سعد زغلول

وهذا هو نص المذكرة التي وضعها سعد زغلول عن رأيه في الدستور وأرسلها إلى سعيد زغلول :

« إن الدستور قد اهتم بخدع الأمة أكثر مما اهتم بتحقيق رغباتها ، لأنه :
« أولاً : أوهمها أنه منحها نظاماً نيابياً ، وأنها أصبحت أمة دستورية ، مع أنها وازحة تحت الحكم العرفي ، وحياتها وحدها يتها ، وشرفها ، وأمورها لا تزال تحت رحمة القائد العام الإنجليزي ، وأبنائها يساقون إلى السجون ، زرافات ووحدا ، والمتازل تفتش كل يوم ، والحرية تصادر ، بلا سبب يعلن ، أو شبهة تنشر . ذلك لأنه لم يتضمن إلغاء الأحكام العرفية ، بل بالعكس تضمن استمرار إدارة البلاد بالطريقة الحالية ، إلى وقت العمل به ، ولم يوجب هذا العمل من تاريخ صدوره ، بل من تاريخ انعقاد البرلمان ، الذي لم يحدد لانعقاده وقت .

« وثانياً : لأنه قرر أن الأمة مصدر السلطات كلها ، ومع ذلك لم يشتمل على تطبيق لهذا المبدأ ولا ترك لتطبيقه ، بل جعل السلطة في الحقيقة للملك ، لأنه قضى بأن يكون لمجلس الشيوخ سلطة معادلة تقريباً لسلطة مجلس النواب ، وجعل للملك حقاً في تعيين عدد كبير من أعضائه ، كما جعل له الحق في التشريع بالتصديق على القوانين أو ردّها ، وبالموافقة على اقتراح تعديل الدستور ، وتقريره ، وأورده ، وفي حلّ سدا النواب بلا سبب .

وإذا كان من الخطر ، في بلاد ليس للأجنبي نفوذ فيها ، جمع هذه الحقوق في يد الملك ، الذي يمكنه أن يجذب الأمة إليه ، بجميع الوسائل ، وأن يعتمد على تعضيدها له ، فإن الخطر سيكون أشد وأعظم في مصر ، التي للأجنبي نفوذ شامل فيها ، وهو يزعم أن العرش ، تحت حمايته ، ويبدل جهداً في التفريق بين الملك

ورعيته ، بل يعتبر أن التقريب بينهما جريمة تستحق الإبعاد عن البلاد ، لأن هذه الحقوق لا يتمتع بها في الواقع إلا ذلك الأجنبي ، وهو إما يستعملها لصلحته ، ضد مصلحة البلاد !

ثالثاً : لأنه بعد أن قرر أن حرية الصحافة والاجتماعات مكفولة ، جعل للإدارة الحق في تقييد هذه الحرية ، رعاية لتنظام العام ، وما أكثر النظم الذي ارتكب باسم هذا النظام !

رابعاً : لأنه بعد أن قرر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب : أحاطه بقيد يتعذر معها ، في أغلب الأحوال ، تحريك هذه المسئولية ، خصوصاً وحق حل هذا المجلس كالسيف المسلول ، فوق رؤوس أعضائه ، يهددهم بالقطع ، إذا هم تعرضوا لها ، وإصدار الدستور بهذه الكيفية يجعل من المحال إصلاحه ، بطريقة تضمن حرية أفراد الأمة ، وحكم نفسها بنفسها ! .

انتهت تعليقات سعد زغلول السرية إلى سعيد زغلول قاضي محكمة الزقازيق .

• • •

ولكن لم تكن مهمة هذه الشبكة السرية مقصورة على إيصال تعليقات سعد زغلول السرية إلى قيادة الثورة في القاهرة ، وحامد محمود في لندن ، وعلى الشمسي في جنيف . بل إن الشبكة السرية وضعت خطة لتفريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ، متحدية الأسطول البريطاني . الأبيض في جبل طارق . والجيش البريطاني الذي يحيط من كل مكان بمقر اعتقال سعد زغلول : والمخابرات البريطانية التي تضعه تحت حراسة دقيقة ومراقبة مستمرة !

إن الرجل الذي كان يمل عليه سعد زغلول تعليقاته السرية في جبل طارق هو الذي سيزيح الستار عن هذا السر العجيب ! .

لغز الخادم الذى عينه سعد فى البرلمان !

هو حرم سعد زغلول وهو رئيس وزراء ، لأنه عين خادمه فى وظيفة فى البرلمان بعشرين جنيهًا فى الشهر ! .. هاجمته صحف المعارضة .. وهاجمه أنصاره ! .. وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى رئيس الوزراء سعد زغلول وقالوا له : « كيف تبين خادمك بمرتب عشرين جنيهًا فى الشهر ؟ ! .. » فابتسم وقال : « أتم لا تعرفونه .. وعندما تعرفونه ستطلبون له أكثر من ذلك المرتب البسيط ! »

ومنذ بضعة أيام فقط قال لى « عريان سعد » عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إن أكبر غلطة لسعد زغلول ، أثارت أعضاء الجهاز السرى ، هى أنه عين خادمه بمرتب عشرين جنيهًا فى الشهر ! .. وكان من غرائب ثورة ١٩١٩ أن خلاياها السرية ، لم يكن يعرف بعضها البعض ! فقد كان هذا الخادم عضواً فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، منذ بداية الثورة ، وهو الذى كتب عنه كامل سليم سكرتير سعد زغلول « إنه القدأى الأول الذى عرفه فى مصر ! »

إن هذا الخادم يكتب اليوم صفحة من مذكراته ، صفحة حافلة بالحياة والحركة والأسرار والمغامرات ! .. إنه الأستاذ محمد الأنصارى الذى تنكر فى زى خادم .. وخدم السلطات البريطانية والسلطات المصرية ! !
كتب الأنصارى يقول : .

عزى مصطفى أمين

إنى أعرفك أنت وعلى أمين ، عند ما كان عمرنا خمس سنوات ، فى بيت سعد زغلول سنة ١٩١٩ ، وكنت أروى لكما كل يوم حكاية ، وتذهبان إلى سعد

زغلول : ترويان له هذه الحكاية ، فيضحك ويطرب .
ولكن هناك قصة لم أروها لكما . ولا لأى إنسان آخر ، هى قصة دورى فى
ثورة ١٩١٩ .
وهذه هى القصة :

محمد الأنصارى

مدير إدارة بالإدارة التشريعية
بمجلس الأمة سابقاً

• • •

« كنت قبل الثورة ، أعمل كاتباً أول فى القوات الجوية البريطانية . وكان مقرها فى منشية البكرى خلف البيت الذى سكنه الرئيس جمال عبد الناصر . وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهب سعد زغلول إلى دار الحماية وطلب باسم الشعب المصرى الاستقلال . وبدأت عملية التنظيم الثورى تحت الأرض على الفور ! . . .
واتصل فى المرحوم الدكتور أحمد زكى مطر . وابن عمى على عزت الأنصارى : وأبلغانى أنهما يعملان فى خلية المنشورات الخاصة بالثورة . وأنهما يطابان منى أن أنضم إليهما فى الجهاز السرى لقسم المنشورات . وأن تكون مهتئى توزيع منشورات الثورة داخل المطار البريطانى ! . . . وأن من واجبى أن أؤلف خلايا سرية من العمال داخل المعسكرات البريطانية ! . . . ثم اتصل فى الجهاز السرى : وقال إن لديه معلومات تقول إن الأورطة الرابعة المصرية هى التى تحرس المطار ومخازن التموين للجيش البريطانى . وأن المطلوب هو توزيع منشورات الجهاز السرى فى داخل هذه الأورطة !

واتصلت باليوزباشى محمود لطفى— ولا أعلم إذا كان حياً الآن أو ميتاً— وكان

يتسلم منى المشورات ، التي كنت أربطها على حزامى حول وسطى ، وأدخل بها خيمته في المعسكر : فإخذها ، ويوزعها على إخوانه الضباط والساكر . ثم اتصل بي الدكتور أحمد زكى مطر ، وطلب أن نستعد لساعة صفر معينة ، وهي الساعة التي سيتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول . وعندما صدر الأمر بنى سعد زغلول ، بدأنا نتحرك بالعمل الجدى في داخل المطار . . . وكنت قد ألفت خلية سرية من عمال المطار البريطانى المصريين ، الذين يعملون داخل (المانجار) . . . وكانت كل خلية مكونة من اثنين حسب التعليمات . وأبلغهم أن التعليمات هى أن نحاول حرق بعض الطائرات الموجودة في المطار ! وقام العمال على الفور بحرق طائرتين ، وتصور الإنجليز أن هذا قضاء وقتل ! . . ثم بعد ذلك صدرت التعليمات بأن نحاول حرق مخزن الذخيرة التابع للمطار ! . . وقام العمال بتنفيذ ذلك . وقد اتهمت بالتحريض ، ولكن جميع العمال شهدوا معى ، وصدر قرار ببراءتى ! .

وحدث أن أمرت القيادة البريطانية قوة الطيران بأن تشرك بطائراتها في قمع الثورة ، وإلقاء قنابل على التجمعات في الأقاليم ، وخاصة في المدن التي أعلنت استقلالها ، بعد أن قطع الفلاحون السكك الحديدية وأقفلوا الطرق ، وأصبح انتقال الجيش البريطانى مستحيلا . . . وصدرت إلى تعليمات الجهاز السرى بأن أحصل على جميع التقارير التي يقدمها الطيارون عن المهام الحربية التي قاموا بها . وكان من بين التقارير ، تقرير من أحد الطيارين يقول فيه بالحرف الواحد : « وجدت سوقا متجمعا فألقيت عليه قنبلة . . وقتل كثيرون » ! وكنت أقدم هذه التقارير بنفسى إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، الذى كان يرسلها إلى سعد زغلول في باريس ، ليثيرها في مؤتمر الصلح عن فظائع الإنجليز في مصر .

وكانت قيادة الطيران في منشية البكرى تتلقى يوميا من قيادة الجيش البريطانى

صورة تقارير القيادة يُعن العمليات الحربية. التي قاموا بها ضد المتظاهرين ، وعدد القتلى الذين قتلهم من المصريين ، وعدد القتلى والبحري من الجيش الإنجليزي . وكنت كذلك أقدم هذه التقارير إلى عبد الرحمن فهمي . . وحصلت كذلك على صورة أمر أصدرته القيادة البريطانية بتعيين عدد من الضباط البريطانيين المسرحين في وظائف البوليس المصرى والجيش المصرى والإدارة المصرية ، لعدم الاطمئنان إلى المصريين في هذه الوظائف . وبدأت الشبهات تحوم حولي . وتلقيت معلومات من الجهاز السرى للثورة ، بأنه يحسن أن أترك مكاني في قيادة الطيران البريطانى لأننى أصبحت موضع شبهة 1 . . واستقلت في يونيو سنة ١٩١٩ ، وأبلغنى عبد الرحمن فهمي بك أنه قرر تعيينى في سكرتارية الوفد . .

وقد مكنت عاماً بدون أجر ، متطوعاً . ثم أبلغنى عبد الرحمن فهمي أنه تقرر لى عشرة جنيهاً مصاريف انتقال ، بعد سنة من عمل مجاناً . . وكانت مهجتي هى طبع المنشورات في المطابع السرية ، وتدهش إذا علمت أن مطبعتين من مطابعتنا السرية كانتا بجوار سراى عابدين . وكان توزيع المنشورات منظمًا ، فكانت خلایا منتشرة في الأقاليم تتسلما ، وكانت خلایا في القاهرة تتولى توزيعها ، وفي الوقت نفسه انضم المعلمان عبد العظيم سعودى وعلى الفهلوى وغيرهما من موزعى الصحف للعمل معنا في خلية أخرى ، وكما نسلهما المنشورات فيضمانها داخل الصحف لتوزع في جميع الأقاليم قبل أن توزع في القاهرة . وقد حدث أن طبعت منشور الوفد ، بعد نفي سعد زغلول إلى سيشيل ، وفيه قرار بمقاطعة البضائع الإنجليزية (وهو المنشور الذى حكم من أجله على أعضاء الوفد الذين وقعوه بالإعدام) . ويقام باعة الصحف بتوزيع هذا المنشور. علناً ، وإذا بالسلطة الإنجليزية يقبض على جميع باعة الصحف في القاهرة ، ولم يفتح واحد منهم فه عن الذى أعطاهم

هذا المشور . . وعاشت مصر ٢٤ ساعة بدون صحف لأن جميع باعة الصحف كان مقبوضاً عليهم ! .

ثم جامنى الأستاذ كامل سليم سكرتير سعد زغلول ، فى أحد الأيام وقال إن هناك مهمة خطيرة ، وأنه متردد فى عرضها على ، لأنه يعلم أننى سأؤك إلى ابنة عمى بعد شهر ، وأن هذه المهمة قد تؤدى إلى الحكم بإعدائى ! وهى المهمة التى أشار إليها الأستاذ كامل سليم فى مذكراته وهى أن أنتكر فى شكل سفرجى وأسافر إلى سعد زغلول فى منفاه بجبل طارق ، وأن مهمتى هى كتابة تعليقات سعد زغلول السرية . وقبلت هذه المهمة على الفور ، وبدأت أحاول تغيير ملاحظى وزى ، وامتنعت عن تناول الطعام ، حتى يشحب وجهى ويظهر الفقر والبؤس والناقة على ملاحظى ، ثم ارتديت جلاية وجاكتة ، وحناء قديماً وطربوشاً قديماً . . وأصبح من الصعب معرفتى ! .

وذهبت إلى قلم تحقيق الشخصية ، وكان بياب الخلق ، ووقفت فى الطابور الطويل فى الشمس ، وضربنى السكرى بعضاه ، لأدخل فى الصف ، ولا أزالج ، ثم وصلت إلى الشباك بعد انتظار عدة ساعات ، ودفعت الرجم وكان ٢٠ قرشاً ، ثم أخذوا بصماتى ، وإذا بى أكتشف أن الذى يأخذ بصماتى صديق لى اسمه إبراهيم عبد العزيز . وذهل عندما رأتى ! وقلت له : « إنها مهمة وطنية وأرجو ألا تبوح بالسر ! » . . وإذا به يساعطنى ويشرك معى فى تضليل وزارة الداخلية ، والإسراع بالإجراءات . . ولو كان كشف أمره لفقد وظيفته ، وفقدت رأسى ، ولكنه تحمس معى لخداع السلطة ! . . وحصلت على رخصة سفرجى ، وأخذها كامل سليم ، وذهب بها إلى دار المتدوب السامى ، وقدمها لمم بأننى سفرجى من (طهطا) . . وإذا بدار المتدوب السامى تظن أن طهطا هى طنطا ، فأرسلت الإدارة إلى طنطا

بالتحرى غنى ، والسؤال عما إذا كنت مشتركاً في أى عمل سياسى ١٢ وإذا بهم
يحدون هناك في طنطا شخصاً يحمل اسمى فعلاً - محمد الأنصارى - وجاءت
التحريات بأنه حسن السير والسلوك ، ولا علاقة له بالسياسة .

ومنحتنى دار المندوب السامى تصريحاً للسفر إلى جبل طارق للعمل كسفرجى
لسعد زغلول . . . وأعطانى الأستاذ كامل سليم تقريراً سريعاً من قيادة الثورة في
القاهرة ، فأخضتته في علية صفيح للطربوش ، صنعنا داخلها نجياً سريعاً من الصفيح ،
ووضعت في جيبي خطابات ليست ذات قيمة ولا أهمية ، موجّهة من أفراد الشعب
إلى سعد زغلول . ولم يفتشنى أحد في بورسعيد ، إذ أن منظرى كان يوسى بأننى
سفرجى عادى . . . ولكن عند وصولى إلى ميناء جبل طارق جاء بعض ضباط المخابرات
البريطانية ومعهم سيده ، وفتشونى تفتيشاً دقيقاً ، حتى إنهم كانوا يكسرون الشكولاته
والملبس الذى كنت أحمله معى ! ! ولكنهم لم يشكروا في صندوق الطربوش الصفيح ،
لأن النجياً فيه كان محكماً جداً . . . ولكنهم صادروا كل ما معى من أوراق - لا أهمية
لها ١٣ .

واستقبانى على الباخرة في جبل طارق المرحوم سعيد بك زغلول ، ورافقنى إلى
القاعة ، وقابلت سعد زغلول ، فوجدته يمتلكاً صحة وعافية ، وهأتى على أننى استطعت
أن أخدع السلطات البريطانية ، وأخدع السلطات المصرية ، وأخدع المخابرات
البريطانية التى تتولى حراسته ومراقبته ! . . . وبدأ سعد زغلول بالحديث عن حال
الروح المعنوية للبلد ، وعن أثر سقوط وزارة ثروت ، وتأليف وزارة توفيق
نسيم ، وعن الذين قبض عليهم في حادث اغتيال حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى
ثم سلمته علية الطربوش الصفيح التى فيها الرسائل السرية ، وأحضر سعد زغلول
بعض الفحم وأشمله ، فساح اللحام وأخرج الرسائل السرية ! .

وتتوقف هذه الصفحة من مذكرات الأنصارى ، لتعود إلى مذكرات سعد
زغلول في هذا التاريخ . .

ف نجد أن سعداً يكتب في مذكراته يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ :

«اشتد البرد، وعصفت الرياح، وكان أعلن الجيش أنه سيياشر مناورات، بإطلاق
النيران اليوم حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحاً، مع إشعار السكان بأن يركبوا زجاج
السيارات مفتوحاً، فعملنا . وانتظرنا حتى حضر المبدأ، ولم يحصل إطلاق نار، ونظن أن
ذلك لتعصف الرياح وشدها. وحضر الأنصارى أنس، وحدثنا عن حال مصر، فقال
إن روحها المعنوية قوية، وأن السرور عم الناس عند سقوط وزارة ثروت، وأنهم
حذرون من وزارة توفيق نسيم، وصمموا ألا يعربوها فتتهم إلا إذا حققت مطالبهم،
وأولاً إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين، وأن كثيراً من المدارس أضريت استياء
منها، وأنهم غير مرتاحين لعدم إعلان الوزارة بروجرامها، وأن حزب الأحرار
الدمستوريين أخذ في الهبوط، وجريدة السياسة باثرة، وقد أخذ بعض من دفعوا
مساعدة لما يطلبون ردعاً، بإنذارات قضائية! . . وقد أفرج عن كل الذين كانوا
حسبوا في تهمة إطلاق الرصاص على حسن عبد الرازق وزهلى بك، وأن فخرى
عبد النور (عضو الوفد) محبوس والمهمة كانت مبدولة في تليفق أدلة ضده،
بالتحريض على حوادث الاعتداء على البريطانيين، ولكن (القاضى) عبد الهادى
الجندى أظهر هذا التليفق، وأن الذى كان يسعى فيه هو مستر إنجرام (مدير المخابرات
البريطانية في مصر)، كما قرر ذلك بعض من كان يراد جعله شاهداً ضد فخرى
عبد النور! . . وأن الملك مسرور مسروراً عظيماً بالتصريح الذى أبدته، وكذلك
وقع عند الناس موقفاً حسناً، وأن كاسترو (رئيس تحرير صحيفة الليبريه) كلف
أن ييلفى أنه متأكد أن الملك وتوفيق نسيم رئيس الوزراء مهتان بمسألة إطلاق سراح

المعتقلين ، وأن الرجال والسيدات يرددون على بيت الأمة ، ورجال الوفد يباشرون أعمالهم بكل همة ونشاط .

• • •

هذا ما كتبه سعد زغلول عن مقابله للأنصارى ، ولكن ماذا كتب عن التقرير السرى الذى كان يحملُه الأنصارى فى حلبة الطربوش ١٩ . إن سعد زغلول كتب سطرين فقط بعد ذلك عن هذا التقرير السرى فقال : « وورد معه (مع الأنصارى) خطاب من أعضاء الوفد يشرح الحالة شرحاً واقعياً . وكذلك ورد من كامل سليم ما يفيد اشتغاله معهم . وسأرد على ذلك . »

• • •

ويعود الأنصارى ليستأنف مذكراته فيقول :

« وبدأ سعد زغلول الجمل على الفور . . . »

وشعرت منه أنه لا يتق بالملك ، ولا يطمئن إليه ، وأنه يعتبر التفاهم بين الوفد فى القاهرة وبين القصر هو (هدنة مرحلية) وأن الصراع لا يلبث أن يبدأ بين الشعب والقصر . . . وكان سعد زغلول لا يوافق على أن تنجح الثورة إلى القصر . وكانت صفة زغلول تقول صراحة : « كيف تلعب وفرد الشعب إلى قصر الملك لتطالبه بالإفراج عن سعد زغلول ١٩ إن الشعب هو الذى يجب أن يعظم قمص السجن ، لا الملك الذى هو عدو الشعب ! » .

• • •

وقطع مذكرات الأنصارى مرة أخرى . . . ونجد فى مذكرات سعد زغلول فى

يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ما يأتي : « أخبرتني الست (صفيّة زغلول) أنها تأثرت جداً عند ما رأيت الوفود يذهبون إلى قصر عابدين ، ويلتمسون العفو عني ، إذ افتركت أن هذا اللباس ضمة من كرامتي ، والنجاح فيه يغفل يدنا عن العمل ، ويسلبنا قوة القيام بالواجب الذي تحملناه . روت لي ذلك ، وهي شديدة التأثر ، فأعجبت بدقة شعورها . وعلو نفسها . وزادت محبتها في قلبي ، ومنزلتها في نفسي علواً . ولقد قالت لي إنها اشتركت في المنشور الذي وضعه الوفد احتجاجاً على الحكومتين الإنجليزية والمصرية ، بخصوص إبعادي في سيشيل ، مع كون جوها يضر صحتي ، وحرّضت عليه (وهو المنشور الذي حكم من أجله بالإعدام على أعضاء الوفد الذين وقعوه) وأنها لو خيرت بين أن تسلم روحها ، وخروجهم من السجن ، لاختارت تسليم روحها ! . فامتلأت إعجاباً بها ، وإكباراً لها . ولا زرد التلغراف من أهلهم بتقريب الإفراج عنهم ، بكت ، حنائناً عليهم ، وسروراً بهم . وأجابتنني بأنها شعرت عند تلاوته بدافق من السرور ملأ قلبها دفعة واحدة ، حتى قاضت به دموعها .. فما زادني هذا البكاء منها ، إلا سروراً بها ، وقلت : حقاً إن القلب هو الإنسان ! » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول في مذكراته ، ونعود إلى مذكرات الأستاذ محمد الأنصاري :

« ثم بدأنا العمل على الفور : وبدأ سعد زغلول تعليماته السرية لي كامل سليم في القاهرة ، وإلى سعيد زغلول في الزقازيق ، وإلى حامد محمود في لندن ، وإلى علي الشمسي في جنيف ، وإلى الجمعيات المصرية في تولوز ، وباريس وبرلين ، وإنسبروك وغيرها . وكان سعد زغلول مهتماً بهذه الجمعيات المؤلفة من الطلبة المصريين في أوروبا اهتماماً عظيماً ، فقد كانت هذه الجمعيات نشطة جداً ، كانت

على اتصال وثيق بجميع الأحزاب الاشتراكية في أوروبا ، وكان سعد زغلول يرأسل عدداً من الزعماء الاشتراكيين في العالم بخطابات مستمرة ، يشرح فيها قضية استقلال مصر . وقد ينهل الناس إذا علموا أن سعد زغلول كان متحمساً لمبادئ حزب العمال البريطاني ، متتبعاً لتقدمه وانطلاقه ، مهتماً بأخبار هذا الحزب الصغير الذي بدأ يكتسح إنجلترا . . وقد لا يعرف الناس أن الزعيم المصري سعد زغلول ساهم مالياً في إنشاء جريدة (الدلي هيرالد) ، لسان حال حزب العمال البريطاني ، وأنه اشترى سراً بعض أسهم هذه الجريدة . . وكان سعد زغلول يدرس مبادئ حزب العمال الاشتراكية ، وكان متشوقاً ليعرف نتيجة تطبيق هذه المبادئ في إنجلترا . وقد كانت هذه المبادئ شيئاً جديداً في تلك الأيام . وكان سعد زغلول ينكر علناً أنه مهتم بهذه المبادئ ، وكان حزب المحافظين والأحرار أصحاب الأغلبية وقتها يتهمون سعد زغلول بهذا . . ولكن كنت أشعر منه بهذا العطف وهذا الاهتمام بحزب العمال . ولقد شعرت بهذا عندما أملى على سعد زغلول إحدى التعليمات السرية - التي اعتبرها أهم تعليمات أملاها عليّ طوال تلك الفترة - فقد حدث أن تلقى سعد زغلول عدة تقارير من سفيره الرسمي في لندن ، الدكتور حامد محمود ، وكانت هذه التقارير تؤكد أن مبادئ حزب العمال بدأت تكتسح مبادئ المحافظين ، وأنه يتوقع أن حزب العمال سيتولى الحكم في بريطانيا لأول مرة خلال شهر ، وأن « رامزي ماكدونالد » صديق سعد زغلول وزعيم حزب العمال هو الذي سيؤلف الوزارة القادمة .

وأرسل سعد زغلول تعليماته السرية إلى الدكتور حامد محمود بأن يجتمع بمسرة ماكدونالد ويبلغه أن سعد زغلول يتمنى لحزب العمال النجاح ، لأن مبادئ حزب العمال تؤمن بحرية الشعوب . وطلب سعد زغلول في رسالته أن يكون الدكتور حامد

محمود على اتصال مباشر بزعماء حزب العمال ، وأن يشرح لهم قضية الشعب المصري ، وأن يطلب إليهم أن يتمسكوا وهم في الحكم بالمبادئ التي أعلنوها وهم في المعارضة ! وأرسل الدكتور حامد محمود إلى سعد زغلول أن مسر ماكدونالد سعيد بهذا الاهتمام ، وأنه يؤكد أن حزب العمال لن يتخلى عن مبادئه عند ما يتولى الحكم ! .

الرسالة الخطيرة !

وعند ما وصل هذا التقرير إلى سعد زغلول استدعاني ، وكان جالساً على مكتبه في الدور الأول ، في بيته بجبل طارق وقال لي : « اكتب . . » ، وأمسكت القلم ، وبدأ يملئ عليّ :

سرى جداً — الدكتور حامد محمود — لندن :

« أبلغ مسر ماكدونالد ، أن الشعب المصري يتظر من حكومة العمال أن تمنحه الاستقلال التام . وعندما نقول الاستقلال التام ، نغني جلاء جميع القوات البريطانية عن بلادنا . . ونغني أيضاً خلع الملك فؤاد ، إذ أننا نعتبره جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال ، فهو معين بقرار من وزير خارجية بريطانيا في ظل الحماية البريطانية ، ونحن نعلم أن مبادئ حزب العمال تنص على حق الشعب في اختيار حاكمه .

ولذا فإن في مقدمة مطالبنا أن يكون انتخاب رئيس الدولة في بلادنا

المستقلة ، بإرادة الأمة ، وبانتخاب عام مباشر ، وأن يكون ذلك بعد الحصول على الاستقلال التام .

سعد زغلول

وانتظرنا بضعة أيام . . وإذا بالدكتور حامد محمود يرسل من لندن رسالة سرية إلى سعد زغلول يقول له فيها : « إنني عرضت مسألة خلع الملك على مسر ماكدونالد زعيم حزب العمال ، فامتعض من هذا الطلب ، وقال إن حزب العمال لا يستطيع أن يقبل مثل هذا ، وأنه على اتفاق مع حزب المحافظين وحزب الأحرار في ضرورة بقاء مصر ملكية » .

حامد محمود

وعندما تلقى سعد زغلول هذه الرسالة السرية ، وتوليت عرضها عليه ، قال سعد بامتعاض : « الإنجليز هم الإنجليز ، سواء كانوا من العمال أو من المحافظين ، لعنة الله على الجميع ! » .

وبعد شهور تولى حزب العمال البريطاني الحكم ، وثبت أن سعد زغلول كان على حق عندما قال إن الإنجليز هم الإنجليز ! .

فراش الموت

وتحول بيت سعد زغلول في المنفى إلى مركز لقيادة الثورة ! . وكان سعد يعمل في تلك الأيام ليل نهار ؛ يملئ على التعليقات ، والرسائل ، وهو في مكتبه . . . وهو سائر على قدميه للنزهة . . . وهو جالس في الحديقة . . . ونتج عن هذا أن انهارت قواه الصحية ، بسبب إجهادهم في العمل . ذلك لأنه كان يعمل كشاب في

من العشرين ، في الوقت الذي كان يزيد عمره على الستين ! . واشتد المرض فجأة على سعد زغلول ، وناداني إلى غرفة نومه ، وكنا وحدنا ، وقال سعد : « سجل ما أقوله لك كتابة » . وأخرجت قلمي وكتبت : « إنني أخشى أن أموت هنا ، وتنتهي حياة أصحابي المنفيين في سيسيل ، ولا يعرف الشعب حقيقة ما جرى من الإنجليز معي . فقد حدث عند ما كنت في قلعة (عدن) ، مع أصحابي ، أن جاعني في سجن ضابط إنجليزي برتبة جنرال ، ومع ضابط كبير آخر ، ومعهما ضابط كبير من المخابرات البريطانية اسمه يعقوب . وطلب يعقوب أن يخرج معي في السيارة . وكان ذلك في أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان الضابط البريطاني يعقوب يتكلم معي بالعربية ، ويقترح أن أتزوجه معه ، فوافقت ، لأنني كنت محروماً من الخروج . . . وركب يعقوب . بجوارى ، وركب الجنرال بجوار السائق ، وجرى بيننا الحديث الآتي :

قال لي يعقوب ضابط المخابرات البريطانية : « إنك تستطيع أن تعود إلى مصر ملكاً إذا شئت . ويمكن للحكومة البريطانية أن تحقق لك هذا ، إذا تقاضيت معنا . . . وأن المطلوب هو ترك السودان ! » . فرددت على الضابط البريطاني على الفور : « أنا ليس لي ولد ، ولا مطمح في الحياة ، ولا أمل ، إلا استقلال بلادى ، وأن أراه حرة مستقلة . وإني أفضل أن أكون خادماً في بلد مستقل حر ، على أن أكون ملكاً في مستعمرة بريطانية مستعبدة » .

وذهل الضابط البريطاني وقال : « هل ترفض أن تكون ملكاً على مصر ؟ » ، وقلت للرسول : « إنني لا أبحث عن وظيفة ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء عنه ! » . . . وعندئذ قال ضابط المخابرات البريطاني : « إنك تتعجل في

إصدار هذا القرار الخطير ، وإني أرجو أن تستشير زملائك في هذا العرض الهام .
قلت للضابط يعقوب : « إن هذا رأي النهائي ، ولا أقبل أن أستشير فيه أحداً ،
هذا هو رأي كل فرد في بلاده ، وأنا أعرف رأي زملائي دون أن أرجع إليهم ! » ،
فقال لي يعقوب : « إنني أتتركك ٢٤ ساعة لتفكر . . . » ، ثم أعادني إلى القلعة
بالسيارة .

وعند ما قابلت زملائي : فتح الله بركات ، وعاطف بركات ، ومصطفى النحاس ،
وسينوت جينا ، ومكرم ، ورويت لهم ما حدث ، قاموا وقبلوني ، وعانقوني ، وهم
يكون من شدة الفرح . . . وبعد ذلك صدر الأمر بنقلني إلى جزيرة (سيشيل)
بمفردي ، عقاباً لي لأنني رفضت أن أكون ملكاً ! وفي البارجة الحربية التي نقلتني
إلى سيشيل وجدت ضابط الخابرات يعقوب مرة أخرى ، وطلب مني أن أوقع على
الدقر الذي يحمل ، إقراراً مني بأنه حصلت المقابلة ، وجرى هذا الحديث معه ،
فوقمت على الدقر كما طلب ! .

ثم قال لي سعد زغلول : « إن اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية أشار
إلى ذلك في جلسة مجلس العموم البريطاني » ، وأخرج سعد مضبطة مجلس العموم
البريطاني ، وفيها قول لورد كيرزون : « لقد يشنا من هذا الرجل الصلب العنيد ، ولم
نفهم ماذا يريد منا ، ولا أي مطمع له ! » .

• • •

حدث كل هذا في أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ . . . وبعد ذلك أعلن الإنجليز
استقلال مصر ، بتحفظات تصريخ ٢٨ فبراير ، وأصبح السلطان فؤاد هو الملك
فؤاد ! وهكذا قبل فؤاد الشروط ، فأصبح ملكاً ! ورفض سعد زغلول الشروط ،
فقلته البارجة البريطانية إلى جزيرة سيشيل السحيقة !

ومضت الأيام القاسية في منى جبل طارق ! . . وذات يوم شعرت أن سعد زغلول يذوى ، وأنه قد يموت في هذه القلعة ، فإن الجو الذى يحيط به ، والحياة المملة التى يعيشها ، أضعفت قواه ، وحطمت صحته ، وكنت أحس كأنه أسد فى قفص ، يحاول الخلاص ولا يستطيع ! . . وحدث مرة أننا كنا نسير فى الحديقة ، ومعنا عصفورا يغنى فوق شجرة فقلت لسعد : « هل تسمع صوت العصفور ؟ » . قال سعد : « طبعاً يغنى ! لأنه حر طليق ! » ، وتأثرت من هذه الجملة . . .

خطة لتهريب سعد من جبل طارق !

وبدأت أفكر فى طريقة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ! . وزاد تصميمى عند ما سمعت « الدكتور لوكهولد » الذى يعالج سعد يقول : « لو استمر هنا مدة أخرى فإنه سيموت ! » . . وقررت أن أعمل بأى طريقة على تهريب سعد زغلول ، ولم أخبره بما اعتزمت ، وجلست أضع الخطة ، خطة تهريب سعد زغلول من منفاه ! وبدأت أدرس الحراسة الموضوعة على القلعة ، ومواعيد تغيير الحراس ، ومواعيد البوليس السرى ، والطريقة التى اتبعتها المخابرات البريطانية فى مراقبة سعد . ودرست الطريق من القلعة إلى الحدود الإسبانية . . والحراسة الموضوعة على الحدود . ثم وطلدت علاقتى بأحد سائقى السيارات الإسبان ، الذى سيتولى الاشتراك معنا فى عملية تهريب سعد زغلول ، وكانت الخطة أن نهرب سعد زغلول إلى إسبانيا ، ومن هناك يذهب إلى سويسرا ، لأن سويسرا لا تسلم المجرمين السياسيين - وكانت بريطانيا تعتبر سعد زغلول مجرماً سياسياً ! - وكانت فكرتى أن سعد زغلول يستطيع فى سويسرا أن يزاول نشاطه السياسى ، ويستطيع أن يؤثر فى ثورة مصر ، وهو طليق ، أكثر مما يستطيع وهو مسجون فى هذه القلعة ! .

وكان سيترك في تنفيذ هذه الخطة عدد من أعضاء الجهاز السرى الموجودين في عواصم أوروبا ! ودرست الطريقة التي هرب بها ولى عهد ألمانيا السابق ، الذى كان معتقلا في جبل طارق ، واستطاع الفرار . وقد كان كل المطلوب هو إخفاء سعد زغلول عن الحراس ! وعن البوليس السرى الذى يتبعه على دراجة ، عند ما يراه تخرجاً من باب المنزل . . وقد وصلت إلى نتيجة بأن تهريب سعد زغلول ممكن بالنهار أفضل من الليل ، لأن النهار مليء بالحركة ، أما الليل فتزداد فيه الحراسة . .

وعرضت الخطة كاملة على سعد زغلول بكل تفاصيلها . وقد كانت الخطة :

- ١ - يهرب سعد زغلول وجرمه فقط
- ٢ - تبقى السيدة فهيمة ثابت والطاهى أحمد بدران والحلادة سكينه في داخل المنزل ، ويتظاهرون بأن سعد زغلول لا يزال موجوداً معهم . . حتى يتم خروج سعد زغلول من أراضى جبل طارق ، وبعد أن تصلهم إشارة معينة ، بأنهما خرجا من إسبانيا ، يبلغون السلطات باختفائهما ! .
- ٣ - أعددتنا جوازات مزورة ليستطيع سعد وصفيه زغلول الخروج من إسبانيا .
- ٤ - أعددتنا المكان الذى يتزل فيه سعد زغلول في إسبانيا ، ويختفى فيه إلى أن يتم تدبير خروجه من إسبانيا إلى سويسرا .
- ٥ - ربنا السيارة التى سيختفى في داخلها سعد زغلول وصفيه زغلول وحملنا لها على جواز البرور ! .

وسمع سعد زغلول الخطة بكل تفاصيلها دون أن يناقشني فيها . وعندما أتممت عرضها عليه قال سعد : « إنها خطة ممتازة . . ولكني أعطيت هنا كلمة شرف ألا أحاول الحرب ! » .

- واهتزت عند ما سمعته ينطق « كلمة شرف » ، وعرفت أن لا فائدة من محاولة إقناعه بهذه الخطة التي مكثنا ندرسها حوالى العشرين يوماً ! .

كلمة الشرف !

وهنا تقطع مذكرات الانتصاري مرة أخرى ، ونبحث عن (كلمة الشرف) التي أعطاهما سعد ، وكيف أعطاهما ؟ .. إن مذكرات سعد زغلول تقول إنه أعطاهما يوم وصوله إلى جبل طارق ، فقد كتب يصف وصوله لأول مرة إلى الجبل ، وكيف صعد رجال الحكومة لاستقباله في البارجة الجربية التي أقلته إلى المنق الجليد ، وكتب سعد يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ في مذكراته يقول :

« عند الساعة ٩ حضر القومندان الثاني ، وكان أحياناً يتكلم معي بعض الكلمات وقال : « إنك تنزل هنا على الرحب والسعة ، كضيف لا كسجين ، وستجد منزلاً معداً لك ، فيه كل أسباب الراحة » . فشكرته وانصرف . ثم حضر مستر « جري وود » سكرتير حاكم جبل طارق ، وبلغني سلامه ، وأخبرني بمثل ذلك ، وأظهر كثيراً من اللطف . ثم حضر رئيس أركان الحرب ، وهو يجيد الكلام باللغة الفرنسية ، فبلغني سلام الحاكم العام ، وأنه أعد أوتومبيلين لركوبي ، وركوب خدي ، ولكن أحدهما أبطأ ، وانتظرنا حضوره بعد نصف ساعة . فأخذ هذا الرجل يبدي أسفه على هذا التأخير ، وتلطف في القول كثيراً . وقد دعني على ظهر السفينة

قومندانها ونضباطها ، وقد وصلت إلى المنزل فوجدته رجيًا ، وله حديقة واسعة ، وفيها كثير من التعاريج المرتفعة والمنخفضة ، ويشتمل على بعض ملحقات مهجورة . ويظهر أن المنزل كان مهجوراً ، ثم أعد حديثاً ، وهو يشتمل على دورين ، كل منهما فيه عدة غرف ، منها الواسع العالى ، ومنها الضيق الواطى ، وكله مفروش بأشياء لا بأس بها ، وإن كان بينها كثير من القديم البالى . ولما انتهيت من الاطلاع عليه ، حل بى دوار ، وجلست مع هؤلاء فى الصالة ، التى كانت رائحة البوية التى تتصاعد منها تضاعف أثره ، ودوار البحر ، وكنت تعباً ، فاستأذنتهم فى الراحة .

« وقيل البدء فى رؤية المنزل ، وعقب وصولنا ، ناولنى رئيس البوليس السرى ، الذى وجدناه فى البيت ، ورقة تشتمل على الأحكام الخاصة باعتقالى فى هذه الجهة . فاعترضه كل من السكرتير ورئيس أركان الحرب ، بأن هذا لا أهمية له ، وأن هذا شكلى ، لا ينبغى الالتفات إليه . وأخذ أحدهما الورقة ، مانعاً لى من قراءتها ، وألقاها على أحد الكراسى ، وكرر عبارته الخاصة بأنى حر ، بشرط عدم الخروج من الحدود الإنجليزية . . . فشكرته ، وطلبت أن يبلغ الحاكم شكرى ، وقد كان أحدهما أشار أثناء وجودى فى الباخرة إلى أنه لا مانع من زيارة الحاكم . فقلت لى أفضل ذلك ، ولكن بعد برهة نزل أحدهما فيها إلى البر ، بحجة استعجاله أحد الأوتومبيلين الذى تخلف ، وطاد ، ولما ركبنا الأوتومبيل ، سألته عما إذا كنا ذاهبين إلى الحاكم أو إلى المنزل ، فقال : « لا . . بل إلى الأخير » ، ففهمت أن الحاكم لم ير أن أراه ، ولم أره إلى الآن ، ولم أجد بالمنزل « جنابى » ، ووجدت فيه خادمتين أسبانيتين ، لا تعرفان غير الأسبانية . وارتحت لهذا الاستعداد لأنى وجدته بخلاف ما توهمته ، من الإبعاد بى إلى هذه الجهة

وشكرت الله شكراً جزيلاً . وما وجدته كثير من الأشياء التي تختص بالأكل والشرب ، أى المأكولات والمشروبات ، كما وجدت محل السفارة ولوازمها لا بأس بها ، وكذلك سراير النوم ، وأودتها ، إذ لم أر مثل ذلك في غير هذه الجهات .

« ومكنت في البيت يومين تعبان من أثر السفر ، وكنت أشعر من حين لآخر كأن الأرض تدور بي ، وبنوع من الغثيان . وقد حضر الطبيب من طرف الحكومة ، وفحصني في اليوم التالي ، واستفهم مني عن حالتي ، وأخذ من وقتها يحضر كل يوم ويجلس معي ، وفيه ظرف وأمانة ، وقد أحضر لي خبزاً من لندن ، وأخبرني أخيراً أنه تلقى تعليقات بأن هذا الخبز (خبز السكر) يكون على نفقة الحكومة ، ولكن ما يزيد عن العيش كالمربة وغيرها فيكون على حسابك . وقلت : « إنى متشكر » . وفي اليوم التالي لحضوره ، والذي بعده ، ترددت على سكرتير الحاكم . وقال : إن الحكومة قدرت لك شهرياً خمسين جنيهًا ، وأن الحكومة أودعتها في بنك وتسحب منها ما يلزمك عند الحاجة ، فلاحظت له أن مثل هذا المبلغ كان مرتباً لي في (سيشيل) ، ومسموحاً لي مع ذلك أن أجلب من مالي ما أريد ، مع أن بين المعيشة في الجهتين فرقاً هائلاً . فقال : « إن هذا المبلغ ترتب باعتبار أنه أكثر مما كان مرتباً هناك ، وأنه لا جرم عليك في أن تجلب من أموالك ما تشاء ، وأنت حر تمام الحرية فيه » . قلت : « إن كان الأمر كذلك فلا أهمية لما ترتبه الحكومة » . ثم قال : « إن الأفضل إن نودع المبلغ في البنك ، ونرسل إليك دفتر شيكات ، للسحب بموجبه » . قلت : « كما تشاء » . وانصرف مكرراً عبارة أنك حر ، وأنت ضيف لا سجين . ولكنني وجدت رجلاً من البوليس يلزم باب المنزل ، ليل نهار ، ويتبعني حيث أسير ، وكان في أول

الأمر يبتعد ، ولكنه كلفه طال الزمان كان يقترب ، فاستغربت من هذه المراقبة المناقضة لجميع التصريحات السابقة ، وقلت في ذلك للحكيم متعجباً مستهماً عن هذا الاحتياط ، مع كونى قلت إنى لا أحاول الحرب . قال : « لمن أعطيت هذا القول ؟ إن كنت تعطيه فلا أظن أن هذه المراقبة تبقى ! » . . . وبعد ذلك صادفت فى الطريق رئيس البوليس فقال : « إن أعطيت كلمة شرف بالألا تخرج من الحديد الإنجليزى ، رفعت هذه المراقبة ! » . . . قلت : « قد أعطيتها » . قال : « كذلك » ورفعها من ذلك الحين .

•••

انتهت مذكرات سعد زغلول . . ونعود إلى مذكرات الأستاذ الأنصارى :

« وبعد مدة طويلة علمنا أن الدكتور لوكهولد ، الطبيب البريطانى للمعالج ، كتب تقريراً للحكومة الإنجليزية عن صحة سعد زغلول ، أنها فى انهيار مستمر ، وأنه يخشى أن يموت فى القلعة ، فيحدث موته انفجاراً فى مصر ! . . وفى الوقت نفسه تقدم ٨٠ نائباً من فواب حزب العمال بطلب الإفراج عن سعد بسبب ضعف صحته . . . »

« وصلر قرار بالإفراج عن سعد زغلول . . وسافر سعد زغلول إلى (طوارن) ، ومنها بالسكة الحديد إلى مارسيلىا . وطلب منى أن ألحق به فى مارسيلىا . وفى مدينة مارسيلىا قابلى الأستاذ حسين نشأت شقيق حسن نشأت باشا ، وكان طالباً بجامعة تولوز ، وكان شقيقه حسن نشأت يتزل فى (أوتيل نوى) ، وكان تحت مراقبة المخابرات البريطانية ، فإن بريطانيا كانت قد أبدته عن منصبه فى القصر الملكى ، وعن مصر كلها ، وسعى الملك فؤاد فى إزالة سوء التفاهم ، وسمحت له السلطات

البريطانية بالعودة إلى مصر . . وجاءني الأستاذ حسين نشأت وقال إنه مكلف من شقيقه حسن نشأت باشا أن أبلغ سعد زغلول الرسالة الآتية (وأملاها عليّ) :

١ — إن جلالة الملك فؤاد يسره جداً أن يقبل سعد زغلول رئاسة الوزارة بعد الانتخابات .

٢ — يؤكد جلالة الملك لسعد زغلول أن الانتخابات ستكون حرة .

٣ — يرجو جلالة الملك من سعد زغلول أن يبعد عنه رجال الخديو ، مثل علي الشمسي ، وحنفي ناجي ، والسيد حسين القصبى . ومسيو جاك سيون (الذى كان فى استقبال سعد فى مارسييا) .

٤ — إن حسن نشأت يعمل فى القصر الملكى كجندى من جنود سعد ، ومستعد لتلبية كل تعليماته ، ولتعاون مع سعد فى خلمة البلد .

٥ — إن حسن نشأت رفض أن يكون وزيراً فى جميع الوزارات السابقة ، وقد كان هو الذى يؤلفها ويختار من يشاء ويحذف من يشاء ، لأنها وزارات عابرة ، ولكنه مستعد أن يدخل وزيراً فى وزارة سعد زغلول لأنه يعلم أنها ستكون وزارة دائمة يؤيدها الشعب .

« وقابلت على الفور سعد زغلول فى الفندق الذى يقيم به فى مارسييا ، وعرضت عليه رسالة حسن نشأت ، وهز سعد زغلول رأسه عندما قرأ أن الملك يطلب إبعاد بعض أنصاره من حوله بحجة أنهم من أنصار الخديو . . وقال : « هؤلاء اشتركوا فى الثورة ، وليس من حقي أن أبعدهم ! » ، ثم قال سعد زغلول : « وعلى كل حال أنا لا أريد أن أكون رئيساً للوزارة! إن مقعد الوزارة مركز شائك وكل واحد له مطعم ومطلب . . سبحانه من يرضى العباد جميعاً . وأنا أشعر أن منصبى كزعيم أمة أكبر

كثيراً من منصب رئيس وزراء ، بل من منصب هذا الملك ! .

• • •

« ولقد قبل سعد بعد ذلك رياسة الوزارة، وكانت هذه غلطة في رأيي ! . . وفي رأي الشخصي أنه لو أن سعد زغلول عين حسن نشأت وزيراً في وزارته ، وعين عبد الحلیم البیلى وزيراً في وزارته، لما قتل السردار ! . . واربما لم يضرب سعد زغلول وهو رئيس للوزارة بالرصاص ! .

محمد الأنصارى

• • •

وهذه السطور القليلة التي ختم بها الأنصارى مذكراته قد تساعد على حل اللغز الذي وجدته في مذكرات سعد زغلول ! .

٧ أبطال... و٧ مشانق ! دور المرأة المصرية في الجهاز السرى

الساعة الخامسة والنصف صباحا . دق عتيف على باب بيت حمد الباسل باشا وكيل الوفد، ضباط إنجليز، وحنود برياسة البكاشى « أبلت » يقتحمون الباب ، ويدخلون غرفة نوم حمد الباسل شاهرين المدافع والمسلمات ، يوقظونه من النوم . . ويعلمونه بأن جناب القائد العام للقوات البريطانية في مصر أصدر أمراً بالقبض عليه وتفتيش منزله ومصادرة كل الأوراق التي فيه!!

ويتذكر حمد الباسل أن في جيب محفظته ورقة خطيرة : إنها خطاب بخط يد سعد زغلول ! إنه الخطاب الذي أعاد حمد الباسل إلى الوفد ، بعد أن اختلف مع سعد زغلول وانقطع عنه، إنه الخطاب الذي كتبه سعد إليه ليلة القبض عليه ونفيه إلى سيشل ، وأرسله مع الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص . هكذا الخطاب الذي رسم سياسة الثورة بعد القبض على قائدها . إن نص الخطاب هو :

« عزيزى حمد

الاتجاه إلى اعتقالى . واجبك أن تعود إلى الوفد وتنسئ الخلاف الذى بيننا . الموقف يستوجب الاتحاد . . رد الأمة هو المقاومة السلبية . . علم التعاون من

الإيجليز . . . مقاطعة البنوك الإنجليزية . . . مقاطعة الشركات الإنجليزية . . . الامتناع
عن تشكيل أى وزارة . . . مقاطعة السفن الإنجليزية . . . مقاطعة التجارة الإنجليزية .
تشجيع البنوك الوطنية . . .

سعد زغلول

وخشى حمد الباسل أن يقع هذا الخطاب الخطير في يد البوليس الحربى البريطانى،
فكوّر هذه الرسالة في يده، ثم وضعها في فمه وشرب عليها كوب ماء وبلغها 1 . . . وراح
الإيجليز يفتشون كل شئ: الرجال والسيدات والتعلم . . . وحمد الباسل نفسه ،
والسطح ، والبروم ، والمكتب ، ثم يصادرون كل ما في البيت من أوراق ومنشورات . . .

وفي الوقت الذى كان يحدث فيه هذا في بيت حمد الباسل ، كانت عمليات
قبض أخرى تجرى لاعتقال باقى قادة الثورة . وكان سعد زغلول في ذلك الوقت
مثليا في سيشل ، وكانت الأخبار السرية منقطعة بينه وبين القاهرة ، بسبب
الرقابة الشديدة الموضوعة عليه هناك . وبقى سعد زغلول في سيشل من يوم ٢٥ يوليو
سنة ١٩٢٢ إلى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ يجهل ما يحدث في القاهرة، وفي يوم
٣ أغسطس ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« ورد تلغراف من فخرى عبد النور بتاريخ أمس ، يسأل عن الصحة ويعبر
عن شعور الألوغ ، ولكنه ورد بمضيا من « فخرى عبد النور بالنيابة عن الأعضاء
الجلد . . . وبعد أن تأكدت جيدا من هذا الإمضاء، فهمنا أن الأعضاء القدامى
قبض عليهم وحل محلهم آخرون . ولكننا استهجننا إفعال ذكر أسماء أولئك الآخرين ،
ورحنا نخمن الأسباب التى دعت لهذا القبض ، فنا من ظن أنه ربما حدثت أمور
شديدة ، اتخذها الإيجليز ذريعة للقبض عليهم . . . وخطر بيللى أن الحكومة

متحرشة بهم ، وتلقى مسئولية الحوادث الجنائية ضد الإنجليز عليهم . كما تبين فيما ورد في بريقة روتر ، ورد عبد الحائق ثروت باشا رئيس الوزراء على طلب اللورد ألتبي المندوب السامي البريطاني التحويل عن القتلين ، وأن هذا التحرش أدى إلى القبض عليهم ، عندما تقصرت حكومة ثروت بالإنجليز عليهم . ويدل ما تجر به السلطة في مصر من الشدة ضد أصحابنا ضد آثارنا ، على أنها تريد محونا من صحيفة الوطن ، حتى لا يكون للاستقلال عنوان ، ولا في صدور الأمة آمال . ولكن الله فوق كل حاكم قاهر ، وهو لا يفلح عمل الظالمين .

وقد أرسل كل من سينوت حنا ومكرم عبيد تلغرافين : الأول إلى مدام واصف غالى وحسين الشريعى ، والثانى إلى مرقص حنا . . بالاستفهام عن الصحة للاطمئنان بالجواب

يوم الجمعة ٤ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« تمت البارحة أحسن من الليالي السابقة ، وأصبحت ميالا إلى اللبس التام (ارتداء جميع ملابسى) ففعلت ، وأفطرت على كبد الحروف وقلبه كالعادة في العيد الكبير ، ثم جلست لكتابة هذه الكلمات :

« لا يجمّل الشيء في نظر الإنسان أكثر من الحاجة إليه ! . .

« يتألم الإنسان من مصيبة غيره ، بمقدار ما يكون عرضة لمثلها . . فإذا كان في مأمّن من وقوع نظيرها عليه ، أو كان واقعا فيها ، خفّ عليه وقعها ! . . بهذا فسّرت سر كوننا أننا لم نتألم ألما شديداً لما دلّ عليه تلغراف فخرى عبد النور . . ويخفّ الأكم كثيراً ، إذا كان متوقفاً ، كما في حالتنا . . لأننا نقدر أن الشدة

التي تستعملها السلطة ضد الحرية تزيد هذه الحرية تأججا في الصدور ونماء في النفوس .

« ويل لمن في مصر من الأحرار ، فهم عرضة لكل شر ، ولا تفزع لهم إلا إلى الله الرحمن الرحيم ، فاللهم العطف بهم .

« اليوم العيد الأكبر عندنا ، جعله الله بشير خير ، ثاني أيام النعموس وفاتحة أيام السعد . »

الاثنين ٧ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم تصل ردود التلغرافات التي أرسلت إلى هنا - إلى كل من مرقص حنا ومدام واصف غالى وحسين الشريبي - ولم يجيبوا عليها . تأكد لنا تقريبا صحة ما فهمنا من تلغراف فخرى عبد التور الوارد في ٣ أغسطس ، وبعبارة هذا يقينا إذا لم ترد اليوم تلغرافات بالجواب . »

الثلاثاء ٨ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على سينوت حنا تلغراف من مدام واصف غالى بأنها رآته أمس في صحة جيدة ، ومن حسين الشريبي أنه رأى أخاه كذلك في صحة عظيمة ، وتلغراف من المصري السعدي بالسؤال عن الصحة ، وبأنه حدث اجتماع في العيد في بيت الأمة . . فاستوتقنا من كل ذلك أن القبض تم على أعضاء الوفد . ورحنا نخمن عن الأسباب ، فنخمن بأنهم أصدروا منشورا شديدا للهجة بالاحتجاج على إيقالنا هنا ، حتى نزلت بنا الأمراض ، أو كادت تفتك بنا . . ومن قائل إن الحكومة متحرشة بهم ، وأعلنت هذا التحرش خصوصا في جواب رئيسه . »

(عبد الخالق ثروت باشا) على طلب اللورد ألنبي التعويض عن قتل الأجناب ،
وأنها ألقت القبض عليهم تنفيذًا لما تحرشت به . وما بها من حاجة إلى سبب تبديده ،
لأنها غير مسئولة عما تفعل ، لعدم وجود من يسألها ، وربما اختارت هذا الوقت
ظرفًا لعملها ، لكون البرلمان الإنجليزي معطلا فيه ، والله أعلم وأرحم ! . ويرى
بعض الإخوان أن هذا القبض آخر نفس تلفظه الحكومة ، ويدل على اشتداد
الحناق بها ، بقوة الأمة . وأن الإقدام عليه مما يزيد الاضطراب ، ويقوى روح
المعارضة ، ويزيد نار السخط لديها ! . . . ويرى آخرون أنه دليل قوة الحكومة ،
وشموها بضعف خصومها ، وأنها أرادت به - وبما تقلمه من الاضطهادات -
عمر آثارهم ، حتى يخلو الجو لها . . . وفي تصدر فخري عبد النور للزعامة علامة
على ضعف المعارضة ، كما أن من علاماتها تكلم أسماء من تصدروا لقيادتها بعد
التعبؤ عليهم . وأنا إلى هذا الرأي أميل ، وإلى صوابه أشدد كرها ! .

« وما من زمن مر بمصر من عهد الاحتلال شر من هذا الوقت ، ولا حكومة
أسوأ من حكومتها . ولا أدرى إذا كان الإنجليز عندما أعلنوا استقلالنا الفعلي فصلوا
هذه النتيجة ، أى فصلوا أن يكونوا العاملين في مصر ، من غير أن يكونوا مسئولين ،
لا أمام برلمانهم لإعلان هذا الاستقلال ، ولا أمام العالم . وبهذا لا يخشون حساباً
ولا عقاباً ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . . . »

وهكذا جاء العيد

الخميس ١٠ أغسطس (١٩٢٢)

« وضعنا أمس جوابات تلغراف المعاينة لترسل اليوم، والتهانى في هذا العيد أقل بكثير عن العيد السابق، ولعل السبب هو القبض على أعضاء الوفد وانقباض الناس، أو شدة خوفهم. ورد لتلغراف على سينوت حنا من صديق له بباريس يسأله عن الصحة، فاستنتج منه هو أن مرسله علم أولاً بالمرض، وثانياً باحتجاج أعضاء الوفد عليه، وثالثاً بالقبض عليهم بسبب هذا الاحتجاج . . . ما أكثر أوهام المعتقلين، فهم يتوهمون في كل دقة على بابهم أمراً بإخلاء سبيلهم . . . يستنجون أبعد النتائج من أوهي الوقائع، ويؤولون كل حادث لصالح قضيتهم ويتفاءلون من كل خير. اليوم ورد لتلغراف بلكرم من خطيبته « عايدة »، ابنة مرقص حنا، مؤرخ في ٨ أغسطس، بأنها عادت مع العائلة من سوريا، ورأت أباها بخير . . . وآخر مؤرخ ٩ أغسطس من مسويل حنا، ابن أخت مرقص حنا، بأنه رأى مرقص حنا في جلسة اليوم . فاستنتجنا من عودة عايدة من سوريا قبل الميلاد أن العودة حصلت بناء على القبض، وأن هذا حصل على الأقل من قبل عودة العائلة بأسبوع، أى من نحو ١٥ يوماً. ووقع لدينا هذا أسوأ موقع، لأننا نعلم أن القضاء العسكري في مصر ظالم، وأنه لا معنى للمحاكمة أمامه إلا الحكم بأقصى العقوبة على من أوقعه سوء البخت في الاتهام . . . وأن الحكومة اختارت هذه الطريقة لتلبس الحق بالباطل، وتلجم أفواه المعارضين والناقدين بلجام من حديد . . . وقد أرسل مصطفى النحاس بك تلغرافاً إلى فخري عبد العور بالاستفسار عن أحوال زملائه، ويتوهم مكرم والنحاس أنه لا بد من وقوع حوادث جسام بسبب هذه القضية الظالمة، لأن الأمة لم تعد تستطيع صبراً على هذه المعاملة البالغة

حد الظلم والقسوة ، وتريد الحكومة بمثل القبض على أولئك الأحرار والحكم عليهم ، أن يخلو لما جرى في الانتخابات ، وما يتبعها من الإجراءات التي تمهد بها الطريق لاتفاق تضييع به حقوق البلاد ضياعا لا مرد له !
ويظهر أن القبض حصل في بحر الملة من ٢٧ يوليو إلى ٣ أغسطس ، وقد حارت الأفكار في سببه حيرة شديدة ، والله كشاف الكروب »

الاثنين ١٤ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على مكرم تلغراف من حرم مرقص حنا بالألا يأخذه قلق ، وبأن خطة المتهمين كانت خطة عظيمة ، وقد قالوا إنهم مذنبون ورفضوا الدفاع عن أنفسهم ، وهناك أخبار سارة بالنسبة لكم أيضا .. فأول مكرم وصاحبه - مصطفى للنحاس وسينوت حنا - أن المتهمين صرحوا بأنهم مذنبون .. أنهم أتوا العمل الذي نسب إليهم .. أنهم فعلوا ما فعلوه خدمة لأوطانهم ، مخالفين الأوامر ، وللسلطة أن تحكم عليهم بما تشاء .. وهؤلاء الأصحاب يرجحون دائما أن العمل المنسوب إلى القبض عليهم موضوعه منشور فيه احتجاج على معاملتنا وسوء صحتنا .

.. ولم يقع هذا التأويل من نفسى موقع الارتياح ، لأنه بعيد جدا أن يقول المتهمون إنهم مذنبون ، ويسهلون بذلك للمحكمة أن تحكم عليهم .. وربما كان القصد من هذه العبارة أن المحكمة اعتبرتهم مدانين ، ولم تسمح لهم بالدفاع كما ينبغي ! .. والاطمئنان الذي تدعو إليه البرقية إنما كان لتفادى التهمة ، أما العبارة الأخيرة : « هناك أخبار سارة لكم أيضا » ، فربما كانت حرم مرقص حنا قد استنتها من مصادر موثوق به ، ولم توردها هنا مجرد التطمين في الظروف الحاضرة ، فرماها أن هناك نية في نقلنا ..

والله أعلم . ولا ينبغي أن نذهب في التكهنات إلى بعيد ، ولا أن نميل إلى تأويل يسرنا ساعة ، ثم ينقلب إلى ضده ! »

الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم أتم إلا نوما متقطعا . وأصبحت شاعرا بشيء من التعب . وخطر ببالي أنه ربما كانت الخطة المقررة عبارة عن إباء المتهمين أن ينفذوا أوامر ربما كانت صدرت إليهم بالكف عن الاشتغال بالسياسة . فساقوهم إلى المحاكمة . فأصروا على معارضتهم ! . . خطر هذا الخطر بالبال أثناء الأرق والله أعلم . ورأيت في المنام أن نظارة كبيرة عندي كسرت زجاجتها قيطمًا . وشعرت الآن بشيء من الرّف في العين اليمنى ! »

• • •

ونقل الإنجليز سعد زغلول من جزيرة سيشل إلى جبل طارق . وهو لا يعرف ما جرى لحمد الباسل وزملائه ! . . وفي يوم الثلاثاء ١٧ أكتوبر (سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« قرأت بكل إعجاب وافتخار مقاله حمد الباسل أمام المحكمة العسكرية يوم محاكمته هو وإخوانه . ووافقته كل إخوانه في التهمة عليه . مما حق أن يسطر في كل قلب . ويرسم في كل خاطر . ولقد رأيته مطابقا كل المطابقة لما تخمنته يوم ورد لنا في سيشل تلغراف من مدام مرقص حنا بأنهم قالوا إنهم مذنبون . وكانت خطة دفاعهم عن أنفسهم موجبة للفخر والإعجاب ، فقلت إنها لا تكون كذلك إلا إذا كانوا صرحوا بأنهم غير مذنبين ، ولا يعرفون لهذه المحكمة سلطانا عليهم ولا اختصاصا بهم !

ونازعى في ذلك مكرم عبيد ومصطفى النحاس وسينوت حنا . ولقد كان النحاس أشد علم معارضة ، ولكن رأيه الذى أصر عليه هو أن المحاكمة كانت بسبب منشورات احتجوا فيها على الحكومة بالنسبة لمعاملتى . وكنت أستبعد ذلك ، لأن مثل هذا الاحتجاج مهما كان شديداً ، لا شئ فيه ، ولا يستلزم محاكمة . ولقد صدق تخمينه (تخمين النحاس) وكان الحكم عليهم بالإعدام لهذا السبب غريباً جداً ! ولكن أظن أن الحطة التى سلكوها فى الدفاع هى مما يفخر به كل مصرى ، وهى التى وصلت بالسلطة إلى هذا الحد البالغ من العقوبة ، وهى التى سببت معاملتهم بتلك القسوة البالغة فى السجن .

• • •

ونتقل الآن من سيثل وجبل طارق إلى القاهرة . . . لتعرف قصة هؤلاء السبعة الذين حكم عليهم بالإعدام !

وصفهم مراسل جريدة « الحورنال » الباريسية فى القاهرة بأنهم كانوا سبعة « أسود » فى قصص ! ولكن السجناء أنفسهم كانوا يشعرون أنهم هم الذين فى الققص ! . . . وفى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ دخل ضابط إنجليزى قشلاقات قصر النيل ، وسلم الرعاء السبعة ورقة اتهامهم أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا :

المتهمون : حمد الباسل / ويصا واصف . جورج خياط ، علوى الجزائر .

مراد الشريمى . مرقص حنا . واصف غالى .

التهمة الأولى : أنهم ارتكبوا جريمة ضد القانون العسكرى البريطانى ، لأنهم ارتكبوا جريمة طبع ونشر منشور ، يعرض على كراهية واحقار حكومة صاحب الجلالة ملك إنجلترا !

التهمة الثانية : أنهم ارتكبوا جريمة ضد الحكم العرفي في مصر بتوقيعهم في ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢ منشوراً الغرض منه إثارة الكراهية ضد النظام الحاضر ، وهذا مخالف لمنشور القائد العام البريطاني في مصر .

وتلا الضابط البريطاني عليهم قرار الاتهام ، ثم سالم : « هل لديكم ما تقولون ؟ » . . . فلم يجيبوا ! . . . لقد رفضوا الإجابة على أسئلة المحقق ورفضوا أن يدفعوا التهمة كانت مصر كلها ورامهم ، وهذا أقوى من أى دفاع ! . . . وقالت جريدة « المورننج بوست » الإنجليزية يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بدت القاهرة مدينة شبه مهجورة ، لا حليث للناس إلا محاكمة زعماء الثورة السبعة ، الحملة شديدة ضد حكومة مصر ، كيف سمحت بأن يحاكم سبعة من كبار المصريين أمام محكمة بريطانية ؟ إن وزارة عبد الحالق ثروث باشا تترنح تحت مطارق السخط العام !

وكانت مأساة ! لقد أعلن استقلال مصر في ١٥ مارس ، وقدم سبعة من زعماء مصر لمحكمة بريطانية بعد ذلك بأقل من خمسة شهور ! . . . وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ عقدت المحكمة العسكرية البريطانية جلستها الأولى ، مصر كلها خرجت لتشهد محاكمة زعمائها ، مراسل الصحف الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والإيطالية يتحلون الصفوف الأولى .

ودخلت هيئة المحكمة ، كل الأعضاء إنجليز : الرئيس الكولونيل « لوسن » ، والأعضاء الكولونيل « ويكهام » ، والمajor « كولك كولسر » ، والمajor « كورتس » ، والكابتن « أنجهام » . . . وجلس في كرسي نائب الأحكام المستر « بوستون » المحامي البريطاني . وجلس في كرسي المدعى العام « المستر ماكسويل » !

كل شيء إنجليزي . . حتى حاجب الجلسة !

وتلا رئيس المحكمة أمرا من القائد العام البريطاني بتأليف المحكمة ! . . ودخل المتهمون إلى قاعة الجلسة ، فوقف الحاضرون جميعا ! إنها أول مرة يقف فيها الحاضرون للمتهمين ! . . دخل حمد الباسل أولا ، ثم ويصا واصف ، ثم جورج خياط ، ثم علوي الجزائر ، ثم مراد الشريعي ، ثم مرقيس حنا ، ثم واصف غلى . وكانوا باسمين ! . . وخلع رئيس المحكمة العسكرية البريطانية نظارته ، وتطلع في وجوههم ! إنه يعجب أن يرى سبعة رجال يستقبلون الموت باسمين ! . . وطلب المحامي الإنجليزي المستر « ماريوت » التأجيل . . . ورفضت المحكمة . وقال المحامي إن المحكمة غير مختصة ، وأن تصريح ٢٨ فبراير أعلن أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن المتهمين لا يعترفون بهذا التصريح ، ولكنهم يرفضون أن يحاكموا أمام محكمة إنجليزية ! . . واختلت المحكمة للمداولة . . وبعد دقائق عادت تقول إن هذا الاعتراض مرفوض ! . . وقال نائب الأحكام لحمد الباسل : « هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » قال حمد الباسل : « مع احترامي للهيئة ، وتمسكي بأنها غير مختصة بمحاكمتنا ، وتصميمي على ذلك ، أقرر أنني لست مذنبا ! » فسأله : « وعن تهمة مخالفة منشور القائد البريطاني العام في مصر ؟ » أجاب حمد الباسل : « عن الكل ! » . واتجه نائب الأحكام إلى ويصا واصف وقال : « وأنت ؟ هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » . فقال ويصا واصف : « إن هذه المحكمة غير مختصة ، وأنا غير مذنب ! »

واتجه نائب الأحكام إلى كل عضو من المتهمين ، فأجابوا جميعا قاصص

الجواب . . . ووقف مستر مكسويل ، المدعى العام ، يقول :

« في ٢٢ يوليو وجد عبد اللطيف محمود — المستخلم في البوستة — منشورات غير معنونة في صندوق الخطابات ، فأوصلها إلى رئيسه ، وظهر أنها منشورات من قيادة الثورة ، موقّع عليها من المتهمين . وفي اليوم التالي قبض على رجل في مديرية البحيرة ومعه عدد من نسخ منشور موجه من قيادة الثورة إلى الشعب ، وسأقدم شاهدا هو الضابط مرقص فهمي ليقول لكم ما هي قيادة الثورة ؟ ومن هم أعضاؤها ؟ إنهم كانوا موضوعين تحت رقابة البوليس . إنهم كانوا يلعبون إلى بيت سعد زغلول للاجتماع فيه ، تارة أفرادا ، وأخرى جماعات . لقد فتش البكباشي « أبلت بك » منزل سعد زغلول ، وهو المركز الذي يجتمع فيه قادة الثورة ، وفيه وجدت صورة المنشور ، ومنشورات أخرى كانت تصدرها قيادة الثورة في الماضي . هذا المنشور في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول يهاجم بريطانيا ! هذا منشور في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا منشور في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلعراف في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ ضد بريطانيا مرسل إلى رئيس جمهورية أمريكا بإمضاء سعد زغلول ! هذا منشور في أول أكتوبر سنة ١٩١٩ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلعراف ضد بريطانيا إلى رئيس الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٩ والإمضاء سعد زغلول ! هذا تلعراف أيضا بنفس التاريخ ضد بريطانيا موجه إلى وزير خارجية أمريكا من سعد زغلول ! هذه برقية إلى مجلس العموم !

كل ورقة من هذه الأوراق مخالفة للقانون ! كل منشور يهاجم الأحكام العرفية ! كل منشور يطالب بإخراج الإنجليز من مصر ! إننا ضابطنا في منزل سعد زغلول

ألف نسخة من منشور يحرض على الثورة ، ويهاجم الإنجليز ، ويهدد الحكومة ، ويطلب بمقاطعة البضائع الإنجليزية . . . والبنوك الإنجليزية . . . والسفن الإنجليزية . . . والمخلات التجارية الإنجليزية ! . . . وجدنا مسودة مكتوبة بالقلم الرصاص ، وعليها تصحيح ، وترجمة فرنسية له ، وجدولا بأسماء من يقومون بتوزيع المنشور . فتشنا منزل حمد الباسل ، وجدنا خطابا من شخص اسمه إبراهيم فهمي يخبره أنه اتفق مع مطبعة كرامة على طبع خمسة آلاف نسخة ، ويبتظر أمره . وضبطنا بمنزل حمد الباسل خطابا إلى جورج خياط بغير إمضاء ، يعرض عليه صورة النداء . إن هنا كله يثبت أن أعضاء هذه الهيئة لا يعملون إلا بعد أن يتفقوا على عملهم ، كل واحد منهم مسئول عن أعمال الهيئة .

وهنا هم المتهمون السبعة رؤوسهم ، علامة على أنهم على اتفاق . وقام الحامي الإنجليزي مستر مارينوت وقال إن الحامين قرروا الانسحاب . إن كل طلب طلبناه رفضتموه ! رفضتم التأجيل ، والمتهمون لا يريدون أن يقولوا شيئا . وادتمم قررتم أنكم مخصمون فلا عمل لنا هنا !

وانسحب الحامي الإنجليزي ، وتبعه جميع الحامين . . . والتفت نائب الأحكام البريطاني وقال : « هل يتقدم أحد للدفاع عن المتهمين ؟ » . وتلفت التفتاة إلى مكان الدفاع فوجدوه خاليا ! . . . وقال للمدعي البريطاني العام إنه يرى أن يرحل كلامه ، لتبحث المحكمة العسكرية للموقف الجديد ، فإن المتهمين ليس لهم من يخلص عنهم ، وهم لا يريدون الدفاع عن أنفسهم !

ورفضت الجلسة ، وعادت بعد الظهر لتستأنف محاكمة زعماء الثورة بغير دفاع ! ووقف المدعي العام يقول : « هذه المنشورات تصور التآمر ضد زقلول بأنه بطل مضرب العظم ! إنها تقول إنه نُس من البلاد بسبب طغيان الإنجليز واستيلاء الأحكام العرفية !

إنهم يتهمون حكومة ثروت باشا بأنها تحكم البلاد بالحديد والنار.. افهوا جيداً معنى الحديد والنار ، إنهم يقولون إن مصر ستناضل إنجلترا كما فعلت أيرلندا . وبعد ذلك وقعت حوادث الاعتداء : كل يوم يقتل إنجليزي ، ضابط ، جندي ، موظف ! لقد وجدنا بمنزل سعد زغلول كتاباً صغيراً فيه أسماء جميع المحال التجارية التي تباع بضائع إنجليزية لمقاطعتها ، وجدنا منشوراً عليه توقيع هؤلاء المتهمين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ يقولون فيه : « على المصريين أن يسحبوا وإثهم من المصارف الإنجليزية ، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر ، حتى يبلغ رأس ماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصريين ! . . . »

إن هذا المنشور يطالب التاجر المصري أن يحتم على عملائه في الخارج ألا يشحنوا بضائعهم على سفن إنجليزية ، وليس المصري أن يسافر على مركب إنجليزي ! وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن البريطانية ، أو إدخال بضائعها الجمرك وتموينها بالغرم . . . إن المنشور يحتم على كل مصري ألا يعامل شركات التأمين البريطانية معاملة جديدة ، متى انتهت عقود التأمين التي تكون مددها قصيرة جداً ، كالتأمين ضد السرقة أو الحريق أو الإلتلاف ، لا يجوز المصري تجديدها إلا في شركات غير إنجليزية ، إن المنشور يطالب المصريين بتفضيل المصنوعات الوطنية ، والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها في كل مجلس وفي كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري لأن أرباحه تبقى في البلاد ولا تتسرب إلى الخارج ، وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة . أما التاجر الإنجليزي فتجب مقاطعته مقاطعة تامة . وكذلك أكل بضاعة مستوردة من أصل إنجليزي . . أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز . . مهما كانت جنسية المتجر ، ولو كان مصرياً ! . . إن المنشور يطالب المصريين

أن يبشروا بهذا النظام الجديد ، ويذاع في الجوامع ، والكنائس ، وجميع النقابات ،
والهيئات المنظمة . . وفي كل عائلة ، وفي كل قرية ، وفي جميع الجهات . إن
المنشور يحمل كل امرأة في مصر مسئولة عن تنفيذ هذه القرارات ! إن المنشور ينتهي
بهذه العبارات :

« أيها المصريون . . »

« إن المقاطعة وهدم التعاون! أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فأحكموا استعماله ،
ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيصرب به علوكم وجهكم ، وذودوا به عن أنفسكم إلى
النهاية يسلمكم إلى النصر. ، وليكن ذلك عقيدة في أعماق نفوسكم ، وديننا يملك
عليكم مشاعركم . أثبتوا به أنكم شعب متحد في غايته ، منظم في خطواته ، ذو حزيمة
صلبة ، ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية . حرام أن تمس أجسادكم صناعة
إنجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزي ، واعلموا أنه بقدر
ما يكون لإحكامكم في استعمال سلاحكم ، وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم ، يكون
احترامه لعظيم وطنيتكم ، وأثباته أمام قوة إيمانكم ، ومتين إجماعكم بحقوقكم . . . »

« أيها المصريون . . اذكروا على الدوام أن الله معنا ، والحق في جانبنا ، والتضامن
في صفوفنا ، وأن النصر آت لا ريب فيه »

إن هذا القرار الطعير وقعته حمد الباسل ، وويصنا واصف ، وجورج خياط ،
ومرتضى حنا ، وطوى الجزائر ، ومراد الشريعى ، وواصف غالى .

ثم سكت المدعى الإنجليزي العام قليلا وقال : « إن كل هذا هو الثورة ! ومن
أجل ذلك أطلب الحكم على هؤلاء السبعة جميعا بالإعدام ! »
وجلس المدعى الإنجليزي العام ، وهو يظن أنه وضع المشتقة حول رؤوس
المصريين السبعة . .

واستدعى رئيس المحكمة الشهود . . وجاء البكباشي « أبلت بك » وضباط
البوليس يشهدون بأنهم وجدوا هذه المنشورات عند المتهمين السبعة، وابتدعت نائب
الأحكام إلى المتهمين واحداً واحداً : « هل يريد أحد من المتهمين مناقشة
الشاهد؟ » . فلم يجب أحد. واستدعى أبو بكر المرداش بك المفتش بوزارة الداخلية:

س : هل تسلمت في ٣١ يوليو أوراق البكباشي أبلت ؟

ج : نعم ، وكانت الأوراق في غرفة مخومة بالشمع الأحمر .

س : هل فحصت هذه الأوراق ؟

ج : نعم ، فحصت معظمها بمساعدة زميلي عبد السلام محمود المفتش في
الأمن العام .

س : هذا الخطاب من على بك ماهر ؟

ج : نعم .

س : هل يقول فيه إنه نظراً إلى سياسة الرد المستقلة فهو مضطر إلى الاستقالة ؟

ج : نعم .

س : هل تاريخه أول مارس ؟

ج : نعم .

س : وهذا الخطاب من سعد زغلول في أول أبريل سنة ١٩٢٢ من متفاه في

سيشل يسأل فيه واصف غالى عن السبب في علم ذكر اسم على ماهر

في تلغراف أرسله الزعماء السبعة إليه ، ويتساءل عن سبب خروجه ؟

ج : نعم .

س : هل كل منشور وخلفته موقع عليه من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل وجدت منشورات بمنزل جورج خياط ؟

ج : نعم .

وهنا وقف المدعى الإنجليزي العام وقال : « يجب أن تلاحظوا أن هؤلاء المتهمين كانوا يعلمون أن سعد زغلول قرر أن يخلو مصر حلو أيرلندا ، التي تارت على الإنجليز ، وكانت تقتل الإنجليز ! فكانوا والحالة هذه يجب أن يقدروا خطورة نشر منشور كالذي أذاعوه ، والذي يحاكون بسببه ! إن ١٦ جريمة قتل ضد الإنجليز وقعت بعد أن قال سعد زغلول : « فلنفضل كنا تفعل أيرلندا ! » . . إن الذي فعله سعد زغلول في هذه المدة أكثر مما فعلته أيرلندا ! »

وعاد نائب الأحكام يسأل للمرداش بك :

س : هل وجدت في بيت مرقص حنا منشورات مؤرخة ١ مارس و ٧ مارس و ٤ أبريل و ٢٤ أبريل ؟

ج : لم أفحص أوراق مرقص حنا ، والذي فحصها هو زميلي عبد السلام بك محمود .

س : هل وجدت منشورات في خفية حمد الباسل موقعة من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل كانت كلها كذلك ؟

ج : كان بعضها يحمل إمضاء على الشمسي .

س : قل لنا الإمضاءات التي رأيتموها على كل منشور .

ج : إن منشور ١ مارس موقّع عليه من حمد الباسل وويصا واصف

وعلى ماهر وجورج خياط ومرقس حنا ويزاد الشريفي وطوي

الجزار وعلى الشمسي وواصف غالي . ومنشور ٣ مارس عليه توقيع

هؤلاء جميعا . منشور ٨ مارس هو قرار لجنة السيدات بمقاطعة
الإنجليز . منشور ٢٤ مارس موقع عليه من المتهمين . منشور ٤ أبريل
و ٢٠ أبريل موقع عليه من المتهمين .

س : كم نسخة وصلت من منشور ١٨ يوليو في بيت سعد زفولى ؟

ج : مئات .

س : ألا يمكن حصر العدد ؟

ج : ألفان تقريبا .

وسأل نائب الأحكام المتهمين : « هل أحد منكم يريد سؤال الشاهد ؟ »
فهزوا رؤوسهم علامة الرضخ البات ، وسئل عبد السلام محمود فقال إنه ضابط
بين أوراق ويصاف منشورا بعنوان : « إلى الأمام أيها المصريون ! إلى
المقاطعة ! » . ووجد هذا المنشور عند مرقص حنا ، ووجد عند المتهمين كراسة
خمراء فيها أسماء المحال التجارية الإنجليزية في مصر التي يجب مقاطعتها ، وذكر
الشاهد أنه وجد عند كل متهم من المتهمين منشورات . ووقف نائب الأحكام
والتفت إلى حمد الباسل وقال : « هل تريد أن تتقدم إلى المحكمة بصفة شاهد أو
تقدم لها شهوداً آخرين ؟ » . قال حمد الباسل بصوت رهيب : « كلا ، لا أتقدم
كشاهد ، ولا أريد أن أقدم شهودا . ولكن لى كلمة أريد أن أقول . . . » . وسئل
المتهمون الآخرون نفس السؤال ، الواحد تلو الآخر ، فقالوا ما قال حمد الباسل . . .
وظهر النفيظ على وجه نائب الأحكام فالتفت إلى حمد الباسل وقال له :

« ماذا تريد أن تقول ؟ »

ووقف حمد الباسل في ثوبه العربي المهيب وقال :

« باسم الشعب المصرى . . . إننا نحن الوكلاء عن هذا الشعب ، المكلفون

المطالبة باستقلاله ، ولهذا لا نستطيع أن نعترف بأى شكل من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية ! ولو أن هذه المحكمة العسكرية الإنجليزية تأخذ بتصريح الحكومة الإنجليزية ، أو تعتبره تصريحاً جديداً ، وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ككلاهما حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا ! إن لكم أن تحكموا علينا ، ولكن ليس لكم أن تحاكمونا ! . . . مهما تكن العقوبة التي يروق لكم أن تشرّفونا بها ، فإننا ستقابلها بالسرور والقبضار ، لأنها خطوة إلى الأمام في طريق المجد ، الذي تسير فيه مصر إلى مصيرها المآلذ ! ولو خرجنا من السجن فسنعود إلى جهادنا مرة أخرى . . . ولو متنا ، فإن مصر لن تموت !

حكمت المحكمة بالإعدام ، فهتفوا : نحميا مصر!

ثم سأل نائب الأحكام باقي المتهمين ، فقال كل واحد منهم إن تصريح حمد الباسل هو باسماً جميعاً !
وارتسمت الكتابة على وجوه القضاة ، وسادت فترة من الصمت قطعها نواب الأحكام بتلخيص القضية ، ثم طلب الحكم على السبعة بالإعدام .
واختلت المحكمة للمداولة ، وبعد نصف ساعة عادت إلى الانقاد ، وولنا على وجوه القضاة أنهم قرروا الحكم بالإعدام ! . . . وقال الرئيس المترجم : « سل للمتهمين : هل لديهم شيء يقولونه لتخفيف العقوبة ؟ » فسألم المترجم واحداً واحداً ، فلم يجب أحد منهم ! . . . وتوجه المترجم نحو حمد الباسل وقال : « هل لديك شيء تقولونه لتخفيف العقوبة ؟ »
حمد الباسل : لا . . .

الترجم : ويصا واصف ؟

ويصا واصف : لا . . .

الترجم : مراد الشريبي ؟

مراد الشريبي : لا . . .

الترجم : علوى الجزار ؟

علوى الجزار : لا . . .

الترجم : جورج خياط ؟

جورج خياط : لا ، مفيش . .

الترجم : مرقص حنا ؟

مرقص حنا : كذلك . .

الترجم : واصف غالى ؟

واصف غالى : كذلك . .

فقال رئيس المحكمة : إن المحاكمة انتهت ، وستعرض الحكم على القائد العام البريطاني .

وصاح حمد الباسل : « نموت ونحيا مصر ا » . . ودوت المحكمة كلها بهتاف

كالرعد : « نحيا مصر . يحيا الاستقلال . يحيا سعد زغلول ا »

وكان الحتاف رهيبا ، وتلفت رئيس المحكمة وراهه ، ثم أسرع فى خطاه ا

واجتمع القضاة ، وأصدروا الحكم بالإجماع بإعدام المتهمين السبعة . . وأرسلوا الحكم إلى

اللورد ألنبي المنسوب السامى البريطانى ، فصادق عليه ، وأرسله إلى وزارة الخارجية

البريطانية لتصادق عليه ، وطلب الموافقة على تنفيذ الإعدام . واجتمع مجلس

الوزراء البريطانى وبحث الموضوع الخطير . . ورأت أغلبية الوزراء أن تنفيذ

الإعدام سيؤدى إلى اندلاع ثورة لا نهاية لها .

وقرر مجلس الوزراء البريطاني تعديل الحكم على كل منهم بسبع سنوات ،
وبغرامة خمسة آلاف جنيه .. وأرسل لورد ألكني يعرض على التخفيف .. ورد وزير
الخارجية البريطانية بأن مجلس الوزراء لا يريد تغيير قراره .. وأدخل الزعماء إلى
السجن في صباح يوم السبت

قيادة جديدة وبيان جديد

وفي ظهر يوم السبت تألفت قيادة جديدة من : شيخ العرب المصري السعدى ،
ومحمد نجيب الغرابلى الحامى ، والسيد حسين القمصى ، وفخرى عبد النور ،
والدكتور نجيب إسكندر - الطيب بمصلحة الصحة - والشيخ مصطفى القبايى ،
العالم بالأزهر ، وراغب إسكندر الحامى .

وأصدرت قيادة الثورة الجديدة بيانا من نار ، أشد من البيان الذى حكم
من أجله على السبعة بالإعدام ! . . وفي مساء يوم السبت نفسه أطلق مجهولون النار
على مسرّ براون مدير قسم البساتين . وفي يوم السبت جرح اثنان من البريطانيين . .
وقامت مصر كلها : مظاهرات فى الشوارع ، إضرابات فى المدارس ، نساء
يقفن أمام القشلاق البريطانى يهتفن بالإنجليزية والعربية بسقوط الإنجليز ، حرق
حريات الترام . . وفي يوم الاثنين ذهب البكباشى « من » مفتش البوليس إلى
قشلاق النيل ، وقابل مع قائد المعسكر السبعة المتهمين ، وكان بعضهم يلعب
الورق ، والبعض يدخن السجائر ، فتلا البكباشى « من » الحكم عليهم بالإعدام . .
ثم سكت .

ولم يتحركوا . . !

وعاد بعد دقيقة يقول إن الحكم عدل إلى سبع سنوات . فوقفوا جميعا وهتفوا :
« لتحي مصر ا » ، واستأنفوا لعب الورق . وعقب ذلك حضر مئات الجنود
البريطانيين ، ونقلوا المعتقلين في سيارة عسكرية إلى سجن مصر .
وفي يوم الاثنين أصدرت قيادة الثورة بيانا جديداً من نار !

اعتقال أعضاء القيادة الجديدة !

وفي يوم الثلاثاء أصدر القائد البريطاني أمرا بالقبض على محمد نجيب الغرابي ،
وفخرى عبد النور ، ومحمد فهمى النقراشي ، والشيخ مصطفى القاياتي ، وحسن
يس ، ووضعوا في السجن الحربي البريطاني في القلعة ، ثم نقلوا إلى ثكنة قصر
النيل . وكتبت جريدة المورننج بوست في يوم ١٩ أغسطس مقالا بتوقيع الكولونيل
جيمس العضو بالبرلمان الإنجليزي جاء فيه أن أنصار سعد زغلول أبانوه أنهم قرروا
القيام بحملة قتل عامة ضد الإنجليز لإخراجهم من البلد . . . وفي يوم السبت
١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ نشرت الوظائف المصرية أمرا من اللورد ألبي قائد عام
القوات البريطانية في القطر المصري والمندوب السامي البريطاني بمصادرة أموال
حمد الباسل وزملائه . . . وفي يوم الاثنين قبضت السلطات البريطانية على حامد
العبد ، وعبد الرؤف العبد ، وصالح الدين العبد ، وحسن سلامة الحامى ، ومحمد
ناصر ضابط الكشافة النوية . . .

وقامت إضرابات في كل مكان . . .

وبدا الجو ينذر بالاعتصام . . .

وكان الإنجليز قد عرضوا أنهم يجب أن يعملوا شيئا لمحاولة تخفيف الضغط العام،
فأعلنوا يوم ١٨ أغسطس أنهم نقلوا سعد زغلول من منقاه السحيق في جزيرة سيبل

بالخيوط المندي إلى صحرة جبل طارق ! وكان الأطباء قد أجمعوا على أن جوسيشل سيقتل سعد زغلول . ولكن الرأي العام لم ير في هذا تبرئة كافية ، واستمرت الحوادث . . . وشاع أن الإنجليز يعاملون الرعاء المسجونين أسوأ معاملة ، فقامت قيامة الرأي العام : أضرب الطلبة ، أضرب عمال المنابر . واضطرت القيادة البريطانية أن تطلب من الحكومة نشر بلاغ رسمي ، ففي يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ التالي :

« إن السبعة المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية مسجونون في سجن للنشبة بالقاهرة (سجن مصر الآن) وهم لا يؤدون أى عمل ، ويعاملون بنفس المعاملة التي يعامل بها المحكوم عليهم من المحاكم القنصلية والمختلطة . وما أشنع عن خلق رؤوسهم غير صحيح ، وطعامهم يأتيهم من الخارج تحت مراقبة تؤدي بكل عناية . »

واستمرت المظاهرات . . . واضطرت القيادة البريطانية إلى تسير دوريات إنجليزية في شوارع القاهرة للإرهاب . واستمرت الحوادث والاعتقالات . وفي يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الويكلي وستمنستر جازيت) مقالا افتتاحيا قالت فيه : « الحالة في مصر تدعو إلى الجزع الشديد ، فنحن لا نتصور لسعد زغلول ، إنما نقرر الحقيقة ، فإنه يفعل ما فعله « دى فاليرا » . . . ولكن يجب أن نعلم أنه من حماقة أن نجعل معارضة الحكومة ومعارضة الحماية البريطانية ذنبا يحاكم عليه مرتكبه أمام المحاكم العسكرية البريطانية العليا . إننا لو فعلنا ذلك لوجبت معاقبة مصر كلها ! » .

• • •

وحاش الشعب يمشى أمام سجن مصر بالليل والنهار . . . يهتف ويصرخ . . . ويحاول أن يوصل صوته إلى السبعة المرحومين داخل الزنزانات !

في الزنانات .. مع المجرمين!

نحن الآن في عنبر رقم ٧ « انفرادى » بسجن قره ميدان | العنبر فيه ١٢ زناتة ،
من رقم ٣١ إلى رقم ٤٢ :

الزناتة رقم ٣١ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ، لأنه ضبط يتاجر بالأفيون . .
الزناتة رقم ٣٢ فيها « حمد الباسل » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن
٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة | . .
الزناتة رقم ٣٣ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات في جريمة هتك عرض .
الزناتة رقم ٣٤ فيها « مرقص حنا » نقيب المحامين في المحاكم الأهلية ، محكوم عليه
بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة !
الزناتة رقم ٣٥ فيها محكوم عليه بالسجن ٥ سنوات في جريمة الاشتراك في قتل | . .
الزناتة رقم ٣٦ فيها « وبعا واصف » نقيب المحامين أمام المحاكم المختلطة ،
محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز
ضد الحكومة . الزناتة رقم ٣٧ فيها « مراد الشريمي » عضو الجمعية التشريعية ،
محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب . الزناتة رقم ٣٨
فيها محكوم عليه بالسجن سنة ونصف سنة في جريمة سرقة مواشى | . . الزناتة
رقم ٣٩ فيها « جودج خياط » ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة
لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة . الزناتة رقم ٤٠ فيها « حلوى الجزائر »
عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة
لنفس السبب . الزناتة رقم ٤١ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، بلجريمة

ليف عصابة لتهرب المخدرات. الزنزاة رقم ٤٧ فيما « واصف غالى » ، محكوم عليه بسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة . والشاويش عبد الحماد المسئول عن العنبر رقم ٧ (انفرادى) لن يسمح لنا دخول الزنزانات ا إن المسجونين فى هذه الزنزانات لايسمح لهم القانون بمقابلة حد ! ولكننا نستطيع أن ندخل الزنزاة مع مرصص حنا ، قيب الخامين ، ووزير كشغال والمالية بعد ذلك ا . . . إننا ندخل هذه الزنزانات مع مذكراته التى سجلت عليها ، التى هى - فى رأى - من الأجزاء التى تنتم مذكرات سعد زغلول رسائله السرية وقصص أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنها مذكرات رجل نكح عليه بالإعلام ! . . . ولترك مذكرات مرصص حنا تروى القصة من أطوار : أتخذنا إلى قشلاق قصر النيل ، ثم إلى المحكمة العسكرية البريطانية العليا ، إلى الزنزاة رقم ٣٤ بسجن قوه ميدان ا كتب مرصص حنا فى مذكراته يقول :

عمليات القبض ! - ٢٥ يوليوسنة ١٩٢٢

« اليوم الساعة السادسة صباحا ، استيقظت من النوم على نقر الباب ، وإذا بأمر قسم عابدين ، ومعهم ضابط إنجليزى وعساكر إنجليز ، دخلوا المنزل ، طلبوا منى أن أرافقهم إلى قشلاق قصر النيل . اجتهدت أن أتكلم فى التليفون ، يعاونى أحد لأن الجميع نيام . لا يوجد أحد فى المنزل سوى ، لأن زوجتى أولادى بالشام ، والحامد لم يحضر الآن . ليست ونظمت حقيقتى ، فأنزلت الجنود . جدد المنزل محاطا بنحو الثلاثين عسكريا إنجليزيا ، ومعهم أوتومبيل كبير (لورى) كيو فيه ، أما أنا فركبت مع الضابط فى عربة أخرى عادية . وصلنا قصر النيل ،

فوجدت هناك حمد الياسل ، وواصف خالي اللين حضرا قبلي بلحظة صغيرة .
 طلبوا مني أن أذكر كل ما أريده من المنزل ، فعملت . حضر بعد ذلك مراد الشريبي
 في الساعة الحادية عشرة ، وقد حضر مباحا من سبالوط ، وعندما علم بقرار القبض
 علينا قدم نفسه . ثم حضر عطوي الجزائر الساعة السابعة مساء ، لأنه كان في شيبين الكوم ،
 اعتدنا كلنا أن الفرض من القبض علينا هو النقي إلى خروج البلاد ، كما كان شأن
 سعد وأصحابه . قبض على واصل خالي وهو مريض ، كان عند والديه ، أما زوجته
 فتأية في أوروبا .

٢٦ يوليو سنة ١٩٧٢

وحضر وصفا واصل اليوم ، وقد قام من رأس البر ليلا ، ولم يمهلهو للتهار ،
 حتى لا تحصل مظاهرات . لم تفهم سبب القبض علينا ، ولا الداعي المباشر إليه ،
 ولم نعلم بتهمة موجهة ضدنا . إنهم لظالمون ومعتوهون ، سياسة خرقاء ان توصلهم
 إلى شيء : عملنا التفكير كثيرا ، فلم نجد مسوفا لهذا القبض ، إذ لم نرتكب أقل مخالفة
 للقانون أو النظام . استولى على الكلدز ، لعلم وجود زوجتي وأولادي بمصر ، ولا أظنه
 يزول حتى يحضروا . مكنت مع واصل خالي في غرفة واحدة ، إنني أميل إليه
 بكل جوارحي ، وأعتنى به ، وأرق إليه لا كأخ فقط بل كابن . لم يحضر زائر لنا ،
 وإنما زارنا الجنرال كومنجرريف قائد القوات البريطانية في مصر ، وكان ظريفا جدا ،
 وأنا الذي توليت الحديث معه ، لأنني أنا الوحيد الذي يعرف الإنجليزية . يظهر أن
 الزيارة ممنوعة . . لماذا ؟ بعثت بتلفراف لأولادي بالشام . إنني أفكر في حلم
 عند وصول هذا التلفراف إليهم ، وهم لم يمض عليهم بالشام أكثر من ١٥ يوما
 تقريبا .

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر اليوم جورج خياط ، أخبرنا أنه قبض عليه بالإسكندرية . قضى الليل
بشلاق مصطفي باشا ، ثم سافر إلى مصر حتى وصل إلينا . وقد أخبرنا أنه علم
من توفيق دوس بك الحماي أن التهمة الموجهة إلينا هي المؤامرة على قتل الإنجليز . »

٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢

« قرأنا في الجرائد ما نقلته من تلغرافات لندن ، عن الصحف الإنجليزية ، من أننا
حرضنا على القتل وعلى أعمال القوة ، وأن مسر هورمورث وكيل الخارجية البريطانية
صرح بذلك في البرلمان ، ردا على سؤال وجه إليه في مجلس العموم . إن غياب أولادى
لم يفقدنى الشجاعة لحظة واحدة . ولكنه ملأنى ألما وكدرا . كل منا يتشجع ويشجع
إخوانه ، كل منا يتصور أنه الشجاع ، وبعضهم لا يفرق بين الألم والشجاعة ،
ولكننا دائبون على لعب الطاولة ، والورق ، والضحك ! . أرسلنا احتجاجا إلى
لورد ألبنى على تصريحات مسر هورمورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم
البريطانى ، وقلنا له إننا نحاربك بسلاح الحق والعدل والقانون ، بالسلاح المشروع ،
ونحتج على نسبة أعمال التهديد إلينا »

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢

« لقد فحصت نفسى فحصا دقيقا : هل أنا خائف ؟ كلا وألف كلا !
إنما أنا متأم لغياب أولادى ، ويلوح لى أبى أشد زملائى تعلقا بزوجتى وأولادى ،
إنى واثق أنه إذا حضر أولادى ، يزول ألمى تماما ، وليكن مايريد الله . قال بعض

المحامين لأحد الزملاء إن المنشورات لا توقيع عليها ، فيمكن إنكارها ! إن المسألة ليست مسألة حفظ ، وإنما مسألة كرامة ، واحترام شخصي . بل أكثر من ذلك ، إنها مسألة أمة بأسرها ، أخطنا على عاقبتنا الدفاع عنها ، فكيف ننكر عملنا ؟ ونحن إنما وكلنا من قبل الأمة للقيام بهذا العمل ، وهو عمل مشروع ، والبيان بيان مشروع ، ولا يتقبل ضميرنا أى زور أو خطيئة . وقد ذكرت الجرائد أن مسر هورسورث وكيل الخارجية البريطانية عاد فصرح بالبرهان أن الغرض هو إبعادنا عن الحياة العادية ، لتتمكن وزارة ثروت باشا من المضي فى عملها ! إن هؤلاء الناس لا يستحيون من الله ولا من الناس . بعد أن يتهمنا أمام العالم أجمع بأننا مجرمون ، نحرضنا على أعمال الغدر والقتل ، لا يخجل من التصريح بأن الغرض مجرد إبعادنا من وجه الوزارة . . . لا عدل ولا شرف ولا حياة ! ولماذا لا يكتفون إذن بالإبعاد ؟ . . . نشرت الجرائد أنه تقرر إحالتنا على محكمة عسكرية نهائياً . ساءنا ذلك كل الإساءة ، وألمنا جداً ، ولكننا تسلحنا بسلاح الشجاعة والحق ، ومضينا فى أحياتنا اليومية كالعادة ، غير أن نومنا غير هادئ ، ووددنا لو أنه تقرر نفينا إلى خارج البلاد ؛ ذلك خير من محاكمة ظالمة !

واصف غالى ليس معنا ، لأنه نقل إلى المستشفى بسبب مرضه .

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر مأمور قسم عابدين ، وأخبرنى أنهم سيفتشون منزلى ، وسألنى عن المفاتيح . علمت أن منازل بعض زملائى فتشت ، أو ستفتش اليوم . فهمنا من ذلك أن قرار الإحالة على محاكمة عسكرية بريطانية صحيح . فى الظهر ، علمت أن التفتيش تم ، وأنهم أخلوا بعض الأوراق من منزلى ، ومن منازل الآخرين ،

اعدا مراد الشريعى فإنهم لم يجدوا بمنزله شيئا . لم أهتم بذلك على الإطلاق ،
 ذن أوراقى كلها أوراق عادية ، وكذلك زملائى ، وقد استغرق اهتامى وملاً فؤادى ،
 بودة أولادى . فهمنا أننا سنحال - طبعا - بالتهمة التى ذكرها مستر هورمسورث
 كانت شائعة فى البلد ، وهى التحريض على الإجرام . ولاشك أن ذلك كان يحرك
 ما كنا ، ولكننا كنا فى شجاعة تامة . وما يستلفت النظر أنى ظننت دائماً أن المسألة
 زلية وشكلية أكثر منها حقيقة ، لأن الله لا يرضى الظلم بهذه الشاعة ! »

٣١ يوليو سنة ١٩٢٢

« ما ذنبنا ، سوى أننا دافعنا ، بتمام الشرف والهمة والإخلاص ، عن بلادنا
 من حقوقها ؟ هل هذا جرم ؟ فى عرف من ؟ إن العقاب على هذا الأمر كالعقاب
 لى الأكل والشرب . . لا يمكن أن يضلل الظلم إلى هذه الدرجة ! غريب أن يسمى
 سه شريفاً ذلك الذى يسمى الدفاع عن الوطن إجراماً ! إن الدفاع عن الوطن
 بيلة سامية ، كيف يكون شريفاً وهو يعاقب الناس على الفضيلة ؟ كيف يكون
 ريفاً ذلك الذى يستعمل قوته وسلاحه ضد أمة عزلاء ، ليسطو عليها ، ويتناهاها
 ده ؟ ما الفرق بين هذا وبين العصابة التى تقبض على المارين ، فتسلبهم أموالهم
 زاقهم ؟ ما حجته فى ذلك ؟ إن حجة الإنجليز أن أمتهم محتاجة إلى هذه البلاد !
 س السارق فى حاجة إلى ما يسرق ؟ ! إن صح ذلك ، كانت الأمم الصغيرة
 حق لها فى الحياة ! إنهم يريدون عقابنا لابتلاع القمة ! فليكن ! ولكن ماذا
 بد أولئك المصريين الذين يتولون الحكم ، ويدفعون الإنجليز إلى هذا العمل ، وبأى
 ف أصفهم ؟ إن أحط الكلمات لا تكفى لوصفهم ! »

أول أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الله رحيم كريم . لقد أتى على تضامنتنا ، فأبى على مظهر الأمة المصرية وشرفها أمام العالم ؛ حصل اليوم التحقيق ، فوجدنا الضابط نائب الأحكام ، ومستر ماكسويل المدعى العام ، ثم محمد بدر الدين مراقب الأمن العام . لم يسألنا الضابط الإنجليزي القائم بوظيفة نائب الأحكام ، سمع الشهود بأننا أعضاء في الوفد . . ثم سمع شهادة بأن البيان الأخير طبع ونشر . ثم سمع شهود تفتيش بيوتنا »

٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهى الأمر ! تأكدنا من إحالتنا على محكمة عسكرية ، لكن ماهى التهمة ؟ لم نفهمها ! فكرنا في تعيين محام للاستشارة ، قررنا استدعاء أحمد حسن وبجدي ، وانتخبنا المحامى « مورى » الذى لم نجد سواه بسبب إجازات الصيف . »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر توفيق دوس وأخبرنا أن قرار الاتهام سيعان إلينا قريباً ، وأن مستر مكسويل المدعى العام العسكرى العام يشتغل به . حضر أحمد حسن المحامى فى المساء ، وأفهمنا أنه علم بالتهمة ، وأنها المؤامرة والتحرير على القتل . إن ثروت يريد أن يبقى على كرسيه ، مهما ضحى فى سبيله من الضحايا ، ولا غرابة فى ذلك لأنم لاقلب له ولا ضمير ! وثروت يخدم بلاده ؟ ! إن هذا المضحك مبك ! إن هذه الخدمة تستلزم التضحية ، بل هو يهزأ بمن يضحى بنفسه ، ويرى أن الحكمة والمهارة

أن ينال المرء مبتغاه الشخصي بأى وسيلة من الوسائل ، وأن التضحية مهزلة وجنوناً . . .
عاد واصف غالى من المستحق ، صحته أحسن كثيراً ، وعدت إلى الاهتمام به
وبصحته .

٤ أغسطس سنة ١٩٢٢

« زارنى أولادى وزوجتى اليوم ، إبنى لا أستطيع أن أعبر عما شملنى من الفرح
والسرور والجلد عند مقابلتهم . لقد تغيرت ! جاعوا وزال منى كل ألم ، وظهر
على البشر والفرح . فعلا أصبحت رجلاً جديداً ، سرفى جداً أنهم مملوون شجاعة .
كلهم يكادون أن يكونوا مسرورين للشرف الذى نالنى ، رغمًا عن ألمهم الطبيعى
لابتعادى عنهم . ومن الصدف الغريبة أن قرار الاتهام وصل عند وصولى ،
مع أن اليوم هو اليوم الأول من أيام عيد الأضحى ! ولاشك أن الإنجليز قصدوا الإيلام
بإرسال قرار الاتهام لنا فى هذا اليوم بالذات !

اطلعنا على قرار الاتهام ، وإذا بالتهم مضحكة ، هى الطعن على الحكومة !
والحقيقة أننا لم نطعن على الحكومة ، بل على الوزارة ، ولاعقاب على هذا ، والطعن
على الحكومة جنحة ! . . لماذا عدل الإنجليز عن تهمتهم الأولى ؟ إنهم لا يبالون
بالأدلة ولا بالقضاء . وأى تهمة ، هذه التهمة الجلدية ؟ ألم يكن من الأشرف
أن يعدلوا عن الاتهام بالمرّة ؟ »

٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« اطلعنا على نص قرار الاتهام ، وعلى نص الأوراق التى ضبطت عندنا :
لاشئ ، لاشئ ، سوى البيانات والخطب . علمت أن الخزانة التى فى بيتى نقلت

إلى القسم . لقد كنا ووطننا النفس على مقابلة الحقنة مهما بلغت ، وقد انتظر بعضنا الحكم بأقصى عقاب ، لأن من يتهمنا كذبا بأننا نخوض على أعمال القوة ، لا يقف أمام أى حكم ظالم . كنت أعتقد أن الإنجليز ، رغمنا عن سياستهم الخرقاء ، لا يمكن أن يرتكبوا ظلما شخصيا . ولكن حادثة دنشواى أولا دلتنى على أن لورد كرومر رجلا: رجل الحياة العادية . ورجل السياسة . وأن رجل السياسة لا يقف أمامه الظلم الشنيع . . ورأيت حوادث ظلم أخرى من عام ١٩١٩ إلى الآن ، ولكنى مع ذلك كنت لأجزم بالظلم الشخصى ، لأنى اعتدت ألا أكون رأيا جازما إلا بعد الاطلاع على كل مايجرى فى المسألة . ولكن حادثتنا دلتنى على أن الإنجليز لا يقفون مطلقا أمام الظلم ، وأن السياسة لا تقف أمامه ا

نحن نخوض على القتل ؟ . . نحن قتلة ؟ أنا قاتل ؟ إنهم يعلمون حق العلم أن هذا كذب ومستحيل . ومع ذلك قلت فى نفسى : لعل ضميرهم دفعهم إلى تعديل هذا الاتهام ، وبالاتهام الجديد ، ولعلهم يريدون بهذا الاتهام الجديد مجرد عدم الظهور بالفشل . إن للحق سلطانا لا يغلِبُ . . وصلتنا ورقة بأن الجلاسة تحددت ليوم الأربعاء ٩ أغسطس أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا . هل ندافع عن أنفسنا ؟ وكيف ندافع ؟ اتفقنا على الدفاع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية ، أما الموضوع فاختلفنا فيه : اثنان منا - واصف غالى . وأنا - صمنا على عدم الدفاع فى الموضوع بتاتا . لأننا لانعترف للمحكمة باختصاص ، ولأنه لا يلبق منا ، ونحن وكلاء الأمة . أن نسلم بهذا الاختصاص ، هذا فضلا عن أننا أمام محكمة عسكرية لاندردى للدفاع من قيمة أمامها . ومهما كان الأمر . فإن الدفاع إنكار لحظتنا وبرناجنا . وقد انضم حمد الباسل إلينا ، بسكوته أولا عن المعارضة مع الآخرين . ثم بتصريحه برأيه . أما الآخرون فصموا على الدفاع . وفعلا

أوعزوا إلى المحامين أن يحضروا ، فأخذ مجدى وأحمد حسن ومستر مورتي في تحضير الدفاع ، فتركناهم يفعلون ، مع بقائنا على رأينا .

٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« عدنا إلى اللداوة في أمر الامتناع عن الدفاع ، فلم ننجح في إقناعهم . واستمر المحامون يحضرون الدفاع ، ويلوح لي أنهم جميعا يجهلون أحكام القانون الإنجليزي ، ويتخبطنون . و « سابا حبشني » يساعدهم ، ولكنه يرى رأينا في عدم الدفاع . وكل من يزورنا يعجب بخطة عدم الدفاع ، ويعيب الدفاع جداً . قلت لواحد منهم : « إن زوجتي أيضا ترى عدم الدفاع » . فأجابني منغلا : « أما أنا فزوجتي ترى أن أبيع أملاكى ، وأدفع الثمن لمن يدافع عنى ! » . وبعد مداورات طويلة لم يغير واحد منهم رأيه . وأحاط بي الألم بسبب هذا الخلاف ، لأنه لاشك عندى أن عدم الدفاع أشرف ، وأسمى ، وألحق بمركزنا ، وأننا نخدم بذلك بلادنا بخدمة عظمى أمام العالم أجمع .

لئن لم أياس مع ذلك من النجاح ، فلننتظر! . . سرورى مع ذلك لايفارقنى ، لأن زوجتى وأولادى يرددون على »

٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« سافر مستر مورتي الخاى الإنجليزي عنا لطلب التأجيل من المندوب السامى البريطانى ، فلم يقابله المندوب ، وعلى ذلك فالقضية ستنظر يوم الأربعاء ٩ أغسطس ، أخطرنا بذلك . أى عدالة هذه ؟ عدالة شكالية لاحقيقية ! عدنا للتكلم بشأن الامتناع عن الدفاع : الأغلبية للدفاع : ويصا واصف ، وعلوى الجزار ، وچورج خياط ،

ومراد الشريعى . ولكن مراد الشريعى يعز عليه ألا يكون فى صف المتشددين ، ولو أنه يقول بضرورة الدفاع . وبعد الظهر كانت الستات موجودات (زوجات المتهمين) فشدت مدام واصف غالى ومدام مرقص حنا فى ضرورة عدم الدفاع . ويظهر أن هذا أثر على مراد الشريعى ، فطلب من واصف غالى أن يجهز ما نقوله فى الجلسة ، فجهزه واصف غالى بالفرنسية ، وعدلنا فيه ثم ترجمناه . وكان هذا سببا فى أن المعارضين لم يجسروا على المعارضة ، وبذلك فازت الأقلية وتقد قرارها فعلا . وارتاح الحضور (زوجات المتهمين) لهذا القرار

٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهينا من قرار عدم الدفاع ، وقد سررت ، وسرت زوجتى وولدى يوسف مرقص حنا بهذا القرار كل السرور ، وكلفت بتلاوة البيان فى الجلسة . وحضر حمد الباسل فى غرقى ، ورجائى أن أتركه يتلو هذا البيان ، فركته له ، وأجبتة إلى طلبه بلامناقشة ، فسره ذلك جدأ ، وأنا شعرت أنى إذا لم أجهه كان سيتألم جدأ . إذن سنحاكم غداً ! فليكن ! إن وصف التهمة الأخير جعلنا لانتألم مطلقا ، أما الوصف الأول الذى ذكره مستر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية بمجلس العموم ، وذكرته الجرائد الإنجليزية ، فكان مؤللا لنا جدأ ، لذاته على الخصوص ، ولما قد يتسبب عليه . أما الوصف الحالى فشرف ، ولكنه مكلوب كالأول ، لأننا لم نطعن على الحكومة ، بل طعننا على الوزارة ، وهذا مباح ، وبغيره يصبح الوزير لها ، كلما فعل شيئا وجب التسبيح بحمده . . إن الإنجليزي ، وهو الرجل البرلمانى الضمير ، لا يمكن أن يفسر هذا جرما ، اللهم إلا إذا كان المقصود ارتكاب الظلم علنا ، وبغير حياء ، ولاخوف من الله ؛ وأظن هذا هو المقصود ! »

٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« قمنا صباحا ، ونحن هاشون ، ولو أن بنا بعض القلق . سرنا إلى المحكمة مخفورين ، ولا وصلنا ودخلنا الجلسة ، وقف لنا الحاضرون إجلالا وعلمنا أن وقت دخول المحكمة لم يقف لها إلا القليل . السيدات بالجلسة ، وهن جالسات بالقرب منا . طلب المحامي مستر مورتي عدم الاختصاص ، بعد أن طلب التأجيل ، ورفضت المحكمة ، ورفضت المحكمة عدم الاختصاص أيضا . . انسحب جميع المحامين الموجودين ، بعد أن أبان المحامي مستر مورتي أنه لا يقصد بانسحابه التعدي على المحكمة ، ولكنه مكلف بطلب عدم الاختصاص فقط .

خلت أربعة صفوف لانسحاب المحامين ، وكان لذلك تأثير هائل على الحضور وعلى المحكمة . . ظهر الارتباك الشديد على المحكمة ، وحينئذ أمر القاضي المترجم أن يسأل : هل من محام بالجلسة عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد . ثم أمر القاضي المترجم بأن يسأل : هل من وكيل عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد : وسمعوا الشهود . . وفي كل مرة طلب القاضي منا أن نوجه أسئلة للشاهد ، فرفضنا ! أجبنا على السؤال عن التهمة بالنفي . واستمرت الجلسة صباحا ، وبعد الظهر وقد قابلنا أولادنا في الصباح ، وفي الاستراحة بالمحكمة »

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« استمرت الجلسة صباح اليوم . تلا حمد الباسل التصريح باسمنا ، وتلاه القاضي بالإنجليزية ، وكانت الترجمة جاهزة ، قدمناها له . كان لهذا التصريح تأثير بليغ ، إنه تصريح تاريخي ، وموقف بديع ! . . وأثناء سماع الشهود

كان بعض المتفرجين يقول إن عدم الدفاع خطأ ، خصوصا عندما نال المدعى العام مستر مكسويل إن جرائم هتلر الإنجليز زادت بسبب بياناتنا ، ولكن تلاوة التصريح قضت قضاء تاما على هذا الضعف ، وأظهرت قيادة الثورة في مؤلف كريم جليل ، جدير بالأبطال والشجعان .

وقال رئيس المحكمة إنه سيرفع الحكم إلى القائد العام البريطاني . ونادينا :
لتحى مصر ، وليحى الاستقلال . . .

١١ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إذن نحن مذنبون ، طبقا لقرار هذه المحكمة الغريبة ا . : إذن الطعن على الوزير معاقب عليه ، كما قال القاضي الإنجليزي بيرستون! إنه لرأى غريب ، من قبل قاض إنجليزي على الخصوص ا إذن هي سياسة في سياسة ا إذن هي رواية وتصويرا لا شك في ذلك ولا ريب . . . إننا لم نرتكب شيئا ، إن منشوراتنا غير معاقب عليها طبقا للقانون المصري وطبقا للقانون الإنجليزي . . ما أحقر هذه السياسة التي تغير الرجال ، وتسخر الرجال ، وتوجد الرجال الذين يرتكبون الظلم ، ويعاونون الظالمين ا إن المستبد الذي يأمر بالظلم ، ويتحمل سرليته ، لأشرف من ذلك الذي يشترك في ارتكاب الظلم وراء مهزلة صورية ، وخلف أشكال قانونية ا . كيف يقسم هؤلاء الناس اليمين ، ثم ينساقون وراء رأب البير ، ويرتكبون الظلم لأن السياسة تريد هذا الظلم ؟ » .

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إننا ننتظر - على كل حال - حكما متناسبا مع الجريمة الموهومة ا وقد أخبرنا أن الحكم سيكون بالغرامة ، أو بالحبس ستة أشهر مع وقف التنفيذ ا هل هذا

صحيح ؟ لاندرى ! ولكنى لا أزال أعتقد أنه مهما كان الحكم ، فلن يقبل اللورد اللبني إلا أن يلغيه لأنه لاجرمية على الإطلاق ! . . ولكن هل توجد فائدة ؟ ألسنت وأهما ؟ إن سيداتنا وأولادنا مستعدون لقبول الحكم أيا كان ! إنهم مستعدون أن يتحملوا بعدنا عنهم زمنا ما ، ونحن على مثل هذا الاستعداد . إن نفي سعد زغلول وأصحاب سعد زغلول لامبررله على الإطلاق ، بل هو ظلم محض ، لكن - على الأقل - لم يلوثوا العدالة القضائية بارتكابه ويجعلها تمثل مهزلة ، نتحمل فيها مسئولية هذا الظلم .

أما أن يسلك الإنجليز معنا طريق القضاء - سوريا - وأن يرتكبوا الظلم باسم العدل والقانون ، بل باسم الله الذى أقسموا به ! إن هذا أزال ما كان باقيا عندى من شيء من الاعتقاد بأن الإنجليز لا يمكن أن يرتكبوه ! . . ومع ذلك فلنتتظر ! لقد أعجب الناس إعجابا شديدا بموقفنا أثناء المحاكمة ، ولاشك أننا أعطينا مثل الشجاعة والبطولة والكرامة . إن هذا لربح عظيم لنا ، ولبصر وللمصريين . إن كان الإنجليز يظنون أنهم بذلك يخدمون سياستهم ومركزهم فى مصر ، فهم مخطئون خطأ فظيما : لأن هذه السياسة تؤدى إلى العكس تماما . إن الذى فهمناه . ونفهمه ، أن اللورد اللبني المندوب السامى البريطانى ينساق فى هذه السياسة بمشورة المستر إيموس المستشار القضائى ، وأن مستر إيموس هذا هو العوبة فى يد ثروت باشا . إنى أعرف إيموس ، وأعرف أنه رجل واقعى ، فكيف يسير بهذا الذى يخالف سليقته تماما ؟ . . لاشك أنه منسوق بثروت باشا وأعوانه .

١٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« علمنا أن جنابة فظيمة ارتكبت أمس على مستر براون وأولاده . . إنه لجرم شنيع . هل هو سياسى ؟ إن كان سياسيا . وهذا مالاأظنه ، فالمسئولية واقعة على سياسة

الاضطهاد والشدة التي يسلكها الإنجليز . تكدرنا كلنا لوقوع هذه الجناية ، إن المروض على هذه الجنايات ، إن صح أنها سياسية ، هم رجال هذه السياسة البريطانية ، لا مطالبة الأمة بحقها . إن المصريين أمة هادئة ساكنة لم تكن تعرف الجرائم السياسية ، فمن دفعها إليها ؟ أنتم وسياستكم دون سواكم . ومن الغريب أنهم ورجالهم وبوليسهم لا يعرفون الجانين ، ويقولون إن الجرائد وبياناتنا هي المعرضة عليها .

الإعدام !

١٤ : أغسطس سنة ١٩٢٢

« الساعة الحادية عشرة صباحا ، أخطرونا أن ضابطا بريطانيا سيحضر ويتلو علينا الحكم . اجتمعنا : . حضر الضابط ومعه مترجم ، وهو أحمد أفندي رفاعي على ما أظن . تلا الضابط الحكم باللغة الإنجليزية ، فإذا هو قاض بالإعدام ! ووقف الضابط عند ذلك ، وترجم المترجم الحكم بالإعدام . ثم استمر الضابط البريطاني . وقال إن اللورد الذي خفض الحكم إلى الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه .

صاح حمد الباسل : « تحيا مصر ! . . وفي الحال دعوت وصا وأصف للعب الطاولة ، وبدأنا نلعب ، وإذا بحمد الباسل يلومنا على ذلك ، ويقول إن هذا غير طبيعي : كيف يحكم علينا بهذا الحكم وأنتم تلعبون الطاولة ؟ فكففنا عن اللعب . والواقع أن هذا الحكم لم يؤثر علينا مطلقا ، ولا أزال أعتقد أنها مهزلة ، وأنه يستحيل أن يشرض علينا تنفيذ هذا الحكم . وجاء الضابط الإنجليزي ، ونبهوا علينا بالاستعداد للقيام إلى سجن قره ميدان بعد عشر دقائق .

صباحاً ! . . . عندنا شايوش اسمه عبد المادى . بيكى كلما رآنا ، أو كلما أقفل الباب علينا ! علمنا أنه مفروض علينا البقاء فى الزنزاة مقفلة إلى ميعاد الطوابير ، وبأكل كل واحد فى زنزاته ، وهى مقفلة .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« تعب واصل غالى تعباً شديداً من الزنزاة ، حتى قال : إني أكاد أكون فى حالة فرج . إني ميت لا بحالة . شكورنا تعبنا لأنفسنا ، فإذا بنا متألمون جداً من هله الحال . ومن وجودنا وسط القنلة والمجرمين . سمع لنا بالأكل من منازلنا . كتبنا لشكوى اللواء وتنجهام باشا مدير السجن ، فقيل لنا إنه يجب أن يكتب كل منا شكوى على حدة . لأنه لا يجوز لنا الاجتماع معاً ، ولا الكلام معاً ، ففعلنا . . . واصل غالى تعباً جداً ، ونحن كذلك . جاء الطبيب وهو الدكتور حجار ، فمحصنا وسمح بالسرور نهاراً لبعضنا . يزورنا طبيب صباحاً ، وطبيب مساءً ، وكل منا له الحق فى أن يعرض نفسه عليه فى أى وقت شاء . أحد الأطباء يتحاشانا جداً . ويريد أن يكتفى بخبره شره ! قيل لنا إن كل شئ فى يد الحكيمباشى | زارنا الحكيمباشى . وهو رجل نحيف ، ناشف ، ذو وجه ضئيل . لأمعنى له ، ولاشكل محدود . إن أشد آلامنا من وجودنا بالزنزاة المقفلة . علمنا أن مأمور السجن عبد الرحمن سرى نقل ، لأن اللواء وتنجهام باشا مدير السجن كلمه ليلا تليفونيا : فلم يجده ! » .

١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر المأمور الجديد أمين حافظ ، وشهرته غير حسنة . لا يسمح لنا بإبقاء شئء

في الزنزانة سوى الصابونة ! حتى فرشة الأسنان يجب أن تكون بأمر الطبيب ،
وملابس النوم تنقل للمخزن ! فرش السرير عبارة عن مرتبة قش وبطانتى صوف
خشن جداً ، والمخلدة قش أيضا . وهى واطية ، وارفهما أضبع بطانية مطبقة تحتها !
أكاد لا أكل إلا القليل ظهرا ، أما ليلا فلا أكل مطلقا سوى قرقوشة واحدة ، أو قطعة
جبنة . والباقي كله يأخذه الشاويشية . وصلتنا الكتب ، وقد تسليت نوعا بها ،
ولكنى أقرأ وأنا متضايق . الضابط عبد الرحمن يضايقنا ، يمنع فتح الباب ،
أو اجتماعنا ، ولكننا مع ذلك لانهم له ، إن عقليته كعقلية نفر ! الدخان ممنوع ،
ولذلك أبطلته ، الجرائد محرمة . نقل واصف غالى للمستشفى اليوم صباحا ،
فسيرتاح طبيعا أكثر منا » .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« كل الضباط والشاويشية يأسون لحالتنا ، ولكن الشاويشية أشجع من الضباط ،
وأكثر إحساسا من الضباط ! لاحظنا أن الضباط جبناء للغاية ، يخافون اللواء
وتنجهام كل الخوف ، بل يرتجفون منه ! وإذا حدثناهم ، لا يستحون أن يقولوا
لنا : « هل يرضيكم قطع عيشنا أو نقلنا ؟ » . إلخ ! » ويتجاهلون أننا ضحينا بأنفسنا !
ثبت لنا من جديد أن الإنجليز لا يستسيغون ولا يرقون إلا الجبناء ، والأشخاص الذين
يكونون آلة بين أيديهم . لا شخصية مطلقاً لهؤلاء الضباط !
أجتهد في قراءة الجرائد . إن بعض المستخدمين الصغار أكثر من الكبار شجاعة
وإقداما ، واستعدادا للتضحية في سبيل راحتنا . . . واجتهدت أن أكل ظهرا مع
مراد الشريعى ، وكان الشاويش يغمض عينيه ! »

« إن الضابط عبد الرحمن لا يرى أمام عينيه سوى وظيفته ، والمحافظة عليها ، وعدم إغضاب إله اللواء وتجنّبهم باشا مدير مصلحة السجون ! لا يحسن الكلام ؛ ولا يعرف التلطف ، فإذا أراد ، ظهر بجلاء أنه يخالف طبيعته ! هو وأمور السجن يخافان أن يحسنا معاملتنا ، أو يتساهلا في مواعيد التضييق ! إنهما يكتفیان . بالقول بأن حالتنا لن تستمر ! إن عدم إضاءة الزنزانة يتعبنا ، ويؤلنا جدا ، فما معنى هذا ؟ ولماذا يحرم المسجون من النور ، مع أن النور يعينه على القراءة والكتابة ، أى على الاشتغال بشيء حسن ، وبترية نفسه وتغذية روحه ، وإتمام معلوماته ، فلماذا يحرمون هذا في السجن ؟ هل الغرض التعذيب أو الإصلاح ، خصوصا في سجن معد لمرتكبي الجنح ؟

رأينا اليوم الجلد ، وهو فظيع جدا ، جدير بقرون الوحشية ، أوزن الظلمات . ومن الغريب أن جميع الضباط والشاوشية يرونه طبيعيا وضروريا ! وهناك عقوبة أخرى وهى حبس التأديب ، وهو حبس في غرفة لاشباك فيها ، سوى منور في السقف ، وبها برش وجردل ، ويأكل المسجون فيها خبزا وماء فقط ، ولا يخرج في الطابورا وقد اقترح بعضهم (الضابط حسن صفوت) أن تكون مظلمة ، بلا نور مطلقا نهاراً ، أما ليلا فالنور محرم في كل مكان ، عدا الفسحات للشاوشية والخفراء . . . فظائع في فظائع ! . . لاشك أن المحبوس يخرج وأخلاقه قد انحطت ، وفؤاده قد تمرد القساوة والشر ، يخرج وهو أسوأ مما كان ، بل ربما كان طيبا فيخرج شريراً . . لا طريقة للتربية أو التعليم على الإطلاق في السجن ، أما الورش فالحمل فيها

سطحي ظاهري ، وأما الوعظ في الأسبوع مرة ، فلا قيمة له ولا نتيجة .
علمنا أننا لن نشغل في الورش ، ولا في أى شيء ، بعد انقضاء العشرة
الأيام الأولى ، التي يسمونها أيام الحجر الصحي ، أى عدم الاختلاط .

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حركة غير عادية ! عدو من كل جهة ! نزع كل شيء زائد من الغرف !
إقتال الزنانات كلها ! سكوت تام ! إسراع في التنظيف ! .. من كل جهة تسمع :
« الباشا جاء . . الباشا حضر ! » . نعم حضر اللواء وتجهام باشا : إله السجن ،
وشيطانه ، كما نشاء ! ارتعدت مفاصل الموظفين ، وارتجت قلوبهم ، وكل منهم
يطلب إلى الله أن يخرج الرجل بغير أن يلاحظ عليه تقصا في عمله ، أو عيبا في
تصرفاته ! ونحن كذلك أقمنا علينا الأبواب ! وبعد خروجه علمنا أن حمد الباسل
قابله . فأخبره وتجهام باشا أنه يخاير وزارة الداخلية بشأن النظام الذى يتبع معنا ،
ولم يصله رد للآن ، وأنه يود مساعدتنا ، وأنه وضعنا تحت النظام السياسى من تلقاء
نفسه ! أما الحكيم فيقضى بوضعنا في ليمان أبى زعبل ! وقال وتجهام باشا إنه
في انتظار رأى « الباش وزير » ! لا أظن أنه مسرع في الرد ، بل يعتمد الإبطاء ! »

المرأة المصرية في الجهاز السرى

انتهت ملذكات المرحوم مرقص حنا باشا نقيب المحامين ، ووزير الأشغال
والمالية . . ولعل من أهم مافى هذه الملذكات دور المرأة المصرية وكيف استطاعت
زوجات المتهمين من قادة الثورة إقناعهم بأن يرفضوا الدفاع عن أنفسهم ،
وأودى ذلك إلى الحكم بإعدامهم ، فوقفوا هذا الموقف العظيم . . ولكن المرأة المصرية

لعبت في هذا الوقت بالذات دوراً جريئاً ! في تلك الأيام أصدرت السلطنة البريطانية العسكرية أمراً بعدم ذكر اسم سعد زغلول ، لافي جريدة . ولا في مجلة . ولا في كتاب . ولا في منشور ! .. وجمعت صافية زغلول زوجات المتهمين السبعة . وعددآ من السيدات المشتغلات بالحركة الوطنية . وقالت لمن إن الإنجليز منعوا ذكر اسم سعد الحكى ينسأه المصريون . وينجب أن نتحدى هذا القرار ، وأن نؤلف خلايا من نحل سيدة من السيدات الموجودات ، مهمتها أن تكتب على كل ورقة بنكوت بالهربية والإنجليزية جملة « يحيى سعد » !

ومكثت السيدات بضعة أيام يعملن ليل نهار في بيت سعد زغلول ! أحضرن كل مالديهن من أوراق البنكوت ، وما لدى أهلهن . وأصدقائهن . . ثم طلبت صافية زغلول محمود فهمى النفرأشى وأحمد ماهر وأبلغتهما بقرار خلايا السيدات . وبدأت تنتشر في كل البيوت عمليات الكتابة على أوراق البنكوت . . ثم اتصل الجهاز السرى بصيارفة الحكومة في الأقاليم ، وراحوا يكتبون كلمة « يحيى سعد » على كل مايجمعونه من جنيهاات الضرائب ! ثم اتصل الجهاز السرى بموظفي خزانة وزارة المالية . وتحمسوا للفكرة وبدأوا هم الآخرون يسهرون الليالى في كتابة كلمة « يحيى سعد » . . وانضم المصريون الذين يعملون في البنوك والمعامل التجارية إلى هذه الحركة السرية . وفوجئ الإنجليز بأن كل ورقة بنكوت في مصر كتب عليها « يحيى سعد » ! . . حتى إن الوزراء قبضوا مرتباتهم أوراق بنكوت مكتوبا عليها « يحيى سعد » ! وكبار الإنجليز في الحكومة المصرية قبضوا مرتباتهم وعليها كلمة « يحيى سعد » ! وبلغ من حماس صغار التجار وقتئذ أنهم كانوا يرفضون قبول أى ورقة من فئة الجنيه ليس مكتوبا عليها « يحيى سعد » ! وكانوا يقوان للشترى : « هذا جنيه برانى » !!

وهاج اللورد ألنبي ، وهاجت وزارة ثروت ، وفكروا في إلغاء أوراق البنكنوت ! ولكنهم كانوا يحتاجون إلى طبع أوراق بنكنوت جديدة في لندن ، وكان هذا يستغرق في تلك الأيام ستة شهور ! ثم بدأت حملة اشترك فيها سعاة البريد ، وهي أن يكتبوا كلمة « يحيا سعد » على كل خطاب . . ثم بدأ كل من يرسل خطابا يكتب كلمة « يحيا سعد » ! وصادرت مصلحة البوستة الخطابات الأولى ، ثم فوجئت بأن كل خطاب مكتوب عليه « يحيا سعد » . . حتى خطابات الحكومة الرسمية ! وفي الوقت نفسه بدأت حملة كتابة « يحيا سعد » على كل جدران البيوت ، أو بناء حكوى !

وغنت المطربة منيرة المهديّة أغنية : يابلح زغلول . . ياحليوه يابلح ! .
وخرجت مصر كلها تغنى في الشوارع : يابلح زغلول ! واضطرت السلطة البريطانية أن تلغى قرارها بمنع ذكر اسم سعد زغلول في الصحف !

ثم حدثت قضية الحكيم على الزعماء السبعة . . وإساءة معاملتهم في سجن قرة ميدان . . وبدأت خلایا السيدات تعمل ! خطابات تصل إلى زوجات الوزراء ، تهديدات بالقتل ! أصبحت كل سيدة عضوا في جمعية « اليد السوداء » ! إن خطابات التهديد التي كانت تصل إلى كل وزير في الوزارة وصلت إلى متوسط مائة خطاب في اليوم ، من كل بلد وكل قرية في مصر ! . . وعجزت الحكومة والأمن العام عن أن يعرفوا أين توجد جمعية اليد السوداء ، التي تهدد بقتل الوزراء إذا لم تحسن معاملة المسجونين السبعة . وانزعجت زوجات الوزراء وبنات الوزراء ! وانزعجت زوجات كبار الموظفين الإنجليز في مصر . . واضطر مجلس الوزراء برياسة ثروت أن يصدر قرارا تحم هذا الضغط - بإلغاء قراره بأن يرتدى الزعماء السبعة ملابس السجن الزرقاء !

• • •

وفي ملذكات مرقص نحنا (يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« الساعة الواحدة بعد الظهر أخبرنا اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون بأن نلبس ملابسنا . . في الحال خلعنا ملابس السجن ، ولبسنا ملابسنا العادية . وقد استبشر الجميع بأن ذلك فائحة امتيازات أخرى ، وقال وتنجهام باشا إنه سيحضر غداً لمقابلتنا » .

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢

« حضر وتنجهام ، وقابلنا جميعاً بالمكتب . وانفعل جورج خياط لمجرد عدم وجود الكراسي للجلوس عليها في غرفته ا فصرخ بأعلى صوته : « أحضر لنا الكراسي » وأمر الشاويش بإحضارها ا ثم جلس على الترابيزة حتى نجيء الكراسي . فأحضرت الكراسي على الفور . . وقال لنا وتنجهام باشا إنه سيسمح لنا بالتلخين ، وفتح الزنزانة نهاراً ، وأخذ حمام بالمستشفى ، واستعمال محلات الراحة الخاصة بالضباط ا ا »

خلايا سرية للعمل في السجن

لم تعمل المرأة المصرية هذا فقط ا إنها نظمت خلايا سرية لعملية التهريب داخل السجن ا فبرغم الحراسة الشديدة ، وبرغم تعليات وتنجهام باشا . . وبرغم ذعر الضباط من سعادة الباشا اللواء ، فقد بدأت الرسائل السرية تلخل السجن ا وبدأ قادة الثورة يتصلون من الزنزانة بسمد زغلول في جبل طارق ، وبقيادة الثورة في القاهرة . واستمرت عملية الضمخ على الإنجليز . . وتقرر نقل المعتقلين من سجن

مصر إلى معتقل في أمانة . . ولكنه معتقل يجرسه الإنجليز ! كان الشاويش المصرى عبد الهادى هو الصلة بين زرنانات سجن مصر ، وخلايا السيدات السرية ! كان هو الذى يوصل الرسائل السرية ! وفوجئُ بالجهاز السرى للثورة بأن الحراسة على قادة الثورة السبعة في معسكر أمانة الحربى يتولاها الإنجليز وحدهم ! اللديبان على باب المعسكر إنجليزى ، الحراسة داخل المعسكر من جنود وضباط البوليس الحربى البريطانى ، طبيب المعتقل إنجليزى ، الخدم الذين يعملون في المعسكر كلهم من الإنجليز ! وصدرت التعليمات إلى خلايا السيدات بأن تبحث عن زوجات الضباط والصلوات الإنجليز الذين يتولون العمل في معسكر الاعتقال . . ومحاولة عمل صداقات معهم . ولكن المحاولة فشلت ، لأن الضباط الإنجليز كانوا يصابون بالذعر إذا رأوا مصرياً أو مصرية بقرب بيوتهم ، بسبب كثرة الاعتقالات !

وكانت السيدة إستر فهمى ويصا ، هى التى ترأس الخلية التى تقوم بإرهاب زوجات الإنجليز ، وبإثارة الرعب في قلوبهن إذا لم تتحسن معاملة الزعماء المعتقلين !! وأنهالت رسائل التهديد بالقتل على زوجات كبار الموظفين الإنجليز في مصر ! وتلقت زوجات موظفى دار المندوب السامى البريطانى خطابات باللغة الإنجليزية هذا نصها :

« إن سبع سيدات مصريات محرومات من أزواجهن لمدة سبع سنوات ، إن سبعة من قادة الثورة يعاملون في معسكر الاعتقال معاملة المجرمين . إذا لم تتحسن هذه المعاملة فوراً فستحرمين من زوجك ، لاسبع سنوات فقط ، وإنما إلى الأبد ! »

وأصبحت زوجات كبار الموظفين الإنجليز في دار المندوب السامى برعب ! وفشلت المحاولات التى بذلها اللورد ألنبي لتهديتهن ، وأصدر لورد ألنبي تعليمات بأن توضع حراسة مشددة على زوجات موظفى دار المندوب السامى البريطانى ، وعلى بيوتهن ، ولكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى إزالة الذعر المنتشر ! وعندما ذهبت

السيدة إستر فهمى ويصا بعد ذلك لمقابلة اللورد ألنبي تطلب منه إصدار الأمر بتحسين معاملة المحكوم عليهم ، اعترف المندوب السامى بأن جميع زوجات الموظفين فى دار المندوب السامى تقلمن بنفس الطلب !

ولكن نقل المحكوم عليهم من سجن مصر إلى معسكر الجيش البريطانى عقّد مشكلة الجهاز السرى ! . . وذات يوم جاء للجهاز السرى تقرير من خلية السيدات فى مصر الجديدة بأن مسز « كاترين كار » هى زوجة السيرجنت كار الصول فى الجيش البريطانى الذى يشرف على الحراسة الليلية للمعتقلين . . وأن والدها أيرلندى من حزب (السين فين) ، وأنه قتل برصاص الإنجليز من بضع سنوات . . وأنها مستعدة أن تقوم بأى خدمة ، وأن زوجها تحت سيطرتها التامة !

وبدأ على الفور الاتصال بمسز كاترين كار ! ورتب معها الجهاز السرى أن يسلمها الرسائل السرية ، ويتولى السيرجنت كار وضعها فى سلة طعام المشاء التى تقدم للمعتقلين ! وهكذا لا يعرف المعتقلون من الذى وضع هذه الرسائل السرية فى طعامهم ! . . واستمرت العملية بهذه الطريقة الغريبة !

صفية زغلول فى الزنزانة !

ولم يستطع الجهاز السرى أن يهرب الرسائل السرية فقط إلى المحكوم عليهم بالإعدام ، وإنما استطاع مرة أن يهرب إلى داخل السجن صفية زغلول نفسها ! . . فقد رأت قيادة الثورة أنه لو استطاعت صفية زغلول أن تدخل المعتقل وتقابل زعماء الثورة المعتقلين لرفعت روحهم المعنوية ! ولكن كيف يحدث هذا ، وهناك

أوامر مشددة بعدم الزيارة ؟ . . . وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى الضابط النوبتجى فى المعتقل ، وقالوا له : إن هناك سيدة عجوزاً ، ترغب فى زيارة المعتقلين ، إنها أمهم جميعاً ! فقال الضابط الإنجليزى : كيف يكون لكل هؤلاء الأشخاص المختلفى الأسماء أم واحدة ! قالوا له : « إنها أمهم الروحية التى ربهم جميعاً ! . . . إنك حاربت يا سيدى ، وعرفت معنى الحرب ، فتصور أنك كنت معتقلاً فى قبضة الألمان ، وأن والدتك ، أو سيدة مثل والدتك ، طلبت السماح لها بأن تراك قبل أن ينفذوا فىك حكم الإعدام ، فهل كنت لا تتألم إذا رفض الحراس الألمان أن يسمحوا لها بزيارتك ؟ ! »

وتأثر الضابط النوبتجى وقال : « هل تعدنى السيدة بالألا تسعى لتهرب المعتقلين أو لعمل أى شىء من شأنه أن يوقعنى فى مسئولية عسكرية ؟ . . . » وقدم أعضاء الجهاز السرى هذا التعهد ! . . . وفوجئ حمد الباسل وزملاؤه بأن رأوا أمانهم صافية زغلول ! وبقيت معهم حوالى الساعة ، تشجعهم ، ثم انصرفت دون أن تعرف السلطات البريطانية بهذه الزيارة !

تقرير سرى فى سلة الطعام!

وتكررت الرسائل السرية !

وذات مساء فتح مرقص حنا سلة الطعام التى فيها عشاؤه ، ووجد فيها تقريراً سرىاً من الأستاذ عبد القادر حمزة - الذى كان يعمل فى جهاز المعلومات للثورة - وهذا هو نص التقرير السرى أنشره كاملاً ليرى القراء طريقة التقارير السرية التى يكتبها الجهاز السرى للمعلومات لقيادة الثورة :

« سيدى الأستاذ مرقص بك

« كان مستر كار - نائب مندوب السامى البريطانى ... قد طلب من إبراهيم راتب (عضو الوفد) أن يحمنى على مقابلته ، وذلك منذ ثمانية أو تسعة أيام . وقد بلغنى ذلك ، ولكنى تأنيت ، كما أخبرتك أمس ، حتى تكرر الطلب ، وحينئذ تواعدنا على المقابلة فى دار الحماية (دار المندوب السامى) فى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر من يوم الاثنين الماضى ، واستمر الحديث من الساعة السادسة وخمس دقائق إلى الساعة الثامنة . بدأ مستر كار بأن قدم لى سيجارة ، وقال : يظهر أننى معروف بينكم بأننى رجل شديد ! قلت : « لا . . . ولكنك معروف بيننا أنك راغب فى إصلاح ما فسد ، بيد أننا لا نرى لهذا الإصلاح أثراً . . . » فابتسم مستر كار وقال : « إذن لى سمعة حسنة لى حد ما ، ويمكننا حينئذ أن نتكلم بصراحة » . فضحكت وقلت : « لاتتمجل ، فإنك لم تصلح بعد شيئاً ، » أن تصلح كثيراً ، لترفع المظالم التى ارتكبت » .

« ثم كلمنى مستر كار كلاماً طويلاً ، لا أرى لزوماً لكتابته هنا : به خاص بى . وإنما أذكر مجمله ، فأقول إنه صرح لى بأنه كان الأمر باعراً لى وإفقال جريدة البلاغ ، لاعتقاده أنى تعلمت إظهاره أمام المصريين بمظهر الرجل الذى يدبر المؤامرات ضدهم ، ومن ذلك ما كتبه عنه ، فى دعوته على لى باسا يكرن وعبد الخالق ثروت باشا إلى ذهيته ، وفى حضوره وليمة فى كلوب محمد حو . . . الأحرار الدستوريين . وقد قلت له هنا : « لماذا تكره أن يعرف عنك أنك صديق لهؤلاء الثامن ، فى حين أنهم أصدقاؤك فعلاً ؟ » . فقال : « نعم لى أعرفهم ، ولكنى لا أدير مؤامرة معهم » . قلت : « إن الرجل القوى الذى يعرف أنه يستطيع بقوته أن ينفذ ما يريد ، ليس محتاجاً إلى تدبير مؤامرات ، إذ المؤامرات إنما تكون من

نشان الضعيف الذى يريد أن يصل من طريق الحيلة إلى ما لا يصل إليه من طريق القوة ، وأنت على كل حال تخدم وطنك . وتتخذ سياسة لحكومتك ، أما الذين لا يخدمون وطنهم ، بل يعملون بالعكس على إلحاق الأذى بوطنهم ، فهم الآخرون ! » : فقال مستر كار : « أنت تعنى بذلك عدلى باشا وثروت باشا ، وأمثالهما ، وكأنك حينئذ تريد أن تقول لى أتترك لهم أن يتأمروا على ، ويخضعونى ، ثم تبسم وقال : « أشكرك على هذا المديح ! » قلت : « قد لا يخضعونك أنت شخصياً ، ولكنهم - على كل حال - خدعوا ساستكم طول العام الماضى ، وجعلوكم تعتقدون ما لا يمكن أن يكون ! » .

وقال لى مستر كار إنه فى الواقع دعا عدلى باشا وثروت باشا إلى ذهبيته ، ودعا أيضاً مستر إيموس (المستشار القضائى) ، ولكن كان الغرض من الاجتماع تقديم خدمة لمصر ، لأنه كان قبل ذلك بيوم قد تكلم مع عدلى باشا فى إلغاء الأحكام العرفية ، وكانا قد اتفقا على ذلك ، ولكن بما أنهما رجلان سياسيان ، وإلغاء الأحكام العرفية يستلزم البحث فيه من الوجهة القضائية ، فقد طلب عدلى باشا أن يحضر معه فى اليوم التالى ثروت باشا . وطلب مستر كار أن يحضر مستر إيموس ، وذلك للبحث فى المسألة من أوجهها القضائية . وبعد أن شرح لى مستر كار ذلك قال : « هذا كان الغرض من الاجتماع فى ذهبيته ، فهو اجتماع كان يراد منه تقديم خدمة لمصر » . فقلت : « لو أننى عرفت ذلك ، لقبلت أن أكون واحداً من المجتمعين ، ليكون فيكم على الأقل واحد من غير الرجال الذين وضعوا سياسة ٢٨ فبراير » . واستمر الكلام على هذا النحو قليلاً ، ثم انتقل إلى الانتخابات ، واشترك المنفيين والمسجونين والمعتقلين فيها ، وهو ما كتبه لكم أمس ولا لزوم لإعادته .

« وتكلمنا فى سعد زغلول وعدلى باشا ، فكان من رأيه أن عدلى باشا هو الرجل

الوحيد الحكيم في مصر ، فقلت له : « إن عدلى باشا رجل خلقتموه أنتم . وعضدتموه بنفوذكم ، ولولا ذلك ، ما كان له وجود ، وأنتم تعرفون ذلك . ولكنكم ترون فيه رجلاً يقبل منكم إعطاء الألقاظ ، دون مدلولاتها ، فأنتم تؤيدونه لهذا الغرض وحده » .

فقال مستر كار : « ولكن سعد باشا ليس رجلاً عملياً » . قلت : « وهل تظن حينئذ أنه شاعر ، يعيش في الخيال ، أو تظن أنه عديم التجربة ؟ » . قال : « أعترف بأنه خطيب ، ولكن لا أظنه يزيد على ذلك » . قلت : « لا يقول ذلك إلا رجل يجهل سعد باشا » . قال : « لا تؤاخذنى ، فلنى — فى الحقيقة — لم أعرفه ، ولم أحادثه ، لأننى حديث عهد بمصر وساستها » . قلت : « لو أنك عرفته وحادثته ، لكان لك فيه رأى آخر ، ولعرفت أن الرجل الذى عالج منصب الوزارة عدة مرات والذى شهد له كل الذين احتكوا به فى العمل — سواء كانوا إنجليزاً أو غير إنجليز — بالمقدرة والكفاءة ، ليس خيالياً ، ومع ذلك ألم تقرأ تقرير لجنة ملتر ؟ » . فقال مستر كار : « نعم ، قرأته جيداً » . قلت : « وهل رأيت فيه أن العمل الذى كان سعد باشا يعمل فى مفاوضاته مع لجنة ملتر كان عمل رجل خيالى ؟ »

قال : « ولكن سعد باشا لم يقبل مشروع ملتر » . قلت : « لم يقبله ، غير أنه قدم تحفظات تجعل كلمة الاستقلال التى فيه ، ذات معنى ، فرفضتم أنتم ، وبعد رفضكم هذه التحفظات ، اضطرتهم إلى إعطاء أهمها ، وهو إلغاء الحماية ، وإقالة بعض المستشارين فى الوزارات ، ولم تستفيدوا من هذا الإعطاء شيئاً » . فقال مستر كار : « وماذا تريد ؟ إن سعد باشا هو شخصية غير مرغوب فيها فى لندن » . قلت : « وماذا ؟ هل للملك من سبب غير ما نعرفه من أنكم لا تريدون أن تعرفوا لمصر بشىء اعترافاً صحيحاً ؟ » فقال : « لا أدرى » . ولم يرد أن يجيب ا

• • •

وانتقل بي مستر كار بعد ذلك فجأة إلى الرويچندا التي للمصريين في لندن ، فقال : « كان من أعظم غلطات سعد باشا أنه احتسب في جريدة الديلي هيرالد (لسان حال حزب العمال البريطاني) . إنها جريدة محترمة ، تعطى الإنجليز صورة سيئة في كل ما تكتب فيه ! » . . . فقلت : « لا أعرف ما هي قيمة حكمك هذا على جريدة الديلي هيرالد ، لأنني لست خبيراً بالخرائد الإنجليزية ، ولكن أي ذنب لسعد باشا فيما فعله ؟ ضع نفسك مكانه ، وقل لي بإخلاص هل كنت تفعل غير ما فعله ؟ إنه ذهب إلى لندن ، وبحث فيها عن جرائد توصل آراءه إلى الرأي العام البريطاني ، فلم يجد غير الديلي هيرالد ، فاشترى بعض أسهمها ، فهذه الجريدة تدافع الآن عنه ، وعن آرائه ، وعن القضية المصرية بالإجمال دفاعاً عادلاً ! » . قال مستر كار : « لو كنت مكان سعد باشا لقطعتم صلبتي بالديلي هيرالد ! » فقلت له : « لا أصدق أنك ترفض أن يكون لك نصير في بلد أنت محتاج فيه لكل من ينصرك ، ومع ذلك كيف تتصور أن يقطع سعد باشا الآن صلته بهذه الجريدة ؟ » . قال مستر كار : « ما عليه إلا أن يكف عن أن يدفع لها النقود التي يرسلها إليها من وقت لآخر » . قلت : « اسمح لي أن أقول إن معلوماتك في هذا خطأ محض ، فإنه لا سعد باشا ولا أحد غيره من أنصاره دفع لهذه الجريدة نقوداً . أما قطع الصلة فع أنه غير مرغوب فيه ، فهو مستحيل أيضاً ، لأنه لا يمكن تصوره إلا في حالة واحدة ، هي أن يبيع سعد باشا الأسهم التي في يده ، فهل نظن أنه إذا عرضها للبيع يجد من يشتريها ؟ » . قال : « كلا » . قلت : « إذن ليس القلع مكنأ ، وهو غير مرغوب فيه كما قلت لك ، لأننا نحتاجون لكل جريدة ترفع صوتنا في لندن » . فقال مستر كار : « أنتم تعملون أيضاً على رجل غير محترم في نظر الرأي العام البريطاني ! » . فقلت : « من هو ؟ » . قال : « هو

لا نجدون ديفيز . . إنكم تدفعون له نقوداً لتشتروا خدمته . ولكنه لا يمكن أن يفيدكم بشيء . أتريدون نصيحة مني ؟ أوصح لكم بإحلاس بأن تتعدوا على رجال مثل مستر « سپور » الرجل المحترم ا . . . قلت : « فأناك تصدور أن المال لدينا كثير ، لا نعرف ماذا نفعل به . حتى ندفعه لمناهة الجريدة . أو هذا الرجل . . . أؤكد لك أنني لم أعلم إلى هذه الساعة أن أحداً من المصريين يدفع لمستر « لانجاون ديفيز » نقوداً ا . . . فقال مستر كار : « أنت إذن لا تعرف ما هنالك . . . فاستخير تعرف الحقيقة ا . . . قلت : « ألم تصادروا أموال الثورة ؟ وأموال الزغوليين ؟ لا . لا . دع هذا ، إذا أردت أن تعرف نظرية المصريين في استعانتهم بأحرار إنجلترا . فنظريتهم هي أنهم يرجون بكل من يؤيدهم منهم ، ويرفع صوتهم ، وهم لا ينظرون في ذلك إلا إلى شيء واحد هو خدمة قضيتهم . »

وتكلمنا بعد ذلك في الدستور ، فقال مستر كار : « ما رأيك فيه ؟ » . قلت : « رأيي أنه ناقص ، ومعطل التنفيذ . » فقال : « أحب أن أعرف شيئاً من انتقاداتك على الدستور في ذاته ؟ » . قلت : « أول هذه الانتقادات أنه لم يذكر حدود الدولة المصرية ، وأنه أغفل السودان . . . » ، فقاطعتي قائلاً : « لا . لا . . . دع مسألة السودان جانباً ، وكلمني في غيرها . » قلت : « إننا نحن المصريين لا يمكن أن نتنازل عن التمسك بالسودان ، ومع ذلك فهناك غير هذا النقص . . . في الدستور نقائص رجعية كثيرة ، منها أن الدستور قرر حرية الصحافة ثم حطمها ا . . . »

وكان نص الدستور أمامه ، فأخذه مستر كار ، وقرأ المادة الخاصة بحرية الصحافة ثم قال : « إنك تشير بذلك إلى القيد الأخير في المادة ؟ » . قلت : « نعم . وهو قيد مبهم ، تستطيع معه كل حكومة مستبدة أن تزهد الصحف ، بدعوى

المحافظة على النظام الاجتماعي ! « فضحك وقال : « إنني أحب ذلك ! » قلت :
« أنت إذن عدو الصحافة ! » .

* * *

وسألني مستر كار عن انتقاد آخر ، فقلت : « إن حرية الاجتماع قررت ،
ثم هدمت ! وإن المسؤولية الوزارية قررت ، ثم أعطى الوزراء منحرجاً منها ببرنامجهم
الاقتراع ثمانية أيام ، كى يتسع لديهم الوقت ، لئس الدسائس وأسئلة النواب ! » .
فقال : « إن أمراً كهذا يوجد في دستور بولندا ! » . قلت : « ألم تجدوا لنا
إلا دستور بولندا نأخذ منه ؟ » . وسألني مستر كار عن انتقاد آخر ، فقلت :
« إن المادة الخاصة بتعديل الدستور تجعل التعديل مستحيلاً ، إذا لم يكن الملك
راضياً به ! » . فنازعني مستر كار في ذلك ، وقال : « إن البرلمان يستطيع أن
يجبر الملك على التعديل ، كما يجبره على أى قانون آخر ، بالطريق البرلماني » .
قلت : « كلا ! أنت مخطئ في هذا » . قال : « بيني وبينك نص المادة ! » .
قلت : « اقرأها ! » . فبحث مستر كار عنها ، ثم قرأها بإمعان وقال : « صدقت :
ولكن الملك فؤاد لا يجسر على أن يقف في وجه الشعب ! » . قلت : « وهل الدستور
يوضع ، ليكون منظوراً فيه أن هذا الملك يجسر ، وذاك لا يجسر ؟ » . فقال : « إنني
مندهش من ملاحظتك هذه ، فقد كنت أظن أنكم لا تكرمون سلطة الملك ! »
قلت : « إذن كنت تظن أننا إذا طلبنا السلطة للشعب فلنطلبها ونحن لا نعرف
معناها ! » . قال : « وماذا كنتم تقولون لو أن الدستور صدر ، كما كان نسيم باشا
قد وضعه ؟ » . قلت : « كنا نحتاج أكثر مما نحتاج اليوم ! » .

عبد القادر حمزة

ولقد كان ما يضايق حكومة المحافظين في إنجلترا اتصالات سعد زغلول بالاشتراكيين

في إنجلترا . وأنه اشترى أسهماً في جريدة (الدبلي هيرالد) لسان حال حزب العمال ، وأنه كان على اتصال مستتبر بأحد الاشتراكيين المتطرفين وهو مستر « لانجدين ديفيز » من العمال المتطرفين . وكان الشاعفون يجهون العمال بأن مبادئهم هدامة ستخرب بريطانيا !! وكانوا في فرع من الاتصال الوثيق بين سعد زغلول وبينهم ، وكان مما يثير الإنجليز أيضاً أعمال العنف التي يقوم بها الجهاز السري . والتي لم تقطع طوال الثورة ! لقد استطاع الجهاز السري أن يجعل حياة الموظفين الإنجليز في مصر غير ممتعة ! إن بين يدي برقية أرسلها لورد ألنبي أثناء الثورة إلى لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية هذا نصها : « من الغيلد مارشال الفيكونت ألنبي ، إلى ماركيز كيرزون أوف كيدلستون . (وصلت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ تلغرافياً) : « القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ : إن مستشار وزارة الداخلية ، ومستشار وزارة المالية بالنيابة ، ومستشار وزارة المعارف ، والمستشار القضائي بالنيابة ، مجتمعون على أن أي قرار لايعترف بمبدأ استقلال مصر ، أو أي قرار يتمسك بالحماية من المؤكد أن يثير مغامرة خطيرة تؤدي إلى ثورة في أنحاء البلاد ، وتؤدي إلى فوضى إدارية ، وتجعل الحكم مستحيلاً . . من المستحيل مباشرة أي سيطرة بريطانية بدون التعاون المصري الكامل في كل فروع الإدارة . ظهر ذلك في ربيع ١٩١٩ عندما حدثت محاولة للحكم بدون وزارة مصرية ، ومع إضراب جزء كبير من الموظفين المصريين . ومالم تكن حكومة جلالة ملك بريطانيا مستعدة لتقديم إرضاء جوهري لأمان الشعب المصري فسيكون من المستحيل تكوين أي وزارة . . لقد استطاعت قوتنا العسكرية الشديدة وهي تعمل بعنف ، أن نحافظ على قدر معين من الأمن للحياة والممتلكات في المدن الكبرى ، ولكن المهمة ستكون أكثر صعوبة في الأقاليم » (انتهت برقية لورد ألنبي السرية) .

واستمرت حوادث العنف والاعتقالات ضد الإنجليز ، إلى أول فبراير سنة ١٩٢٢ ..
وبدأ الإنجليز يلوحون بإلغاء الحماية ! وأعلنوا أن لورد أُلنبي سافر إلى لندن ليتفق
على إعلان الاستقلال !
ولكن الجهاز السرى لم يؤخذ بالألفاظ !

• • •

أصدر نائب اللورد أُلنبي المندوب السامى البريطانى أمراً إلى البوليس بعمل
دوريات مسلحة ، برياسة ضباط إنجليزى ، تقف عند مفترق الطرق ، لتفتيش
المارة راجلين أو ركوباً وضبط ما معهم من الأسلحة ، وإطلاق الرصاص فوراً
على كل مسلح يحاول الفرار من التفتيش ! واحتلت الدوريات العسكرية جميع
منافذ الشوارع الكبرى فى العاصمة ، وتمولت فى جميع الأحياء بالليل والنهار :
وكانت توقف السيارات والعربات الحنطور وعربات النقل ، وتفتشها ! وتوهمت
أن أعضاء الجهاز السرى يتكرون بالملايات اللف ، ويحفون داخل الملايات اللف
المسدسات . . ! وتقرر الاستعانة بسيدات مالطيات - من اللأنى يعملن فى الجيش
البريطانى - لتتولى السيدات تفتيش المصريات المشتبه فيهن ! وأصدر نائب اللورد
أُلنبي أمراً إلى السلطات البريطانية فى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ بتفتيش ١٣٤٠ منزلاً
ومحلات تجارياً فى العاصمة فى جميع الأحياء ، بحثاً عن الأسلحة التى يقتل بها الإنجليز !
ولكن الاعتقالات استمرت .

• • •

وفى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر « برايس
هوبكنس » أحد كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ، وحمل إلى المستشفى فى حالة
خطرة . وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٢ وجدت جثة المستر « جوردان » أحد كبار

الموظفين الإنجليز لملقاة في شبرا بعد قتله بالرصاص . وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على « مستر براون » أحد كبار موظفي وزارة المعارف بجوار داره في جاردن سيتي . وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أيضاً أطلق الرصاص على المستر « بيتش » المهندس بمصلحة السكة الحديدية في جهة المطرية . وفي يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ وجهت القنصليات البريطانية في جميع المدن التحذير التالي إلى جميع رعايا بريطانيا :

« نظرا للحوادث الأخيرة ، تنذر القنصلية البريطانية جميع الرعايا البريطانيين ألا يسيروا في الأماكن الخالية خصوصاً بعد الظلام . وأن يسيروا ، بقدر الأمكان ، مع رفقة غيرهم . ويجدر بالرعايا البريطانيين ، فوق ذلك ، أن يحملوا مسلمات » .

• • •

وفي يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ أذاعت وزارة الداخلية المصرية البلاغ التالي :
« نصح القنصل البريطاني لجميع الرعايا الإنجليز بأن يتسلحوا بالمسلمات ، ولا يسيروا في الأحياء غير المطروقة أو في الظلام منفردين » . . وفي نفس اليوم اتصل قائد عام الجيوش البريطانية بالسلطان فؤاد وأبلغه أن الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية في ذعر ، لأنهم لا يستطيعون أن يسيروا في الشوارع في المدن إلى أعمالهم ، ويطلبون أن يركبوا سيارات للذهاب إلى أعمالهم والعودة منها ، وأمر السلطان باتخاذ اللازم لإجابة طلب القائد العام . . وفي يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الإيجيشيان جازيت) تقول إنها تسجل الحزى والعار على الشعب المصري بسبب هذه الاغتيالات المتكررة على الرعايا الإنجليز ، ورفض المصريين الذين يشاهدون هذه الحوادث التبليغ عنها ، والشهادة ضد المعتدين . . ثم قالت :

« إن الحكومة المصرية رخصت على أثر وقوع هذه الاعتداءات المتكررة ، لجميع الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية بركوب سيارات على حساب الحكومة المصرية ذهاباً وإياباً ، من دورهم إلى أماكن أعمالهم وبالعكس ا »



سِرّ الأسطر الستة المشطوبة !
القصر يدير المؤامرات لا غتيال زعيم الثورة
المسدس الذى اخفى بعد إطلاقات
الرصاص على سعد !

فى مذكرات سعد زغلول ستة سطور مشطوبة - شطباً غليظاً ، حتى لا تظهر كلمة واحدة أو حرف واحد من هذه الكلمات الخفية ! - ويغلب على الظن أن سعد زغلول هو الذى شطب بنفسه هذه الكلمات من مذكراته . . فهاهى هذه السطور المشطوبة ؟ . . ولماذا شطبها سعد زغلول ؟ . . إنها بتاريخ يوم الأحد ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥ ، وكان سعد زغلول خارج الحكم ، بعد مصرع السردار بسبعة شهور ، وبعد القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وبعد أن أعلن الملك فؤاد والإنجليز حرباً شعواء على سعد ، وحاصروا بيته ، وطاردوا رجاله ، وراحوا يتهمونونه بأنه هو الذى دبر قتل الإنجليز ، وأنه خارج على العرش ، وأنه يريد الجمهورية ، وبعد أن حل الملك فؤاد مجلس النواب مرتين . وكانت المرة الأخيرة فى أول يوم انعقد فيه مجلس النواب ، لأن المجلس انتخب سعد زغلول رئيساً وأسقط عبدالحق ثروت باشا مرشح الأحزاب التى كان يؤيدها القصر فى تلك الأيام ! وبعد أن أنشأ الملك حزب الاتحاد للقضاء على سعد زغلول !

فهل شطب سعد زغلول هذه السطور الستة لأن فيها أشياء خطيرة ، ولأنه عرف أن بيته عرضة للتفتيش ، فرأى أن يحذف هذه السطور ويمر عليها غدة مرات حتى

لا تظهر ولا تبين ! فلا بد أن هذه السطور خطيرة جدا ، لأن المذكرات مليئة بالآراء الخطيرة التي لم يحذف سعد زغلول كاملة منها !

إنني حاولت أن أقرأ ما وراء الكلمات المشطوبة في المذكرات نفسها ، فلم أستطع ، ولم أجد خيطاً رفيعاً . أستطيع أن أمسك به ، ليوصلني إلى العبارات المحذوفة . ولست أعرف لماذا لم يقطع سعد زغلول الورقة كلها ؟ لعله أراد بذلك أن يضع المؤرخين الذين ستقع في أيديهم المذكرات أمام لقر مجبور ، يقفون عنده طويلاً ، ويحاولون أن يكتشفوا سره الغريب . . . ولكنني أستنتج أن سعد زغلول كتب في هذه السطور المشطوبة أنه يأسف لأن ثورة ١٩١٩ لم تتمخض في سياستها لتلجم الملك فؤاد وإعلان الجمهورية ، وأنه يتهم الملك فؤاد بأنه دبر اغتياله أكثر من مرة ! . . . ولكن كيف يمكن للمؤرخ أن يستنتج هذا الاستنتاج الخطير الكبير ، مع أنه لا توجد كلمة واحدة في السطور الستة المشطوبة ، يمكن أن تقرأها العين ، أو المنظار المكبر ؟ كيف يمكن الكشف عن مجهول ، أو عن شيء مظالم ، حالاك السواد ، ليس فيه أي بصيص من نور ؟

ونحاول أن نشعل عودة من الثقب الذي ترى طريقنا في هذا الظلام . إن صفحة المذكرات بين أيدينا ، وسياق الكلام في الصفحة المشطوبة نفسها يدل على أن المحذوف هو شيء عن الملك فؤاد ، أو شيء عن الملك فؤاد والورد الذي الذي كان يؤيد الملك ، وكان يعارض بشدة في خلع ، أو إعلان الجمهورية ، ويعتبر وجوده على العرش لا يقل أهمية عن جيش الاحتلال ! فهل المحذوف من الكلمات يتعلق بهذا ؟

ولكن لا يمكنني هذا للاستنتاج الذي وصات إليه . . . ولهذا لا بد من أن نشعل عودة ثقب آخر ، لعله يساعدنا أكثر على الرؤية في الظلام . . . إن المكتوب في هذه

الصفحة يتعلق بمقابلة جرت بين الأستاذ حسن صبرى بك المحامى - الذى صار فيما بعد حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء فى عام ١٩٤٠ - وبين الملك فؤاد .

لقد كتب سعد زغلول يقول : « أخبرنى اليوم حسن صبرى بك المحامى أن حسن نشأت باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) دعاه لمقابلة جلالته ، فذهب فى الساعة الثالثة ، ومكث لديه إلى ما بعد الساعة الرابعة ، فوجده (الملك) مصفر الوجه ، مكتئباً . وسأله الملك عن الحالة . . . فعرض « حسن صبرى » أنها سيئة . وقال له الملك : « إنه عاملى (يقصد عامل سعد زغلول) أحسن معاملة ، وأنه كان ينتظر أن أنهى المسألة المصرية بالمفاوضة ، فما أنهيتها . وأنه اجتهد فى جبر خاطرى الكسير بعد إخفاقها ، بتلغراف مملوء باللطف والعطف ، وأنه كان متفقاً معى على الرضا بما وصلت إليه ، ولكن مَن حولى غيروا فكرى ، وأنى قابلت لطفه بالأخلاق الذين اجتمعوا أمام السراى هاتفين : « الثورة أو سعد ! » . ثم قال (الملك) إنه يجب الاتحاد والوفاق ، وأن الاتحاديين (حزب القصر) يسمعون فى الاتحاد بأن يضموا إليهم السعديين والدستوريين ، ودم الأخيرين ذماً شديداً . ولم يوقر الملك عدلى (يكن باشا) ولا حسين رشدى باشا ، ولا عبدالحالوق ثروت باشا ، ولا إسماعيل صدق باشا . وطعن (الملك) فى غيرهم من الوزراء الدستوريين طعناً بليغاً ، إلى غير ذلك مما لا أذكر تفصيله . ولم يتضح لى الغرض من هذه المقابلة ، ولكن يظهر أنها لحمل حسن صبرى على أن يكون فى صفه ، وأن يذكره بخير ، وألا يكون مع الخديو ، والله أعلم . وإنى أثبت هذه الرواية بكل تحفظ ، وقد أخبرنى فتح الله (بركات باشا) : أن حسن صبرى أكد عليه مراراً أن يكتم خبر هذه المقابلة إلا عنى ، ونقل (حسن صبرى) أن المودعين للورد اللتبي (المندوب السامى) فى المحطة كانوا قليلين ، وأن من بينهم أحمد خشبة » .

ثم بلى ذلك ستة سطور مشطوبة . . فهل انتهى الكلام عن الملك هنا ، وهل السطور المشطوبة هي عن اللورد ألنبي مثلا ، لمناسبة استقالته من منصب المنسوب السامى وسفره إلى لندن ؟ . . قطعاً لا . . لأن سعد زغلول يقول بعد هذه السطور المشطوبة مباشرة : « فإني أن أذكر فيما قاله جلالته لحسن صبرى أن الوزراء حملوه على حل مجلس النواب ، وامتنعوا عليه بالإنجليز ، وكانوا يريدون إلغاء الدستور أيضاً » .

انتهى الكلام الموجود في الصفحة التى بها السطور الستة المشطوبة ! ومعنى هذا أن الجزء المشطوب بين الكلامين هو قطعاً عن الملك فؤاد . ، كما يظهر بوضوح من سياق الحديث .

ولكن أين ما يجعلنا نستتبع أن الكلام هو عن الملك فؤاد ، وأنه دبر اغتيال سعد زغلول مرتين ؟ . . إن الذى نعلمه ، ويعلمه الذين عاصروا سعد زغلول ، أنه كان يعتقد أن الملك فؤاد أراد أن يغتاله بعد عودته فى عام ١٩٢٠ من مفاوضاته مع لورد ملر ، وأن السلطان فؤاد علم أن سعد زغلول أثار فى المفاوضات الرسمية . أن معنى الاستقلال هو خلع السلطان فؤاد ، لأنه أثار من آثار الحماية البريطانية ، ولأنه معين بقرار من وزير الخارجية البريطانية ، ولأن الاستقلال معناه هو أن ينتخب الشعب حاكمه انتخاباً حراً ، بعد جلاء القوات الإنجليزية ، وطذا السبب دبر السلطان فؤاد مؤامرة لاغتيال سعد زغلول فى أثناء قيامه برحلاته فى الأقاليم ، وأنه اتفق مع عبدالحق ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ ، ومع مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ، ومع محمد بلر الدين بك مراقب الأمن العام ، على هذا الاغتيال !

ولكن علمنا وعلم المعاصرين لا قيمة له أمام التاريخ ، فالتاريخ يريد وثائق

ومستندات ، وهو لا يعترف بالمذكرات ، ولا برواية الشهود ، بعد مضي أكثر من أربعين سنة على الحوادث !

وهكذا نعود إلى الظلام من جديد . . نعود لنشعل عوداً ثالثاً من الثقاب ! . . لقد أذعنا من قبل في فصل سابو نس :تعليمات السرية التي أرسلها سعد زغلول من باريس يوم ١٥ أبريل ١٩٢٠ إلى عبدالرحمن فهمي رئيس الجهاز السري في القاهرة ، وقد جاء فيها عن مركز السلطان بالحرف الواحد : « يمكن محاربة هذا المشروع بال نشرات السرية التي يجب أن تتضمن التحذير من الاقتراب من هذا المركز (مركز رئيس الدولة) إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الإنجليز ، مهما كان اسم هذه السلطة — حماية أو محالفة — يعد خيانة للأمة » . . وعلى أثر هذه التعليمات طبع الجهاز السري مئات الألوف من المنشورات تقول إن الشعب وحده هو الذي ينتخب رئيس الدولة ، بعد حصول مصر على استقلالها التام ، وأن السلطان فؤاد — الذي يجلس على العرش ، في ظل الحماية البريطانية — هو خائن للأمة ! . . ولكن هذه التعليمات التي أرسلها سعد زغلول يومها ، كانت تعليمات سرية ، ولم تظهر إلا بعد ذلك بأربع وأربعين سنة . . فلعل السلطان فؤاد لم يعرف يومها بنوايا سعد زغلول نحو الجمهورية ، ولكننا نجد بعد ذلك من الوثائق ما يدل على أن الملك فؤاد علم بنوايا سعد زغلول ضد العرش . . في الصفحة رقم ٢٠٣٣ من مذكرات سعد زغلول يصف اجتماعه مع اللورد ملر في وزارة المستعمرات البريطانية في يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ ، بحضور عدلى يكن ومحمد محمود ولطفى السيد ، وكيف قال سعد زغلول : « إننا لا نمانع أن تشمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية . جمهورية أو ملكية ، لا مانع من اشتغال المعاهدة على ذلك » . . وفي صفحة ٢٠٥١

من مذكرات سعد زغلول ، ورد أن مستر رولند مندوب الاورد ملتر فى المفاوضات عرض عليه برقية من لورد ملتر إلى الاورد ألنبي المندوب السامى يقول فيها إن المفاوضات ستكون على أساس أن مصر مملكة دستورية ، وأنه لم يحصل كلام فى المفاوضات على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة ، وأن المفاوضات ستكون بأمر السلطان ، وأن سعد زغلول اعترض على ذلك فى حضور عدلى يكن لمندوب ملتر . وقال بالحرف الواحد : « نحن نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان ! » . . . ولقد كان عدلى يكن هو أحد أسفار أسرة محمد على . وابنته متزوجة من شريف صبرى شقيق زوجة السلطان . . . وليس من المعقول أن يتخفى ما حدث فى لندن عن السلطان !

بل لقد ظهر أن سر الخلاف بين عدلى وسعد هو هذا الموضوع بالذات ، وإن كان قيل يومها إن الخلاف كان على رياسة المفاوضات . فالخلاف هو أن سعد زغلول رفض مشروع الاتفاق الذى قدمه لورد ملتر . وكان عدلى يكن وأنصاره يطالبون بقبوله . . . ولقد كتبت أقوال كثيرة فى هذا الصدد فى كتب التاريخ !

لماذا لم يوافق سعد على مشروع ملتر ؟ ! إننا نجدنا وثيقة تثبت أن من أسباب هذا الخلاف ، بل فى مقدمتها . تمسك الإنجليز بالعرش ! ! وأرد سعد زغلول كان مستعدا لأن يقبل معاهدة مع بريطانيا ، إذا اعترفت بحق الشعب فى أن يختار حاكمه . . . وكان سعد يعتقد أنه إذا تخلص الشعب من الحاكم الذى عينته بريطانيا بقرار من وزير خارجيتها ، استطاع الشعب بعد ذلك أن يتخلص من الإنجليز أنفسهم !

وهذه هى نفس خطوات ثورة ٢٣ يوليو ، فلولا أنها تخلصت من الملك ، ثم

السلطان . مع كراهية الأمة وأغاب الإنجليز له . وبأن الدول في الامتيازات لهم .
وأن تكون لهم قوة حربية . وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم . كل ذلك يدل دلالة
واضحة على أنهم يريدون الاستمساك بثقافة الحماية دون اسمها . وأو كنت آمناً مع
هذا على يقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف في أمورنا الداخلية . لكنك
أول القاتلين بالانفاق . . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الإنجليز في وظائفهم
أول الأمر . . كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الانفاق . لأنه يحتوي على عوامل التخريب
التي لا بد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه »

• • •

ولقد بدأ الانقسام بين عدلى وسعد على هذه المسألة . . وهذا يفسر إصرار السلطان
على أن يؤلف هو وفد المفاوضات . وعلى ألا يكون وفد المفاوضات ممثلاً للشعب
المصرى . وإنما ممثلاً لسلطان مصر ! فالسلطان إذن . عرف أن سعد زغلول كان
يريد أن يتخلص منه . ولهذا كان من الطبيعي أن يحاول هو أن يتخلص من سعد
زغلول . ومن الثورة كلها ! وإذا كان سعد يستطيع أن يتخلص من السلطان بثورة ،
فإن السلطان يستطيع أن يتخلص من سعد برصاصة !

وبقى أن نثبت أن الإنجليز أرادوا التخلص من سعد زغلول ! . . إن من الطبيعي
أن يفكر الإنجليز في التخلص من سعد . ولكن المسألة لا يكتمل فيها بالاستنتاج .
إننا نريد أن نثبت هنا كيف اتحدت إرادة السلطان وإرادة الإنجليز على أن مصلحة
الطرفين في التخلص من سعد زغلول بعد أن عاد إلى مصر في أبريل عام ١٩٢١ ،
واستقبل استقبال القاتحين وأصبح كذا وصفته جريدة التيمس يوم وصوله (أعظم
رجلى في العالم) !

وقال عبد العزيز فهمي في مذكراته . . . « استقبل الشعب سعد زغلول استقبال

الفاطمين، أى أنه لم يبق في البلد أمير ولا وزير ولا حقيير إلا هرع الملاقاة.. رؤوس عالية تنتحى.. وتثبت سعد بأنه رئيس الأمة، فله رئاسة الوفد، فنبه عدلى إلى أن دعواه خطيرة، لأن للأمة رئيساً واحداً، هو - إذ ذاك - عظمة السلطان فؤاد.. وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرئاسة، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة، ياباها كل نظام، فقد رفضها عدلى. عندئذ قامت القيامة، وأخذ سعد يخطب قائلاً عبارته المشهورة: «إن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس!»

فهل يكفي كل هذا؟.. لا.. بل يجب أن نشعل عدة أعواد أخرى من الثقاب لنرى على ضوءها ما كان يجري وراء الستار! وهنا نجد أن خير ما فعل هو أن نأتى بصورة كاملة للموقف في مصر بعد أن بدأ الخلاف يدب بين سعد زغلول وعدلى.. فقد حدث أن دعا سعد زغلول في تلك الأيام عدداً من أعضاء حزب العمال في مجلس العموم البريطانى الذى يمثل المعارضة لزيارة مصر، ليشهدوا بأنفسهم سياسة حكومتهم الغاشمة ضد الشعب المصرى، وكيف أنها فرضت على أغلبية الشعب المصرى المفاوضين الذين يفاوضونها في الاستقلال، بغير إرادة هذا الشعب، حتى أصبح «جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس» بتعبير سعد زغلول المشهور.

وأصبحت حكومة «عدلى يكن» بفرع من هذه الدعوة، وإلى أعمد هنا على مذكرات مستشار عدلى يكن باشا نفسه في المفاوضات في تلك الأيام، وهو الدكتور يوسف نحاس الذى صحبه مع الوفد الرسمى إلى إنجلترا وفرنسا. وهنا نحن نشعل العود الأخير من علبة الكبريت لنرى على ضوءه ما يجري في الظلام!

ثروت يستنجد . . بعدلى يكن !

كتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته « صفحة من تاريخ مصر السيامى الحديث » صفحتى ٥٤ و ٥٥ :

« دعانى عدلى يكن باشا إلى الغداء فى فندق (ماجستيك) بمدينة فيشى . تحدثنا طويلا . نفض كل منا لأخيه مكنون قلبه . تلقى عدلى خطاباً من الوزارة الخارجية البريطانية جاء فيه أن ثروت (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية) لا يوافق على سفر أعضاء من البرلمان البريطانى إلى القطر المسمى ، وذلك خشية أن يكون وجودهم سبباً فى اضطراب الأمن العام ، على أن لورد كيرزون (وزير الخارجية البريطانى) لا يستطيع أن يأبى عليهم جوازات السفر ، اللهم إلا إذا طلبت الحكومة المصرية إليه ذلك رسمياً ، لأن منهم تصرف خطير ضد الحرية ، بيد أن عدلى يكن باشا رئيس الوزراء لا يريد أن يتحمل تبعه هذا الغلب العرصب الرسمى .

فأعددت مشروع رد قلت فيه : « إن أولئك البرلمانيين يستطيعون السفر ، ولكن بصفتهم الشخصية . على ألا يباح لهم التحرى فى المسائل السياسية أو التدخل فى أمورنا الداخلية ، لأنه ليست لهم صفة رسمية ، أو توكيل لذلك ، وأن زغلول سيستخدمهم فى إذكاء الاضطرابات القائمة ، فما يساور ثروت من مخاوف له ما يبرره ، وفضلاً عن ذلك فإن البلاد قد أعلنت بكل صراحة استنكارها لكل تدخل أجنبي فى مسائلنا الداخلية ، وما علينا إلا أن نضع تحت نظر لورد كيرزون هذه الاعتبارات ، تاركين له الحرية فى أن يرفض التصريح بإعطاء جوازات السفر ، أو أن يقيد إعطائها بشروط . وقد تسلم عدلى منى مشروع الخطاب الذى وضعته ، على أنه لم أعلم النص الذى

وضعه بالاشترك مع رشدي باشا نائب رئيس الوزراء ، وكان (عدلى) قد استدعاه من أجل ذلك .

ولم تستطع حكومة المحافظين أن تمنع نواب المعارضين من حزب العمال من السفر إلى مصر . . وسافر وا إلى مصر فعلا . وبدأ سعد يقوم برحلات في الأقاليم ، ومعه نواب حزب العمال . الذين يشهدون بأنفسهم من استقبال الشعب كيف أن حكومة لويد جورج تفاوض حكومة عدلى يكن التي تمثل الأعيان فقط ! . وأبرق ثروت برقية سرية إلى عدلى يكن يقول له فيها : « إن حكمدار بوليس بورسعيد الإنجليزي حاول أن يمنع سعد زغلول من الزيارة فصاح فيه سعد : « أنت جبان ! » وتراجع الحكمدار . وشم سعد زغلول الحكومة »

* * *

وكتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحة ٦٠ : « ذهبت لمقابلة عدلى صباح يوم ٢ أكتوبر ، فلما التقينا قلت له : « كيف تسمح حكومتنا بأن تُشم على ملأ من الناس ؟ وأن يُرمى حكمدار البوليس - وهو يقوم بتأدية واجبه - بأنه جبان والحكومة لا تحرك ساكناً ، ولا تتخذ أية إجراءات بشأن هذه التصرفات المثيرة ؟ . . إن نفوذ سعد يمتد ، وأسهمه في صعود ، وإن وصول النواب البريطانيين - وقد كنا نتوقع أن يكون وجودهم صدمة للوفد - قد شد أزره ، وقوى من نفوذه ، كل ذلك يجرى وأنت يا باشا صامت لا تقول شيئاً » ، وطالبت بتوجيه نداء إلى الأمة ناشدتها أن تتخذ إلى السكينة والاتحاد . وكان عبدالحميد بدوي (باشا) حاضراً أثناء الحديث ، فعارض رأئي قائلاً : « إن سواد الشعب لا يستسيغ مثل هذا النداء ، وقد يكون من الأجدى أن نوجه نداء إلى سعد شخصياً ، أما أن نتوجه إلى البلد بنداء ، فقد يؤوّل هذا بأننا قد أصبحنا من المستضعفين » . فرددت قائلاً : « إن ما أحفظه على وقدنا ،

والإسكندرية احتفالا عظيما ، وخرجت لتحييتهم في الطرقات جموع مختلفة الألوان ،
مختلفة الأشكال ، وقد سارعت الحكومة فأصدرت الأوامر المشددة لمنع المظاهرات .
وعلى الرغم من ذلك ، فإن شروعات صغيرة تطوف الشوارع هاتفة أسعد والاستقلال ،
ويظهر على الحكومة شيء من التردد المؤسف ، فقد وجهت وزارة الداخلية إلى سعد
زغلول يوم أمس كتابا مفاده أن زيارته لمدينة طنطا غير مرضوب فيها ، لأسباب
تتعلق بالأمن العام ، ونفس هذا التنبيه قد أعطى إلى مستر سوان (أحد زعماء حزب
العمال البريطانى) وزملائه ، من الجنرال كوينجريف (القائد العام لقوات الاحتلال
في مصر) . . وفي المساء حصل تغيير كلى ، فإن هذين الحظرين اللذين انتشر
أمرهما انتشاراً عظيما وصارا حديث الناس ، قد ألغيا ، وأصبح سعد والنواب البريطانيون
أحراراً في تنقلاتهم يذهبون حيث يشاءون . ولك أن تتصور الأثر المكدر الذى أحدثته
هذا التراجع فى أنحاء البلاد ، والتشجيع الذى ظفر به أصدقاء سعد ، ويؤكدون أن
هذه التعليقات الأخيرة مصدرها لندن ، وعلى كل حال فإنه فشل غير مستحب
للحكومة لأنه يقلل من هيبتها ، وكان بالاستطاعة تفادى هذه السقطة ، مادامت
الحكومة عامة منذ أمد بعيد بالهدف الحقيقى الذى تهدف إليه زيارة النواب البريطانيين
لمصر ، وإنى شخصيا لحجل متألم من كل ذلك . . .

ثم يقول الدكتور يوسف نحاس فى صفحة ٦٩ : « وبعد أن اطلع صدق على
هذا الخطاب قال لى : « إن من بين أعضاء وفدنا كثيراً من منتقديه ، منهم محمود
عزى وزير الحرية الذى تفوه بالكلمات الآتية : « إن مفاوضينا يمشون فى مفاوضاتهم
كألو كانوا نساء ! » . . وأكد لى صدق أن هذه الكلمات قد قيلت فعلا ! »

الاستخفاف بالصحافة وعدم اكترائه للرأى العام وللجماهير ، إن هذه الروح هى أكبر عدو لنا ، وهى أشد إضراراً بنا من أى شىء آخر ، ولا يصح فى الأذهان أن نقول إن الجمهور لا يفهم ، ويجب علينا ألا ندع وسيلة ما من شأنها أن تشعر البلاد بوجودنا ، وأننا لم نحد - ولن نحد - ولا قيد شعرة عن برنامجنا ، وهذا النداء سيكون وثيقة من الوثائق التاريخية .

ويظهر أن بدوى لا يعبأ كثيراً بالتاريخ ، إذ أنه قال هازماً كتفيه : « ها . . ها . . التاريخ » !!

ذهبت إلى عدلى فى الساعة الثالثة بعد الظهر فقال لى إنه قد وصلت أخبار جديدة أكثر تفاهلاً ، « وأن روح المصريين يا عزيزى لعظيمة جدا ، فقد أبقى إلى ثروت أن سعداً قد قوبل بمقابلة فاترة فى بورسعيد ، وأن فشله فى المنصورة كان ذريعاً » . . ولكن ثروت نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية كان يتخدد من القاهرة عدلى يكن رئيس الوزراء فى باريس ! فالواقع أن الشعب خرج كله لاستقبال سعد زغلول وضيوفه فى الأقاليم !

يتفاوضون كالنساء !

وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس صفحة ٦٨ :

باريس - الثلاثاء ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ :

« زرت إسماعيل صدق باشا فى غرفته ، وأطلعت على كتاب وصلنى من أشيل صقلى (رئيس تحرير جريدة الحورنال ديكير) جاء فيه أن مستر سوان وزملاءه النواب البريطانيين هم بين ظهرانينا منذ خمسة أيام ، وقد احتفل بهم فى القاهرة

الأمير عمر طوسون

في هذا الوقت أيضاً بدأ كبار الملاك ينفضون نهائياً عن سعد زغلول ، وينضمون إلى معسكر عدلى يكن . وفي صفحة ٧٠ كتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته يقول :

« باريس -- الأربعماء ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ : اجتمعت بعدلى أنا وإسماعيل صدقى ، وقلت له إن محمود أبو النصر كتب إلى بأن البرنس عمر طوسون قد تخلى عن سعد وأخذ يتقدمه . فقال لى عدلى : « عرفت الآن لماذا أرسل إلى عمر طوسون برقية تعزية في وفاة قريبة لى قرابة بعيدة ! » .

الإنجليز سيقبضون على سعد

وكتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحتى ٩٥ و٩٦ :

« الأربعماء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ : فى الساعة الثانية والنصف قابل المسر لويدي جورج (رئيس الوزراء البريطانى) عدلى يكن باشا (رئيس الوزراء المصرى) وكان كيرزون وزير الخارجية مع المسر لويدي جورج ، فاستأذن كيرزون بالانصراف . واعتذر لويدي جورج بأنه غير متمكن من اللغة الفرنسية واستحضر أنسة لتترجم الحديث ، ولكنها لم تكن تتحدث اللغة الفرنسية حذفاً يمكنها من اضطلاعها بمهمتها ، فاضطر عدلى أحياناً أن يصحح ترجمتها . . وقال لويدي جورج لعدلى : « إن مايلدره زغلول ضدنا فى مصر من بدور الحقد قد نفرنا ، وأجفل رأينا

العام والبرلمان والوزارة .. وإن زغلول لأكبر عدو لاستقلالكم ، وإنه لرجل لا يحتمل ..
و نحن نتق بك ولكن ليس لنا الثقة بوزارة برئاسة زغلول .

ثم قال الدكتور يوسف نحاس : « إن عدلى لتساوره الشكوك خشية أن يلقى
البريطانيون القبض على زغلول ! »

وفي صفحتى ٩٣ و ٩٤ كتب الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى باشا
فى مذكراته : « استرضيت مع عدلى باشا فى سيارته ظهرا ، فأقنيت حالته المعنوية
متداعية ، وعاودته آلام معدته التى كان يشكو منها ، فأخلفت أمرى عنه . . .
سلمت معه بأن الفوضى ضاربة أطنابها فى البلاد ، وأبدت شديد أسنى لضعف
ثروت وقلت إنه كان من الواجب عليه أن يحول بين سعد ورحلته إلى الصعيد .
فكان جواب عدلى أن المستر سكود الذى ناب عن اللورد ألني (المندوب السامى
البريطانى) فى أثناء تغيبه فى إجازة ، عارض هذا المنع الذى أصدره ثروت ، فلم
يكن فى وسعه إلا التسليم ، وهذا لشما هو بفيض ! . . . »

انتهت مذكرات الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى يكن فى المفاوضات .
ولكن ماذا فعل ثروت باشا عندما أصر أحد النواب العمال على أن يسافروا مع
سعد زغلول إلى الأقاليم ؟ . . هنا وضعت الخطة للتخلص من سعد زغلول !
خطة المحاولة الأولى لاغتيال سعد ، التى نستنتج منها أن سعداً أشار إليها فى السطور
السته المشطوبة فى مذكراته . . وهنا تنتهى علبة الكبريت التى معنا . . فقد أشعلنا
كل أعواد الثقاب التى كانت فيها !

أراد الملك قتل !

لاتزال السطور الستة في مذكرات سعد زغول مطبوسة . إننا أضدنا شعاعا بسيطا في ظلامها الدامس ، وليلها الأسود ، ولكننا لم نستطع أن نضوء كل النور ! إن خبراء الخطوط الذين فحصوا السطور المشطوبة تبيينوا فيها حرف « ك » في آخر كلمة ملك ، مكتوبا في هذه السطور خمس مرات ، بنفس الطريقة التي يكتب بها سعد زغول كلمة « الملك » ، ومعنى هذا أن سعد كرر في هذه السطور الستة المشطوبة اسم الملك فؤاد خمس مرات ! فالحديث المشطوب — إذن — كان عن الملك . . . وقد قلنا إن سعد زغول كان يتصور دائما ، منذ عام ١٩٢١ أن السلطان فؤاد — الذي أصبح فيما بعد الملك فؤاد — اتفق مع عبد الحاتق ثروت باشا (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سنة ١٩٢١) ومع الإنجليز ، على قتله . . . ولكن لم يكن لدى سعد زغول دليل على الجريمة . . . كان لديه وقائع ، وشبهات ، وشكوك ، وريب ، وكان لديه كذلك خطة اغتياله كما قدمها له جهاز معلوماته في أثناء رحلته في الصعيد . . . ولقد رأى سعد زغول من التصرفات التي حدثت في رحلته ما جعله يتأكد من هذه المعلومات ، ويعتقد أن خطة اغتياله كانت مسألة متفقا عليها بين جميع السلطات !

. . .

وقد تلقى سعد زغول في أثناء رحلته في الصعيد مذكرة من جهاز المعلومات في الثورة ، وتترك للأستاذ محمد الأنصاري عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أن يروي في مذكراته ما حدث :

« انتدبت من الجهاز السرى لمراقبة سعد زغلول فى رحلته النيلية إلى الصعيد . وقبل أن نصل إلى أسيوط تلقيت من جهاز المخابرات فى الثورة مذكرة خطيرة بادرت بعرضها على القور على سعد زغلول وهذا نصها : « وضع محمد بدر الدين مراقب الأمن العام خطة لقتل سعد زغلول فى الصعيد ، وعرض الخطة على ثروت باشا رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الداخلية فأقرها ، وعرضها على الورد ألقنى المنسوب السامى البريطانى فأقرها ، وعرضها على السلطان فؤاد ، فأقرها ، باعتبار أن هذا هو الطريق الوحيد للخلاص من الثورة ! . . وكانت الخطة فى منتهى البساطة :

- ١ - أن يرتدى عدد من الخفراء ملابس الأهالى .
- ٢ - أن يحدثوا شغباً فى أسيوط عند وصول سعد زغلول .
- ٣ - أن يكتب محمد بدر الدين إلى سعد زغلول يخبره من المتزول من الباخرة النيلية فى أسيوط ، بخافة الاعتداء على حياته من الجماهير !
- ٤ - أن يصدق سعد زغلول أن الجماهير تريد أن تعتدى عليه ، ويستحدى الحكومة وينزل إلى أسيوط ، ليظهر بأنه الزعيم الشعبى . .
- ٥ - يحدث شغب ، ويطلق الرصاص ، ويصاب سعد زغلول برصاصات . .
وتصبح الحكومة غير مسؤولة عن قتله لأنها حذرته ! . .

هذا هو ما ورد فى مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . ولكن كل هذه التفاصيل استنتاجات أو أخبار حصل عليها جهاز المخابرات للثورة فى تلك الأيام ، وقدمها إلى سعد زغلول . . ولكنها ليست لإثباتات يمكن أن يعتمد عليها التاريخ فى إصدار حكمه فى جريمة كهذه !

. . .

وكتب الأستاذ محمد الأنصارى في مذكراته :

« وحدث بعد ذلك أن وصل إلى الباخرة ضابط مصرى من قبل الأميرالاي محمود سامى^{١٩١٤} الأورطة المصرية المرابطة على شاطئ النيل في أسيوط ، وسلمنى رسالة سرية من محمود سامى إلى سعد زغلول هذا نصها : «بلغتنا معلومات أن الحكومة تريد اغتيالكم عند وصولكم إلى أسيوط . إن ضباط الأورطة وبنودها مسممون أن يعموكم بأرواحهم . إننا نطلب أن ترسو الباخرة « نوبيا » في حدود الشاطئ المحدد للأورطة ، لتكون في حمايتها وحراستها ، حفاظاً لحياة زعيمنا من مؤامرة الاغتيال » . وعرضت الرسالة السرية على سعد زغلول ، فأمر بأن ترسو الباخرة حيث طلب الأميرالاي محمود سامى ، الذى كان من أنصار ثورة ١٩١٩ . ولكن محاولة اغتيال سعد زغلول استمرت . . وقد أطلق الرصاص فعلا على الباخرة في المكان الذى كان يقف فيه سعد زغلول ليخطب الجماهير أ ولكن الرصاصة لم تقتل سعد زغلول ، وإنما قتلت أحد أنصار الحكومة وهو خفير تنكر
.

انتهت هذه الصفحة من مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

خطاب إلى السلطان

وقد كتب سعد زغلول خطابا إلى السلطان فؤاد يشرح فيه على حكومته ويطهها في الخطاب بأنها : « عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل ، وأشدّها سلباً للطمأنينة ، وضرباً بالنظام ، ذلك أنها أباحت لبعض المنتمين للوزارة بأن يستأجر بعض الأشرار ، ويؤويهم بأسلحتهم وعصبيهم في أسيوط ، لإحداث بعض الشغب

عند قدومنا ، وضلا أحدثوه بأن هدموا الزيتون التي كانت منصوبة ، وضربوا
المحتضنين ، وأغرقوا بعضهم ، وأسألوا دم الآخرين . وتأكدنا أن الإشارة التي
أعطيت لارتكاب هذا الشعب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعرض
القبض على المشاعين السفاكين ، أمر مراقب الأمن العام بمنى من التزول إلى
المدينة ، وكتب إلى بفلك ، ولم أرد معارضته منعا للفتنة ، وضنا لأيام ملككم أن
تخضب بالدماء ، فبارحنا أسيوط إلى جرجا .

« غير أننا علمنا في أثناء الطريق من مصادر موثوق بها ، أن مدير جرجا أخبر
مراقب الأمن العام (محمد بلر الدين) بأنه سيحدث في سوهاج عند قدومنا إليها
أشد مما حدث في أسيوط ، وأنه أمر مأموري المراكز بأن يرسلوا المشردين والمشبهين
مع الأسلحة إلى سوهاج ، كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية ، وأكثر
خزائنها ، في زى الأهالى ، وكلف كل خلمة أن يستحضر من ناحيته عددا من الأنفار
ببنايتهم ، وتنقل في المراكز أمس ، وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على
أن يعارضوا بالقوة زيارتي لمدينة سوهاج ٢١ .

• • •

وفي صفحة ٣٧١ من كتاب سعد زغلول للأستاذ العقاد قال : « كان مدير
الأمن العام والمتنش . الإنجليزي يطوفان الأقاليم لتحريض كل من يأنسون
فيه معارضة لسعد على المقاومة ، والاستعداد للمهاجمة . وفي أسيوط أعدت « الإدارة »
مئات من الخفراء لابسين الملابس الأماية ، مزودين بسلح الحكومة . وأرسلت
في دار على مقربة من مرمى السفينة أناسا من أتباع السراة المشفقين عن الوفد المصرى
يتبنونهم للخلمة والعصية لا للرأى السياسى والعقيدة » .

وفي صفحة ٣٧٢ من نفس الكتاب : « وبينما كانت جماهير القرى تلقى بأنفسها

في غمار الليل ، وتستهدف للضرب والقتل والفرق لتسيح إلى الباخرة وتسمع سعد زغلول تنافها ودعائها ، كان المديرين والموظفون في كل مكان يحولون بين سعد والزبول إلى البرمخافة من الجماهير ، ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين .. ولم لا ؟ . . . فطلعت عددا من هؤلاء كان مستعدا في غمار المجتمعين بأسويط لإطلاق الرصاص على سعد ، والنجاة بحياته ، بين الحفراء المشغولين بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها أو الملهولة من هول الحادث الشنيع ! ،

من الذي أطلق النار ؟

وعندما أطلقت النيران في أسويط قتل أحد الحفراء المتكبرين وقيل إن الذي أطلق الرصاص هو الأستاذ حامد جودة . وتقدم حامد جودة فعلا معترفا بالقتل طالباً سماع الشهود من الفريقين ، حتى يكشف بذلك المؤامرة كلها ، فأبى المحقق أن يدون في محضر التحقيق هذا الإقرار . وكان سعد زغلول يؤكد أن الرصاص أطلقه رجال الحكومة ، وأنه هو الذي كان مقصوداً بهذا الرصاص ! . . . وكان ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يؤكد أن هذه تخيلات في رأس سعد زغلول . . . وأن الذي أطلق الرصاص هم أنصار سعد وحدهم ، وأن الحفير قتل برصاصة أحد أنصار سعد زغلول ! . . . وجاء النائب العموي وقال إنه حقق المسألة وثبت أن الرصاص أطلق من أنصار سعد زغلول فعلا ، وأن الرصاصة التي قتلت الحفير هي من رصاص أنصار سعد زغلول ! . . . ووجدت الحكومة بتقديم أنصار سعد زغلول إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد !

واجتمع الوزراء برياسة ثروت وبحضور النائب العام ، وبحثوا في تقديم سعد زغلول نفسه إلى محكمة الجنائيات بتهمة أنه المحرض على إحداهن شغب في أسبوط ، وأنه حرّض على الاعتداء على رجال السلطة التنفيذية ، وأن أنصاره هم الذين أطلقوا الرصاص ، وقتلوا خفير الحكومة ! وتحمس الوزراء لتقديم سعد زغلول إلى محكمة الجنائيات ، وتحمس معهم النائب العام الذي تولى بنفسه التحقيق ! . . وكان المقصود من هذا تغطية مؤامرة اغتيال سعد زغلول في أسبوط ! . . وفيجأة توقف التحقيق ، وبقي السر في هذا. التوقف مكتوما من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٨ ، عندما نشر الدكتور « سيدنى سميت » الطبيب الشرعي مذكراته ، وهو الذي فحص جثة الخفير وجثث اللذين أصيبوا بالرصاص في أسبوط ، وظهرت الحقيقة ! وفي صفحتي ٨٨ و٨٩ من المذكرات يقول الدكتور سيدنى سميت بالحرف الواحد :

« كان سعد زغلول يقوم برحلة خطافية في الصعيد عندما وقعت بعض الاضطرابات ، وأطلقت النار على بعض الأهالي ، وأدت تحريات النيابة إلى أن كل الضحايا أصيبوا ببنيران أنصار سعد زغلول . وفحص الدكتور عامر الجثث فلم يطمئن إلى صحة استنتاج النيابة ، وأرسلت العينات إلى معمل الطب الشرعي لفحصها ، فلم يظهر من العلامات التي بالجثث أنها ناتجة من رصاص مسدسات أو شحنة من طلقة نارية . بل كانت العلامات مطابقة للطلقات المربعة الشكل التي يستخدمها خفراء الحكومة الرسميون ! واستطعت أن أتأكد من ذلك عندما اكتشفت طلقة أحد الخفراء ملتصقة بالدم في داخل أحد الأثواب ! وقدمت تقريرا برأني إلى النيابة العامة ، وقلت إن النار أطلقت من رجال الحكومة لا من رجال سعد زغلول ! وكان من الواضح أن هذا التقرير يزعم الحكومة كثيراً ، لأن الحكومة

أعلنت في تصريحات رسمية علنية أن أنصار سعد زغلول هم الذين أطلقوا النار ! . .
وأرسل النائب العام في طلبي ، وسألني النائب العام : « لماذا تفترض يا دكتور أن
خبراء الحكومة مسئولون عن هذه الوفيات بإطلاق النار ؟ إن أمامي دليلا حاسما
على أن أنصار سعد زغلول مسئولون وحدهم عن إطلاق النار ، وعن كل طلقة
من الطلقات » . قلت : « قد يكون الأمر كذلك يا صاحب السعادة ، ولكن إذا
كان هؤلاء الناس قد قتلوا بيد أنصار سعد زغلول ، فلا بد أن أنصار سعد زغلول
مزدون بأسلحة حكومية وبلخائز حكومية ! » قال النائب العام : « يؤسفني أن
تقف هذا الموقف ، وإني أود - نظرا للأدلة التي عرضتها عليك - أن تميد النظر
في تقريرك ! » . قلت : « يا صاحب السعادة ، إن تقريرى يتعلق بما وجدته فعلا ،
ولن أعيد النظر فيه . إن ما تفعلونه بتقريرى أمر لا يهمنى ، ولكنى لا أستطيع أن
أغير التقرير ! »

« وهذا ما كان . ألغت الحكومة المحاكمات التي كانت على وشك أن تبدأ ،
وأخشى أن يكون تقريرى قد وضع على الرف ، إذ أنني لم أسمع عنه كلمة بعد
ذلك ! » .

• • •

انتهت مذكرات الدكتور سيدنى سميت كبير الأطباء الشرعيين في مصر
فهل يكنى هذا لإثبات أن ثروت باشا ، وبدر الدين مراقب الأمن العام ، اللذين كانا
يعملان مع السلطان والورد ألنبي ، هما اللذان دبرا اغتيال سعد زغلول ؟ !
لا بد من وثيقة أخرى تؤيد كل هذا ! لا بد من اعتراف ، أو شهادة مكتوبة تقول
صراحة إن ثروت باشا وبدر الدين دبرا فعلا اغتيال سعد زغلول في أثناء رحلاته في
الأقاليم في تلك الأيام . . . وهنا نجد مذكرات قاض كان رئيسا لهيئة استئناف

مصر ، إن فيها الدليل الخطير ! ففى مذكرات عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر ، ووزير الأشغال السابق ، كتب فى يوم ٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، بعنوان « حديث مع محمود يوسف رشاد باشا » :

« قال لى محمود رشاد باشا إن ثروت باشا ، عند زيارة سعد باشا للمنصورة — وكان رشاد باشا عندئذ مديرا للدقهلية — كان ثروت يريد قتل سعد باشا بالفعل ، لأن بدر الدين بك (مراقب الأمن العام) يومئذ حضر إلى المنصورة وأسرّ الأمر إلى حكمدار البوليس قائلا له : « نريد أن نخلص من سعد باشا هنا » ، فنقل الحكمدار الأمر إلى المدير (محمود رشاد باشا نفسه) . . وحضر حمام يقول إنه يريد أن يمشى فى حفلة سعد باشا ومعه ١٥٠ نفرا من البحر الصغير ليناودا : « يجى على باشا ! » . وعلم المدير محمود رشاد باشا أنهم يحملون نبايت ، وقال المدير للمحامى أمام بدر الدين ، إنه إذا فعل ذلك فسوف يجسه هو ومن معه . . وعندئذ اعترض بدر الدين ، وطلب فى النهاية إلى المدير رشاد باشا أن يطلب تعليمات ثروت باشا (وزير الداخلية) تليفونيا ، وأبى المدير رشاد باشا ذلك . ثم تلتى المدير رشاد باشا تليفونا من ثروت باشا يقول له : « سيحضر عندكم سعد باشا ، وبالطبع سيحصل هيجان فى الخيمة ، والباقي معروف ! . فاهمنى ؟ » . . ويفسر رشاد باشا (مدير الدقهلية يومئذ) ذلك مع ما قاله بدر الدين للحكمدار ، بأن ثروت باشا كان يريد قتل سعد زغلول ! » .

ثم تمضى مذكرات عبد العظيم راشد باشا فتقول : « وأضاف رشاد باشا إلى ما تقدم أنه لام محفوظ باشا على ما صنع نحو سعد باشا بأسبوط . ويقول رشاد باشا إن جواب محفوظ باشا كان بمثابة اعتراف ، حيث قال : « إنه طلب منه قتل سعد باشا ، ولكنه رفض ! » .

انتهى ما كتبه المرحوم عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر في مذكراته . وقد كان سعد زغلول واثقا من المؤامرة التي دبرها السلطان فؤاد والإنجليز وثرثرت باشا لاغتياله ، وعهدوا إلى محمد بدر الدين بالتنفيذ . ولقد أطلق محمود النحاس عضو الجهاز السري لثورة ١٩١٩ الرصاص عقب ذلك بشهور على محمد بدر الدين ، فأصابه في صدره بجروح بليغة ولم يقتله . وعندما مات بدر الدين بعد ذلك بثلاث سنوات موتا طبيعيا ، بأزمة قلبية في قطار بفرنسا ، وكان الملك قد أنعم عليه بلقب الباشوية ، وأصبح بدر الدين باشا ، كتب سعد زغلول في مذكراته يوم الجمعة ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ يقول :

« نعت أخبار أوروبا وفاة بدر الدين باشا في السكة الحديدية بين مرسيليا وباريس . وكثير من الناس شمتوا فيه ، ولكن لا ينبغي أن يشمت في الموت شامت ، لأنه مصيبة عامة لا يخلو منها إنسان ، ولا يعرف أحد متى تنزل به ، ولا بأي أرض تدركه . على أن الشماتة في عمومها ، من أخلاق الأذنياء ، لا من صفات الشرفاء . »

انتهت قصة محاولة اغتيال سعد زغلول الأولى . ولكننا نريد أن نثبت أن الملك فؤاد أراد أن يختال سعد زغلول مرتين ، وأن السطور المشطوبة في مذكراته تشير إلى ذلك . والمحاولة الأولى قد وقعت عام ١٩٢١ ، وبعد أن فشلت المحاولة بشهور قبض الإنجليز على سعد ونفوه إلى عدن ثم إلى سيشل ، ثم إلى جبل طارق . وهنا قد يقول قائل : « لعل الملك فؤاد أراد ، في المرة الأولى ، أن يقتل سعد زغلول بالرصاص في عام ١٩٢١ ، ولعله في المرة الثانية أراد أن يقتله سياسيا ، . . . »

والواقع أن الملك فؤاد تحالف مع الإنجليز ووزارة زيور باشا وأعلنوا الحرب على سعد زغلول بعد استقالته عقب مصرع السردار . وكانت حربا شعواء ، قاسية ، مستمرة ، وحشية ، استعملت فيها كل الوسائل والأسلحة للقضاء على سعد زغلول

وثورة ١٩١٩ . . وفي مذكرات سعد زغلول صورة هذه الحرب ، وأسبابها ، وهي صورة أيضاً عن الطبقة العالية وأصحاب المناصب الكبيرة ، الذين لا يستطيعون أن يصمدوا للظلم ، ولا أن يثبتوا أمام الاضطهاد ، وكيف جله وقت من الأوقات كان كبار موظفي الدولة يعاملون سعد زغلول كمنبوذ ، يخشون مصافحته ، ويتخوفون من محادثته ، خشية أن يغضب السلطان !

وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ : « الحالة العامة الآن في البلاد رديئة جداً ، فإن الحكومة أصبحت استبدادية ، بالمعنى المطلق ، فهي لا تحترم حقاً ، ولا عدلاً ، ولا قانوناً ، ولا تحجم عن أى منكر يحقق غرضها ، وغرضها إلغاء النهضة القومية ، وإماتها ، بحيث ينصرف الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ويعدلون عن المطالبة بالاستقلال عدولاً تاماً ، ويستبدلون الحركة العامة التي ابتدأوها ، وخطت بهم خطوات واسعة ، بالسكون المطلق عنها ، وبذلك ينهياً لما الوصول إلى الحصول على مجلس نواب من المستسلمين الذين لا هم لهم من الحياة ، إلا أن يملأوا بطونهم وجيوبهم ، وحيثئذ تتمكن من الاتفاق مع الإنجليز على ما يرضيهم . . . والوسائل التي توصل - في اعتبارها - إلى هذا الغرض متعددة ومختلفة ، ومنها الترغيب والترهيب للموظفين ، بترقية كل من يكون فيه استعداد لأن يتخلى عن ذمته وعقله للحكومة ، فلا يستحسن إلا ما استحسن ، ولا يستقبح إلا ما استقبح ، ولا يتردد في تنفيذ ما أرادت ، مهما كان فيه من الظلم والظفر ، أو بحرمان كل من قعدت ذمته عن اتباع هواها ، وأبت أخلاقه أن يظلم ظلمها ، من كل ترقية ، وإبعاده عن مكان وراحتة ، إلى مكان تكون متوافرة فيه أسباب الشقاء ، أو برفته ، أو تنزيل درجته . . . ومنها تعطيل مصالح الذين يكون فيهم شعور وطني وحياة قومية ، وضرب من يمكن ضربه منهم ، وسجنهم ، والتشليل بهم ، بسبب ، وبغير سبب ، وتلقيق التهم الباطلة عليهم ! »

وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ : « كنت أمس بتأتم إبراهيم سعيد باشا ، وجلست بجانب الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر ، وشعرت منه الحذر . محادثتي ، فأردت أن أفسد عليه حذره ، فأقبلت عليه ، أسأله معنى آية كان يتلوها المقرئ من القرآن ، فأخذ يشرحها : ولكن بصوت عال ، علوا مخالفا لعادته ، ولما ينبغى أن يكون عليه مجلس يتلى فيه القرآن ! . . وفهمت من تعليمة صبه ، أنه يريد بها الإشهاد على أنه لم يحادثني في غير أمر شرعي ! . . وعند خروجي من الخيمة رأيت أحد المديرين ، فلم يكده يسلم حتى ولتى مسرعا ! ولما عدت من التزهة إلى المؤتمر ، مر جمع من المنصرفين من المؤتمر من أمامي سراعا ، حتى لا يسلموا ، وما عرفت منهم أحدا . أوردت ذلك إشارة لما ألم بالنفوس من ضعف ، وما حل بالعزائم من خور . وليس هذا وحده دليل هذه الحالة ، ولكن أدلتها لاتحصى . ولقد يصعب على أن أفهم أن الإنجليز يسارعون إلى خطوة تقويتنا من هذا الضعف وتخرجتنا من هذا الأرق ، لأنهم يكوون إذن حتمق ، وما عهدناهم كذلك . إن تلك غمة ليس لها إلا هناية الله تكشفها ! »

• • •

وفي يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول : « لا أميل أصلا إلى ما تناقله المقرَّبون من دار المنسوب السامى ، ويطرفون به على الأذهان ، من أن الإنجليز غير راضين عن الحالة الحاضرة ، ويريدون تبديلها ، وأنهم غير راضين عن الملك وحمل ثقته نشأت باشا . . يقولون هذا ، ولا يأتون بقصة لعدم هذا الرضاء ، وكل الدلائل تدل على أن جلالته سائر في طريق تؤدي إلى غايتهم ، وهى التى ترى إلى إضعاف الحركة الوطنية ، بل إلى إماتتها . وهذا حزب الاتحاد ،

يتقدم كل يوم في هذا الطريق ، بما تجمع له الإدارة من الأمراء ، وما تنسقى إليه من الأعضاء ، وما يبثه في صدور الناس من الخوف من الملك ، ومن اتقاء غضبه ، يعلم الاستمرار في مناصرة السعديين والإنسلاخ عنهم ، إلى هذا الحزب المشتم . نعم هذا اعتقادي ، ولولا بقية حياة في كثير من الناس ، لالتمسوا منهم (الإنجليز) إقتادهم . ولكن هل يتخذ القبط الفأر إذا وقع في الفخ ؟ وهل يبقى اللص على مال طلبه منه المروق ؟ . . . يارب ! لا سبيل للنجاة إلا منك ، وبالاتكال عليك ، ولوت شريف ، خير من اللئ !

. . .

ولكن الذي قرأناه بين السطور المشطوبة يوحي إلينا بأن محاولة القتل لم تكن محاولة قتل سياسي فقط ، وإنما هي محاولة قتل بالرضا من أن الملك فؤاد حاول أن يقتله مرتين . . . ونعود نقلب صفحات مذكرات سعد زغلول من آخرها ! إننا نقف فبجأة أمام إحدى صفحات مذكراته في عام ١٩٢٦ ، ونجد فيها شيئا ، أو أشياء ، قد تصلح أن تكون خيطا يوصلنا إلى ما نريد . . . إن سعد زغلول يكتب يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ما يأتي : « كان قد زارني محمد محب باشا (صديق الملك فؤاد) ووزير المالية السابق من بضعة أيام ، واستسمحني ببعض عبارات لينة ، ووجدت من تقسي حطفا عليه ، ولكنني سمعت أمس من محمد محمود تحليل عبارات عنه لا تظلمن الحاطر من جهته ، وتشير إلى أنه من أنصار السراي وأعداء الوفد . وقد غابت عن ذاكرتي هذه العبارات ، ولكن أثرها باق في النفس . وبهذه المناسبة يؤسفني أن تصور أملا في الذين تبخلوا عنا ، ونلاحظ أن ما لاحقا من أذى ، كان مصلحه ماعلنا من خير . حضر الباشا المذكور عند وصولنا إلى هذه النقطة ، واستأذن علينا في الصعود إلينا فأذنا له ، ونحن في انتظار لقائه ، جعل الله منه خيرا . . .

وجاء بحب ، وقال إنه من بضعة أيام قابل الملك ، فوجدته متأثراً من التهجيم عليه ، فدافع عنى أمامه ، بما لم أفهمه تمام الفهم . وقال بحب إنه تكلم فى الأمر مع عدل باشا طويلا ، ولكنى لم أفهم منه ما الذى انتهى إليه كلامهما . وكل ما فهمته منه ، وهو كثير الكلام ، وكثير التكرار ، أن الاتفاق مع الملك لازم لمصلحة الأمة ؛ وأنه يجب السعى إليه ، فواقفته كل الموافقة على ذلك ، وأوضحته له أننى لم أفضل شيئا ضد هذا (الملك) . . وأنه أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين ! ولا أدرى لماذا هو ضدى ، مع أنى لا أعاكسه فى شيء ، ولا أزعجه على شيء ، فله عرش الأعناق ولى عرش القلوب ، أعرف أيهما أرفع ! لقد حافظت على احترامه ووقفت عند الواجب له . وحدث أنى استفهمت فى أحد الأعياد ما إذا كان يقابلنى إذا حضرت ، فلم أفز بخطاب . وإنى أحترمه ، ولكن لا أعبد إلا الله . ومن المستحيل أن أذهب إليه بغير دعوة منه إلخ . . وجاء فى كلامى له أن الملك لا يملك أن يعطينى ما يرضينى ، فلا أرغب فى رتبة ، ولا نيشان ، ولا وظيفة ، ولا أريد إلا أن أموت حرا ، كما ولدت حرا ، وسيان هدى غضبه ورضاه إلخ . . .

* * *

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ، ويهمنى من هذه السطور ثلاثة ، هى قول سعد : « أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين » .. فإما المرتان اللتان أظهر الله فيهما سعد زغلول على الملك فؤاد وجعله يفضل فى مسعاه ! ؟ إننا عرفنا المرة الأولى فى محاولة اغتيال سعد زغلول فى عام ١٩٢١ أثناء رحلاته فى الأقاليم . . . فما هى المرة الثانية ؟ . . . لعل سعد

زغلول يقصد محاولة اغتياله في يوليو سنة ١٩٢٤ عندما كان رئيسا للوزارة .
 ولكن التريب ، والمريب ، أن سعد زغلول لم يكتب في مذكراته سنة ١٩٢٤ كلمة
 واحدة عن حادث إطلاق الرصاص عليه في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ ، ولا عن التحقيق
 الذى يجرى ، ولا عن القاتل ، ولا عن المحرض ا . . : مسح أن سعد زغلول
 اعتاد في مذكراته أن يكتب كل شيء : إذا أصيب ببرد ، إذا أصيب بعسر هضم ،
 إذا ارتفعت كمية السكر ، إذا أصيب بأرق ، إذا ارتفعت درجة حرارته . . . ولكنك
 لا تجد كلمة واحدة في تلك السنة كلها عن الرصاصات التى أطلقت عليه ، لا بعد
 الحادث ، ولا بعد خروجه من المستشفى ، ولا بعد ذلك بشهر ، أو بشهرين أو
 ثلاثة أشهر !

وقلب مذكرات سعد زغلول في عام ١٩٢٥ . . وفجأة نتوقف قليلا !
 في يوم الجمعة ١٢ يوليو سنة ١٩٢٥ ، كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :
 « في مثل هذا اليوم من العام الماضى ، كان الاعتداء على حياتى في محطة القاهرة ،
 وكان لهذا الحادث رجة عظيمة ، في مصر وأقطانها . واليوم ليس له ذكر ، لاقى
 جريئة ، ولا في كتاب » . إن هذه السطور القليلة فيها مرارة ، ولكن فيها شكاً
 وريبة ! . . ما هو السر في الستار الذى أسدل فجأة على محاولة اغتيال سعد زغلول ؟
 ولماذا هذا الصمت المريب ؟ إن سعد زغلول يبدو في هذه السطور كأنه يرى أن
 سرا خفيا هو الذى أدى إلى إسفال الصمت والنسيان على هذا الحادث الخطير . .
 فلمصلحة من هذا الصمت الذى ييلو فيه من الرثرة أكثر من الكلام ؟

ولكن بعد صفحات من المذكرات يبرز سلطان غريبان بين هذه السطور
 الكثيرة ! في يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد في مذكراته عن علاقة
 حسن نشأت بمحمود إسماعيل في قضية السرदार ، ثم قال : « وأكد لى أمس

بعضهم أن مكتب محمود اسماعيل - أثناء وجود حسن نشأت بالأوقاف - عثر فيه على رصاص ، وقدم إلى نشأت فأخله ، ولم يظهر له من بعد أثر . . . ولقد كان نشأت وكيلا لوزارة الأوقاف عندما أطلق الرصاص على سعد زغلول في يوليو سنة ١٩٢٤ ، فهل يقصد سعد زغلول أن لهذا الرصاص علاقة بالرصاص الذى أطلق عليه وهو رئيس للوزراء ١٩ وهل هو يريد أن يقول إن نشأت وكيل الأوقاف له صلة بمحاولة اغتياله وهو رئيس للوزراء ١٩ وخاصة أن نشأت كان في ذلك الوقت على صلة وثيقة بالملك ، وكان مستشاره الأول ، حتى إنه عين بعد حادث إطلاق الرصاص بأسابيع وكيلا لديوان الملك ورئيسا له بالنيابة ١ . ولكن هذه الإشارة العابرة لا تدل بعد على اتهام صريح ولا تؤيد كل التأييد استنتاجنا بأن الستة السطور المشطوبة من المذكرات تقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس للوزراء . . . ولهذا يجب أن نخصى فى البحث والتنقيب لعانا نجد فى الوثائق التالية ما يؤكد حملتنا وتخميننا واستنتاجنا بأن سعد زغلول قال فيها قال فى السطور المشطوبة إن الملك هو الذى دبر محاولة اغتياله وهو رئيس الوزراء .

إشاعات فى كثير من الجهات !

ونخصى قلب مذكرات سعد زغلول . . . وإذا بنا نجد شيئا خطيرا ، لعله يزيد الضوء كثيرا على الستة السطور المشطوبة شعبا غليظا فى مذكرات سعد زغلول . فى يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول يقول بالحرف الواحد : « الإشاعات متواترة فى كثير من الجهات بأن الاعتداء على حياتى كان بتدبير نشأت (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) ، وأن أخا المتهم مستعد لأن يبدى معلومات هامة فى هذا الخصوص » . وهذا اتهام خطير ، ولا يكتبه سعد زغلول إلا إذا كان

وإنقأ مما يقول ، فإن كل ما كتبه عن الإشاعات ، عن التحقيق في قضية السرداز مثلا ، ظهر أنه منقول عن التحقيقات بدقة ! فما الذى جعل سعد زغلول يسجل هذه الإشاعات المتواترة ؟ لابد أن لديه معلومات — أو على الأقل شكوكا — فى أن تدبير إطلاق الرصاص عليه كان من حسن نشأت باشا ، وهو وكيل للأوقاف ومستشار للملك، ولكن هل حسن نشأت باشا هو الذى دبر الاغتيال ، وهل دبره بدون علم الملك ؟ ! وهل من المعقول أن يقتل الملك رئيس وزرائه ؟ إن والد الملك فؤاد فعل هذا الشيء مع وزيرة الأول ! . . . فى صفحة ٧٤ من كتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل » يروى المؤلف أن الخديو إسماعيل قتل وزيره الأول إسماعيل صديق باشا وزير المالية، فاستدعاه إلى قصر عابدين وصحبه إلى قصر الجزيرة ، حيث قبض عليه وأمر بقتله ، وألقى بجثته فى النيل . وقال الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ذلك : « ولعمري إن هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ، ليست كما تستسيغه الشرائع والنظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدرا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء بله الملوك والأمراء . فهل يمكن أن نستنتج من هذا أن الملك فؤاد أراد أن يفعل مع رئيس وزرائه سعد زغلول ما فعله جده محمد على من قبل ، وما فعله أبوه ؟

ولكن لماذا يحاول الملك فؤاد قتل رئيس وزرائه سعد زغلول . ؟ لقد كان سعد يحاول أن يخلع السلطان فؤاد فى الثورة ، وحاول أن يخلع الملك فؤاد وهو فى جبل طارق ، وحاول أن يكون من حق الشعب تعديل فؤاد اللبستور وبينها التصوص الخاصة بالعرش . ثم جرت الانتخابات ونال سعد زغلول الأغلبية ، وتظاهر الملك فؤاد بأنه سيحترم إرادة الأمة . . . وراح فؤاد يتظاهر بصداقة سعد زغلول ، فلماذا يدبر اغتياله ؟ . . . إن سعد زغلول مصر على اتهام

الملك . . وقد كتب اتهامه الأول انشأت باشا بأنه هو الذى دبر حادث إطلاق الرصاص عليه ، وهو رئيس الوزراء ، كتبه سعد فى مذكراته يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . وبعد ذلك بخمسة أيام فقط عاد سعد يكتب هذا الاتهام بصورة أقوى وأوضح . فقد كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ما أتى بالحرف الواحد : « لقد غدر الملك بى ، وقابل إخلاصى له بالنكابة بى ، ويظهر أنه كان ينوى لى السوء من أول الأمر ، وإنما كان يصانئنى حتى قيل وتواتر ، خصوصاً فى هذه الأيام ، أن نشأت هو الذى دبر حادث الاعتداء على حياتى ، وأن الإنجليز اشتبهوا فى ذلك ، وهم مهتمون بالبحث عنه مع مقتل السردار » .

« انتهى ما كتبه سعد زغلول . ولكن الإنجليز لم يهتموا وقتها بالبحث عن دبر إطلاق الرصاص على سعد زغلول . . لأنهم كانوا يعرفون ا . . ولأن المسلسل الذى أطلق منه الرصاص على سعد زغلول اختفى . . واختفى فى جيب شخص يعرفه الإنجليز جيداً ا . . فن هو ؟ .

من الذى أخفى المسلسل ؟ . . ومن الذى دبر الجريمة ؟

فى صباح يوم السبت ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ دخل سعد زغلول محطة القاهرة ليركب القطار إلى الإسكندرية . الجماهير مزدحمة . المتاعلانات تدوى بحياة سعد زغلول . الشعب يتزاحم لتحيته . جدران وأسقف المحطة تهتز من صراخ الشعب الذى يدوى كالرعد ا . . وفجأة انطلقت عدة رصاصات ا . . وإذا بسعد زغلول يضع يده على صدره والدم يسيل منه ا . . إن شاباً يرتدى بدلة رمادية برز من إحدى هربات الدرجة الثانية وأطلق الرصاص على سعد زغلول ، فأصابه فى ساعده الأيمن ومس أعلى الثدي ، ودخلت رصاصة تحت القلب . وقبضت الجماهير على المعتدى ، وكادت تفك به .

وأقتله البوليس بصحوة ! وظهر أن اسمه عبد اللطيف عبد الحائق ، وهو طالب طب
يلتحق بجامعة ألمانيا ، وفضل إلى القاهرة قبل وقوع الحادث بشهر ، وعمره ٢٢ سنة
وقتل سعد زغلول إلى قاعة الاستراحة في المحطة ، والدم يتزف منه . ورأى سعد
الناس يبيكون ، فقال لم : « لا تمزقوا ، إذا مات سعد فإن مبدأه لا يموت ، أنتم من
بعدي فاستمروا في تنفيذ برنامجكم الوطنى . لنمت في سبيل الوطن .. تموت
نحن وليحى الوطن ! لا تكسبوا ولا تهتموا . إلى الأمام دائما ، إلى الأمام ! »

وقتل سعد إلى المستشفى ، واستطاع الأطباء استخراج رصاصة . ولكن الرصاصة
الثانية بقيت في جسمه لم يستطيعوا استخراجها لأنها كانت تحت القلب . وبقيت
في موضعها إلى أن مات سعد بعد ذلك بثلاثة أعوام ! . . إن إطلاق الرصاص
على رئيس الوزراء يحدث مثله في كل بلاد العالم ، إن جميع قادة العالم تعرضوا لحوادث
الاغتيال والمحاولات الاغتيال . . . ولكن الشيء الغريب أن المسلم الذى استعمله الجاني
في محاولة اغتيال سعد زغلول ، اختفى . . على الرغم من أن الجاني أكد أن ليس
له شركاء ! . . ولكن الشيء الأغرب أن الأستاذ محمود سليمان غنام الجاني شهد
في التحقيق بأنه رأى الضابط إنجرام بك يضع المسلم في جيبه ، وإذا بالضابط
الإنجليزى ينكر في التحقيق أنه وضع المسلم في جيبه ، ويقول إنه وضع في جيبه
يد منشته السوداء التى كسرت في الزحام ! . . وأكد محمود غنام أنه رأى إنجرام
بك يأخذ المسلم من يد الجاني ، ويضعه في جيبه . . وجاء عدد كبير من الشهود
يدلون بهذه الشهادة نفسها . . وأمر النائب العام بوضع إنجرام بك بين عدد
من ضباط البوليس الإنجليز ، وأجرى عملية عرض له أمام الشهود . . وإذا بالشهود جميعا
يخرجون إنجرام بك ، ويقولون إنه هو الذى أخذ المسلم من الجاني ووضع في جيبه !
والشيء الغريب الثانى أن حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومئذ سارع

إلى حضور التحقيق ، ليلاً ونهاراً . بينما وكيل الأوقاف ليس له علاقة بالتحقيقات وكل ما هو معروف عنه أنه أقرب المقرين للملك فؤاد ومستشاره الأول ، وسيطه لدى سعد زغلول ! . والشئ الغريب الثالث أن القصر الملكي كان مهتماً بإثبات أن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون، وجاء الطبيب الإنجليزي الدكتور روجن باشا كبير أطباء الأمراض العقلية يشهد بأن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون ! . والشئ الغريب الرابع أنهم اللذين كانوا يشرفون على التحقيق من رجال البوليس كانوا تحت إمره لإنجرام بك وكيل الحكمدار الذى أخفى المسدس أداة الجريمة في محاولة اغتيال رئيس الوزراء . . والشئ الغريب الخامس أن البوليس لم يظهر اهتماماً بأن يعرف الذين كانوا على علاقة بالطالب عبد اللطيف عبد الخالق في ألمانيا ، والذين شجعوه على العودة فجأة إلى القاهرة بدون سبب معقول. وأن إنجرام بك قال من اليوم الأطول من المتهم مجنون ولاداعى للبحث عن شركائه . فإذا لم يكن له شركاء فأين اختفى المسدس ؟ هذا سؤال لم يحاول إنجرام بك ولا غيره الإجابة عليه !

والشئ الغريب السادس أنه بعد استقالة سعد زغلول مباشرة ، حفظ التحقيق ! . والشئ الغريب السابع أنه بعد أن أودع عبد اللطيف عبد الخالق مستشفى الأمراض العقلية . صدر أمر من المستشفى بأن يمنع أى شخص من زيارته، إلا بعد الاتصال بصاحب الدنوة أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد ووزير الداخلية ! . والشئ الغريب الثامن أنه بعد ذلك بعامين نشرت مجلة السياسة الأسبوعية مسابقة في الشطرنج ، فإذا بالفاتر الأول فيها هو عبد اللطيف عبد الخالق نزيل مستشفى الهذيب . والمفروض أنه مجنون ، فكيف يستطيع مجنون أن يحل مسابقة عويصة في الشطرنج ؟ هذا سؤال لم يستطيع أحد أن يجيب عليه ! ! . والشئ الغريب التاسع أنه عرف بعد أن أذيع أن الملك فؤاد أرسل إلى سعد زغلول رسالة

لناسبة إصابته يتول له فيها: «إن صححتك أئمن شوبه في الدولة»، بعد هذه الرسالة الرقيقة عرف أنه عندما جاء خبر إطلاق الرصاص على سعد إلى الملك فؤاد - وكان يومها في قصر المتزه في الإسكندرية - قال الملك فؤاد لسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمتاء ، تليفونيا : « اذهب وزر سعد باشا . . فإذا كانت إصابته قاتلة فتستمر التشريعات . وإذا لم تكن قاتلة ، تلغى التشريعات ! . . » وذهب سعيد ذو الفقار باشا ومع الدكتور محمد شاهين باشا طبيب الملك الخاص إلى المستشفى ، وعرفا أن الإصابة غير قاتلة . . وصدر الأمر بإبطلان تشريعات عيد الأضحى !

وكان سعد زغلول يشعر أن في جريمة الاعتداء على حياته شيئا مريئا . . ثم بدأت المعلومات تتسرب عن تدبير حادث الاعتداء ، ومن هنا كتب سعد زغلول في مذكراته يقول إن الإشاعات تواترت عن أن حسن نشأت هو الذي دبّر الأعتيال . . فلقد قيل إن عواصم أوروبا كانت في ذلك الوقت مليئة بجواسيس القصر الملكي ، ورجال الملك فؤاد ، فقد انتهز الملك الفرصة - قبل الانتخابات - وملاً جميع مناصب المفوضيات المصرية في الخارج برجال القصر ، ومحاسيب القصر وعماله القصر ! وكان نشاط هؤلاء العملاء على أشده في ألمانيا ، بسبب نشاط جمعيات الطلبة فيها ، وبسبب ما تردد يومها من أن للخديو السابق اتصالات ببعض المصريين في ألمانيا . . وحدث أن عرف أحد عملاء القصر الطالب عبد الطيف عبد الخالق الذي كان يدرس الطب ، ثم تحول إلى دراسة الكيمياء وعرف أنه مخبول وأنه مغرور وأنه مصاب بداء العظيمة فراح يملأ رأسه بأفكار : هي أنه يستطيع أن يقضى على سعد زغلول ، وأنه إذا تخلص منه استطاع أن يؤلف حزبا ، ويتزعمه ويحقق لمصر ما لم يستطعه سعد زغلول ! . . والذين عرفوا عبد الطيف عبد الخالق في ألمانيا من الطلبة المصريين يقولون إنه كان من السهل التأثير عليه ، سهل الاتقياد وهو

في الوقت نفسه غريب الأطوار ، مملوء بأفكار العظمة . وأنه يرغب في أن يقوم بعمل ضخم . واتصل عميل القصر الملكي بالملك فؤاد ، وعرض عليه الفكرة ، فرحب بها الملك . . واتصل الملك بصديقه إنجرام بك فرحب بالفكرة . فالإنجليز المشاؤون يريدون أيضا التخلص من سعد زغلول . وكان الملك في تلك الأيام قد ضاق بسعد زغلول بسبب الخلاف بينهما على تعيين أعضاء مجلس الشيوخ . الملك يقول إن هذا من حقه ، وسعد وزغلول يقول إن الملك يملك ولا يتحكم . وأن هذا من حق الوزارة لا من حق الملك . . وهدد سعد باستفتاء الشعب . ونخضع الملك لسعد زغلول !

وكان جميع الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية ساخطين ، لأن الوزراء يتدخلون فيما لا يعنيهم . . وقد تعود الموظفون الإنجليز أن يكونوا هم الحكام . . وبدأ سعد زغلول فعلا يتخلص منهم واحدا واحدا . . وتضايق الإنجليز . لأن سعد زغلول انتصر على الملك في معركة تعيين الشيوخ . وكان هذا في الأيام الأولى لتأليف الوزارة . . وتظاهر الملك بأن هذه المسألة لم تترك أثرا في نفسه . ولكنه أضمرها ضد سعد زغلول . . ثم كان أن جرى بعبد اللطيف عبد الحائق إلى القاهرة ، وبكث فيها بضعة أسابيع يراقب سعد زغلول . ثم أعلن في الصحف أن سعدا سياتفر في يوم السبت إلى الإسكندرية ، ليحضر تشريفات عيد الأضحى . وحددت الصحف موعد السفر . وكانت هذه هي الفرصة المطلوبة . . ثم ذهب عبد اللطيف عبد الحائق مع رجل القصر الخفي إلى محطة القاهرة ، وأطلق عبد اللطيف عبد الحائق الرصاص . . وانتزع إنجرام بك المسلس منه ووضعه في جيبه ، ثم انتهز فرصة الزحام وأعطاه لرجل القصر الخفي الذي كان مع عبد اللطيف عبد الحائق في المحطة 11 ومعنى هذا بوضوح أن هناك شركاء كانوا يعلمون بالحادثة وموعده ، وأنهم أشاعوا على الفور أن أرمينيا هو الذي ضرب سعد زغلول بالرصاص ، لتحويل الانتظار

عن القصر . . ثم لما فشلت هذه المحاولة قال رجال القصر أنفسهم — وفق مقدماتهم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء — إن القصر لديه معلومات بأن هذه حركة دبرها الخديو عباس مع رجال الحزب الوطنى، وأن نشأت باشا قال نفس هذا الكلام للمحققين الذين اتجهوا لهذا الاتجاه الكاذب، وتاهوا فيه. ثم عندما تبين للملك ان المحققين تأكدوا من أن هذا الاتهام مختلف . . أوعز إلى زوج ابنته محمود فخري باشا وزير مصر المفوض في باريس بأن يبرق للحكومة المصرية بأن هناك مؤامرة من الخديو عباس لخلع الملك فؤاد . . وبعد ذلك استدعى حسن نشأت باشا محمود فهمى القيسى مدير الأمن، وأبلغه أن لدى القصر معلومات بأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم! . وإذا بالتحقيق يتوقف في محاولة اغتيال سعد زغلول ، ويتقلب إلى تحقيق في مؤامرة دبرها الخديو لخلع الملك! . . وهى مؤامرة وهمية لا أساس لها!

وبين يديّ مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا وزير الأشغال في وزارة سعد زغلول ، وأحد أعضاء الوفد الذين حكم عليهم بالإعدام . . إنه يكتب بتاريخ يوم السبت ١١ يوليو سنة ١٩٢٤ فيقول : الساعة ٧:١٠ صباحا ، كنت أنا والغرابلى (نجيب باشا الغرابلى وزير الأوقاف) بالصالون الملحق بقطار الساعة ٧ والدقيقة ١٥ ، في انتظار باقى الوزراء للسفر إلى الإسكندرية لحضور التشريعات في اليوم التالى وهو يوم العيد ، وإذا بهتاف من الجماهير العديدة ينبئنا بحضور سعد ، تلاه حضور حاجب على عجل ، متزعج انزعاجا شديداً وأخبرنا أن سعد أطلق عليه الرصاص . فنزلنا مهرولين نحوه، وانحرقنا بالجماهير للوصول إليه . وجدناه جموعاً على كرمى ، وأوصل إلى قاعة من قاعات المحطة ، ومعه الدكتور حسن كامل ، ثم حضر مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) . ثم كشف الدكتور على صدره فإذا به مصاب في ثديه وذراعه اليمنى ، والدماء تسيل منهما . وقد كان

حافظاً لكل قواه ، ويوصينا بأن نستمر من بعده على مبدئه ، ويوصي الجماهير بأن تستمر في جهادها إلى الأمام .

وطال بنا الانتظار ، ولم يحضر طبيب ولا جراح ، ولم يهيشوا له ما ينقل عليه إلى المستشفى . وأخيراً نقل على كرسية إلى عربة المستشفى ، فأبى سعد أن يحمل إليها ، فنقل في الأتوموبيل إلى مستشفى (بابايانو) . ونظراً لأنه معطل بسبب سفر الدكتور ، نقل إلى مستشفى الدكتور على إبراهيم رامز ، وهناك بقي إلى أن خرج منه يوم الخميس ١٧ يوليو .

« وثمين من قرائن التحقيق أن الجريمة دبرت في برلين وفي مصر ، بواسطة الحزب الوطني أو بعض رجاله ، بالاتفاق مع الخديو . والحجة الظاهرة أنهم يريدون إحداث اضطرابات ، حتى يتمكن الخديو من الرجوع إلى العرش أو قد كان المقروض من المؤامرة قتل سعد زغلول والوزراء وأعضاء الوفد وإحداث اضطرابات ، وللوصول إلى الغرض الأخير أشاعوا بعد ارتكاب الجريمة أن القاتل «أرمي» الجنسية ، ليدفعوا الجماهير إلى الالتحام مع الأجانب ! . . وقد انتشرت الإشاعة في لحظة واحدة في جميع أنحاء القطر ، مما يدل على أن هناك تدبيراً لنشرها فجأة في كل مكان . ومن الغريب أن المسلس الذي ارتكبت به الجريمة وضبطه بعض الطلبة أخفى . . بعد أن أخذته بالقوة عسكري بوليس . . » (انتهت مذكرات مرقص حنا باشا)

ومذكرات مرقص باشا التي كتبت في يولي ١٢ و١٧ يوليو سنة ١٩٢٤ قاطمة بما استنتجه سعد زغلول بعد ذلك من أن المراد كان إطلاق إشاعة الخديو والحزب الوطني وقيل ذلك الأرمي ، للتضليل وإخفاء أن القصر هو الذي كان وراء إطلاق الرصاص على سعد . . ولقد ثبت أن الحزب الوطني بعيد عن هذا الحادث ، وثبت أن الخديو عباس لا علاقة له بهذا الحادث . ولم يكن له من القوة والنوذ والسلطان ما يجعل في

استطاعة أنصاره القلائل أن ينشروا هذه الإشاعة في جميع أنحاء القطر في وقت واحد! .. وإنما الملك فؤاد نفسه هو الذي كان يملك هذه القوة في تلك الأيام!

* * *

وفي يوم الأحد ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٤ كتب مرقص حنا باشا في مذكراته: « الساعة ٣ بعد الظهر : بعد أن تناولنا الغداء في منزل سعد حجاز واصف غالى باشا (وزير الخارجية) الوزراء ، وأطلعنا على تلغراف وصله من محمود فخري سفير مصر في باريس ، أخبره فيه أن شخصا يدعى (كرياس) أبلغه أن هناك مؤامرة لقتل الملك والوزراء ، وإحداث اضطرابات في يوم ١٥ أغسطس يقوم بتنفيذها قائد تركي موجود بفندق الكونتنتال تحت اسم مستعار ، واسمه الحقيقي أحمد شكري باشا ، وآخر أرمني يدعى (تكران) موجود في لوكاندة (وندسور) بالإسكندرية تحت اسم مستعار ، وثالث موجود بشارع العباسية نمرة ١٧ ، ورابعة تدعى « إميليا فلتينا » مقيمة بشارع الرمل نمرة ٨٤ ، واثان موجودان على ظهر باخرة آتية من أمريكا وتصل إلى مصر في أواخر يوليو ، وأن أوراق هذه المؤامرة موجودة بشارع العباسية وبشارع الرمل ! . . وأن هناك آخر ترسل إليه الخطابات باسم مستعار من شبك البوسطة . . وقد أعلن سعد أنه قادم للإسكندرية يوم الثلاثاء ليجر يوم الجمعة لأوربا للاستشفاء ثم للمفاوضات ، إن تهيأت الظروف لصالح مصر » .

انتهت مذكرات مرقص حنا باشا ، وقد ثبت بعد ذلك أن هذه المؤامرة من أولها إلى آخرها لا أساس لها من الصحة وأن المقصود بها صرف النظر عن التحقيق الذي يجري فيمن هو الذي وراء إطلاق النار على سعد زغلول ، ومن هو الذي أخفى المسدس ؟ . . هذا كله هو الذي جعل سعد زغلول يتهم في مذكراته الملك فؤاد ونشأت باشا بأنهما دبرا اغتياله!

ولقد رأيت أن أرجع إلى الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة في تلك الأيام . فكلفت الأستاذين « أحمد زين » نائب رئيس تحرير الأخبار و« محمد فهمي عبد اللطيف » رئيس قسم المراجعة . بسماح أقوال الدكتور حسن نشأت في هذه الاتهامات . وهذا هو تقريرهما عن الاجتماع الذي عقده معه في مكتب أخبار اليوم بالإسكندرية : هذا هو النص الحرفي لأجوبة حسن نشأت عن الأسئلة . وقد لاحظنا أنه يتهرب من الإجابة . وأنه يحاول أن يبنى عن نفسه أى علاقة بمحدث إطلاق الرصاص على سعد زغلول بطريقة تثير الشبهات ، وقد أبلغنا أنه مستعد للإجابة على أية أسئلة أخرى أو أردنا . . فسألناه : « في مذكرات سعد زغلول ما يشير إلى أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس الوزارة في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ . عندما أطلق عليه شاب يدعى عبد اللطيف عبد الخالق الرصاص في محطة القاهرة ؟ »

وأجاب الدكتور نشأت : « ليس من المقبول أن يكون الملك فؤاد قد دعا سعد زغلول لرئاسة الوزارة في أوائل عام ١٩٢٤ ويدبر اغتياله في يوليو سنة ١٩٢٤ وأنناه توليه الحكم ، وقد كان سعد زغلول يومها يستعد للسفر إلى لندن والتفاوض مع الإنجليز .. » . وسألناه : « وفي مذكرات سعد زغلول ما يشير إلى أنك أنت الذى دبرت حادث الاعتداء على حياة سعد زغلول ! » . وأجاب الدكتور نشأت : « هذا غير صحيح ! » وسألناه : « وفي مذكرات سعد زغلول أنه في سنة ١٩٢٤ عندما كنت أنت وكيلا لوزارة الأوقاف . وكان سعد زغلول رئيسا لوزارة ، عثروا في غرفة مكتب محمود إسماعيل بوزارة الأوقاف على رصاص . ونقل هذا الرصاص إلى مكتبك ، ثم اختفى بعد ذلك ؟ ومحمود إسماعيل هو أحد الذين أعدوا قضية مصرخ السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « أنا لا أذكر ذلك . وإنما أذكر أن البوليس

حضر إلى في ليلة من الليالي ، وكنت في الإسكندرية ، وأخبرني أن هناك محاولة لاغتيال ووضعوا حراسة مشددة لمدة أسبوعين على منزلي ، ولكن لم يحدث شيء . . .
وسألته : « ألم تحقق النيابة معك في هذا الموضوع خلال التحقيق معك في حادث السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « لم تسألني النيابة في حادث السردار إلا عن واقعة واحدة ، هي إذا كان عبد الحليم البيلي جاء يطلب مني نقل محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ »

• • •

ونستأذن الدكتور حسن نشأت في أن تقطع باقي التقرير لنقول إنه يبدو أن سيادته قد نسي نظراً لأن الحادث وقع منذ أربعين سنة ، ولكن الوثائق لا تنسى أبداً :
إن بين يدي صورة فوتوغرافية للتحقيق الذي أجراه المرحوم محمد طاهر نور باشا النائب العام في قضية مقتل السردار مع حسن نشأت باشا . . . وقد استغرق ١٩ صفحة في القضية ، من صفحة ٢٧١ إلى صفحة ٢٨٩ ، واستمر ثلاث ساعات إلا ١٥ دقيقة (طبقاً لما جاء في نص التحقيق) . ولم يسأل النائب العام في هذا التحقيق الدكتور حسن نشأت كشاهد ، بدليل أنه لم يطلب منه أن يجلف اليمين . . . فقد بدأ النائب العام التحقيق في صفحة ٢٧١ بما يأتي : « فتح المحضر في يوم الأحد ٢٢ جماد الآخر ١٣٤٤ الموافق ١٠ يناير ١٩٢٦ الساعة التاسعة و٣٠ دقيقة لفرنكي صباحاً ، بالمكان والمهينة السابقة . . . حيث استحضرننا حسن نشأت باشا ، وبسؤاله قرر اسمه كما ذكر أن عمره ٣٧ سنة ومولود ومقيم بغيره » . ثم بدأت الأسئلة ، لم يذكر فيها النائب العام أن حسن نشأت باشا أقسم اليمين ، فالنائب العام إذن كان يسأله كتهم ، لا كشاهد ! .. هذا أولاً . . . أما مسألة الرصاص فقد ورد في صفحة ٢٨١ من التحقيق مع حسن نشأت باشا ما يأتي بالحرف الواحد :

س : (من النائب العام) هل تذكر لا كنت وكيلًا لوزارة الأوقاف أنه ضبط
رصاص بأحد الدواب الموجودة بالمكتب الذي يشغل فيه محمود إسماعيل ؟

ج : (من حسن نشأت باشا) في يوم من الأيام قررت ضم قسم إلى قسم آخر ،
وهو قسم الإيرادات إلى قسم الزراعة . وعند نقل الأمتعة من غرفة إلى غرفة الجديدة ،
أحضر لي - لا أذكر إذا كان إبراهيم بك فهمي وقتها ، أو مصطفى أفندي الماحي
سكوتيرى - نحو عشرين رصاصة من حجم رصاص ريفولفرات (مسدسات)
الجلس المصري ، في جريدة لا أذكر اسمها ، وإنما التفت إلى تاريخها فكان
سنة ١٩١٩ . وقال لي إن هذا وجد في دولا ب في إحدى الغرف - بجوار مكتب
محمود إسماعيل . وكان هذا في أوائل سنة ١٩٢٣ أو أوائل سنة ١٩٢٤ لا أذكر ،
ولم أعر اسم محمود إسماعيل أى اهتمام أكثر من غيره . غير أنى تذكرت التحقيق
الذي كان يعمل في مسألة خطاب تهديد أرسل ليحيى باشا إبراهيم فطلبت منهم
أن يسألوه ، فعادوا وقالوا لي إن الدولا ب معد لاستعمال جميع الموظفين الموجودين في
هذه الغرفة ، ولا يمكن البت بالمرة في أنه لمحمود إسماعيل . ولما رأيت أن الجريدة
الملفوف فيها الرصاص هي من سنة ١٩١٩ . فكرت أن أحد الموظفين كان عنده
هذا الرصاص في سنة ١٩١٩ . ولما صدرت أوامر السلطة العسكرية بإعدام ما يوجد
من هذا ، أخفاه في الوزارة . وهذا لم يمنعني من اتخاذ الاحتياطات . فقد حضر
عندى القيسى باشا في حينها بمكتبي وأخبرته بالمسألة ، وطلبت منه أن يلتفت ويراقب
محمود إسماعيل هذا . وقد قال لي إن منزله فتش بالفعل في مسألة خطاب التهديد ، وأنه
مراقب بالفعل ، وتركت الأمر .

وفي صفحة ٢٧٩ ينتهى التحقيق مع حسن نشأت . . وفي نفس الصفحة يبدأ

تحقيق مصطفي حنفي بك رئيس النيابة مع محمود فهمي القيسي باشا مدير الأمن العام الذي حلف اليمين ، ثم بدأ سؤاله طبقا لما جاء في صفحة ٢٩٠ :

س (مصطفي حنفي بك) : هل تذكرين سعادتكم أن حسن نشأت باشا أبلغكم أمرا يتعلق بمحمود إسماعيل في سنة ١٩٢٣ أو سنة ١٩٢٤ ؟

ج (من محمود فهمي القيسي باشا) : أما في سنة ١٩٢٣ فلا يمكن أن يكون حصل تبليغ في أوائلها ، لأنني انتدبت للعمل بصفتي وكيلًا للأمن العام في ٥ أبريل من السنة المذكورة ، وعلى كل حال فلم أبلغ عن شيء خاص بمحمود إسماعيل المذكور في نفس السنة ولا في سنة ١٩٢٤ .

س (من مصطفي حنفي بك) : حسن نشأت باشا قرر في أقواله أنه في زيارة من سعادتكم له أبلغكم خبر العثور على رصاصات في دواب بالقرب من مكتبة محمود إسماعيل وطلب من سعادتك مراقبة هذا الشخص ، والالتفات إليه ؟

ج (من محمود فهمي القيسي باشا) : لا ، لم يحصل !

انتهى ما نقلناه حرفيا من محضر التحقيق في قضية السردار . ومن الغريب أنه في هذا التحقيق بالذات وردت جملة عجيبة على لسان حسن نشأت باشا في صفحة ٢٨٧ من التحقيق أثارت اهتمام النائب العام للدرجة أنه وضع بجوارها علامة (+) . وهذه الجملة التي قالها نشأت في التحقيق هي بالحرف الواحد : « لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ، ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟ » . . . وهذا يحسن - أمانة للتاريخ - أن أقفل سؤال النائب العام وجواب حسن نشأت كما هو :

س (من النائب العام) : هل علمت بأن شفيق منصور قرر في التحقيقات الأولى أن محمود إسماعيل كان عرضا على ارتكاب الجريمة من أشخاص بكتريون سعد باشا ويفصلون بها إسقاطه ؟

ج (منه حسن نشأت باشا) : قرأت هذا في الجرائد السعدية . وأعتبره سخيفا إذا كان المقصود بذلك هو شخصي لأنه ماذا يقصد بمثل هذه الجريمة ؟ إن كان إسقاط سعد باشا أى تقديمه استقالته فقد قلماها بالكتابة فعلا يوم ١٤ نوفمبر ، ومازالت موجودة في محفوظات الديوان العالى ، لأنه سهى عليه أن يسحبها . أما إذا كانوا يريدون بالإسقاط إسقاطا في نظر الأمة . فأظنهم يعلمون أنه لا يمكن إسقاط سعد باشا بمثل هذا . وقرق هذا لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا لم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟

انتهى محضر التحقيق في قضية السردار ، ونمود إلى رد الدكتور حسن نشأت عن الاتهامات ، سأله أحمد زين ومحمد فهمى عبد اللطيف : « الذين حضروا التحقيق في قضية إطلاق الرصاص على سعد زغلول يقولون إنك حضرت جدا التحقيق وأنت وكيل وزارة الأوقاف ، فلماذا تمحضر التحقيق وتهتم به هذا الاهتمام ، وليس من اختصاصات منصب وكيل وزارة الأوقاف التحقيق في جريمة محاولة قتل رئيس الوزراء ؟ » . وأجاب حسن نشأت : « أنا لم أحضر التحقيق في حادثة اغتيال سعد زغلول . والذي حدث أن الملك فؤاد لاحظ تباطؤا في التحقيق ، وإظهارا للعطف على رئيس وزرائه ، أرسلنى أسأل عن السبب فقال لى سعد زغلول إن المسألة انتهت ولا يعتدى على سعد زغلول إلا بمجنون ! »

وهنا نستاذن الدكتور حسن نشأت في أن تقطع تقريره لحظة لنقول إنه جاء في كتاب الأستاذ عباس محمود العقاد « سعد زغلول » صفحة ٤٥٣ ما يأتى بالحرف الواحد . « وأشرف على التحقيق بعض الوزراء . واستمر على الإشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك . وبعد بحث طويل أحيل الجانى إلى الكشف الطبي ، فقرر الدكتور روجن كبير الأطباء العقلين أنه مجنون ، وتقرر

احتقاله في مستشفى الخاذايب. ، وهو المحدثى الوحيد على الوزراء الذى صار الى هنا
المصير .

اتهى رد الدكتور حسن نشأت نائب رئيس الديوان الملكى فى عهد الملك
فؤاد واتهى ردنا عليه !

* * *

وتلقيت من السيد فؤاد صالح رئيس إدارة تفتيش النيابات سابقا الكتاب التالى :
« كنت أعمل مع مسر هيوز مدير إدارة النيابات ، وعندما وقع حادث الاعتداء على
سعد زغلول انتدبت لحضور العرض ، وتحقيق واقعة اختفاء المسلس ، وكانت
الإشاعات بدأت تتهم الملك فؤاد والإنجليز بأنهم أرادوا قتل سعد زغلول . وسامل
الناس عن سر اختفاء المسلس، وجاء شهود يشهدون بأنهم رأوا التهم يتى بالمسلس
عقب إطلاق الرصاص على رصيف المحطة، وأن إنجرام بك وكيل الحكمدار انتصت
المسلس ووضع فى جيب بتطلونه الخلقى . واستدعت النيابة إنجرام بك ومعه ثلاثة
من الضباط الإنجليز يشبهونه فى الطول، والعرض - فقد كان فارح الطول ممتلى
الجسم - وأجرت النيابة فى حضورى العرض فى الغرفة التى يشغلها الآن موظفو
نيابة أمن الدولة بالدور الثانى بمحكمة مصر . . وإذا بجميع الشهود يتعرضون على
إنجرام بك ! وكان من بينهم الضابط حسين فخرى الذى كان يعمل ياورا لرئيس
الوزراء . ثم انتقلت مع رئيس النيابة إلى الغرفة المجاورة . . ووجه رئيس النيابة سؤالاً
لإنجرام بك ، فإذا بإنجرام بك يهدده بالرفق ! . . وأكد الضابط حسين فخرى
أن إنجرام أخذ مسلس القاتل ووضع فى جيب بتطلونه الخلقى ! وراح إنجرام يشتمه
أمام المحقق ، ورفع كرسيا أراد أن يضربه به ! . . وجلست وأثبت كل هذا فى التحقيق
وأقلت المحضر ، وسلمته إلى المرحوم سيد مصطفى باشا رئيس النيابة وقتئذ :

ثم اختفى المضر من ذلك التاريخ ا ولا يوجد له أثر في النيابة ا ولقد وجدت من مباشرتي التحقيق أن الجريمة تمت بتدبير من الملك فؤاد والإنجليز ، وإنجرام بك هو الذى رسم الخطة ، وهو الذى طلب من عبد اللطيف عبد الخالق ادعاء الجنين ا

وإني أعلن هذه الشهادة للحق والتاريخ . .

فؤاد صالح

رئيس إدارة تفتيش النيابة سابقا

وهنا نفتح قوساً كبيراً !!

إن حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول وصجز البوليس عن أن يكشف عن شركاء الجنائي أو يجد المسئس الذى ارتكب به الحادث ، كان يجب أن يفتح عيني قائد ثورة ١٩١٩ لحقيقة خطيرة وهى أن الجهاز الرسمى للدولة لا يمكن الاضهاد عليه . وكان من الخطأ أن الجهاز السرى للثورة توقف عن العمل بعد تولي سعد رياسة الوزارة ، فإن هذا الجهاز الذى كان يقاتل ، ويكشف عن المؤامرات ، ويقوم بعملية المخابرات للثورة ، كان يجب أن يبقى تحت الأرض فى الوقت الذى تتولى فيه الثورة الحكم ا ولقد كان سعد زغلول على حق عندما تولى الوزارة ولم يختر فى أول الأمر أى عضو من أعضاء الجهاز السرى فى وزارته ، وإذا كان سعد زغلول يتحدى الإنجليز ويختار اثنين من قادة الجهاز فى منصب وزير المعارف وفى منصب وكيل الداخلية فإن هذه المظاهرة الوطنية أفقدت الجهاز السرى فاعليته . فلم يكن من الممكن أن يتولى أحمد ماهر وزارة المعارف ويدير الجهاز السرى فى الوقت نفسه

أو أن يتولى النقراشى منصب وكيل الداخلية وإدارة الأجهزة الأخرى السرية . إن العمل فى الجهاز السرى للثورة يحتاج إلى تفرغ ، يحتاج إلى ١٤ ساعتمن العمل المتواصل! وقد كان يحسن أن يكتبنى أحمد ماهر والنقراشى بعضوية البرلمان ، وبإوصلا تنظيم الجهاز السرى ، استعدادا ليوم موعودا . . فإن الثورات تخطىء خطأ كبيرا إذا وضعت كل أوراقتها فوق المائدة ، بل يجب أن تحتفظ دائما بورقة مغطاة فى يدها ، تستطيع أن تكسب بها فى الوقت المناسب ، وتستطيع أن تتحرك بها إذا شلت الأجهزة العلنية ، أو توقفت عن العمل نتيجة إصابتها بضريرة مفاجئة !

ولسنا نعرف ما الذى جعل سعد زغلول يغير — بعد سبعة أشهر — سياسته فى الحكم عن سياسته فى الثورة . فالمعروف أن سعد زغلول عارض فى أن يكون أحمد ماهر والنقراشى عضوين فى الوفد ورفض أن يوقعا قرارات الوفد التى كان يوقعاها باقى الأعضاء ، فینفيا إلى سيشل أو يحكم عليهما بالإعدام ، أو يعتقلا فى قشلاق قصر النيل أو فى الواحات بينما كان سعد زغلول قد أعطاهما تفويضا بأن يتوليا اختيار أعضاء الوفد من قائمة تركها معها قبل نفيه إلى سيشل ، تحوى قائمة بأسماء الطبقات التى تحمل كل واحدة منها محل الأخرى إذا اعتقلت أو حكمت عليها بالإعدام !

فكيف رأى سعد زغلول أن اللذين طما حق اختيار أعضاء الوفد لا يكونان عضوين فى الوفد ؟ السبب أنه أراد أن يبعد الجهاز السرى للثورة عن الظهور . أن يقيه قوة خفية تعمل تحت الأرض ولا تصل إليها يد الإنجليز . . وقد يدهش القارى إذا علم أن اسم النقراشى وأحمد ماهر لم يظهرأ كعضوين فى الوفد إلا بعد وفاة سعد زغلول ! وعندما أريد انتخاب خليفة له ، قال الأعضاء : كيف لا يكون فى الوفد العضوان اللذان توليا اختيار أعضاء الوفد ؟ وعندئذ فقط ظهر

اسما ماهر والتقراشى كمضويين في الوفد . فإذا كان هذا هو مبلغ حرص سعد زغلول
 على بقاء الجهاز السرى بعيدا عن القيادة السياسية الظاهرة ، وعن الظهور على
 مسرح السياسة ، فلماذا لم يستمر سعد على هذه الطريقة الثورية البعيدة النظر ؟ . .
 لو حدث هذا لما أفلتت الخلية التي اغتالت السردار من سيطرة الجهاز السرى ، ولوجد
 قادة الجهاز السرى وقتا للسيطرة على جميع الخلايا ، وتنظيمها وإعدادها لليوم
 الذى يصطلم فيه سعد مع الملك ، أو مع الإنجليز . . ولو كان لا بد من الاستفادة
 من الذين يديرون الجهاز السرى بإشرافهم في وزارة الثورة ، فقد كان لا بد من
 تخصيص عضو آخر في الجهاز لتولى هذه القيادة . . وعندئذ كان في استطاعة
 الجهاز السرى—وهو تحت الأرض—أن يحفظ للثورة انطلاقتها وانفجاعها وقدرتها على الضرب
 واستعدادها للانطلاق . . ولا حدث الشلل للثورة عقب القبض على أحمد ماهر
 والتقراشى وعبد الرحمن فهمي . . إن الذى يدير الجهاز السرى للثورة لا يجوز أن
 يكون وزيرا ، أو وكيل وزارة ، أو في أى منصب كبير في الدولة . ويجب
 أن يشر أن العمل الخطير الذى يقوم هو به أهم بكثير من العمل الذى يقوم به
 الوزير ! . . ولا نشك في أنه لو حدث هذا لاستطاع الجهاز أن يكشف بجره
 المؤامرة على قتل سعد زغلول ، والمؤامرة على اغتيال السردار ، ومؤامرة الملك مع
 الإنجليز . . ولكن الخطأ أن أعضاء الجهاز السرى تحولوا إلى سياسيين وخرجوا
 على المكشوف ، وانتقل نشاطهم من تحت الأرض إلى منبر البرلمان . . وهكذا
 انقطع التيار الكهربائى الذى يربط القاعدة بالقيادة ، وتعمل الجهاز السرى
 إلى جهاز سياسى يدير الانتخابات ، ويرشع النواب ، ويشترك اشتراكا واضحا
 في الحكم . . ولا يمكن أن يقال هنا إن سعد زغلول أراد أن يسترضى قادة
 الجهاز السرى بتعيينهم وزراء . . فإن الذين يتعاملون ويسمون حتى إنهم يتصارعون

على الموت ، لا يصغرون ويتزولون للتنافس على مقاعد الوزارة . . الذين كانوا يتطلعون إلى المشاق ، لا يخفضون عيونهم طمعا في مقاعد الحكام . . ومن هنا نعتقد أن أكبر خطأ لثورة سنة ١٩١٩ أنها أوقفت نشاط جهازها السرى بعد أن تولت الحكم . ليس معنى هذا أن يستمر الجهاز في القيام بارتكاب الحوادث . . ولكن معناه أن يبقى النظام السرى ويلمح نفسه ، ويتنظم صفوفه ، ويزيد عدد خلاياه ، ويكون أشبه بالقلب للثورة : ينبض ويتحرك ويلير أعضاء الجسم ، دون أن تراه العين !

وهذا هو الذى كان يحدث في ثورة ١٩١٩ . . كان الوفد واللجنة المركزية للوفد هما الصورة التى تظهر أمام الجماهير : توقع البيانات ، وتلقى الخطب ، وتقوم بالزيارات ، وتوقع الاحتجاجات . . بينما الجهاز السرى يقوم بالأعمال الخطيرة والأساسية للثورة، ولتصور ماذا كان يحدث لو أن الجهاز السرى تحرك بعد مصرع سردار ؟ . . ما كان رئيس الوزراء أحمد زيور يستطيع أن يبقى في الحكم ٢٤ ساعة . . وما كان الملك فؤاد يستطيع أن يبقى على العرش بضعة أيام . . وما كانت بريطانيا يوارجها وأساطيلها ومظاهراتها الحرية في الشوارع بقيادة أن توقف انطلاق ثورة ١٩١٩ وتحولها من ثورة إلى حركة سياسية ، تتبع الأساليب السياسية في المظاهرات والاجتماعات والانتخابات ! . . وقد يكون علر سعد زغلول أنه يشعر بأن الشعب لم يكن مستعداً للقتال المستمر . . لقد كان يشكو بعد مصرع سردار من روح التخاذل من كثيرين من الذين حول . . ومن أن عدد زائريه قد قل . . وأن الحماسة قد خفت . . ولكن الرد على ذلك أن وجود الجهاز السرى كان قادرا أن يحول هذا التحول إلى نشاط ، وهذا السكين إلى حركة ، وهذا التواكل إلى انطلاق . . ولا توقفت الثورة ، وأصبح كل هدفها إقناذ

زعما الجهاز السرى من المشتقة ! ولا ترك الجهاز السرى الملك يدبر المؤامرات لاغتتيال
زعيم الثورة ، ويتحالف مع الإنجليز لإبادة سعد !

وهنا تقفل القوس الكبير . . .

لقد بقى المسدس الذى انطلق فى صدر سعد زفول لئزا !

وبقى الرجل الذى صحب القاتل إلى المحطة لئزا !

وبقى جنون القاتل لئزا !

إلى أن جاء سعد زفول فى المذكرات . يقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر
اغتياله . . . ومن الطريف أن الأطباء الذين قرروا أن عبد اللطيف عبد الخالق
مجنون ، ذكروا فى تقاريرهم أن من دلائل جنونه - كما ورد فى صفحة ٥٥ من تقريرهم - أنه
فكر فى تأليف حزب ضد دولة سعد باشا وأغلبية البلاد ! فقد رأى خمسة أطباء أن
هنا دليل على الجنون ! وكان تاريخ هذا التقرير ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ . وبعد ٤٥ يوما
قطعت - أى فى أوائل يناير ١٩٢٥ - ألف الملك فؤاد حزب الاتحاد . . . وكان هدفه
أن يكون ضد سعد وأغلبية البلاد !

ولم ير أحد وقتها سببا لاقتراح إحالة صاحب الجلالة إلى مستشفى المجاذيب !
ولقد كان من أخطاء الجهاز السرى أنه عجز عن الكشف عن المسدس
المختفى ، وهو الذى كشف عن مئات من الخبايا والأسرار . وكان يضرب المثل
بقوة جهاز المعلومات للثورة وكفايته ، حتى إنه لم يحدث مرة أن قررت السلطة
المسكوية البريطانية اعتقال أحد أعضاء الجهاز السرى ، أو أحد زعماء الثورة ،
إلا وعلم به جهاز المعلومات قبل تنفيذ القرار . . . فكان يختفى من يتقرر
أن يختفى . . . وكانت الأوراق السرية كلها تحرق فيدخل رجال السلطة البريطانية
ويفتشون المنازل فلا يعثرون على أى ورقة هامة . . . ولا أى دليل !

الوثائق الخطية



عزیز اصحاب صفہ امین

محبت و خدمت

تو تیرے پاس ہی ہے میری امیدیں جو اپنے ہر لمحے اللہ
روا بنا کر رکھتا ہے کہ اگر سب سے پہلے اس کے ہوا تو
خداوند باریک بینی سے ہر لمحہ ہر لمحہ ہر لمحہ
پتھر سے لکھتا ہے وہ کہتا ہے کہ یہ تو ہے میرا
یہ خدا ہے وہی ہے انھوں نے اسے لکھ دیا ہے
یہ سب لکھا ہے اس کے ہاں اللہ کے ہاں لکھا ہے

دنظر بفرق اخلاقی

کوئی نہ کہتا ہے (سائنس)

خطاب الدكتور كامل ثابت إلى مصطفي أمين

عزیز ہوجھنا نہ رہیں امین

ایک وقت تھا جب میں نے ۱۹۱۹ء
دیکھا وہ میں نے اس وقت لکھا ہے کہ
میں نے اس وقت لکھا ہے کہ میں نے لکھا ہے
اللہ نے یہ قیادت کی ہے میری دینی
وہ لکھا ہے کہ میں نے لکھا ہے کہ میں نے لکھا ہے
وہ لکھا ہے کہ میں نے لکھا ہے کہ میں نے لکھا ہے
وہ لکھا ہے کہ میں نے لکھا ہے کہ میں نے لکھا ہے

دیکھو اس میں
میرا نام ہے جس میں
میرا نام ہے جس میں

خطاب الدكتور محمد حنفی ال مصطفي أمين

اين السلطان

اقبلنا حتى من جنان الخيبر على وجوه اقتده البدر، أم في الأرض السابعة يسي
من سواد الأجر والطين الأسود بهيئتين العرين، في الاستان يسي المال السخرة وأكل
اللحم الطري ويقر بنت الخن وتدم العتبات، أم في (عاقين) عى وفرد الرواد حيث
مررت الاستبان والتفتين، حال السبالة أكبر من أن لا سبأ كركم الاملم
بهايا أمراس تلم والأمة في مآتم ومناطيل وايها ياب فرده، نصير من دور لك، والأمة يحرم
عليها (وطن) أن خلق أكثر من خمسة من أشراف ايجادنا فما لم يسم ووطنهم من تكليات
والقولات

أقوم على رأس الأمة وجبل لا يختره - سور الأمة، وبنى عيلاد من لا خذال قلبه الصخري
سوت صرخنت قلوبنا العلية

ظنوا يوم نولى ع قزاقه أنه وجه جري، مونه باطلا لانه نشأ بها ونسب، فما به لانه منظر
الجمد للشوكه وما به لانه يأتى شىء من ناليم أحرار الظلم، بل «عزى» هو «جيز» أى يسلم
«كفوره» بشرائهم بل «عاقى» هو «الغبرى» - بلا سبب، بل «ليولى» بلسانهم بل «دز» هو «زوه»
بالماله بل انفس في حاة للذرات والشوره، وما به تنب عليه في وقت نعب على الليلى أن يستر
أم ضعه ان الماتلظيا لموسب واستمع وتهاجرى الاموان والازواج
أهداؤان تصور بشفه، أهذا عصر شراء أسبيل كركم، أما كانت الأمة تهرى الى منزل سمه
زقزلوق، ويهرج قسطنطنى تحركه ورجال حرسه الى (حده اللسان) «لنظر هل صوت (عده) أم كان من
المسلمين

جرىض نصب - سلطنة مصر للنصب) على قبرين كال الدين ضل مالم غمده أبوهم (حسين) يوجد
الأنبياء من محبه وجلا، مما لا يعرف من أمور لك، شاة شهر العرمة وأجيدوه على الكرسي
ليتموا على يده ملك يهود على أمى الر سوم سلقه

وعنت «اد» بددت في الأرض، نلت عرويش، سمعت نبيده، وسموت أيقية أنى من
الأمم وكيد (حكومتى لخيرها وفردنا) من يباس كيد، نعت أوشه عرنا، وفرط روسية

عزيري وعلقني اسمه

اتحية ضية وبعد فانك تجتهد عند صهر عبد السرى
أهدأ رجال الجوز السرى لتوني قلام وقد يرهشك
أنت تعلم أنه والدك المرحوم أحمد يوسف هو الذي
أدخلني في الجوز السرى للتوريث
دارني أنا الذي أدخلت صهر عبد السرى كبري في ذلك
الجوز السرى لذلك أرسل إليك فصلاً من مذكري
السرية أجهو أنه فيرد شيئاً منه لتورثه سره
الأنا لعبيد كالمعنى
سبحاننا
المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقاً

خطاب الدكتور سيد محمد ناشأ إلى مصطفى أمين

عزيري والستاذ وعلقني اسمه

عاد بسري في اوروبا منذ جلولة السرية بأنتي لفتني في 1947
فنه عند وزير الاستمال والرييس والزعيم السري مشيه سابقاً
هنا بعضه لفته لفتله بقصة الرجال المتوليه في الجوز
السرى في توريثه 1949
انشرها اولد تنشرها فانه الذي صغر اكل هذه السرية
كتفراً بروك القضاة التي فروعها في التوريث
cc بطن 1977 عبد القادر كوشانه

خطاب عضو الجهاز السرى إلى مصطفى أمين

اما تذکران فی کیفیت تقدیرک لای از خدا استقدیرتک
 صدرا فی لا تقدیرتک
 در تقدیرتک با کباری و اعیان و الوهاب به بسا در تقدیرتک
 معویبه للذات لوانتک فی علیا و احدا
 در تقدیرتک آنکلم تسبیح و اکرم مستغ و انشتره ابر
 الیسا ذانت لم انکلم فی المسألة داویة ملقاة ولا أحب انه
 انکلم فی رساله و انت مع المعبودین فان لم انکلم لیسان فی الیوة
 درانا قدر حقیقه و لکن أحب انه آره عینا فی نفسه الیوانه
 و اما کتبتک خاچه فکرمه خالصه لک نه درنه انما تقرب
 فی کما تشاء بالابارة اما انتقم بمنبره او الایضال بالتفیم
 و انما خیر و الخیر و الایضال و الایضال و العلب
 فضلک فی انه اسلم و انشترها کما او یضل فی تقدیرتک
 الی دار اخبار الیسم س هکذا فی تقدیرتک و مستحیا لادولته
 الی ابطال الیما کدره فی سبیل رفته اصحانه اهریة
 عزیزه مصطفی

در تقدیرتک کدره فی حدی استلوی فانه النام بقیب
 و اقبل حیا فی مشکری العظیم
 کفر الایضال فی ۱/۵۹
 الی انشتر
 الی انشتر

économique, et cette raison majeure : « L'Allemagne ne saurait se passer de la Haute-Silésie. Au contraire, la Pologne n'en a pas besoin. »

Il y a plus : la Déclaration allemande soutient que la Pologne elle-même n'est pas un véritable de population indiscutablement polonaise. Elle nous enseigne ainsi le pouvoir d'un morcelé hors de sa race. « Indiscutablement ! Qu'est-ce qui, à ce compte, est indiscutablement polonais ; quel pays, quelle province est indiscutablement - quoi que ce soit ? Rien, que ce qui est allemand. Ainsi Danzig et ses environs, la Prusse orientale, la Prusse occidentale, Westphalie et les cercles qui l'entourent. Tout ce que l'Allemagne veut garder est indiscutablement allemand, tout ce qu'elle ne veut pas perdre n'est point indiscutablement polonais. Comment renoncerait-elle à ce jeu, puisque, à tous les coups, elle y gagne ? Elle y a gagné une plébiscite : « En raison de l'affirmation que la Haute-Silésie, quoique habitée par une majorité de Polonais dans sa proportion, est 2 à 1 (1 250 000 contre 650 000, d'après le recensement allemand de 1910), désire rester allemande, accorde la lettre d'envoi. — et la réponse est bien plus explicite, — les Puissances consentent à ce que la question de savoir si la Haute-Silésie doit faire partie de l'Allemagne ou de la Pologne soit déterminée par le vote des habitants eux-mêmes. — Au préalable, elle y a gagné du charbon : « Afin d'empêcher que l'Allemagne ne soit arbitrairement privée des matières nécessaires à son industrie, un article a été ajouté au traité, prévoyant que les produits minéraux, y compris le charbon, produits dans toute partie transférée de la Haute-Silésie, pourront être achetés par l'Allemagne aux mêmes conditions que par les Polonais eux-mêmes. » Songez donc ! La séparation prévue de la majeure partie de ce territoire constitue une violation, que rien ne justifie de l'organisation géographique et économique de l'Empire allemand. » Enfin, sur ce point, inoffensif, indéfiniment empire allemand ! *Le même*

En Alsace-Lorraine, Dieu merci, il ne gagne ou ne regagne et ne perd pas un pied, pas une pierre. La lettre d'envoi est muette sur ce sujet, à quelques discriminations, appuyées de l'usage et spéciale condition de la Haute-Silésie, que l'Allemagne ne soit copieusement abandonnée. La réponse ne contient de résistance en substance que non seulement la question est polonaise qu'elle ne sera pas payée. Sur la ligne frontière de la Saxe, s'il n'est pas fait de concession nouvelle, on rappelle qu'à la suite d'une des notes signées de la, le comte de Brockdorf-Wandze, une objection à l'organe est faite, en

لم أفتح قصدي لمرّة اربع واربعين سنة

ولكنني اعتكرت انه أفتح قصدي لمرّة بعد ان وردت
في اوراق المهوم بعد زغلول السريّة التي يشرها
السيد الوستا ز سلطان امير في اخبار اليوم
ويزاً قبلت صفتها ان اذكر لمرّة في حياتي
قصة التعاليم السريّة التي كان يرسلها
زغلول من باير الى قيامة الثورة بالقاهرة

عبد القادر
المستشار بمجلسه النقص
ابن

خطاب من الرجل الذي كان يحمل رموز تعليمات الثورة سنة 1919

عبد القادر الوستا ز سلطان امير

تحت لمبة

هذه قصة من قصص الجهاد السري

في ثورة 1919 اقدر لك لتكلم

انه توفرت صفتة سريّة من صفحات

تلك الثورة

دا - بوبك التوسيم في وضع امره

صومدة لانه الثورة بينه بيني الجليل

الحاضر

1919/11/26
46

خطاب من الشاب الذي أتى قبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا سنة 1919

فهرست

- ٥ مقدمة الكتاب المتنوع
- الفصل الأول :**
- ٩ * سعد زغلول يعمل لاعلان الجمهورية !
- الفصل الثاني :**
- ٦٥ * الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .. كيف تم تكوينه وما هي أعماله ؟
- الفصل الثالث :**
- ٨٥ * الثورة ترد على الأرماب الانجليزى
- الفصل الرابع :**
- ١٠٧ * حرب القنابل والاختيالات !
- الفصل الخامس :**
- ٢١٥ * القبض على رئيس الجهاز السرى : التهمة هي : خلع السلطان !
- الفصل السادس :**
- ٢٣١ * أزمة في لندن من أجل عبد الرحمن فهمى !
- الفصل السابع :**
- * خطة جديدة للجهاز السرى يرسمها سعد فى المنفى بين جبل طارق والزقازيق
- ٢٦٧ * تهريب الرسائل السرية فى الأحنبة !
- الفصل الثامن :**
- ٣٢٧ * دور المرأة المصرية فى الجهاز السرى
- الفصل التاسع :**
- ٣٨٧ * المسدس الذى اختفى بعد إطلاق الرصاص على سعد !

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٨٥٦ / ١٩٩٠

التقديم الدولى 3 - 0081 - 08 - 977 ISBN
